دراسات

سياسية

اقتصادية

فكرية

الإصدار الثامن

دراسات

دورية تصدر سنوية تصدر عن مركز الفرات للدراسات

الإصدار الثامن – ٢٠٢٢

الإصدار الثامن من دورية "دراسات"، يقدّم العديد من الأبحاث والدراسات، التي تعالج مختلف القضايا، ذات الشأن السياسي والاقتصادي والفكري، في مناطق شمال وشرق سوريا، من خلال البحث والدراسة المعمقين، بهدف تسليط الضوء على هذه القضايا وتحليلها، وتقديم الحلول والمقترحات، أو وجهات نظر المركز حولها، أو تقديم البدائل الممكنة، بما يعزز آليات صنع القرار في المنطقة، ويرفع من سويتها.

في هذا الإصدار، سيجد القارئ دراسات تتناول مواضيع اقتصادية وبيئية تنطوي على درجةٍ كبيرة من الأهمية، إلى جانب قضايا هامة تتعلق بالشأن السوري، وأبرز الملفات والقضايا الساخنة والملحة على الساحات المحلية والإقليمية والدولية.

تتم المراسلات باسم هيئة التحرير على البريد الإلكتروني

alfiratn@gmail.com

ولزيارة الموقع الإلكتروني للمركز

http://www.firatn.com

مركز الفرات للدراسات

دراســــــــات

(سياسيَّة– اقتصاديَّة– فكريَّة)

الإصدار الثامن

مركز الفرات للدراسات

قامشلو – 2022

- **رئيس هيئة التحرير:**

د. سليمان إلياس

- **هيئة التحرير:**

أ. إبراهيم أحمد

أ. مصطفى مصطفى

تتم المراسلات باسم هيئة التحرير على البريد الإلكتروني: alfiratn@gmail.com

ولزيارة الموقع الإلكتروني للمركز: www.firatn.com

تقديم

لا تزال مراكز القرار العالمي، ومحافل السياسة الدولية، ومؤسسات رسم الاستراتيجيات والخطط المستقبلية، تعتمد بالدرجة الأولى على مراكز الأبحاث والدراسات. بغية تزويدهم بنتائج أبحاثهم، وبالبيانات وتحليلاتها، وبالنماذج العلمية اللازمة لوضع السياسات المناسبة، انطلاقاً من تلك النتائج والتحليلات. وهذا ما يعطي لمراكز الدراسات والأبحاث الأهمية القصوى، كمؤسسات منتجة للأفكار، تمدُّ أصحاب القرار بمخرجاتها، التي تشكل أساساً ينطلقون منها في اتخاذ القرارات، ووضع السياسات الملائمة لمختلف القضايا والمسائل ذات الشأن.

في هذا السياق، لا يدّخر مركز الفرات للدراسات جهداً، في القيام بالعملية البحثية، وتقديم الدراسات والأبحاث حول مختلف المسائل والقضايا، السياسية والاقتصادية والفكرية، المحلية والإقليمية والدولية. بالاعتماد على الأسس والقواعد العلمية القويمة، في تحليل المعطيات والمتغيرات المختلفة، بغية التوصل إلى نتائج سليمة، يمكن من خلالها أن يقدم المركز مقترحاته وآراءه – حول تلك المسائل والقضايا – لمراكز القرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يعلنها على الساحة المجتمعية ككل.

الإصدار الثامن من دورية "دراسات"، يقدّم العديد من الأبحاث والدراسات، التي تعالج مختلف القضايا، ذات الشأن السياسي والاقتصادي والفكري، في مناطق شمال وشرق سوريا. من خلال البحث والدراسة المعمقين، بهدف تسليط الضوء على هذه القضايا وتحليلها، وتقديم الحلول والمقترحات، أو وجهات نظر المركز حولها، أو تقديم البدائل الممكنة، بما يعزز آليات صنع القرار في المنطقة، ويرفع من سويتها.

في هذا الإصدار، سيجد القارئ في الفصل الأول دراسات تتناول مواضيع اقتصادية وبيئية تنطوي على درجةٍ كبيرة من الأهمية، مثل مسألة عوادم السيارات ومخاطرها البيئية

والاقتصادية والصحية، التي رصدت بالبحث والتحليل وبأسلوبٍ علميّ ومنهجيّ هذه الظاهرة الخطيرة في مناطق شمال وشرق سوريا، وخلصت إلى ضرورة قيام الجهات المعنية بوضع الخطط المناسبة لمعالجتها.

كما يتناول هذا الفصل قضايا هامة تتعلق بالشأن السوري، ومنها دراسة تدور حول سوريا كدولة منذ نشوئها وحتى يومنا الراهن، وتحليل بنية الدولة منذ تأسيسها ورصد واقع الكرد تاريخياً في ظل هذه الدولة، وصولاً إلى الأزمة السورية الراهنة، والبحث في أسباب عدم سقوط النظام السوري على غرار أنظمة الحكم الأخرى في ثورات الربيع العربي، إضافةً إلى ذلك خُصصت دراسة عن قضية أخرى هامة على صلة بالأزمة السورية، وهي صناعة وتهريب الكبتاغون، وتأثير إنتاجها والترويج لها على زعزعة الأمن المجتمعي والإقليمي والدولي، وتوضيح السبل التي من شأنها أن يمكن من خلالها التصدي لهذه الظاهرة.

أما الفصل الثاني، فهو يضم أبرز الملفات والقضايا الساخنة والمُلحّة على الساحات المحلية والإقليمية والدولية، ومن هذه القضايا ما يتعلق بواقع التنمية الاقتصادية في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وتسليط الضوء على الثغرات ونقاط الضعف التي تعاني منها الإدارة الذاتية في هذا المجال، وبالتالي تحول دون تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، وتقديم الحلول والرؤى لتعزيز الواقع الاقتصادي والخدمي للمنطقة، كما تشمل هذه القضايا المستجدات السياسية والعسكرية، والمتغيرات في نهج تعامل بعض الأطراف الإقليمية مع الأزمة السورية، ولا سيما تركيا وإيران والأحداث الساخنة التي تشهدهما هاتان الدولتان ضمن حدودهما، إلى جانب رصد تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية على الدول المتأثرة بهذا الصراع، كما تضم هذه الملفات بين طياتها قراءات لمسألة التهديدات التركية لمناطق شرق الفرات، ومسألة التطبيع بين النظامين التركي والسوري وأفاق هذا التوجه، هذا إلى جانب المتغيرات الأخيرة في شمال غرب، وجنوب سوريا.

أما الفصل الثالث لهذا الإصدار، فقد خُصص لعدد من مقالات الرأي، التي ترصد أيضاً بدورها قضايا محلية وإقليمية ودولية في المجالات السياسية والاقتصادية، وتسعى إلى تقديم رؤية مكثفة عن أبرز المواضيع الهامة ذات الصلة بالشأن السوري عامةً، ومناطق شمال وشرق سوريا على وجه الخصوص.

في النهاية، تأمل إدارة مركز الفرات، أن يجد القارئ في المواضيع والقضايا والأبحاث التي تناولتها "دراسات" الفائدة المرجوة منها، وأن تشكل آراء وتحليلات المركز ونتائج أبحاثه ودراساته، إضافة مفيدة – للقارئ وللجهات الأخرى المعنية – حول الواقع السياسي والمجتمعي في مناطق شمال وشرق سوريا.

الفصـــل الأول

دراســـــات

التكلفة الاقتصاديّة والمخاطر البيئيّة والصحية لعوادم السيّارات في شمال وشرق سوريا

"إقليم الجزيرة أنموذجاً"

مركز الفرات للدراسات

"تعتمد نوعية الهواء الذي نتنفسه على خيارات نمط الحياة التي نتخذها كل يوم"

مقدمة

لا تقتصر الآثار التي تتركها عوادم السيارات على الأضرار التي تلحقها بالبيئة وحسب، بل تتجاوزها إلى ارتفاع في التكاليف الاقتصادية الكلية. وتتسبب في العديد من الأمراض للسكان، والناجمة عن تلوث الهواء، والتغيرات المناخية، التي تنتج عن ذلك. إضافة إلى إلحاق الأذى بالأطفال، وخاصة حديثي الولادة، الذين تتزايد لديهم نسب الإصابة بالأمراض الرئوية، كالربو والتحسس، وعدم اكتمال نمو الرئتين، بسبب الغازات الملوثة الناجمة عن احتراق وقود السيارات.

وعلى الرغم من أن الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا أظهرت اهتمامها منذ المراحل الأولى من تأسيسها بالمسألة الإيكولوجية، وضرورة الحفاظ على البيئة النظيفة، إلّا أن الممارسات اللاحقة –الخاصة بالبيئة– لم ترتقِ لتلك الأسس النظرية التي وضعتها سابقاً. وخاصة فيما يخص موضوع تلوث الهواء، الناجم عن الغازات الصادرة عن وقود السيارات، نتيجة استخدام الأساليب البدائية في تصفية النفط، وبالتالي إنتاج الوقود بأنواعه الديزل والبنزين والكاز بجودة سيئة، والتي تحتوي على الكثير من الشوائب، وخاصة الرصاص وأكسيد الكربون. بل – وأكثر من ذلك – السماح باستيراد أساطيل من السيارات القديمة إلى

المنطقة، التي تتسبب في إصدار غازات ومواد ملوثة للهواء ومضرّة بالبيئة المحيطة بشكل كبير.

في الجهة المقابلة، لم تُقْدم المؤسسات المعنيّة بالمسائل البيئية داخل الإدارة الذاتية على أية خطوات ملموسة وحقيقية للحفاظ على البيئة، وخاصة في مجال عوادم السيارات، وما ينجم عنها. ولم تلتزم الجهات المسؤولة عن استيراد السيارات، أو توزيع المحروقات بمعايير جودة معينة، تحافظ من خلالها على التقليل من مستويات التلوث في الهواء، الذي بتنا نشعر به جميعاً وبدرجات عالية.

مشكلة البحث

غابت عن سياسات وقرارات الجهات المعنيّة باستيراد السيارات إلى مناطق الإدارة الذاتية العديد من الآثار البيئية والاقتصادية السلبية، التي خلفتها هذه الظاهرة، والتي حدثت بإفراط، ودون دراسات مسبقة. وقد أدى الاستمرار بها إلى تفاقم المشكلة لدرجة لم يعد بالإمكان حلها بسهولة، أو خلال مدة قصيرة، أو حتى على المدى المنظور. من هنا، يمكننا وضع التصور الأساسي لمشكلة البحث التي تتلخص في السؤالين التاليين:

- هل تمتلك الإدارة الذاتية أية خطط مستقبلية بخصوص هذه الظاهرة الخطيرة؟ إن كان الجواب "لا"؛ فإلى متى ستستمر مسألة استيراد السيارات التي تعمل على المازوت؟
- ما هي كميات التلوث التي تلحقها ظاهرة انبعاث عوادم السيارات بالهواء في المنطقة؟ وما هي الأثار التي تتركها على النسيج الحياتي فيها؟

أهمية البحث

تنطلق أهمية هذا البحث بالدرجة الأولى من أهمية المواضيع البيئية، وعلاقتها بالطبيعة وبحياة الناس اليومية، وما تخلفه من آثار عليهم. فلم تعد ظاهرة انبعاث عوادم السيارات في

مناطق الإدارة الذاتية بحاجة إلى الكثير من التمحيص لإدراكها، بل باتت مكشوفة وظاهرة للعيان. لذلك ارتأينا ضرورة الوقوف عندها بشيء من التفصيل، وتبيان ما تخلفه من تكاليف اقتصادية عالية على كاهل الإدارة أولاً والمجتمع ثانياً، فضلاً عن قراءة الأثار البيئية، وخاصة تلوث الهواء، ومقدار ما تلحقه من أضرار بيئية ومجتمعية، وما تخلفه من أمراض ستؤثر مستقبلاً على مستويات الأداء الاقتصادي، وتراجع إنتاجية العمل داخل اقتصاد مناطق الإدارة الذاتية.

كما تأتي أهمية هذا البحث، من خلال وقوفها على مسألة التكلفة الاقتصادية للآثار البيئية لعوادم السيارات، وما تشكله من أعباء مالية حالية على موازنة الإدارة الذاتية، وأخرى مستقبلية تتعلق بمستويات الأداء الاقتصادي، وتداعياتها على قضايا النمو والتنمية في المنطقة.

أهداف البحث

تتلخص أهداف البحث الحالية في:

- تبيان حجم الأضرار البيئية والصحية التي لحقت بمناطق الإدارة الذاتية خلال الفترة الماضية، نتيجة تلوث الهواء الناجم عن انبعاثات الغازات السامة من السيارات.
- قراءة التكاليف الاقتصادية لهذه الظاهرة، وما تخلفه من آثار سلبية على الحياة الاقتصادية في مناطق الإدارة الذاتية، بشكل عام.
- تقديم بعض الحلول والمقترحات، التي من شأنها لجم هذه الظاهرة الخطيرة، والبحث في طرح حلول أخرى تقلل من آثارها، سواء على الصحة العامة أو البيئة أو الاقتصاد.

محتويات البحث:

تمهيد

الفصل الأول –الآثار الصحية والبيئية

الفصل الثاني –التكلفة الاقتصادية للتلوث الناجم عن عوادم السيارات

النتائج والمقترحات

تمهيد

إن انفتاح الأسواق في مناطق الإدارة الذاتية، وتزايد ظاهرة الاستيراد، وخروجها عن الضوابط الاقتصادية، التي كانت تفرضها وزارة الاقتصاد التابعة للحكومة السورية سابقاً، وخاصة في سياق استيراد السيارات وأنواعها، والجهات التي يمكن الاستيراد منها، والرسوم العالية التي كانت تُفرض عليها، وكانت كفيلة برفع سعر السيارة لمستويات عالية تتجاوز غالباً 20 ألف دولار للسيارة الواحدة، أدت بتجار المنطقة إلى فتح قنوات عديدة لاستيراد السيارات، بموافقة الإدارة الذاتية، التي تكتفي بفرض رسوم معينة على إدخال كل سيارة إلى مناطقها (بالرغم من خسارتها لكميات كبيرة من العملة الصعبة، تخرج من المنطقة كأثمان لاستيراد تلك السيارات)، مما أدى – وخلال سنوات قصيرة – إلى ازدحام الطرق، وتكدس السيارات فيها، وخاصة في مدن وبلدات المنطقة، الأمر الذي نتج عنه مشاكل بيئية خطيرة، وترك أثار سلبية على الصحة العامة، ناجمة عن انبعاث الغازات السامة، وألحق أضراراً بالبنية التحتية الخاصة بالسيارات، وشكّل أزمة بنيوية داخل مجتمع مناطق الإدارة الذاتية، لن يكون حلها يسيراً خلال الفترة المقبلة.

قد نلاحظ هول المشكلة – بشكل أوضح – عندما نعلم أن معظم تلك السيارات، التي استُقْدمت إلى المنطقة كانت مستعملة، ومنها من تجاوز عمرها الاستعمالي 20 سنة وأكثر، الأمر الذي ساهم في زيادة الآثار السلبية الناجمة عن عوادم تلك السيارات القديمة، ورَفَع من مستويات التلوث إلى معدلات مخيفة، وألحق أضراراً بالصحة العامة، من ناحية زيادة حدة أو نسبة الأمراض الرئوية الناجمة عنها، إضافة إلى ارتفاع التكاليف الاقتصادية الناجمة عن جانبين أساسيين: أحدهما يتمثل في التكاليف المتعلقة بكميات الوقود المستخدمة لهذه السيارات القديمة، والثاني يتمثل في كمية النقد الأجنبي الذي يخرج من المنطقة نتيجة الاستيراد، مما يلحق أضراراً بسوق الصرف، ويرفع من مستويات الأسعار في الأسواق المحلية.

وخلال هذا البحث، سنعرض هذه القضية الهامة، ونتناول آثارها من جوانب عديدة، بيئية، واقتصادية، ومجتمعية، وإدارية، لنصل في نهايتها إلى عرض بعض الحلول والمقترحات التي نراها كفيلة بالحد من هذه الظاهرة الخطيرة، وتخفيف آثارها مرحلياً، بهدف وضع أسس لأرضية تناسب الشروع بحلول نهائية مستقبلاً.

الفصل الأول – الآثار البيئية والصحية لعوادم السيارات

تُعتبر عوادم السيارات إحدى أكثر العوامل التي تسبب تلوث الهواء المحيط بنا، وذلك بسبب انبعاثاتها من الغازات السامة، والمواد الصلبة الدقيقة، والسوائل المتناثرة نحو الهواء، مما يتسبب بارتفاع معدلات التلوث فيه.

في هذا الفصل سنناقش هذا الموضوع، وكذلك أهم الآثار البيئية والمجتمعية التي تنجم عن هذه الحالة غير الصحية، في مناطق الإدارة الذاتية.

أولاً –تلوث الهواء

تُعتبر انبعاثات عوادم السيارات، نتيجة استعمالاتها المختلفة، من ضمن أكثر الأنشطة الحياتية التي يمارسها البشر، وتلحق أضراراً جسيمة بالبيئة، متسببة بتلوث الهواء المحيط بنا، والذي نستنشقه في كل لحظة.

وبحسب تقرير صادر عن الفريق الحكومي الدولي عام 2018، يُعرّف تلوث الهواء بأنه "تدهور جودة الهواء، مع تأثيرات سلبية على صحة الإنسان، أو البيئة الطبيعية، أو المبنية،

بسبب إدخال العمليات الطبيعية، أو النشاط البشري في جو المواد (الغازات، والهباء الجوي) التي لها تأثير ضار مباشر (الملوثات الأولية) أو غير المباشرة (الملوثات الثانوية)[1].

1- أسباب تلوث الهواء

تختلف أسباب تلوث الهواء ما بين تلك التي مصدرها طبيعي، وتلك القادمة من مصادر بشرية، والناجمة عن الأنشطة الحياتية المختلفة، نذكر منها:

أ-النفايات، وكمياتها، وآليات التخلص منها، وعمل مكبات مكشوفة، تنطلق منها غازات سامة، كغاز الميتان، الذي يعتبر أحد أخطر الغازات الدفيئة ذات التأثيرات الخطيرة.

ب-الأنشطة الصناعية، وما تنتجه من غازات دفيئة، تساهم في رفع معدلات الاحتباس الحراري.

ج-الانبعاثات الصادرة عن الحراقات البدائية، المستخدمة في إنتاج مشتقات النفط، وهي ذات تأثير بيئي وصحي خطير جداً، ليس فقط بسبب ما تطلقه من غازات وجسيمات سامة في الهواء وحسب، بل بسبب بقايا عملية الحرق، والفضلات الناجمة عنها، والتي يتم التخلص منها بإلقائها في الأراضي المحيطة بمكان العمل.

ج-الانبعاثات الناتجة عن عوادم السيارات، سواءً تلك التي تعمل على البنزين أو على المازوت، والتي ينجم عنها انطلاق غاز ثنائي أكسيد الكربون، وأول أكسيد الكربون، وأكاسيد النتروجين، والسميات المادية، وبخار الماء، والتي تعد مصدراً رئيسياً لتلوث الهواء.

د-الانبعاثات الناتجة عن وسائل ومحطات توليد الطاقة الكهرباء. خاصة تلك التي تعتمد على الوقود الأحفوري.

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة – الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ (IPCC) تقرير تشرين الأول أكتوبر 2018.

هـ–الأنشطة السكانية المختلفة، كالانبعاثات الناجمة عن قطاع الإنشاء والتشييد، أو عن أنشطة قطاع النقل، أو تربية الماشية، أو قطع الأشجار والتعدي على الغابات، ومجمل الأنشطة التي يتم فيها استخدام النفط أو مشتقاته.

الشكل التالي، يوضح النسب المئوية وفق البيانات العالمية لمصادر تلوث الهواء:

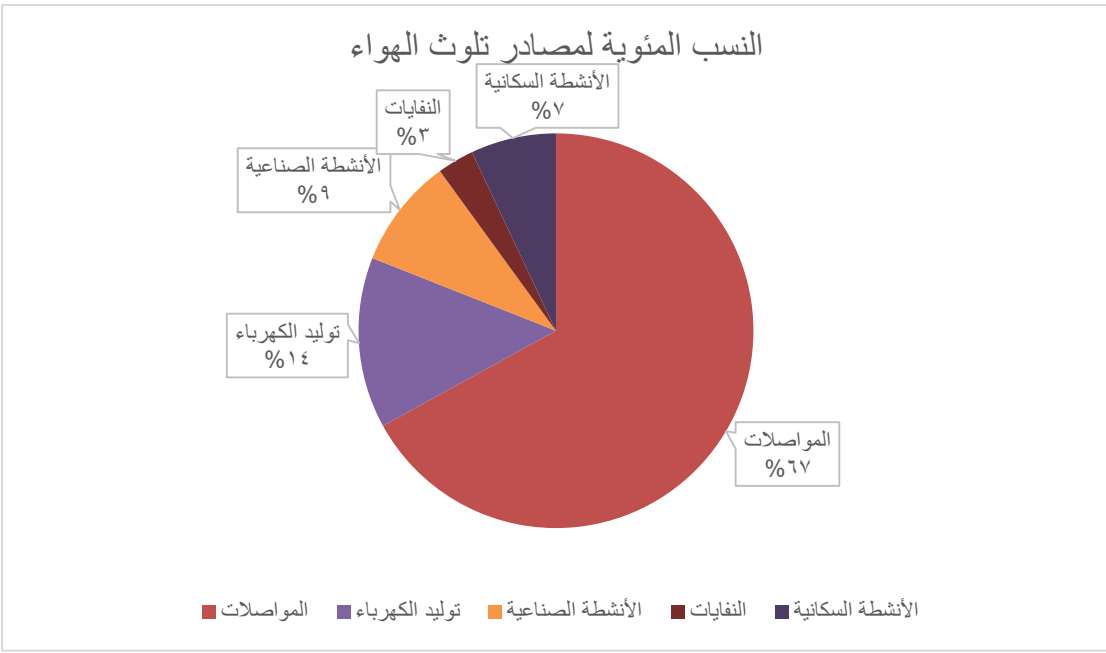

شكل رقم (1) النسب المئوية لمصادر تلوث الهواء

2– اتجاهات تلوث الهواء العالمية والمحلية

لا يُعد موضوع تلوث الهواء قضية محلية تخص مدناً أو بلداناً بعينها دون أخرى، بل هي مسألة عابرة للحدود والمناطق، وحيث يواجه العالم موضوع التلوث، كأحد أخطر التحديات التي تواجه البشرية في العصر الحالي، بسبب الأعباء الكبيرة التي تتركها قضية تلوث الهواء، وخاصة عبء الأمراض التي تسببها، كسرطانات الرئة، وأمراض الجهاز التنفسي

المزمنة والحادة، والتعرض لخطر الإصابة بالسكتات الدماغية، وغيرها، بكل ما تتركه هذه المسألة من آثار صحية خطيرة من جهة، وترفع التكلفة الاقتصادية للتداوي من الأمراض في المجتمع من جهة ثانية، فضلاً عن الخسارة التي تسببها في المورد البشري، في حالات الأمراض المزمنة، أو تلك التي تؤدي إلى الوفاة.

عالمياً، يمكننا الإشارة أن البلدان التي تزداد فيها نسب تلوث الهواء هي البلدان ذات الدخل المنخفض بالدرجة الأولى، ثم الدخل المرتفع. حيث تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن 91% من الوفيات المبكرة (من أصل 4.2 ملايين حالة وفاة مبكرة) تحدث في هذه البلدان[2] وهذا لا يعني أن البلدان الغنية لا تعاني من هذه المشكلة، إنما معدلات التلوث فيها تكون أقل من الدول الأخرى.

محلياً، تزداد معدلات التلوث في مناطق الإدارة الذاتية نتيجة زيادة الأنشطة المنتجة للتلوث، وخاصة عوادم السيارات. كما يتبين وبشكل جلي أن نسبة التلوث في المدن أكثر بكثير من نسبة التلوث في أرياف المنطقة، والسبب –طبعاً– هو زيادة أعداد السيارات فيها، لدرجة لم تعد شوارع المدن الكبيرة، كالقامشلي، والحسكة ،وغيرهم، قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من السيارات.

وتتنوع الانبعاثات الناجمة عن محركات السيارات في المنطقة بين أكاسيد الكربون وأكاسيد النتروجين والسخام وغيرهم، خاصة أن نوعية الوقود المستخدم – خاصة في المركبات العاملة على الديزل – سيئة للغاية، وتنتج عوادمها غازات سامة وجسيمات ملوثة للهواء، تؤدي إلى العديد من المشكلات البيئية والصحية والاقتصادية.

[2] منظمة الصحة العالمية – تلوث الهواء المحيط (الهواء الخارجي) – 22 أيلول/سبتمبر 2021 https://www.who.int/

المشكلة تكمن في عدم القدرة على السيطرة على توقيف معدلات التلوث، ولا في اتخاذ أية خطوات كفيلة بالتقليل منها. لأنه لا توجد لدى مؤسسات الإدارة الذاتية المعنية أية خطط ترتبط بهذا الموضوع، أو تدخل ضمن سياق معالجة التلوث أو آثاره.

3- التلوث الناجم عن السيارات في مناطق الإدارة الذاتية

لم تتوان مؤسسات الإدارة الذاتية – ذات الصلة باستيراد السيارات – عن الاستمرار في جلب أعداد كبيرة وغير محددة من سياراتٍ مختلفةٍ الأنواع والموديلات والأشكال، والتي تعمل على البنزين وعلى المازوت، لدرجة أنها شكّلت ازدحاماً، لم يعد بالإمكان تداركه أو تدارك الآثار الناجمة عنه. فالتلوث الناجم عن هذه السيارات لم يعد يقتصر على المدن والبلدات، التي باتت أعداد السيارات في أسواقها وشوارعها تضاهي أعداد البشر، بل تجاوز ذلك إلى القرى المحيطة والمناطق الريفية.

وحيث يشهد الغطاء النباتي تراجعاً ملحوظاً في المنطقة، لأسباب مختلفة منها الجفاف، وقلّة الأمطار، والتّصحر النّاجم عن ذلك، إضافة إلى عدم إيلاء مسألة زراعة الأشجار الاهتمام الكافي، والتي يمكن أن تخفف من حدة الآثار البيئية لتلوث الهواء الناجم عن عوادم السيارات، فإن المشكلة في تفاقم مستمر، مع استمرار عملية استيراد تلك السيارات دون حساب.

أ- الآثار الصحية لعوادم السيارات في إقليم الجزيرة

ليست المركبات الآلية هي المصدر الوحيد لتلوث الهواء في مناطق إقليم الجزيرة، حيث توجد العديد من المصادر الأخرى التي أوضحناها سابقاً. ولكن، ونتيجة إدخال أعداد غير معقولة منها إلى المنطقة في غضون السنوات القليلة الماضية، وبسبب سوء نوعية الوقود المستخدم فيها، وغياب موضوع جودة الهواء عن آليات التخطيط، أو حتى التفكير في المؤسسات الإدارية المعنية، فقد تسببت بزيادة الانبعاثات السامة إلى الجو، مما رفع من معدلات تلوث

الهواء فيه، وأدى إلى الكثير من الأضرار، سواءً على الصحة العامة، أو زيادة نسبة الأمراض الناتجة عنه.

تنوعت هذه الأضرار بين تلك المؤثرة على الجهاز العصبي، وأخرى على الجهاز التنفسي، والدورة الدموية، والعيون، والكلى وغيرهم. حيث يُعتبر التلوث واحداً من عوامل الخطر التي تتسبب "في 25% من جميع وفيات البالغين بأمراض القلب، و25% من السكتات الدماغية و43% من أمراض الانسداد الرئوي المزمن، و29% من السرطانات"[3].

في تحديث لقاعدة بياناتها – في نيسان/أبريل 2022 – أشارت منظمة الصحة العالمية إلى الأضرار البليغة التي تتركها ملوثات الهواء الناجمة عن عوادم السيارات، وخاصة الجسيمات الصغيرة التي لا يتجاوز قطرها 10 ميكرومترات (PM10)، وتلك التي لا تتجاوز 2.5 ميكرومترات (PM2.5)[4]، القادرة على اختراق الرئتين ودخول مجرى الدم، الأمر الذي يسبب تأثيرات على القلب، وعلى الأوعية الدموية، والدماغ، والجهاز التنفسي[5]. وقد أظهرت منظمة الصحة العالمية أن هناك علاقة وثيقة بين كمية التعرض لتركيزات عالية من هذه الجسيمات، وبين ارتفاع معدل الوفيات، أو العديد من الأمراض التنفسية والرئوية، ولم تحدد المنظمة العالمية حدود لتلك التراكيز الممرضة أو المميتة، بل أكدت على أنها تؤثر على الصحة، حتى ولو كانت بتراكيز منخفضة جداً[6]، كما يتبين أن العديد من الأمراض التنفسية، ناجمة عن غاز ثاني أوكسيد النيتروجين، وخاصة الربو.

---

[3] الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية –90% من البشر يتنفسون هواءً ملوثاً – 2 أيار مايو 2018 – https://news.un.org/

[4] تتكون هذه الجسيمات من الكبريتات والنترات والأمونيا وكلورايد الصوديوم والكربون الأسود والغبار المعدني والماء– وتتكون من الجزيئات الصلبة والسائلة للمواد العضوية وغير العضوية العالقة في الهواء.

[5] منظمة الصحة العالمية –جميع سكان العالم يتنفسون هواء غير نقي يهدد صحتهم –الأمم المتحدة – https://news.un.org/ar/

[6] منظمة الصحة العالمية –تلوث الهواء المحيط (الهواء الخارجي) –22 أيلول سبتمبر 2021 – https://www.who.int/ar/

الجدول التالي يوضّح الأضرار الصحية التي من الممكن أن تلحق بصحة الإنسان، عند التعرض لملوثات الهواء الناتجة عن عوادم السيارات بكميات كبيرة:[7]

الملوثات	الضرر
أول أكسيد الكربون	يؤثر على الجهاز العصبي ويحدث قصور في الدورة الدموية.
ثاني أكسيد الكربون	الاختناق وصعوبة التنفس والتهاب أغشية القصبات الهوائية.
أكاسيد النتروجين	أمراض الرئة وتهيج الغشاء المخاطي للأنف والعيون.
ثاني أوكسيد الكبريت	سرطان الرئة وإلحاق الضرر بالنبات والحيوان، والسكتة الدماغية وأمراض القلب.
الهيدروكربونات	التهاب العيون وتأثير سلبي على الرئتين.
الرصاص	يؤثر على الجهاز العصبي والعظام والكلى.
السخام	روائح كريهة والتهاب الأغشية المخاطية، التهاب الشعب الهوائية والربو الشديد.

المصدر: فتحي الأمين وعوض زبلح –تلوث الهواء والمخاطر البيئية الناتجة عن عوادم المركبات في مدينة مصراته ص3

وفي هذا السياق، قامت منظمة الصحة العالمية بتحديث المبادئ التوجيهية العالمية بشأن جودة الهواء، بسبب الأضرار التي يلحقها التلوث بصحة الإنسان، ولو في مستويات تركيز أقل من المستويات المقبولة. وخاصة أنها تسبب لدى الأطفال قصوراً في نمو الرئتين ووظيفتهما والتهابات الجهاز التنفسي، وتفاقم مرض الربو. أما لدى البالغين، فتتنوع تلك الأمراض التي تسببها انبعاثات عوادم السيارات، بين الأمراض القلبية، والسكتات الدماغية، وهي أكثر الأسباب شيوعاً للوفاة المبكرة. وتشير تقييمات منظمة الصحة العالمية إلى أن تلوث الهواء المحيط (والتي تشكل انبعاثات عوادم السيارات نسبة عالية منه)، يؤدي إلى فقدان مئات الملايين من سنوات العمر الصحية، مع تسجيل أكبر عبء من الأمراض

[7] فتحي الأمين وعوض زبلح –تلوث الهواء والمخاطر البيئية الناتجة عن عوادم المركبات في مدينة مصراته –المجلة الدولية المحكمة للعلوم الهندسية وتقنية المعلومات –مجلد 2، العدد1 –ديسمبر 2015.

المرتبطة به في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل[8]، والتي يمكن تصنيف مناطقنا ضمن تلك البلدان، بل أكثر من ذلك، بسبب الاستيراد غير المنتظم للسيارات، وقِدَم محركاتها وضعف خبرات الصيانة والإصلاح للميكانيكيين في المنطقة، فضلاً عن عدم قيام الجهات المعنية في مديريات المواصلات باختبار قياس كمية الانبعاثات من عوادم السيارات عند الكشف السنوي عليها، مما يعني تحمل عبء كبير لتلوث الهواء، قد يقود الحالة الصحية في المنطقة إلى مفترقات خطيرة.

الواضح في الأمر أن مسألة جودة الهواء في المدن لم تدخل في حسابات وخطط الإدارة الذاتية حتى الآن، الأمر الذي يدفع باتجاه تزايد الحالات المرضية في المنطقة، وخاصة تلك الأمراض الخطيرة والمستعصية، كالسرطانات أو السكتات الدماغية، التي من الملاحظ تزايدها خلال السنوات الأخيرة، بأعداد غير مسبوقة أبداً، وهذا ما يؤكد عليه الأطباء، وخاصة أولئك المتخصصين في الأمراض الصدرية والرئوية، وأمراض الدم، والأورام، والقلب. فقد صرّح مدير مشفى القلب والعين التخصصي في القامشلي مؤخراً عبر صفحته الرسمية: "أن أعداد المصابين بالجلطات القلبية في تزايد مستمر، وأن المشفى بات يومياً يستقبل العديد من المصابين، وأن فئة الشباب والأعمار غير المتقدمة يشكلون النسبة الأكبر من المصابين، والذين –غالباً– ما تنتهي حالتهم بالوفاة، وهذه ظاهرة غير مسبوقة".

كما تشير العديد من التقارير غير الرسمية إلى أن نسبة عالية من مراجعي ومرضى المشافي التخصصية في معالجة أمراض السرطان في دمشق، أو القسطرات القلبية، هم من سكان منطقة الجزيرة السورية. وتعود أسباب هذه الزيادة في أعداد المرضى إلى ارتفاع معدلات تلوث الهواء في المنطقة، بسبب استخدام الوقود ذو المواصفات السيئة، سواءً للسيارات أو للمولدات الخاصة بتوليد الكهرباء وغير ذلك.

[8] منظمة الصحة العالمية تصدر مبادئ توجيهية عالمية جديدة بشأن جودة الهواء– منظمة الصحة العالمية – بيان صحفي كوبنهاغن وجنيف – 22أيلول/سبتمبر 2021 - https://www.who.int/

ب–أعداد السيارات وحجم التلوث الناجم عن انبعاثات عوادمها

تشكّل مسألة النقل والتنقل والمواصلات إحدى أهم المسائل داخل المجتمعات البشرية المختلفة، من حيث أهميتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وآثارها الاقتصادية والصحية من جهة أخرى.

من حيث المبدأ، لا مناص من امتلاك الناس لسياراتهم الخاصة، ولا مناص من سيارات للنقل العام، وأخرى لنقل البضاعة، وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، التي تستوجب وجود السيارات، وامتلاكها من قِبل الأفراد أو الحكومات، ولكن المشكلة تبدأ عند تشغيل محركات هذه السيارات، حيث تنبعث من عوادم هذه السيارات أنواع مختلفة من الغازات السامة، والجسيمات الملوثة للهواء، والمضرة بصحة الإنسان، وبجودة الهواء المحيط، وخصوصاً أكاسيد الكربون والنيتروجين، والتي ما أن تتجاوز الحدود المعقولة أو المعدلات الدولية المحددة لها، حتى تُنشأ عالماً من التلوث، يترك آثاره السلبية على الحياة العامة للناس، ويتجاوزها لحياتهم الخاصة، لما تسببه من أمراض خطيرة، قد تودي بالبعض إلى الموت المحتم.

(أ–1) أعداد السيارات في منطقة الجزيرة

تشير الإحصائيات إلى أن أعداد السيارات في إقليم الجزيرة تزايدت بشكل كبير جداً خلال الخمس سنوات الماضية، لدرجة لم تعد شوارع المدن الكبيرة منها والصغيرة تستوعب هذا الكم الهائل من السيارات. وبحسب إحصائية لمديرية الجمارك التابعة للإدارة الذاتية فقد دخل إلى المنطقة خلال الخمس سنوات الماضية عبر "معبر سيمالكا" فقط 24094 مركبة تعمل على المازوت، موزعة بين 1300 مركبة كبيرة، و22794 مركبة صغيرة، أما عبر معبر منبج فقد دخل منذ آذار 2021 وحتى شباط 2022 ما مجموعه 16002سيارة. الشكل التالي يوضح لنا ذلك:

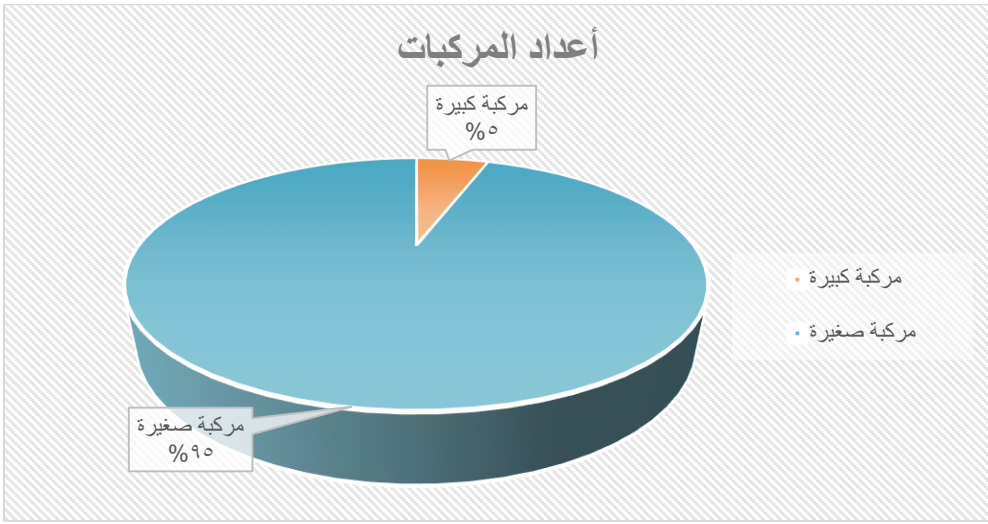

شكل رقم (2) أعداد مركبات الديزل الكبيرة والصغيرة المستوردة عبر معبر سيمالكا خلال الخمس سنوات الماضية

الملاحظ من الشكل السابق أن نسبة السيارات الصغيرة تصل إلى حدود 95% مقابل 5% سيارات كبيرة، وهذا يدل على حجم الاستيراد الكبير للسيارات السياحية، والخاصة بالاستعمال الشخصي، أو العائلي، أو في المكاتب والمؤسسات التابعة للإدارة الذاتية. في حين أن السيارات الكبيرة التي لها استخدامات اقتصادية، كالنقل، أو شحن البضاعة وغيرها، نسبتها منخفضة جداً، وهذا مرتبط بانخفاض مستوى التنمية، والمشروعات الاقتصادية، وحجم النشاط الاقتصادي داخل هذه المنطقة. والجدير بالذكر أن المركبات الكبيرة على قلة نسبتها إلا أن مساهمتها في معدلات التلوث تكون عالية، كونها تحتاج لكميات كبيرة من الوقود أثناء سيرها.

إحصائية أخرى تم الحصول عليها من مديرية مواصلات إقليم الجزيرة التابعة للإدارة الذاتية، تبيّن الزيادة الواضحة في أعداد سيارات "الإدخال" والسيارات ذات النمر السورية منذ عام 2019 وحتى الآن، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1) أعداد المركبات المسجلة في مديرية مواصلات إقليم الجزيرة من عام 2019 – 2022/6/22

العام	عدد المركبات التي تم تسجيلها	ملاحظات
2019	30127	مركبات إدخال + السورية
2020	24362	مركبات إدخال + السورية
2021	46222	مركبات إدخال + السورية
2022	6383	مركبات إدخال فقط ولغاية 6/22
المجموع	119072	

من الجدول السابق يتضح لنا الأعداد الهائلة من السيارات المسجلة في إقليم الجزيرة خلال السنوات الموضحة في الجدول، والتي قاربت 120 ألف سيارة، وأن الزيادة الهائلة فيها كانت في عام 2021، حيث ازدادت بنسبة 53.4% مقارنة بعام 2019، كما هو واضح في الشكل التالي:

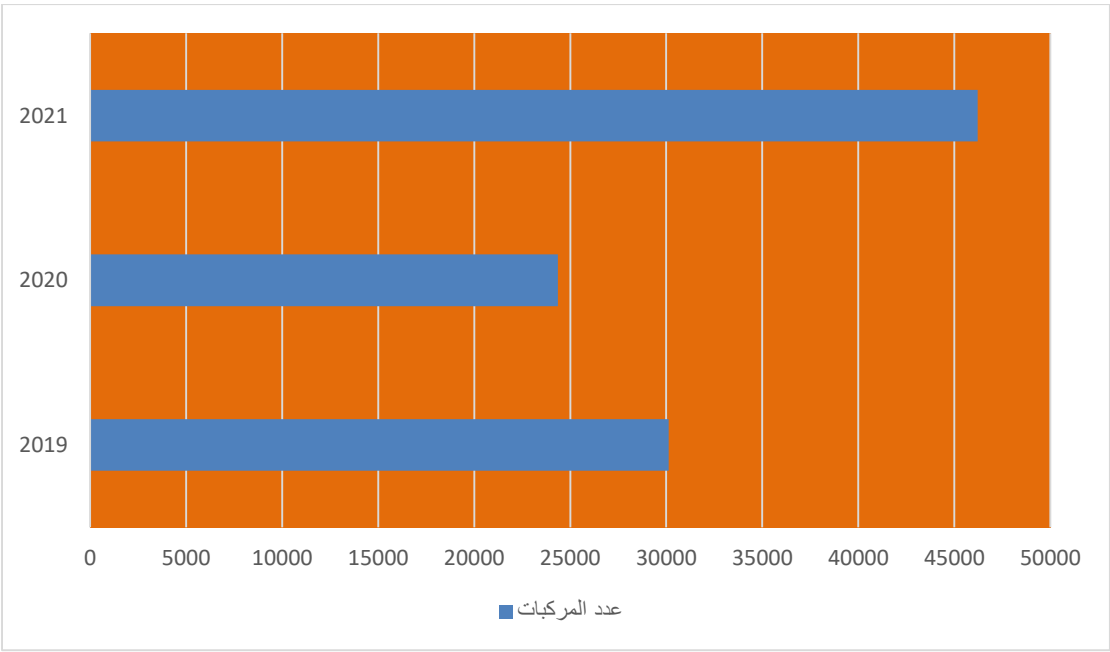

شكل رقم (3) أعداد المركبات المسجلة في مديرية مواصلات إقليم الجزيرة من عام 2019 – 2022/6/22

(أ–2) كميات الوقود السنوية المستخدمة في محركات السيارات في إقليم الجزيرة

توجد في أسواق المنطقة أنواع مختلفة من وقود السيارات، بشقيها الديزل (المازوت) والغازولين (البنزين)، وتختلف هذه الأنواع من حيث الجودة والسعر، لذلك يمكننا التفريق بين انبعاثات كل نوع من هذه الأنواع على حدة، ثم تجميع كميات الملوثات الناجمة عن مجموع تلك الأنواع، اعتماداً على كميات وقود السير الموزعة في المنطقة، والانبعاثات القياسية للملوثات، جراء احتراق الوقود، كطريقة لحساب حجم التلوث الناجم عن السيارات في ظل غياب المختبرات الخاصة بذلك.

الجدولين التاليين، يوضحان لنا كميات وقود السيارات (المازوت والبنزين) في منطقة الجزيرة خلال عامي 2021 و2022.

جدول رقم (2) كمية الوقود المستخدم للسيارات في إقليم الجزيرة لعام 2021

تسلسل	كمية المازوت (لتر)		كمية البنزين (لتر)	
	مدعوم (85 ل.س)	ممتاز (410ل.س)	سوبر (210ل0س)	ممتاز
كانون الثاني	11017361	7107989	6187141	295474
شباط	10570313	7344662	5605825	264912
اذار	13066524	9216350	6621742	209058
نيسان	9740743	7473392	4178081	234477
أيار	12404163	8152443	6178581	264083
حزيران	15160343	3821202	8993666	493063
تموز	11807055	3006672	6427164	271310
اب	8585944	8429310	5892593	207430
أيلول	7759799	9800873	5704910	329040
تشرين الأول	7816780	3722964	5870831	239245
نشرين الثاني	3405934	6433172	7414514	176211

كانون الأول	4812381	7343665	9323183	194765
المجموع	116147340	81672694	78398231	3179068

المصدر: التقرير السنوي –مكتب النقل في مديرية المحروقات – إقليم الجزيرة

جدول رقم (3) كميات الوقود المستخدم للسيارات في إقليم الجزيرة للعام 2022

تسلسل	كمية مازوت السير		كمية البنزين الموزع		
	خدمي	ممتاز	سوبر 210 ل0س	ممتاز	بنزين 710
كانون الثاني	5747103	5668891	7278318	113725	
شباط	3956613	9737336	9542418	246179	
اذار	4495805	4661511	8808234	388249	
نيسان	4278070	12046214	7795482	182377	
أيار	1980545	10974763	8051137	162796	
حزيران	2963993	9252648	6865084	260373	229643
تموز	2414582	7060866	5019725	268114	686977

اب	2698397	6854095	4854087	160850	539860
المجموع	28535108	66256324	58214485	1782663	1456480

المصدر: التقرير السنوي –مكتب النقل في مديرية المحروقات – إقليم الجزيرة

ويبين لنا الشكل التالي، كميات الاستهلاك الشهري لوقود السيارات في منطقة الجزيرة من المازوت والبنزين، والذي يتضح من خلاله – تماماً – أن الوقود الأكثر استهلاكاً هو المازوت المدعوم، والذي يتميز بنوعيته الرديئة، وبالتالي، فإن كمية الملوثات التي تطلقها تلك السيارات كبيرة، وتحتاج إلى عمليات ضبط، واختبارات فعلية، نتيجة الآثار الكارثية التي تتركها، خاصة وأن النوعية والجودة في أدنى مستوياتها. ومن الواضح أيضاً أنه نتيجة لسوء نوعية المازوت المدعوم، والتقليل من الكميات الموزعة منه، فقد اتجه معظم المستهلكين مؤخراً إلى استخدام المازوت الممتاز، وهذا ما يتضح من خلال الشكل رقم (4) التالي في الأشهر الأخيرة من العام 2021، والشكل رقم (5) للعام 2022:

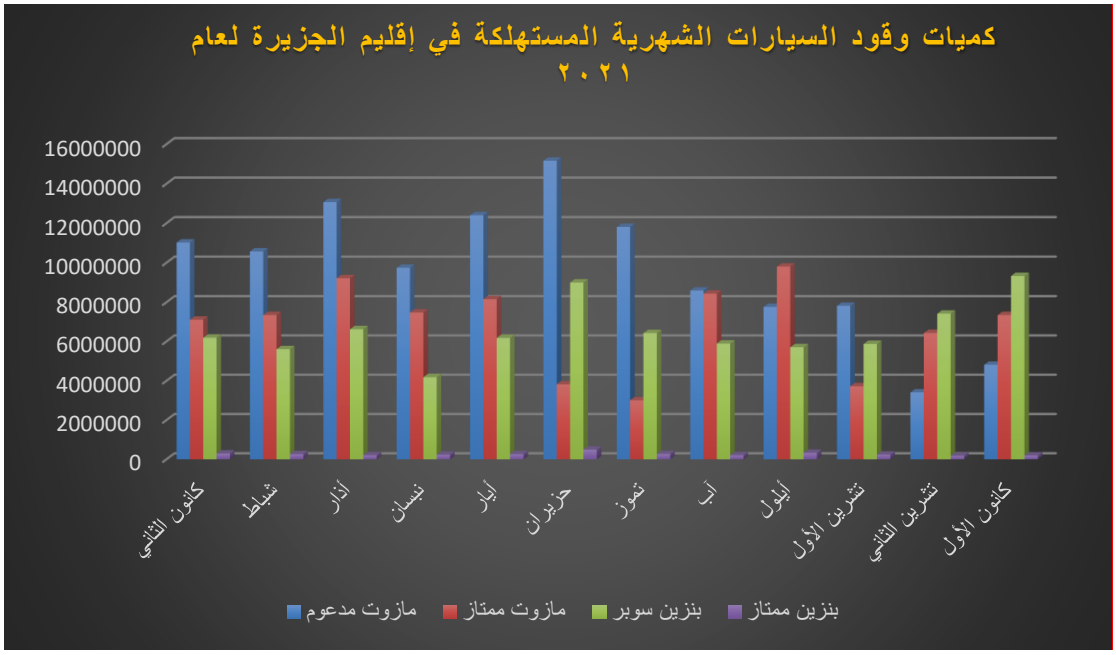

الشكل رقم (4): كميات وقود السيارات الشهرية المستهلكة في إقليم الجزيرة لعام 2021

اما الشكل التالي، فيوضح لنا تلك الكميات في الربعين الأولين من العام الحالي 2022

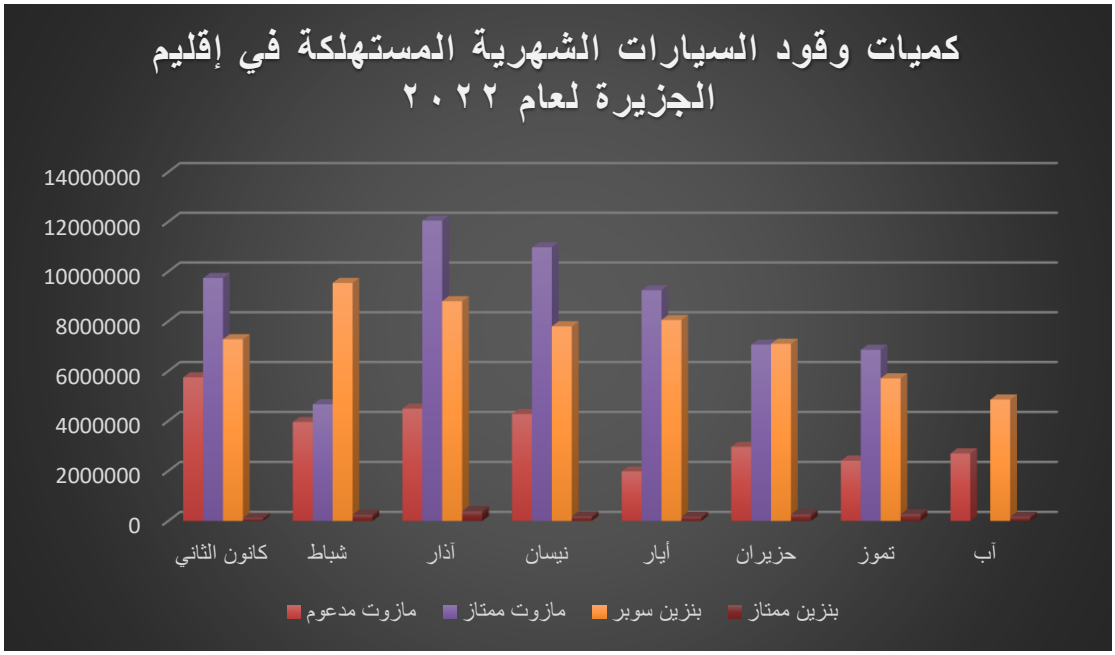

الشكل رقم (5): كميات وقود السيارات الشهرية المستهلكة في إقليم الجزيرة لعام 2022

(أ–3) حساب كميات التلوث الناجمة عن انبعاثات عوادم السيارات

لا توجد في المنطقة أية جهة متخصصة بحساب كمية الغازات التي تطلقها محركات السيارات أثناء سيرها في المنطقة، ولا تقوم إدارة المواصلات أثناء الكشف السنوي على السيارات بذلك. لذلك فنحن لا نملك أية أرقام دقيقة حول هذه المسألة، التي يجب أن تخضع السيارات لعمليات اختبار خاصة بذلك.

وهنا، فقد آثرنا أن نقوم بحسابات تقديرية، تعتمد على كميات وقود السير الموزعة في إقليم الجزيرة، وعلى الكميات القياسية العالمية المقبولة من الملوثات المنبعثة من عوادم السيارات،

والتي حددتها الجهات الدولية المتخصصة، وهذه النسب تقاس بـ (جم) من المادة الملوثة لكل (كجم) من الوقود، وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4) الكميات القياسية للمواد الملوثة الناتجة عن السيارات (جم / كجم)

الملوث	سيارات البنزين	سيارات الديزل (مازوت)
أول أكسيد الكربون CO	301.60	9.28
ثاني أكسيد الكربون CO2	180	191
أكاسيد النتروجين NO3	2.200	15.08
ثاني أكسيد الكبريت So2	0.14	3.48
الهيدروكربونات HC	52.200	1.16
مركبات الرصاص Pb	0.110	–
سناج أو سخام soot	0.220	1.16

المصدر: فتحي الأمين وعوض زبلح –تلوث الهواء والمخاطر البيئية الناتجة عن عوادم المركبات في مدينة مصراته ص4

إن النسب والمعدلات الواردة في الجدول المعياري السابق، هي النسب المقبولة من الغازات والجسيمات الأخرى المنبعثة من عوادم السيارات، وضمن الشروط المعيارية المتمثلة في حداثة سنة صنع السيارة ونظافة محركها، إضافة إلى حالة الاحتراق الكامل للوقود داخل حجرة احتراق محرك السيارة، فضلاً عن الصيانة الدورية الجيدة والكشف السنوي على محرك السيارة، والكميات المنبعثة من الملوثات مع دخانها.

واستكمالاً لحساباتنا التقديرية، سنعمد إلى جمع كميات المازوت بأنواع جودته المختلفة، وكذلك البنزين، بهدف حساب حجم الملوثات الموجودة فيها، وفق الكميات القياسية العالمية الواردة في الجدول السابق، هذا أولاً. ثانياً، وبعد أخذ رأي العديد من الخبراء والمختصين في

مجال البيئة سنعمد إلى إضافة نسبة 30% إلى تلك الكميات المعيارية من الملوثات التي تطلقها محركات السيارات في إقليم الجزيرة، نتيجة سوء نوعية الوقود المستخدم لدينا، وذلك لعدم توفر مصافي البترول في المنطقة، والاعتماد على الطرق البدائية، أو المصافي الكهربائية الصغيرة لاستخراج المشتقات النفطية. وهنا سنورد الكميات القياسية في جدول مستقل، ثم نورد جدولاً آخراً بالكميات بعد إضافة نسبة 30%.

الجدول التالي رقم (5) يعطينا مجموع الكميات المستخدمة كوقود للسيارات في إقليم الجزيرة من المازوت والبنزين خلال عام 2021 والربعين الأولين من العام 2022 بحسب التقارير السنوية لمديرية المحروقات في إقليم الجزيرة.

الأشهر لعام 2021	كمية المازوت (لتر)	كمية البنزين (لتر)
كانون الثاني	18125350	6482615
شباط	17914975	5870737
آذار	22282874	6830800
نيسان	17214135	4412558
أيار	20556606	6442664
حزيران	18981545	9486729
تموز	14813727	6698474
آب	17015254	6100023
أيلول	17560672	6033950
تشرين الأول	11539744	6110076
تشرين الثاني	9839106	176211
كانون الأول	12156046	9517948
مجموع عام 2021	197820034	81577299
الأشهر لعام 2022	كمية المازوت	كمية البنزين
كانون الثاني	11415994	7392043

شباط	13693949	9788597
آذار	9157316	9196483
نيسان	16324284	7977859
أيار	12955308	8213933
حزيران	12216641	7355100
تموز	9475448	5974816
آب	9552492	5554797
مجموع عام 2022 حتى نهاية شهر آب	94791432	61453628

الشكل التالي (6) يوضح المقارنة بين كميات المازوت والبنزين المستخدمة للسيارات في عام 2021

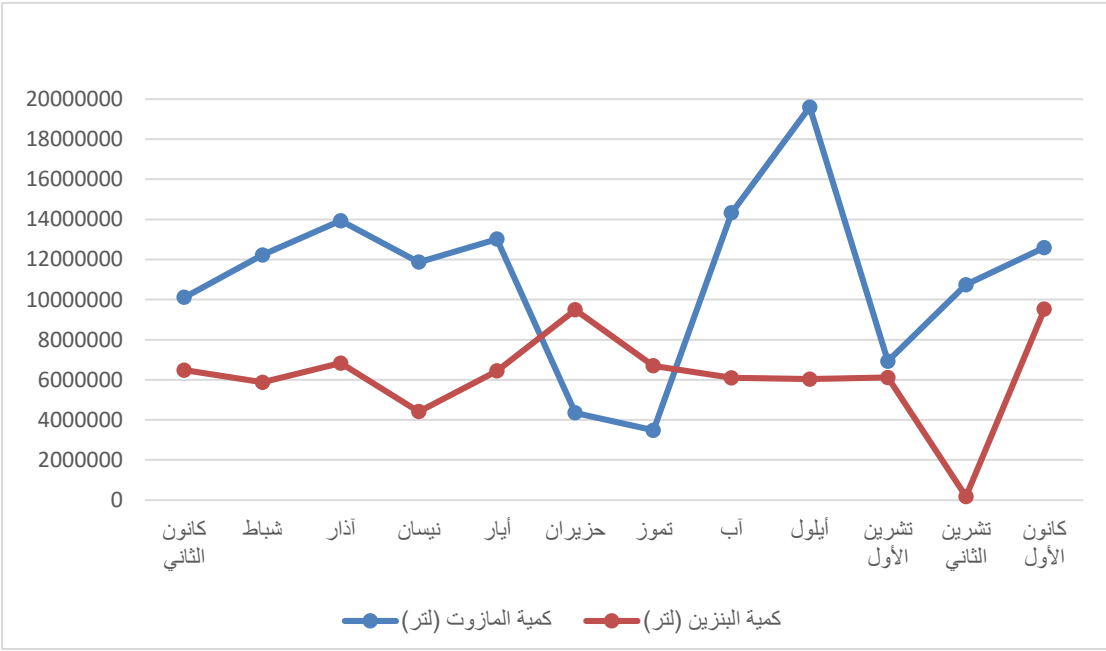

تشكل كميات البنزين ما نسبته 38% من مجموع كميات الوقود المستخدم للسيارات والباقي 62% تشكل نسبة المازوت.

الآن، سنعتمد كميات البنزين والمازوت الموزعة على السيارات في المنطقة، لاستخراج كميات الملوثات وفق نوعها ونسبتها، بالاستناد إلى الكميات المعيارية العالمية الواردة في الجدول رقم (3)، وبعد إجراء الحسابات التقديرية توصلنا إلى النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (6) تقديرات كمية الملوثات الناتجة عن عوادم السيارات في إقليم الجزيرة خلال عام 2021

المادة	ملوثات المازوت (ألف طن)	النسبة المئوية %	ملوثات البنزين (ألف طن)	النسبة المئوية %	الإجمالي مازوت + بنزين (ألف طن)	النسبة المئوية %
أكسيد الكربون Co	1.84	4.2	24.6	54	26.44	30
ثاني أكسيد الكربون Co2	37.78	86	14.68	31	52.46	58
أكسيد النتروجين NO	2.98	6.8	0.18	0.38	3.16	3
ثاني أكسيد الكبريت SO2	0.69	1.5	1.15	2.4	1.83	2
هيدرو كربونات HC	0.23	0.5	4.26	9.1	4.487	5

أكاسيد الرصاص Pb		----	0.89	1.9	0.89	1.9
السخام Soot	0.23	0.5	0.018	0.04	0.25	0.002
المجموع	43.75		45.77		89.52	

جدول رقم (7) تقديرات كمية الملوثات عوادم السيارات في إقليم الجزيرة من 2022/1/1 ولغاية 28/آب/ 2022

المادة	المازوت (ألف طن)	النسبة المئوية %	البنزين (ألف طن)	النسبة المئوية %	الإجمالي مازوت + بنزين (ألف طن)	النسبة المئوية %
أكسيد الكربون Co	0.88	4.19	19.08	54.47	19.92	35.65
ثاني أكسيد الكربون Co2	18.1	86.36	11.06	31.56	29.2	52.1
أكسيد النتروجين NO	1.429	6.81	0.136	0.385	1.6	2.8
ثاني أكسيد الكبريت SO2	0.33	1.57	0.86	2.45	1.19	2.1
هيدرو كربونات	0.1	0.52	3.21	9.2	3.31	5.92

						HC
1.2	0.67	1.93	0.67	0		**أكاسيد الرصاص Pb**
0.22	0.123	0.038	0.013	0.52	0.11	**السخام Soot**
	56.02		35.05		20.97	**المجموع**

الشكل رقم (7) يوضح كمية مخلفات عوادم السيارات موزعة لكل من البنزين والمازوت، وإجمالي الكمية لعام 2022 في إقليم الجزيرة.

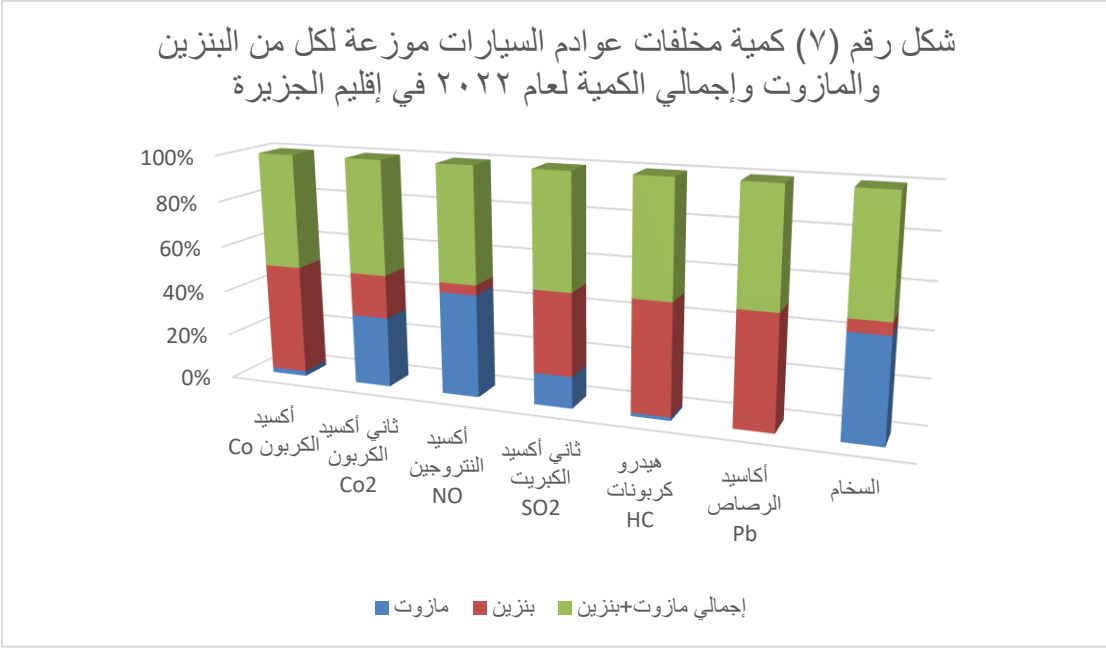

شكل رقم (7): كمية مخلفات عوادم السيارات موزعة لكل من البنزين والمازوت، وإجمالي الكمية لعام 2022 في إقليم الجزيرة.

أما الجدولان التاليان، فيوضحان لنا كميات الملوثات الناتجة عن عوادم السيارات في مدينتي القامشلي والحسكة، والتي تم احتسابها بالاستناد إلى كميات الوقود الموزعة في هاتين المدينتين خلال عام 2021، والواردة في قائمة الجرد السنوي، الصادرة عن مديرية المحروقات في إقليم الجزيرة، ووفق النسب المعيارية الدولية المعتمدة، والواردة في الجدول رقم (3) أعلاه.

جدول رقم (8) كمية الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات في مدينة القامشلي لعام 2021

المادة	المازوت (ألف طن)	النسبة المئوية %	البنزين (ألف طن)	النسبة المئوية %	الإجمالي مازوت + بنزين (ألف طن)	النسبة المئوية %
أكسيد الكربون Co	0.57	4.196	6.92	54.8	7.5	28.44
ثاني أكسيد الكربون Co2	11.78	86.36	4.015	31.56	15.8	60
أكسيد النتروجين NO	0.93	6.81	0.05	0.38	0.98	3.7
ثاني أكسيد الكبريت SO2	0.21	1.57	0.31	2.24	0.52	2
هيدرو كربونات HC	0.07	0.52	1.16	9.15	1.23	4.7
أكاسيد الرصاص Pb		0	0.25	2	0.25	0.93
السخام Soot	0.072	0.52	0.005	0.039	0.08	0.3
المجموع	13.632		12.71		26.36	

جدول رقم (9) كمية الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات في مدينة الحسكة لعام 2021

المادة	المازوت (ألف طن)	النسبة المئوية %	البنزين (ألف طن)	النسبة المئوية %	الإجمالي مازوت + بنزين (ألف طن)	النسبة المئوية %
أكسيد الكربون Co	0.38	4.19	8.17	54.47	8.55	35.44
ثاني أكسيد الكربون Co2	7.89	86.36	4.73	31.5	12.62	52.3
أكسيد النتروجين NO	0.62	6.82	0.058	0.38	0.68	2.8
ثاني أكسيد الكبريت SO2	0.14	1.573521	0.37	2.45	0.51	2.1
هيدرو كربونات HC	0.048	0.524507	1.37	9.15	1.42	5.88
أكاسيد الرصاص		0	0.29	1.92	0.29	1.2

Pb						
السخام Soot	0.048	0.524507	0.0057	0.03	0.054	0.22
المجموع	9.126		14.993		24.124	

من الجدول السابق رقم (5) يتضح أن كمية الملوثات المنبعثة من عوادم السيارات في إقليم الجزيرة بلغت 89.52 ألف طن عام 2021، منها 30.3 ألف طن في مدينة القامشلي، و27.74 ألف طن في مدينة الحسكة. شكلت أكاسيد الكربون النسبة الأعلى من هذه الانبعاثات، ويأتي أكسيد النتروجين بالدرجة الثانية من حيث الكمية المنبعثة.

الشكل التالي يبين لنا المقارنة بين كمية الملوثات في مدينتي القامشلي والحسكة:

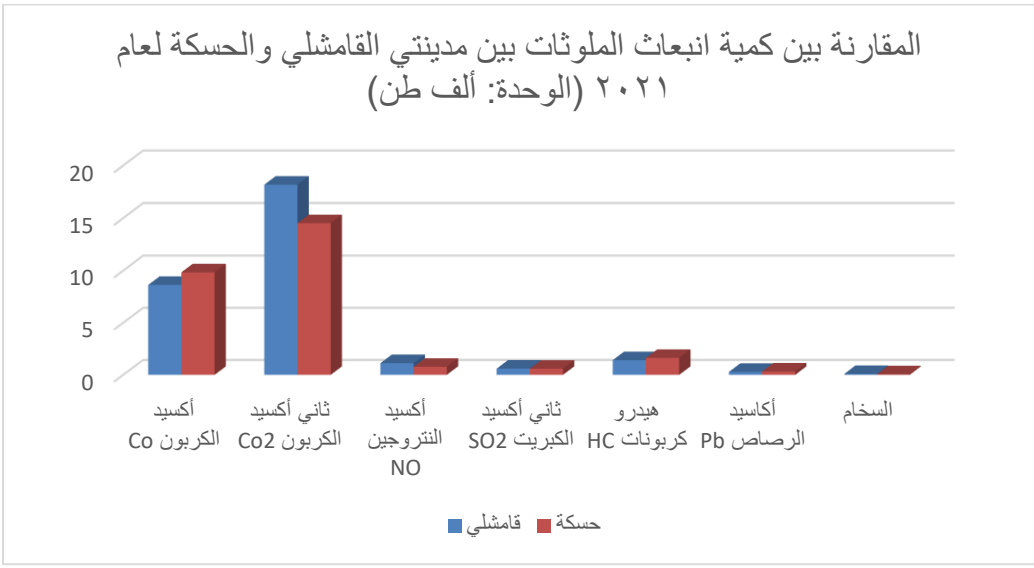

شكل رقم (8): مقارنة بين كمية الملوثات في مدينتي القامشلي والحسكة

ملاحظات حول الأرقام الواردة في الجداول الثلاث السابقة

- لحساب كمية الملوثات المنبعثة من عوادم السيارات، تم الاعتماد على المعايير العالمية القياسية له، والواردة في الجدول رقم (3)، وبالاستناد إلى كمية الوقود الموزعة على إقليم الجزيرة الخاصة بالسيارات، وعلى قائمة الجرد السنوي لكل منطقة ومدينة على حدة.
- بالنسبة لمدينة الحسكة، من الملاحظ أن كمية الملوثات المنبعثة من عوادم السيارات فيها أقل منها في مدينة القامشلي، والسبب يعود إلى أن قائمة الجرد السنوي (ملاحق) لم تتضمن كميات المازوت الموزعة في بعض الأشهر، وجاءت حقولها في القائمة المذكورة فارغة.
- تشكل كمية الانبعاثات من عوادم السيارات، التي تعمل على البنزين النسبة الأكبر من تلك الانبعاثات. ففي الجدول رقم (5) يتضح أن كمية ملوثات سيارات البنزين تزيد بنسبة 67% عن كمية ملوثات سيارات المازوت في العام الحالي 2022، وتشكل أكاسيد الكربون السامة النسبة الأعلى من هذه الملوثات، التي وصلت إلى 86% تقريباً، ويعود السبب في ذلك إلى حالة عدم الاحتراق الكامل للوقود داخل محرك السيارة، نتيجة سوء نوعية الوقود المستخدم من جهة، وقدم سنة صنع السيارات التي تم إدخالها إلى المنطقة.
- شكلت كمية الملوثات المنبعثة من عوادم السيارات في مدينة القامشلي النسبة الأكبر من إجمالي الملوثات في إقليم الجزيرة لعام 2021، وبنسبة وصلت إلى 30%، ومرد ذلك تزايد أعداد السيارات في هذه المدينة، إضافة إلى أنها تشكل مركزاً تجارياً واقتصادياً في المنطقة، مما يعني دخول أعداد كبيرة من السيارات إليها يومياً، وخاصة من القرى والأرياف المجاورة، فضلاً عن سيارات الترانزيت التي تمر بها يومياً.
- التقارب الحاصل بين كمية ملوثات المازوت وكمية ملوثات البنزين في مدينة القامشلي يعود إلى إدخال أعداد كبيرة من السيارات التي تعمل على المازوت خلال

السنوات الثلاث الماضية، بسبب ابتعاد الأفراد عن اقتناء السيارات التي تعمل على البنزين؛ نتيجة ارتفاع أسعاره.

- ونتيجة لظروف تعيشها المنطقة، كسوء ورداءة نوعية الوقود المستخدم، وقدم نسبة عالية من أعداد السيارات ومحركاتها، ودخول وخروج أعداد غير قليلة من المركبات الكبيرة (القاطرة والمقطورة – سيارات الشحن الكبيرة) إلى المنطقة، إضافة إلى عدم القيام بإجراء اختبارات التلوث أثناء الكشف السنوي على السيارات في إدارة المرور، وأيضاً عدم قيام أصحاب المركبات بإجراء فحوصات وصيانة دورية لمركباتهم، كل هذا يدفع بنا إلى عدم اعتماد أرقام كميات التلوث الواردة في الجداول السابقة بشكل نهائي، كونها تنتج عن الحالة المعيارية المقبولة عالمياً، ضمن الشروط المعيارية المذكورة سابقاً.

لذلك، تم إضافة نسبة 30% إلى الأرقام النهائية لكميات هذه الملوثات، كنسبة تقديرية، نتيجة ظروف قطاع النقل في المنطقة، إدارياً وميكانيكياً، ونوعية الوقود المستخدم في السيارات، لتصبح كما في الجدول التالي:

جدول رقم (10) كميات ملوثات البنزين والمازوت بعد إضافة نسبة 30% إليها

كمية الملوثات (ألف طن)	الإجمالي لعام 2021	الإجمالي لعام2022 لغاية 28/آب	القامشلي لعام 2021	الحسكة لعام2022
مازوت+ بنزين	89.52	56.02	26.36	24.124
+ 30%	116.376	72.826	34.268	31.36

- تعتبر مادة الرصاص من أخطر المواد المنبعثة من عوادم السيارات، كونها تؤدي إلى حدوث سرطانات، وأمراض خطيرة في الجهاز التنفسي، وقد بلغت كمية الرصاص المنبعثة في إجمالي إقليم الجزيرة عام 2021 حوالي 890 طن، كانت

حصة مدينة القامشلي منها 250 طن، وحصة مدينة الحسكة 290 طن، وتوزع الباقي على المدن والبلدات الأخرى في الإقليم.

- تحوي مادة السخام على جزيئات Pm2.5 و Pm10، والتي تدخل إلى الجهاز التنفسي، وتستقر في الرئتين، لتسير بعدها في مجرى الدم، الأمر الذي يتسبب في حدوث جلطات قلبية، أو سكتات دماغية، والتي من الملاحظ زيادة أعداد المصابين بها خلال السنوات الأخيرة، وخاصة بين فئة الشباب.

بلغت كمية السخام المنبعثة من عوادم السيارات في إقليم الجزيرة عام 2021 حوالي 250 طن، كانت حصة مدينة القامشلي منها 80 طن، والحسكة 54 طن. وهي أرقام لا شك مخيفة، تستوجب الوقوف عندها بجدية تامة.

ج-الأثار البيئية لانبعاثات عوادم السيارات

تؤثر الملوثات، التي تنبعث من السيارات، على البيئة بشكل كبير، وعلى مَدَيات مختلفة، بسبب المجموعة الكبيرة من الغازات الدفيئة، والجسيمات السامة التي تُطلق من عوادم السيارات، وتتسبب في زيادة مستويات الاحتباس الحراري، والأمطار الحمضية المضرة بالإنسان والبيئة معاً.

العديد من الأبحاث والدراسات تشير إلى أن الانبعاثات الناجمة عن عوادم السيارات تساهم بما نسبته 60 – 80% من أكاسيد الكربون الموجودة في الغلاف الجوي، وأن غاز ثاني أكسيد الكربون يشكل ما نسبته 21% من مجموع الغازات المتصاعدة من عملية الاحتراق في المواد الهيدروكربونية[9].

أكاسيد النتروجين والهيدروكربونات تتفاعل مع أشعة الشمس، مما يترك آثراً خطيراً على طبقة الأوزون، ويتسبب بالاحتباس الحراري، وبالتالي ارتفاع حرارة الأرض، وزيادة مساحات التصحّر، وجفاف التربة، وانخفاض منسوب المياه. كما تترك الأمطار الحمضية آثاراً على

[9] م.خولة منصور –التلوث البيئي الناجم عن حركة المرور في مدينة دمشق –كلية الهندسة –جامعة دمشق -2004

الثروة السمكية الموجودة، سواءً في البحار أو في الأنهار، وعلى الغطاء النباتي والإنتاج الزراعي.

إن الإقرار والبحث في مخاطر تلويث عوادم السيارات للهواء والمياه ضرورة حياتية وتنموية، على الرغم من أنها جزء من مشكلة التلوث وسببها، إلا أنها الجزء الأكبر منه على الأقل في منطقة إقليم الجزيرة التي لا توجد فيها الكثير من المعامل والمصانع الضخمة، التي تصدر الأبخرة والغازات السامة، بل تزداد فيها أعداد السيارات الأوروبية المستعملة أو المنسّقة وبكميات هائلة. ومما يزيد الطين بلة، عدم وجود أية مختبرات تهتم بمسألة جودة الهواء، أو قياس معاملات التلوث ومستوياته، على الأقل لدى الكشف السنوي على السيارات.

وبذلك، يمكن القول: إن الآثار الملوثة التي تتركها عوادم السيارات على البيئة والإنسان خطيرة، وهي تتجاوز المراحل الزمنية التي نعيشها الآن، لأنها ستمتد للعقود القادمة، وبالتالي ستطال آثارها السلبية الأجيال المقبلة، وستؤثر على مسألة التنمية المستدامة، ومقوماتها، ومخرجاتها.

الفصل الثاني –التكلفة الاقتصادية للتلوث الناجم عن عوادم السيارات

تعد مسألة حساب تكلفة التدهور البيئي، أحد أهم الموضوعات التي تشغل حكومات العالم، وكذلك المؤسسات الأممية العاملة في الحقل البيئي. ففي منهجية البنك الدولي "يتم حساب تكلفة التدهور البيئي من خلال نسبة التدهور من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من أجل تقديم مؤشر واضح ومتعارف عليه اقتصادياً"[10].

في السياق، فإن مؤشرات التلوث البيئي لها تأثيرات مباشرة على مستويات النمو الاقتصادي، كون التلوث يترك آثاراً مختلفة على القطاعات الاقتصادية، وخاصة الإنتاجية منها، كالقطاع

[10] د. عزازي فريدة –أثر التقييم الاقتصادي للتلوث على التنمية المستدامة –مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية –جامعة البليدة2 –ص155 https://www.asjp.cerist.dz/

الزراعي، وقطاع الصناعات الاستخراجية، من الجانب الآخر – أيضاً – فإن الأنشطة الاقتصادية المختلفة تؤثر في رفع معدلات التلوث، "فزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة التلوث البيئي بنسبة 12.66%، كما أن زيادة عدد السكان، وتدفق الاستثمار الأجنبي، يساهم في زيادة معدلات التلوث أيضاً"[11].

أولاً –الآثار الاقتصادية للتلوث الناتج عن عوادم السيارات

تعاني منطقة إقليم الجزيرة من زيادة كبيرة في معدلات تلوث الهواء، وفي ظل غياب أية عمليات قياس أو اختبارات جودة الهواء، فإنه يمكننا الاعتماد على الملاحظة المادية لمثل هذا التلوث، كتشكل غمامات من الدخان المتصاعد من السيارات في أجواء المدن الكبيرة للمنطقة، والروائح الكريهة للهواء المستنشق، وتزايد أعداد المرضى بأمراض تنجم عن الهواء الملوث، وغيرها العديد من المشاهدات والملاحظات، التي توحي – ولا شك – بأن معدلات التلوث الحالية تتجاوز بشكل كبير تلك المقبولة أو القياسية العالمية.

وأياً كان، فإن المجتمع هو من يدفع في النهاية ثمن التلوث، كونه يتحمل تكاليفه من عدة جوانب أو اعتبارات مختلفة، ذلك أن التلوث يساهم في تقليص مستويات الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة، والطاقات البشرية المنتجة، أو تعطيلها على أقل تقدير، مما يخفض من معدلات النمو، ومن حجم الناتج المحلي، كما ويؤثر التلوث على الصحة العامة، ويرفع من تكلفة العلاج في القطاع الصحي، ويقلل من مستويات الإنتاج الزراعي، وبالتالي انخفاضاً في معدلات الكفاءة والإنتاجية داخل القطاع الزراعي ككل.

ويمكن إيراد أهم الجوانب الاقتصادية التي تتأثر بملوثات الهواء، الناجمة عن عوادم السيارات، كما يلي:

[11] المرجع السابق –ص157

- تراجع حجم الإنتاج الزراعي، وعدم قدرة القطاع ككل على تلبية حاجة المنطقة من احتياجاتها الزراعية.
- تقلص الموارد المائية، بسبب حالة الجفاف في المنطقة، والتي يعود جزء كبير من مسبباتها إلى تلوث الهواء، وارتفاع نسبة أكاسيد الكربون والنتروجين، التي تساهم في ارتفاع حرارة الجو.
- زيادة في تكلفة إنتاج وتوليد الكهرباء لاستخدامات التكييف، نتيجة درجات الحرارة المرتفعة في المنطقة، والناجمة عن تلوث الهواء بالغازات المنبعثة عن عوادم السيارات.
- ارتفاع تكاليف صيانة وإصلاح المركبات، بسبب حالة احتراق الوقود غير السوية، بسبب سوء جودته ونوعيته
- ضعف أداء وإنتاجية العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية، بسبب حالة الخمول –وأحياناً الصداع– التي تصيب الكثيرين منهم، والناجمة عن استنشاق الهواء الملوث بكميات غير مقبولة ومرتفعة جداً.
- عدم الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة، بسبب تلوث الهواء وخاصة في القطاع الزراعي، الذي يشكل القطاع الاقتصادي الأهم في المنطقة، بسبب جفاف التربة، وتقلص الموارد المائية.
- ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية، نتيجة تزايد أعداد المرضى، وتكلفة التداوي، فضلاً عن تغيّب العاملين المرضى عن أماكن عملهم، مما يتسبب بتراجع إنتاجية العمل، ويؤثر بالنتيجة على مستويات الأداء الاقتصادي، سواءً للمؤسسات، أو داخل اقتصاد المنطقة ككل.

ثانياً – تقدير التكلفة الاقتصادية لتلوث الهواء

لا تقتصر الآثار التي يتركها التدهور البيئي – أياً كانت أسبابه – على البيئة العامة وأنظمتها المختلفة، وعلى الصحة العامة داخل المجتمعات، بل تتعداها مباشرة إلى الجوانب الاقتصادية، والسبب أن تلك الآثار تنعكس في الحقل الاقتصادي، من خلال أوجه مختلفة

تتعلق بمستويات أداء العاملين، وكفاءة القطاع الاقتصادي، وأنشطته المتعددة، أما الجانب الأهم في هذا السياق فهو ارتفاع تكلفة النمو الاقتصادي، الناجمة عن حالة التدهور البيئي، وخاصة تلوث الهواء.

1- الجوانب المختلفة للتكلفة الاقتصادية الناجمة عن تلوث الهواء

لا يمكن حصر عمليات الحساب التقديري للتكاليف الاقتصادية بسبب تلوث الهواء في جوانب محددة، كون آثارها لا تسير باتجاه واحد، بل هي متشعبة، وقد تصبح مركبة، تنتج نفسها بنفسها، مما يجعل من عملية متابعة حساب التكاليف صعبة ومعقدة، وتحتاج إلى توفر الكثير من المعلومات والبيانات الإحصائية الاقتصادية والبيئية والصحية، وتلك المتعلقة بالأنشطة والقطاعات الإنتاجية والخدمية، والتي لها علاقة مباشرة سواءً بإحداث التلوث أو التأثر به.

هنا، يمكن التفريق بين الجوانب التي ترفع من التكلفة الاقتصادية للتلوث، وبين تلك الجوانب التي ترتفع تكاليفها، نتيجة ارتفاع معدلات التلوث.

أ- الجوانب التي ترفع من التكلفة الاقتصادية للتلوث

تلعب العديد من العوامل دوراً في ارتفاع تكلفة التلوث، لما تتركه من آثار مباشرة على زيادة معدلات التلوث، وبالتالي تزيد من التكاليف الاقتصادية داخل الاقتصاد المحلي. ومن هذه العوامل نذكر:

- **تزايد أعداد السيارات**

أوضحنا في الفصل الأول أن أعداد السيارات ازدادت بشكل مخيف في المنطقة، ويعود السبب في ذلك إلى عدم وضع أية رؤى أو أهداف مرحلية أو استراتيجية من قبل المؤسسات المعنية في الإدارة الذاتية ضمن هذا السياق. بل على العكس، ما تزال عملية استيراد وإدخال السيارات إلى المنطقة مستمرة، وبكميات غير مقبولة، الأمر الذي بات يتسبب باختناقات

مرورية غير مسبوقة في المدن والبلدات، وعلى الطرقات العامة الواصلة بين المدن الرئيسية، إضافة إلى تزايد كمية الانبعاثات من الغازات المختلفة، الناجمة عن عوادم هذه الأعداد الهائلة من السيارات، والتي لا يعرف حتى الآن لأية مصلحة اقتصادية، أو وفقاً لأية سياسات تنموية يتم استيراد هذا الكم الهائل من السيارات.

الأمر الذي يجب الوقوف عنده هنا، هو كمية العملات الصعبة التي تخرج من المنطقة، نتيجة السماح باستيراد تلك السيارات، والتي يمكن استخدامها في مجالات استثمارية وإنتاجية أخرى، مما يتسبب بضياع فرص تنموية بديلة.

- **تزايد استخدام الوقود الأحفوري**

لعل سوء استخدام الموارد الطبيعية، والثروات الباطنية، هي واحدة من الدوافع المباشرة لحدوث التلوث. وإذا ما أسقطنا هذا الكلام على عملية استخراج النفط وتكريره، ثم استخدام مشتقاته في تشغيل وسير المحركات المختلفة، وخاصة في السيارات، سنلاحظ إن هذا الأمر قد أنتج معدلات عالية من التلوث، بسبب الأساليب البدائية المستخدمة في إنتاج وتكرير النفط، والتي تنتج مشتقات بسويات جودة منخفضة، تؤدي عمليات احتراقها، نتيجة استخدامها كوقود في محركات السيارات، إلى انبعاث غازات سامة، ترفع من مستويات تلوث الهواء.

- **فوضى حركة السير وضيق الشوارع**

تشكل عملية عدم انتظام السير، وضيق الشوارع، واحدة من العوامل التي ترفع من معدل انبعاثات عوادم المركبات. ذلك أن الحركة المنظمة للمركبات على الطرقات، واتساع ونظافة الشوارع، تقلل من معدلات الاحتراق داخل محرك السيارات، وبالتالي، تقليل كمية الانبعاثات.

ما يحدث في معظم مدن وبلدات إقليم الجزيرة، هو أن هناك فوضى واضحة في حركة سير المركبات، وتعاني من سوء حالة الطرقات والشوارع داخل المدن، والمعلوم أن توقف السيارة، ومن ثم انطلاقها يحتاج إلى احتراق كميات أكبر من الوقود، هذا فضلاً عن عدم سير المركبة بانتظام ضمن الشارع، وعادة ما تكون حركتها ضمن السرعات الأولى والثانية، التي تحتاج إلى احتراق كميات وقود أكبر فيما لو سارت بسرعات ملائمة ودون توقفات متكررة.

- **ضعف قدرات وخبرات الميكانيكيين العاملين في المنطقة**

شهدت المنطقة منذ بداية الأزمة وحتى الآن، موجة هجرة غير مسبوقة، أدت إلى فقدان الكثير من أصحاب الكفاءات، والشهادات، والخبرات العاملة في مختلف القطاعات الحياتية والاقتصادية، ومن ضمنها الكثير من العاملين في حقل صيانة وإصلاح السيارات، تاركين الساحة لمجموعة من "الصنايعية" الذي كانوا أجيرين لدى معلمي الميكانيك السابقين، ليتحولوا إلى ميكانيكيين دون أن يمتلكوا المعارف والمهارات اللازمة لذلك.

وحيث تم إدخال أنواع مختلفة من السيارات، وبأعداد هائلة، حديثة وقديمة الصنع، لم تكن سابقاً موجودة، كالسيارات الصغيرة والسياحية العاملة على الديزل (المازوت)، والتي لم يكن عاملو الميكانيك يملكون أدنى خبرة سابقة، لذلك فقد أدى هذا الأمر –ويؤدي بلا شك– إلى زيادة تكاليف الصيانة والإصلاح من جهة، بسبب تكرر الأعطال لاحقاً. كما ستؤدي هذه العملية إلى زيادة كمية انبعاث الغازات الملوثة من جهة ثانية، بسبب عدم إتمام عمليات إصلاح تلك الأعطال على الوجه المطلوب، ذلك أن نتيجة إصلاح أي عطل يمكن أن تكون سلبية، بسبب قلة الخبرة والدراية لدى من يقومون بهذا العمل، مما يرفع من معدلات تلوث الهواء في المنطقة.

جميع الجوانب التي تم ذكرها سابقاً لا تتسبب فقط بزيادة معدلات تلوث الهواء، وما بتركه هذا الأمر من آثار خطيرة وحسب، بل يتعدى الأمر ذلك إلى زيادة تكلفة النمو الاقتصادي،

وضياع الكثير من الموارد، التي يمكن استخدامها ضمن سياقات استثمارية بديلة، قد تدعم القاعدة الإنتاجية والاقتصادية في المنطقة.

- **قطع الغيار وارتفاع تكاليف الصيانة والإصلاح**

إن استخدام نوعية رديئة من الوقود ستؤدي حتماً إلى ارتفاع مستويات التلوث من جهة، وتزيد من أعطال السيارات، وبشكل متكرر، وهذا يعني ارتفاع تكاليف صيانة وإصلاح هذه السيارات، إضافة إلى تزايد الحاجة إلى استيراد وشراء قطع الغيار، الأمر الذي يُخسّر الاقتصاد المحلي قطعاً أجنبياً، قد يحتاجه في جوانب اقتصادية، أو تنموية أخرى.

من زاوية تكلفة الفرصة البديلة، يمكن طرح فكرة استخدام ذاك الوقود في سياقات تنموية أو خدمية أخرى، أو في قطاعات منتجة، كالقطاع الزراعي، فنحن بأمس الحاجة لمنتجاته، بدلاً من استخدامه كوقود للسيارات، ينتج كميات هائلة من التلوث.

ب-الجوانب التي ترفع من التكلفة الاقتصادية نتيجة التلوث

لا شك أن للتلوث أثاراً مختلفة بيئية وصحية وأيضاً اقتصادية. فالعديد من الآثار التي يخلفها التلوث ترفع من التكلفة الاقتصادية الكلية داخل الاقتصادات المحلية أينما كان. ولعل هذا الحجم الكبير من التلوث في إقليم الجزيرة، سيدخل ضمن السياق الاقتصادي بشكل سلبي واضح.

- **ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية**

تُعد الآثار الصحية، إحدى أهم الآثار الخطيرة التي يتركها التلوث، والتي تم توضيحها في معرض هذا ال سابقاً. ما يمكن التركيز عليه هنا هو أن تزايد أعداد المرضى، قد تكون ناجمة عن التلوث، واستنشاق كميات غير اعتيادية من الملوثات، وخاصة أكاسيد الكربون والنتروجين المسرطنة، والتي تؤدي أيضاً إلى حدوث أمراض في الجهاز التنفسي، إضافة إلى جزيئات Pm2.5 و Pm10 المسرطنة، والتي تؤدي إلى حدوث الاحتشاءات القلبية

والسكتات الدماغية. هذه الأعداد من المرضى يحتاجون إلى رعاية صحية مكلفة اقتصادياً، وخاصة أمراض السرطانات، التي يُعرف عنها بأنها عالية التكلفة الدوائية والعلاجية، إلى جانب ارتفاع تكاليف علاج الاحتشاءات، إن لم تؤدِّ إلى الموت المباشر! كذلك ارتفاع مداواة الأمراض التنفسية المزمنة كالربو وغيرها.

الشكل التالي يبين لنا أعداد المرضى المسعفين إلى مشفى القلب والعين في القامشلي، خلال الفترة ما بين 2022/1/1 ولغاية 2022/9/30، بحسب الإحصاءات الصادرة عن المشفى، والذين احتاجوا إما إلى عمل جراحي، أو إلى تركيب شبكات. الأمر الذي يظهر مدى التكاليف العلاجية التي تصرف على مثل هذه الحالات. والجدير بالذكر أنه قد تكون الأسباب المؤدية إلى حدوث مثل هذه الاحتشاءات مختلفة، ولا ترتبط بارتفاع معدلات التلوث فقط، ولكن ارتفاع معدل الإصابة بهذه الأمراض خلال الفترات السابقة، يضعنا أمام تساؤلات عديدة بشأن معدلات التلوث، ومدى مساهمتها في حدوث ذلك.

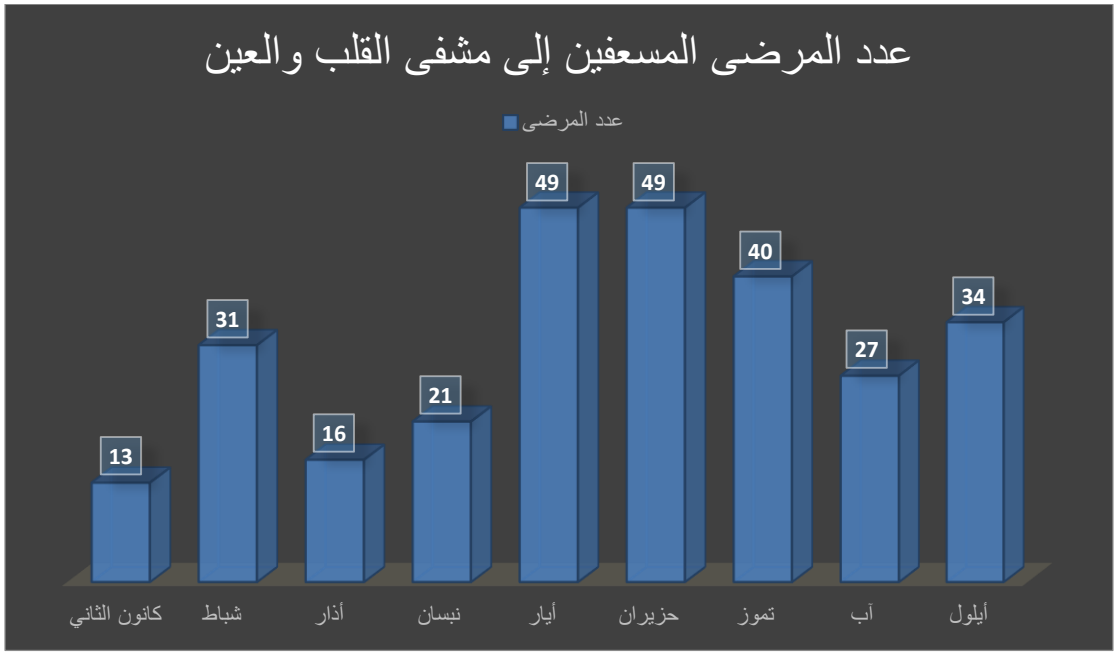

شكل رقم (9) أعداد المرضى المسعفين إلى مشفى العين والقلب 2022/1/1 ولغاية 2022/9/30

قد يبدو لمعظم الناس – وللوهلة الأولى – أن تكاليف العلاج تقع على عاتق الشخص المصاب أو أهله، وهذه تكاليف شخصية، فكيف يؤثر ذلك على الاقتصاد المحلي؟ هنا يمكن الإشارة بوضوح إلى أن الأدوية المعالجة لهذه الأمراض يتم استيرادها من الخارج، وبالقطع الأجنبي، وهي ذات أثمان غالية، وهذا يعني خسارة كميات كبيرة من العملة الصعبة، هذا من جهة. من جهة ثانية يمكن استخدام هذه الأموال في مشاريع تنموية ترفع من معدلات نمو الناتج المحلي، وبالتالي قد تساهم في زيادة تنشيط عوامل التنمية الاقتصادية الشاملة. وعلاوة على ذلك، فإن إصابة الأفراد بالمرض، يعني خسارة لبعض المورد البشري، المساهم في العمليات والأنشطة الإنتاجية والاقتصادية.

- **انخفاض إنتاجية المواسم الزراعية**

تعتمد منطقة إقليم الجزيرة على القطاع الزراعي – بشكل كبير – كأحد أهم الأنشطة الاقتصادية لأبناء المنطقة، كونها تتمتع بمساحات زراعية كبيرة، وتسود فيها ثقافة العمل الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني.

إن ارتفاع معدلات التلوث، وتصاعد الأبخرة، والغازات السامة، الناجمة عن عوادم السيارات إلى الجو، قد تؤدي إلى حدوث أمطار حمضية، تساهم في تدهور التربة الزراعية من جهة، وتؤدي إلى رداءة نوعية المحاصيل الزراعية المنتجة من جهة ثانية. والناحية الأهم أن تزايد مستويات التلوث، ترفع من معدلات الحرارة في الجو، مما يتسبب بطول فترات الجفاف، وغياب الهطولات المطرية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع كميات إنتاج المحاصيل الزراعية، مما يترك آثاراً خطيرة على قضايا الأمن الغذائي، ومدى توفر الغذاء لأبناء المنطقة من جهة. ومن جهة ثانية فإن تراجع حجم المحاصيل يتسبب بلا شك في تراجع الدخول الزراعية، وبالتالي يحدث اختلالات مختلفة داخل الاقتصاد المحلي، كانخفاض نصيب الفرد من الدخل الإجمالي المحلي، وتزايد الاعتماد على الخارج في قضية استيراد الغذاء وتوفيره، مما يرفع من التكلفة الاقتصادية، ويفوّت على الاقتصاد المحلي فرصة الاستفادة من هذا

القطاع الإنتاجي الهام، الذي يساهم في زيادة القيمة الزائدة، وحجم التراكم الرأسمالي داخل الاقتصاد المحلي.

- **تراجع مساحات المراعي الخضراء**

يؤدي ارتفاع معدلات التلوث – كما أشرنا سابقاً – إلى ارتفاع درجات الحرارة، وقلة الهطولات المطرية، وهذا بدوره يؤدي إلى قلة المراعي الخضراء، التي تشكل مرتعاً أساسياً للثروة الحيوانية في المنطقة. من ناحية أخرى فإن تزايد معدلات التلوث، تؤدي إلى الإضرار بالنباتات الخضراء، وعلى درجة نموها، وبالتالي تتقلص كمياتها، ومساحات المراعي.

مربو الأغنام والأبقار، وفي ظل تقلص حجم المساحات الخضراء، وبقايا المواسم الزراعية المنخفضة أصلاً، سيضطرون إلى شراء كميات أكبر من الأعلاف المرتفعة الأثمان، وهذا ما يؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف تربية الحيوانات، ويقلل من إمكانات المربين، ويرفع من أسعار اللحوم والحليب ومشتقاته في السوق، وبالتالي يساهم في رفع معدلات التضخم، ويؤثر على معيشة الناس.

- **انخفاض مستويات الأداء الاقتصادي**

تؤثر معدلات التلوث العالية على أداء العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يتسبب بتراجع إنتاجية العمل، وكل ما يتركه هذا الأمر من آثار اقتصادية سلبية على واقع المؤسسات الإنتاجية بالدرجة الأولى، وعلى معدلات النمو الاقتصادي، وحجم الناتج المحلي الإجمالي بالدرجة الثانية. وهذا ناجمٌ إما عن تزايد حالات المرض بين العاملين، ما يعني غيابهم لمدة زمنية معينة عن العمل، أو ضعف قدراتهم على الإنتاج بالسوية المعهودة، أو يمكن أن يكون ناجماً عن تراجع أعداد العاملين في الحقل الزراعي، نتيجة الجفاف، وقلة المردود الإنتاجي للمواسم الزراعية، وبالتالي يؤثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة باتجاه الانخفاض.

ج–التكلفة الاقتصادية للوقود المستخدم للسيارات

تشكل المحروقات وكمياتها وقيمتها، إحدى أهم المصروفات المالية للاقتصاد المحلي، ويشكل الوقود المستخدم في المواصلات نسبة عالية من كميات الوقود الكلية المستخدمة في المنطقة. فقد بلغت كمية المازوت المستخدم، بنوعيه الخدمي والممتاز، ما يقارب 200 ألف طن في عام 2021، وبقيمة وصلت إلى حدود 11 مليون دولار، وفق الأسعار المعتمدة لدى الإدارة الذاتية.

أما كميات البنزين المستخدم للسيارات عام 2021، فقد بلغت حدود 80.5 ألف طن، وبقيمة مالية وصلت إلى حدود 7.16 مليون دولار. وبذلك تكون قد وصلت مجموع المبالغ المالية المصروفة على وقود السيارات في الجزيرة إلى حدود 18.11 مليون دولار.

ويعتبر هذا الرقم كبيراً جداً بالنسبة لمنطقة واحدة من مناطق الإدارة الذاتية، وهي إقليم الجزيرة. ويعود ذلك إلى الزيادة المستمرة في أعداد السيارات في المنطقة، وعدم التوقف عن استيرادها من قبل الجهات المختصة، بالرغم من اكتظاظ شوارع المدن والبلدات بها، والتي باتت تشكل ازدحامات غير مسبوقة فيها.

الجدول التالي، يوضح لنا كميات الوقود المستخدم في عام 2021 في إقليم الجزيرة بنوعيه المازوت والديزل، وقيمة ذلك الوقود مقوماً بالليرة السورية وبالدولار الأمريكي معاً.

جدول رقم (10) كميات وقيمة الوقود المستخدم في عام 2021 في إقليم الجزيرة

	بنزين	بنزين سوبر	مازوت ممتاز	مازوت	المجموع

	ممتاز			خدمي	
الكمية(ألف طن)	3.18	78.4	81.67	116.14	279.39
القيمة مليون (ل.س)	12720	16464	33484.7	9871.9	72540.6
القيمة مليون دولار	3.18	4.116	8.371	2.468	18.135

المصدر: تم احتساب الأرقام الواردة في الجدول بناء على جدول التقرير السنوي الوارد في الملاحق. تم حساب سعر صرف الدولار 4000 ليرة كوسطي لعام 2021 تم احتساب سعر لتر البنزين الممتاز بـ 4000 ل.س كوسطي لعام 2021

ما يمكن قوله هنا، أن ترشيد عملية استيراد السيارات وفق الاحتياجات الفعلية، وليس لدواعي التجارة والربح، كان سيساهم –بلا شك– في تخفيض كميات الوقود المستخدم، ويوفر على الإدارة الذاتية تلك الكميات التي كان بالإمكان توجيهها إلى قطاعات إنتاجية رئيسية، كالقطاع الزراعي، الذي يعاني فيه المزارعون والفلاحون من قلة كميات الوقود الموزع لهم واللازمة لأنشطتهم الزراعية، ولا سيما ري المزروعات.

كما كان بالإمكان التقليل من كميات الوقود الموزعة في المنطقة، والتي كانت ستؤثر على مستويات الإنتاج اليومي من النفط، باتجاه ترشيد استخراجه وفق احتياجات المنطقة والاحتفاظ بالكميات الفائضة داخل الآبار النفطية، أو في خزانات على سطح الأرض، كمخازين واحتياطيات استراتيجية يمكن العودة إليها وقت الحاجة الفعلية.

نتائج وتوصيات البحث

أولاً –النتائج

1–لا تحظى قضايا التلوث البيئي الناجم عن عوادم السيارات في إقليم الجزيرة بالاهتمام الكافي حتى الآن.

2–شكلت زيادة أعداد السيارات المستوردة السبب الرئيسي في ارتفاع كمية ومعدلات التلوث في إقليم الجزيرة.

3–لا ترتبط عملية استيراد السيارات بمختلف أنواعها بأية خطط تنموية، أو وفق أية احتياجات حياتية مستهدفة، بل تخضع فقط لجموح رغبة التجار في تحقيق المزيد من الأرباح.

4–بلغ مجموع كمية الملوثات في إقليم الجزيرة لعام 2021 في الحالة المعيارية حوالي 89.52 ألف طن، وفي الحالة الواقعية بعد إضافة نسبة 30% وصلت لنحو 117 ألف طن. شكّلت مدينة القامشلي النسبة الأعلى من تلك الملوثات؛ بسبب تزايد أعداد السيارات فيها بشكل غير مسبوق، إضافة إلى كونها المركز التجاري والإداري في المنطقة.

5–تشكل أكاسيد الكربون النسبة الأعلى من بين الملوثات المنبعثة من عوادم السيارات في المنطقة، وشكلت نسبتها حوالي 88% من جميع الانبعاثات في عام 2021، ونحو 87.75% في عام 2022، والمعلوم أن انبعاث كميات كبيرة من أول وثاني أكسيد الكربون في الجو، وارتفاع نسبتها في الهواء المحيط لها آثار صحية وبيئية خطيرة ذكرت سابقاً في متن البحث.

6–على الرغم من نسبة الرصاص القليلة المنبعثة بالمقارنة مع أكاسيد الكربون، والتي وصلت إلى 1.9% فقط من مجموع كميات الملوثات المنبعثة من عوادم السيارات، إلا أنها كفيلة بترك آثار خطيرة على الصحة العامة، من حيث التسبب بحدوث مجموعة من

الأمراض التنفسية، فضلاً عن إمكانية استقرارها في التربة الزراعية، وبالتالي انتقال جزيئاتها إلى المنتجات الزراعية الغذائية، مما قد يتسبب بأمراض مختلفة لدى الناس.

لا يختلف الحديث عن السخام ونسبته القليلة عن الحديث عن الرصاص.

7–غياب الخطط التنموية السليمة والمحددة الأهداف، ترفع من إمكانية توفر العوامل المساعدة على زيادة معدلات التلوث في إقليم الجزيرة، كتزايد أعداد السيارات واستخدامها لكميات كبيرة من الوقود الأحفوري الرديء.

8–يترك التلوث الناجم عن انبعاثات عوادم السيارات، آثاراً خطيرة على الصحة العامة في المجتمع بشكل خاص، وعلى البيئة والهواء المحيط بشكل عام. تتمثل بارتفاع نسبة وأعداد المرضى، وانخفاض كميات الإنتاج الزراعي، وتراجع مستويات الأداء الاقتصادي وغيرها.

9–ترفع معدلات التلوث العالية في المنطقة من مستويات التكلفة الاقتصادية، وتزيد من الأعباء المالية للإدارة الذاتية، من جوانب مختلفة، تتمثل في ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، نتيجة تزايد أعداد المرضى، وارتفاع تكاليف العلاج الصحي، خاصة لأمراض السرطانات وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، إضافة إلى تراجع إنتاجية الأراضي الزراعية، وارتفاع تكاليف السقاية والري.

10–الكميات الكبيرة من الوقود المستخدم لحركة السيارات المتزايدة الأعداد بدون مبررات اقتصادية أو احتياجات فعلية ذات آثر سلبي مزدوج، فمن جهة ترفع من معدلات التلوث في الهواء، ومن كميات الانبعاثات فيه، بكل ما لذلك من آثار خطيرة، ومن جهة ثانية تفوت على اقتصاد المنطقة الفرص البديلة في استخدام تلك الكميات من الوقود، وخاصة ضمن الأنشطة الإنتاجية الاقتصادية، كما هو الحال في القطاع الزراعي، وحاجته للوقود لاستكمال العمل الزراعي، وإرواء المحاصيل الزراعية.

ثانياً –التوصيات

تشكّل القضايا البيئية واحدة من أهم القضايا التي تشغل حكومات العالم قاطبة، وتشكّل معظم الأنشطة البشرية الاقتصادية والاجتماعية منتِجات للتلوث البيئي، لذلك لا مناص من إحداث حالة من التوازن بين الاحتياجات الإنتاجية وبين الحالة البيئية المقبولة، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

وحيث تشكل حركة النقل والمواصلات إحدى أهم مصادر التلوث في إقليم الجزيرة، كما باقي المناطق ودول العالم، فإنه يمكن تقديم العديد من التوصيات، بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج لهذا البحث، قد تكون مدخلاً للبدء بمعالجة قضايا التلوث في إقليم الجزيرة، وخاصة الناجم عن انبعاث عوادم السيارات.

1–التوقف التام عن استيراد أعداد إضافية من السيارات، سواءً الحديثة منها أو القديمة. والقيام بالتخطيط السليم لتحديد حاجة الاقتصاد المحلي والمجتمع للسيارات، بحيث تصبح في خدمة عملية التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وليس عقبة فيها ومنتجة للتلوث وآثاره الوخيمة على الاقتصاد والمجتمع معاً.

2–العمل على تحسين نوعية وجودة الوقود المستخدم في السيارات. والتوجه نحو استخدام الوقود الخالي من الرصاص، من خلال توفير أعداد كافية من المصافي الكهربائية، وربط كميات الإنتاج اللازمة من المشتقات النفطية بحاجة الاقتصاد الفعلية، وخاصة في قطاع النقل والمواصلات، وبما يخدم الحاجات التنموية للاقتصاد المحلي.

3–زيادة المساحات الخضراء، عن طريق زراعة أعداد كبيرة من الأشجار، بالتوازي مع الحفاظ على الغطاء النباتي القائم، حتى تتمكن من امتصاص أكبر كمية ممكنة من غاز ثاني أكسيد الكربون، اللازم لإتمام عملية التركيب الضوئي لدى النبات، والذي يشكل نسبة

عالية بين كمية الملوثات المنبعثة من عوادم السيارات في إقليم الجزيرة، وبذلك تكون قد ساهمت في تخفيف كمية الملوثات في الهواء وتنقيته.

4–تنظيم حركة المرور داخل المدن والبلدات، وتحسين حالة الطرق والشوارع بأسرع وقت ممكن، الأمر الذي سيعمل على التقليل من كمية انبعاثات عوادم السيارات، نتيجة الحركة الانسيابية السليمة للمركبات على الطرقات، ودون توقفات متكررة.

5–التقليل –قدر الإمكان– من أعداد السيارات الكبيرة (القاطرة والمقطورة – سيارات الشحن الكبيرة) على الطرقات، لأنه بالرغم من قلة نسبتها بالمقارنة مع نسبة السيارات الصغيرة، إلا أنها تساهم في ارتفاع نسب وكميات التلوث بدرجة عالية قد تصل إلى أكثر من 20%.

6–العمل على تنظيم حالة الكشف السنوي على عوادم السيارات لدى إدارة المرور، بأن تتضمن الكشف على حالة التلوث الناجمة عن حركة السيارة، ومدى مطابقتها للمعايير المعتمدة. خاصة أن إدارة المرور تمتلك مختبراً لهذه الحالة، ولكنها لا تقوم بتشغيله منذ بداية الأزمة وحتى الآن. فضلاً عن ضرورة توفير الأجهزة الفنية اللازمة لتحديد معدل الانبعاثات من السيارة الواحدة، وإلزام أصحاب تلك السيارات غير المطابقة للمعايير المحددة بإجراء صيانة فورية لها، بهدف التقليل من الانبعاثات من عوادمها، لتصبح مطابقة للمواصفات والمعايير المعتمدة.

7–تشجيع الناس على ممارسة رياضة المشي، للوصول إلى أماكن عملهم، وبالعكس إلى منازلهم، من خلال ندوات توعوية، أو برامج إعلانية مخصصة لهذا الغرض بغية التقليل من استخدام السيارات، وخاصة داخل المدن، الأمر الذي سيقلل من الانبعاثات المتصاعدة إلى الجو. إضافة إلى تخصيص جزء من الشارع العام للدراجات الهوائية، والإعلان عن ذلك الأمر الذي قد يكون مدخلاً مشجعاً لاستخدامها من قبل الأفراد بديلاً عن السيارة.

8–تشجيع أصحاب السيارات على القيام بإجراء فحوصات وصيانة دورية لمركباتهم، وخاصة فيما يتعلق بعملية احتراق الوقود، وكمية الانبعاثات منها، وذلك من خلال برامج توعوية مختلفة تشعر الأفراد بمسؤوليتهم تجاه بيئتهم ومنطقتهم، وأن ذلك يوفر السلامة لهم ولأفراد عائلاتهم بالدرجة الأولى.

مراجع البحث:

1– برنامج الأمم المتحدة للبيئة – الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ (IPCC) تقرير تشرين الأول أكتوبر 2018.

[2]– منظمة الصحة العالمية – تلوث الهواء المحيط (الهواء الخارجي) – 22 أيلول/سبتمبر 2021 https://www.who.int/

3–الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية –90% من البشر يتنفسون هواءً ملوثاً – 2 أيار مايو 2018 – https://news.un.org/

[4]– منظمة الصحة العالمية –جميع سكان العالم يتنفسون هواء غير نقي يهدد صحتهم – الأمم المتحدة – https://news.un.org/ar/

5–محي الأمين وعوض زبلح –تلوث الهواء والمخاطر البيئية الناتجة عن عوادم المركبات في مدينة مصراته –المجلة الدولية المحكمة للعلوم الهندسية وتقنية المعلومات –مجلد 2، العدد1 –ديسمبر 2015.

[6]– منظمة الصحة العالمية تصدر مبادئ توجيهية عالمية جديدة بشأن جودة الهواء– منظمة الصحة العالمية – بيان صحفي كوبنهاغن وجنيف – 22أيلول/سبتمبر 2021 – https://www.who.int/

[7]– م.خولة منصور –التلوث البيئي الناجم عن حركة المرور في مدينة دمشق –كلية الهندسة –جامعة دمشق –2004

[8]– د. عزازي فريدة –أثر التقييم الاقتصادي للتلوث على التنمية المستدامة –مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية –جامعة البليدة2 –ص155 https://www.asjp.cerist.dz/

9– التقرير السنوي للنقل والسير في إقليم الجزيرة – مديرية محروقات الجزيرة – 2022

10- التقرير السنوي للنقل والسير في إقليم الجزيرة – مديرية محروقات الجزيرة – 2021

11- قائمة الجرد السنوي لكميات المحروقات الموزعة في إقليم الجزيرة للعام 2021 – مديرية محروقات إقليم الجزيرة.

سوريا من الولادة إلى اليوم.. البحث في أسباب عدم سقوط النظام

مركز الفرات للدراسات

مقدمة

بعد الحرب العالمية الأولى، ونتيجةً لانهيار الدولة العثمانية، وتدخّل الدول الغربية، لتقاسم هذه التركة فيما بينهم، أُبرمت اتفاقية سايكس بيكو، التي رسمت الحدود الجديدة المختلقة، فكانت سوريا من إحدى هذه الدول، والتي بقيت تحت الانتداب الفرنسي، ثم ما لبث أن انسحب الفرنسيون، نتيجة الحرب العالمية الثانية أولاً، والاحتجاجات الشعبية ثانياً، لتتعاقب على هذه الدولة حكومات عديدة، وانقلابات كثيرة، إلى أن وصل "حزب البعث" إلى السلطة.

منذ أكثر من عقدٍ من الزمن، تحتل سوريا مكانة مهمة على جدول المناقشات الدولية والإقليمية، حيث يشكل عام 2011 نقطة تحوّل في مسيرتها. فقد كانت سوريا تعيش أزمة خانقة داخلياً، وضغوطات كبيرة خارجياً، وعزلة دولية؛ كانت نتيجتها الانفجار الذي تزامن مع "الربيع العربي".

لكن ما هو ملفت للنظر، أن "الربيع العربي" في سوريا لم يشبه ما حصل في مصر وتونس، حيث أدى هذا الانفجار إلى الحرب الأهلية، والتدخلات الإقليمية والدولية، والتي أدت بدورها إلى استمرار هذا الصراع إلى يومنا هذا.

يتضمن هذا البحث معلومات عن تطور تاريخ سوريا، من الولادة إلى الانتداب الفرنسي، إلى التغيير في النظام الحالي، وسلطة "البعث"، والتغييرات التي طالته.

وتأتي أهمية هذا البحث، في أن القضية السورية شغلت الكثير من الباحثين، ومراكز الدراسات، وكتب الكثير عنها، حيث أصبحت عقدة مستعصية على الحل، وساحة لتصفية

الحسابات، محلياً وإقليمياً ودولياً. وما دفعنا إلى كتابة هذا البحث، هو التعمق في أسباب عدم سقوط هذا النظام، رغم عزلته الدولية، والعقوبات الكثيرة، والحالة الاقتصادية المتدهورة، والتدخلات الخارجية، الأمر الذي دفعنا إلى الغوص في تاريخ هذه الدولة، وطبيعتها، واستراتيجيتها، لنصل إلى أسباب عدم سقوطها..

الموقع الجيوسياسي

تقع سوريا في موقع جيوسياسي مهم، ولعل العبارة التالية "من يملك شمالي سوريا يملك الشام، ومن يملك الشام يهدد مصر، ومن يهدد مصر يهدد المنطقة"[12].توضح هذه المكانة.

أُعتبرت سوريا الدولة المتأرجحة الحاسمة في التوازن الإقليمي، وكما يقول باتريك سيل في مقدمة كتابه "الصراع على سوريا": "إن من يقود الشرق الأوسط، لا بد له من السيطرة على سورية، ذلك أن هنالك أسباباً تدعوني إلى تبني هذه النظرة، أحدها موقع سورية الاستراتيجي، فهي تشرف على "الممرات" الشمالية الشرقية الموصلة إلى مصر، وعلى الطريق البري ما بين العراق والبحر الأبيض المتوسط، وعلى شمال الجزيرة العربية، والحدود الشمالية للعالم العربي... إن سورية مركز مراقبة جيد، يمكن منه رصد سياسات الدول الكبرى في المنطقة".[13]

وفي الوقت الحالي تدخل الأراضي السورية ضمن المشاريع التوسعية للدول الإقليمية، فإيران تستخدم سوريا ضمن حلقات مشروعها المتمثل في "الهلال الشيعي"، كما أن تركيا تستثمرها في مشروعها التوسعي "العثمانية الجديدة".

[12] وليد فكري، الجريمة العثمانية، الرواق للنشر والتوزيع، ص 161.

[13] باتريك سيل، الصراع على سوريا، ص 14

الأمر كذلك بالنسبة للولايات المتحدة، فسوريا تشكل ساحة مهمة بالنسبة لها، بسبب حدودها المباشرة مع دولة إسرائيل، كما أنها تُعتبر جزءاً من المشروع الأمريكي الذي يسمى "الشرق الأوسط الكبير".

تاريخ سوريا

إن التاريخ يصنعه ميزان القوى بين الأطراف لا المؤامرات، وقد كانت ولادة سوريا محصلة لتفاهمات بين الأطراف وتقاسم المصالح. سنقف على عدة مراحل مفصلية في تاريخ سوريا كاتفاقية سايكس بيكو، وحكومة الفيصل، والانتداب الفرنسي، إضافة إلى انقلاب البعث.

اتفاقية سايكس بيكو

أُبرمت اتفاقية سايكس بيكو – سراً – بين كل من بريطانيا وفرنسا عام 1916، حيث "تم التوصل إلى اتفاق يمنح – بمقتضاه – الفرنسيين التحكم الإداري المباشر في لبنان الكبرى ومعها المناطق الساحلية السورية، أو ما سُمّي بـ"المنطقة الزرقاء"، فيما يكون لبريطانيا حقوق مناظِرة في جنوب أرض الرافدين فيما سُمّي بـ"المنطقة الحمراء"، تمتد متقطعة من بغداد وتصل إلى جزء صغير محصور يشمل حيفا وعكا، بما في ذلك أيضاً حقها في إنشاء خط سكك حديدية يصل بين المدن الثلاث، أما فلسطين والأماكن المقدسة فتخضع لإدارة دولية داخل نطاق منطقة بنية أصغر، تُقرَّر تفاصيلها بعد الحرب".

في الأراضي الواقعة بين تلك المناطق "الزرقاء" و"الحمراء" و"البنية"، وافق الطرفان على أن يتم الاعتراف بدولة عربية مستقلة أو كونفدرالية من الدول العربية وحمايتها، تكون خاضعة لسلطة رئيس عربي. وتدمج فيها دمشق وحلب وحماة ومعها إقليم الموصل... بحيث تمتلك

كل من بريطانيا وفرنسا – كل في نطاق نفوذها– الحق الحصري في تزويد "الحاكم" بمستشارين أو موظفين أجانب بناء على طلب الدولة العربية أو كونفدرالية الدول العربية."[14]

بالرغم من أننا إذا عدنا إلى الميول التي كانت سائدة في ذلك الوقت، لم تكن الميول القومية هي الطاغية على المشهد السياسي آنذاك، بل الميول الديمقراطية واللامركزية بالحكم كانت هي المطلب الرئيسي لثقافات المنطقة. ففي عام 1913 اجتمع عدد من المثقفين والسياسيين العرب في قاعة الجمعية الجغرافية الفرنسية بسان جيرمان في باريس، كانت من أهم مطالبهم العودة إلى حكم اللامركزية العثمانية.[15]

بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918، سقطت الولايات العثمانية بأيدي دول الحلفاء، وتشكّلت دول لم تكن موجودة، وبمسميات مختلفة، وذلك لتشكيل مناطق نفوذ جديدة، وفي هذا الصدد يقول السيد عبد الله أوجلان عن اتفاقية سايكس بيكو: "بدلاً من استتبابِ السِّلمِ العثمانيّ، جرَّت هذه الاتفاقية الشرقَ الأوسطَ إلى أزمةٍ خانقةٍ ونفقٍ مسدود. أما الدول القومية البارزة في نهايةِ الحرب، فكانت جميعاً بمثابةِ منظوماتٍ مُؤَلَّبةٍ على شعوبِها داخلياً وعلى بعضِها بعضاً خارجياً. فالقضاءُ على المجتمعِ التقليديّ كان يعني إعلانَ الحربِ على الشعوب. في حين كانت الخرائطُ المرسومةُ بالمسطرة نداءً لإشعالِ فتيل الحرب بين الدولِ الاصطناعية."[16]

حكومة فيصل

بعد أن تمكن الأمير "فيصل بين الحسين" من السيطرة على سوريا – بما فيها حلب – بدعم من الإنكليز، أسّس أول حكومة عربية في بلاد الشام باسم "الحكومة العربية الفيصلية"، التي

---

[14] كارل إي. ماير شارين بلير بريزاك، صناع الملوك، مطبعة السطور الجديدة، الطبعة الأولى ،2010، ص140

[15] الطريق الى سايكس بيكو الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، مجموعة من الباحثين، 2016، ص92.

[16] اوجلان عبد الله الكتاب الخامس، ص 544

سيقضي عليها الفرنسيون عام 1920.[17] وذلك إثر التوافق بين الإنكليز والفرنسيين لتنفيذ اتفاقية سايكس بيكو.

عندما حكم فيصل سوريا، وجد بأن تعددية الانتماءات في سوريا، تفرض نظاماً لا مركزياً للدولة السورية، ولذلك فقد أعدّ دستوراً قسّم بموجبه سوريا إلى مقاطعات ذات حكم محلي، وتمت كتابة أول دستور لسوريا في نفس العام، وهذا هو نص المادة الثانية من الدستور: "المملكة السورية تتألف من مقاطعات تشكل وحدة سياسية لا تقبل التجزئة"، وفي المادة السابعة والعشرين أكد لا مركزية سياسية: "الحكومة العامة للمقاطعات السورية تتألف من هيئة الوزارة، وهي مسؤولة عن أعمالهم أمام المجلس النيابي العام"[18]. لم تدم هذه الحكومة "الفيصلية" إلا فترة محدودة من الزمن، حيث تدخَّل الفرنسيون وأقاموا حكومة انتدابية جديدة محل القديمة.

الانتداب الفرنسي

بعد الاستعمار الفرنسي، تم إنشاء أربع دول في سوريا الحالية، وهي: دولة دمشق، ودولة حلب، ودولة الدروز، إضافة إلى سنجق الإسكندرون (لواء الإسكندرون). رفض الوطنيون السوريون العرب تقسيم سوريا إلى دويلات، في حين ظهرت آراء مخالفة لهم في منطقة العلويين، وجبل الدروز، ومنطقة الجزيرة في الشمال الشرقي، حيث كان للقيادات المحلية اعتبارات محلية".[19]

---

[17] الطريق الى سايكس بيكو الحرب العالمية الأولى بعيون عربية ، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، مجموعة من الباحثين، 2016 ، ص 106.

[18] دستور سوريا 1920.

[19] نيقولاوس فان دام، المصدر السابق، ص 65

لم يتم تأسيس دولة سوريا إلا في سنة 1925، فقد ضمت حلب ودمشق، في حين حافظ كل من جبل العلويين والدروز على حكم ذاتي واسع، إضافة إلى لواء الإسكندرون[20]، ولم توّحد هذه الدول في إطار مركزي، إلا قُبَيل خروج الفرنسيين من سوريا.

بعد فوز "أحرار" فرنسا بالحكم، اتفقوا مع الكتلة الوطنية من أجل استقلال سوريا، وعقدوا اتفاقية 1936، إلى أن خرجوا في 1946، تحت ضغط الاحتجاجات الجماهيرية.

الكرد والانتداب الفرنسي

كانت المناطق الكردية مثل بقية أجزاء سوريا ترزح تحت الحكم العثماني، ولكن كانت تتمتع بنوع من الإدارة اللامركزية، وعند مجيء الفرنسيين طالب الكرد، كسائر المكونات الأخرى، بحكم ذاتي محلي، يديرون من خلاله شؤونهم الخاصة. حيث أرسل وجهاء عشائر الجزيرة، أثناء توقيع فرنسا معاهدة مع الحكومة الوطنية في دمشق في ثلاثينيات القرن المنصرم، مطالبهم إلى فرنسا، مطالبين فيها إعطاء دور أكبر لمكونات المنطقة لإدارة شؤونهم الذاتية، (النقطةُ التي يتعينُ الإشارةُ إليها والتشديدُ عليها بأهمية، هي استخدامُ فرنسا للكردِ كورقةٍ رابحةٍ في يدِها آنئذ، سواء لدى عقدِها علاقاتِها مع تركيا، أم أثناء رسمِها الحدودَ السورية؛ حتى ولو أنّ مساوئَ ذلك لَم تبلغْ مرتبةَ ما فعلَته إنكلترا بصددِ العراق. لقد كانت مقاربةُ فرنسا أنانيّة، ولعبَت دوراً طليعياً في تقسيمِ كردستان في العصرِ الحديثِ مع اتفاقيةِ أنقرة 1921م)[21].

ويمكننا أن نتعرف على وضع الكرد من خلال تقرير سري بعثه الرئيس الفرنسي، ألكسندر ميلران، للمفوض السامي الفرنسي. ففي تقرير مذيل بتاريخ 6 آب 1920، ويحمل عنوان "مخطط لتنظيم الانتداب الفرنسي في سورية" يقترح ميلران صيغة بديلة "للمملكة القومية"

[20] التطور التاريخي للمركزية واللامركزية في سوريا.

[21] عبد الله اوجلان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، الطبعة الثالثة، المجلد الخامس، ص276 .

بسلسلة الدول، يبدأ بالبلاد التركية والكردية، حيث يقول: "قبل كل شيء، لا يمكننا أن نُدخل في هذه الفدرالية مباشرة أراضي تركية (عينتاب، بيرجك، وكلس) ولا أراضي كردية (شرق الفرات مع أورفة وماردين)، وهي مناطق تقع في الشمال والشمال الشرقي، وتفتقد أية رابطة قومية مع سورية. ففور حدوث العمليات العسكرية المعادية التي يشنها القوميون الأتراك ،يمكن أن تسلّم البلاد إلى "زعماء محليين" أذكر منهم بصورة خاصة "محمد بك"، زعيم قبيلة الملي المقيمة في (verancheir)، ويجب أيضاً تعديل رسم الحدود كي لا تقسم قبيلة الملي إلى قسمين... إن مثل هذا الوفاق مع الأكراد، وتوطين عناصر كلدانية وأشورية على طول خط سكة الحديد في شرق الفرات، يضعنا في وضع سياسي مثالي حيال كردستان.... ويخلص إلى القول إن تنظيم الأراضي التركية والكردية، متبوعاً بتنظيم حلب وطرابلس، على أساس صيغة التهدئة السياسية لمنطقة عينتاب وصيغة التغلغل الحذر في منطقة شرق الفرات، يسمح لنا بالتقرير عما إذا كان يجب توجيه هذه المناطق نحو نظام مستقل أو دمجها مع الاتحاد السوري. ومهما يكن، يجب في الوقت الحاضر إقامة تمييز واضح بين هذه المناطق والبلاد السورية."[22]

ولكن، "لم يُؤخذ بعينِ الاعتبارِ بتاتاً وجودُ الكردِ ولا حتى التركمان المتروكين ضمن حدودِ الدولةِ التي سيُعلَنُ عنها لاحقاً باسمِ الجمهوريةِ العربيةِ السورية. بل سُوِّيَ الأمرُ سراً، وفُرِض أمراً واقعاً وفق توازناتِ القوى العسكريةِ والسياسيةِ لا غير. علماً أنّ وضعَ العربِ أيضاً لَم يُضَمَّنْ بأيِّ قانون، بل رُصِدَت –فقط– مصالحُ الدولةِ الانتدابية (فرنسا)... ومنذ البداية، يتبينُ من الوضعِ المسيطرِ والمُشادِ بحَدِّ ذاتِه ما سيتمخضُ عنه من نتائج وخيمة."[23]

ظاهرة الانقلابات

[22] وجيه كوثراني، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الثالثة/ 2013، ص232.

[23] عبد الله أوجلان المجلد الخامس ص 187

تركت فرنسا سوريا، وكانت هذه التركة تثير شهية القادة في الاستيلاء على الحكم، لأنها لم تكن قد تركتها منظمة، أو على شكل كيان منتظم، فمع حدوث أي انقلاب تكون هناك بوادر لانقلاب جديد، حيث تميزت الانقلابات بقصر مدتها، وهذا يدل على ضعف الدولة الناشئة.

بعد خروج فرنسا، عمدت النخب العربية الحاكمة إلى تطبيق المركزية في الحكم، الأمر الذي كان سبباً في أن تشهد سوريا ثماني انقلابات: الأول وقع في مارس/آذار 1949 بقيادة حسني الزعيم، والثاني في أغسطس/آب من نفس العام، أطاح من خلاله سامي الحناوي بحسني الزعيم، أما الانقلاب الثالث جرى في ديسمبر/كانون الأول عام 1951، بقيادة أديب الشيشكلي ضد هاشم الأتاسي، ويليه الانقلاب الرابع في فبراير/شباط عام 1954، بقيادة مأمون الكزبري ضد أديب الشيشكلي.

جاء الانقلاب الخامس في سبتمبر/ أيلول عام 1961، وكان بقيادة حيدر الكزبري ضد دولة الوحدة مع مصر في عهد جمال عبد الناصر.

الانقلاب السادس جرى في مارس/آذار عام 1963 وكان بقيادة لؤي الأتاسي وحزب البعث ضد حكومة ناظم القدسي، فيما حدث الانقلاب السابع في فبراير/شباط عام 1966، وكان بقيادة صلاح جديد، وأطيح فيه بأمين حافظ، في حين جرى الانقلاب الأخير في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1970، حيث أطاح حافظ الأسد بصلاح جديد، وهو ما يعرف أيضا بـ"الحركة التصحيحية"[24].

الصراعات المحلية على السلطة وفوز البعث

خاض البعثيون صراعات كثيرة وملتوية من أجل الاستحواذ على السلطة، انتهت بوضع يدهم على الانقلابات والتفرد بالحكم. كان الشعار الأهم للبعثية هو "الوحدة العربية"، حيث أصبح هوساً للبعثيين الذين ما فتئوا يبحثون عن آلية لتطبيق هذه الأفكار العنصرية تحت

[24] الانقلابات العسكرية العربية.. البداية بين العراق وسوريا والمنتهى في السودان.

سقف واحد وعلم واحد وملك واحد ووطن واحد وجيش واحد، وهذا ما حصل حين اتحدت مصر وسوريا بين عامي 1958م و1961م.

بعد الانفصال الذي وقع في 28 أيلول من عام 1961م، تغير اسم "الجمهورية العربية المتحدة"، إلى "الجمهورية السورية"، ولكن سرعان ما أصبح اسمها "الجمهورية العربية السورية".

وبعد سلسلة انقلابات عسكرية، عاد البعث للمشهد السياسي والعسكري بقوة، بعد أن تمّ حله عام 1958م. حصل الانقلاب العسكري البعثي بقيادة الضباط صلاح جديد، وحافظ الأسد، ومحمد عمران، في الثامن من آذار عام 1963م وسمي بـ "ثورة الثامن من آذار". وبمجرد تسلّم حزب البعث الحكم في سوريا، أعلنت حكومة صلاح البيطار الجديدة حالة الطوارئ، التي تُعتبر أطول إعلان لحالة طوارئ في التاريخ؛ إذ استمرت من 8 مارس/آذار 1963 حتى 21 إبريل/نيسان 2011[25].

بعد تسلُّم البعث للحكم، بدأت سلسلة الصراعات بين قادة البعث أنفسهم على السلطة، هذا الصراع الذي أدى الى تصفيات في صفوفهم، فالصراع الداخلي الذي ارتدى بُعداً طائفياً، وأسفر عن انقلاب عام 1966 ضد الرئيس أمين الحافظ واللواء عمران وآخرين سمي بـ"حركة 23 شباط"، وكان نتيجته تطهير زمر عسكرية يقودها ضباط سنة بارزون، وتم الطلاق بين فرعي البعث بتاريخ 23 شباط 1966، يوم قام الجنرالان صلاح جديد وحافظ الأسد بإزاحة القيادة القومية للحزب المحيطة بميشال عفلق وصلاح البيطار مؤسسي الحزب سنة 1947، وأطيح برئيس الدولة أمين حافظ، وأمسى مؤسسي الحزب إما في السجون أو لاذوا بالفرار.

بعدها تمت تصفية الضباط الدروز، لأنهم أصيبوا بخيبة أمل، ولم يحصلوا على المناصب، فقاموا بمحاولات انقلاب فاشلة أدت إلى مقتل سليم حاطوم، وفيما بعد تمت تصفية وإبعاد

[25] "انقلاب 8 آذار" الذي مهّد لسيطرة الأسد على سوريا.

ضباط حوران من مناصبهم؛ وذلك لأنّهم عبروا عن قلقهم من استفحال النفوذ العلوي في الجيش والحزب. لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل انتقل هذا الصراع إلى الدائرة الضيقة، فقد بدأ الصراع بين حافظ الأسد وصلاح جديد؛ وذلك بسبب اختلاف الآراء حول كيفية الإدارة، وبعد الصراعات الطويلة بين الأجنحة العسكرية والسياسية في الدولة السورية وخاصة بعد خسارة حرب 1967م مع إسرائيل، قاد حافظ الأسد الذي كانت القوة العسكرية بيده مع بعض الضباط البعثيين انقلاباً عسكرياً في 16 تشرين الثاني عام 1970 ضد الضابط صلاح جديد، ورئيس الجمهورية آنذاك نور الدين الأتاسي وسجنهما، وسمى الانقلاب بـ "الحركة التصحيحية". ودخلت سوريا مرحلة الدولة البعثية الشمولية التي يقودها الحزب الواحد، إلى أن تحولت لدولة العائلة والمذهب.

يقول أكرم الحوراني في مذكراته: "بعد هزيمة حزيران لم يقم النظام السوري بأية مراجعة لما ارتكبه من أخطار وانحرافات بل كان الأمر على عكس ذلك.. إن الذي جرى في سورية هو اتساع نفوذ حافظ الأسد، قائد الجيش وقائد سلاح الطيران ووزير الدفاع وعضو القيادة القومية، كما اتسعت سلطات وصلاحيات مدير المخابرات عبد الكريم الجندي بعد الهزيمة، فزج بأعداد كبيرة من مختلف الأحزاب السياسية في السجون، حيث لاقت أشد أنواع التعذيب بدعوى الاتهام بقلب نظام الحكم". ويقول في مكان آخر "إنه بدأ يهيئ الجيش للدفاع عن النظام بدلاً من الدفاع عن الوطن. فقد سرّح من الجيش السوري ضباطه الأكفاء ليُستبدلوا بضباط الاحتياط من حزبيين ومعلمين وموظفين، ولا سيما بعد انقلاب الثامن من آذار."[26]

وبعد أربعين سنة من استتباب السيطرة، دخلت سوريا نتيجة احتجاجات "الربيع العربي"، مرحلة جديدة من الصراعات والتدخلات الإقليمية والدولية، حتى أصبحت ساحة لتصفية الحسابات في ما بينهم.

[26] أكرم الحوراني، مذكرات، ص3630.

طبيعة النظام السوري

يستمد النظام الحالي في سوريا أصوله من الانقلاب البعثي عام 1963، ودستور 1973 اللذين ثبّتا الدور القيادي لـ"حزب البعث"، ويمكن تلخيص التطورات التي شهدتها سوريا إبان حكم "حزب البعث" بما يلي:

– صمّم الأسد الأب بعد توليه الحكم شكلاً مزدوجاً من السلطة، فأعطى الغالبية السنية حصة كبرى في الحكومة والإدارة المدنية وحصة الأكثرية في تشكيلات الحزب، في حين أبقى قمة المؤسسة العسكرية الفعّالة وقيادات أجهزة الأمن والمخابرات العديدة تحت السيطرة المطلقة والكاملة للعلويين.[27]

– عقد التحالفات مع أحزاب صغيرة للبقاء في الحكم، حيث "استخدم النظام السوري كل الوسائل للبقاء في السلطة، وكانت الاستراتيجية القاضية بعقد تحالفات مؤقتة بهدف احتكار السلطة، قد تكرّرت في مناسبات مختلفة منذ 1963 حتى اليوم، وكذلك إبان الحرب السورية التي بدأت في 2011، وكان لا بأس للحكام البعثيين أن يعقدوا تحالفات مع أحزاب أخرى ليست على الإطلاق قريبة منهم أيديولوجياً، أو مع أحزاب هي في الواقع عدوة لهم، ما دام بإمكانهم تحقيق هدفهم الأساس، وهو البقاء في السلطة واحتكارها".[28]

– لعب النظام أيضاً على وتر الأقليات واستخدمها كأوراق ضغط. يذكر "جنكيز جاندار" في كتابه "قطار الرافدين"، الذي يصف طبيعة النظام السوري قائلاً: " لا يوجد في سورية رجل ثانٍ، وحتى ليس فيها رجل ثالث ورابع وخامس وسادس. يمكن الحديث عن عدة أشخاص

[27] مسار الصعود العلوي :الأسد أعطى الحزب والإدارة للسنة (2 -2).

[28] نيقولاوس فان دام، تدمير وطن، الحرب الأهلية في سوريا، جنى تامر للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2018،ص26

في المرتبة السابعة هذا النظام نظام أقلية. ويعتبر شرط وجوده واستمراره إقامة علاقات مع الأقليات، والإمساك بكل منها "كورقة ضغط[29]".

–اتبع الأحكام العرفية "لم تدخل الدولةُ السوريةُ سياقاً طبيعياً بأيّ شكلٍ من الأشكال، منذ أعوامِ العشرينيات. ولا تنفكُّ إلى الآن تُحكَمُ بقانونِ الأحكامِ العُرفية، وتفتقرُ لنظامٍ دستوريٍّ مرتكزٍ إلى الوفاقِ الاجتماعيّ.[30]"، وقد أُلغي قانون الطوارئ في عام 2011، إلا أنه أصدر قانوناً آخر لا يختلف عن الطوارئ وهو قانون "حماية الأمن الوطني، والحفاظ على كرامة المواطن، ومكافحة الإرهاب." لأن بقاء النظام يتوقف على بقاء حالة الطوارئ معلنة.

– كان أهم ما قام به حافظ الأسد، هو تحويل النظام السياسي من نظام أهلكته الانقلابات إلى نظام شمولي يتحكّم الرئيس فيه بجميع مفاصل السلطة، وخاض في سبيل ذلك، صراعاً ضد كل من كان يقف في وجه سلطته، وأغلق الباب أمام أية حالة من التعددية في أي مجالٍ كان، ووسيلة إعلامية مرئية ومسموعة ومكتوبة واحدة، تسير في نهجٍ واحد. واعتُبر حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع، حيث قال بما معناه " كل من يعيش في سوريا بعثي، ولكنه غير منظم."

– تميز النظام السوري بأنه نظام عسكري فما زالت الرتبة العسكرية هي التي تدير الدولة، ولم يكن تعيين الرئيس السوري بشار الأسد يتم دون منحه رتبة عسكرية، تؤهله لتولي منصب رئيس الجمهورية.

– يوصف النظام الحكم في سوريا بأنه جمهوري، ولكنه يخالف ويناقض اسمه، فأولاً: النظام الجمهوري يعتمد على نظام الانتخابات، لملء فراغات مؤسسات الدولة، ولكن هنا عملية الانتخابات شكلية، تسير وفق قوائم الظل. ثانياً: الجمهورية يجب أن تكون مدنية، ولكن من

[29] جنكيز تشاندار، قطار الرافدين السريع ، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الأولى، 2014، ص 63

[30] عبد الله أوجلان المجلد الخامس ، 2018 ص 187

يحكمها هنا المخابرات والعسكر. ثالثاً: جمهورية، ولكن تتبع نظاماً وراثياً في انتقال السلطة. رابعاً: جمهورية ولكن لا تسير وفق الدساتير والقوانين المدنية، فالدستور يتغير وفق الممسكين بدفة الحكم، مثال ذلك تعديل الدستور ليناسب عمر الرئيس السوري بشار الأسد (34 عاماً) عندما اقتضى الأمر.

ولنفهم طبيعة النظام، هناك العديد من الخصائص التي تشرح ذلك:

ضعف المؤسسات

إن أهم ما يميز هذا النظام، أنه بنى مؤسسات ضعيفة لا سلطة لها أمام السلطة الأمنية، التي تستطيع تغيير هذه المؤسسات إذا ما تطلبت مصلحتها ذلك، وجمع حوله أحزاباً صغيرة وضعيفة للإيحاء بوجود التشاركية في السلطة. "اعتماد متطرف على الرئيس وعلى توازن السلطة الذي صاغه ببراعة. فقد كان يتم قياس النفوذ والوزن السياسي والاقتصادي لمختلف الدوائر داخل النظام بمدى قربها من الرئيس".[31]

الجانب الديني

عندما وُضِع دستور 1973 كان قد ألغي منه مادة أن يكون دين رئيس الجمهورية مسلماً، ولكن قُوبل هذا التغير في الدستور بالاحتجاجات الشعبية الرافضة لهذا التغيير في الكثير من المناطق. مما أدى إلى تراجع عن التغيير، " ثم طرح السؤال بعد ذلك عما إذا كان من المشروع أن يسمى العلوي مسلماً. ولحل هذه المعضلة، لجأ الأسد إلى صديقه الزعيم الشيعي المتنفذ، الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان، الذي أصدر فتوى

[31] سوريا في عهد بشار (2):تحديات السياسة الداخلية. ص11

بأن العلويين حقاً طائفة من المسلمين الشيعة، وهكذا أزيح عائق ديني من طريق رئاسة الأسد."[32]

بعد أن رسخ دين الدولة في الدستور، حاول النظام نشر الإسلام المعتدل، وقد وجد في مواجهته "الإخوان المسلمين"، فعمل على محاربتهم، وشلّ تأثيرهم، وأصبح الدين وسيلة يستخدمها عند الحاجة.

الجانب الأمني

إن دور الأجهزة الأمنية يأتي في المقام الأول في جميع مناحي الحياة، فلا يمكن القيام بعمل ما دون موافقة أمنية، مما جعل من هذه الأجهزة الحاكم الفعلي في سوريا، وترتبط بها كل النشاطات الاقتصادية السياسية والثقافية والاجتماعية، وهذه الأجهزة تكون مرتبطة بمكتب الأمن القومي، الذي يتبع لرئاسة الجمهورية مباشرة، أي أنه الوحيد المتحكم بكل النشاطات التي تجري في سوريا. تمّ تأسيس معظم الأجهزة الأمنيّة عقب استلام حزب البعث الحكم في سوريا عام 1963، وإعلان حالة الطوارئ في 8 آذار 1963[33]. وهذه الأجهزة هي المخابرات العسكرية، والأمن السياسي، وأمن الدولة، والمخابرات الجوية، وترتبط بكل جهاز من هذه الأجهزة، عشرات الفروع، وتعتمد هذه الأجهزة جميعها على بث الخوف والرعب في النفوس، واتباع جميع سبل المراقبة والتنصت. وصف الأكاديمي "جيمس ت. كويليفان" الأجهزة الأمنية السورية قائلاً: "أنشأت الحكومة عدة أجهزة أمنية داخلية لها اختصاصات متداخلة تعمل دائماً على مراقبة ولاء الجيش، ومراقبة بعضها البعض من خلال مسارات اتصالات مستقلة مع القادة المهيمنين[34]". وفي موضعٍ آخر يقول: "حرص

[32] باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة السابعة، 2007، ص279

[33] الأجهزة الأمنيّة ودورها في مفاصل الحياة في سوريا.

[34] المركز السوري للعدالة والمساءلة، للجدران آذان، تحليل وثائق سرية من أجهزة الأمن السورية،2019، ص14

رئيس الدولة" على وضع أجهزة الاستخبارات في حالة تنافس فيما بينها، حتى لا يحتل أي من قادتها موقع المسيطر".[35]

ويقول المحاضر والمؤلف في تاريخ وسياسة الشرق الأوسط، ديفيد دبليو ليش، في هذا الصدد: "بات يوجد، بحلول العام 2011، عنصر استخبارات واحد لكل 240 شخصاً تقريباً. وشكّل تمويل الأجهزة الأمنية، الذي يُقدَّر بنحو ثلاثة مليارات دولار في السنة، أكثر من ثلث الموازنة العسكرية"[36]. فالاستخبارات كانت القوة المنيعة في حفظ النظام.

الفساد

إن للفساد، الذي ينخر في جسد النظام السوري، دور مهم في التكوين الطبقي في سوريا، فقد ظهرت طبقة فاحشة الثراء، وبات جيش المنتفعين من مناصبهم يزداد يوماً بعد يوم، وفي هذا السياق، يقول "كمال ديب" في كتابه "تاريخ سوريا" حول كيفية سماح النظام لهؤلاء بإساءة استخدام المناصب: "رأى البعض أن تساهل الأسد مع رغبات هؤلاء، كان مكافأة على ولائهم وخدماتهم، رأى البعض الآخر أن الأسد لم يكن يستطيع لجم الفاسدين، لأن عدد هؤلاء قد كبر وانضم إليهم أشخاص في مناصب عليا، إلى حد أن محاولة الأسد وضع حدّ لهم قد تهدد أركان النظام."[37] كما يشرح الكاتب والصحافي البريطاني "باتريك سيل" هذا الفساد بقوله: "إن النظام احتاج إلى طبقة برجوازية جديدة بدلاً من القديمة التي حاربتها. لم تكتف النخبة النافذة بالإثراء، بل أنها أساءت استعمال صلاحياتها، فقد أخذ بعضهم يطبق القانون بأيديهم وحسبما يرونه مناسبا".

وبالتالي يمكننا القول، أن حالة الفساد في البلاد اتسعت حتى باتت ظاهرة مجتمعية.

---

[35] دروب دمشق، ص30.

[36] ديفيد دبليو ليش، سورية سقوط مملكة الأسد، شركة المطبوعات ، بيروت، الطبعة الأولى، 2014، ص 91.

[37] ديب كمال، تاريخ سورية المعاصر، دارا النهار، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص 439.

الجيش

منذ أن استلم "البعث" سدة الحكم، قام بإنشاء جيشين؛ جيش نظامي لا يعتمد عليه، وجيش موازٍ، يعتمد عليه في حماية النظام، حيث أن الأخير يعتمد في تركيبته على المكون العلوي.

كانت سوريا في بداية عهدها معروفة بالانقلابات العسكرية، وقد أدرك النظام السبب وراء هذه الانقلابات، وتجنباً لتكرار مثل هذه الانقلابات في عهده، عمد إلى إهمال تعزيز المؤسسة العسكرية، ولجأ بدلاً من ذلك إلى تأسيس قوة عسكرية موازية داخل هيكلية الجيش النظامي، مهمتها حماية النظام بالدرجة الأولى، مثل "الحرس الجمهوري"، و"الفرقة الرابعة"، وسابقاً "سرايا الدفاع"، حتى أن قادة الجيش لم يكونوا يسيطرون على وحداتهم. في هذا الصدد، يقول أحد قادة الجيش السوري: "صحيح أنني كنت قائداً لوحدةٍ، لكنني كنت محاطاً بثلاثة عقداء علويين. كانوا من الناحية النظرية تحت إمرتي، ولكن ليس بالنسبة إلى بعض القرارات التي يمكنني اتخاذها، ومن بينها تحريك وحدتي للفرار معها. فلديهم أوامر بقتلي، وبالتالي، فإن السيطرة على الجيش عملية معقدة جداً".[38]

تشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد الجيش السوري بلغ 220 ألف جندي عام 2011، لم يستطع النظام الاعتماد إلا على 65 ألف جندي منهم. ففي معاركه ضد فصائل المعارضة المسلحة، لجأ النظام إلى الاعتماد على الوحدات الموثوقة من قِبله، والأكثر ولاءً من سواها.

استراتيجية النظام السوري

على الصعيد الدولي، انتهج النظام السوري سياسة عدم الانحياز في حقبة النظام العالمي الثنائي القطب، ولكن استراتيجياً كان يميل إلى الاتحاد السوفيتي.

[38] كريستيان شينو، جورج مالبرونو، دروب دمشق، شركة المطبوعات توزيع والنشر، الطبعة الأولى،2017، بيروت،ص242.

وعلى المستوى الإقليمي، انتهج سياسة دعم "الحركات التحررية"، فكان يقدم الدعم للجماعات المسلحة من مختلف الدول المجاورة بشكل غير مباشر، كدعم حركات فلسطينية، كما أنه أعطى مساحة لحزب العمال الكردستاني، لاستخدام أراضي سوريا ولبنان، وتسهيل حركته، حيث يقول السيد أوجلان: "إن سوريا كانت تَعتَبِر وجودَنا ضماناً لها، إزاء أيّ تهديدٍ مُحتَمَلٍ من جانبِ تركيا. إذ كانت سوريا تتوجسُ من جارتِها الشماليةِ تاريخياً أيضاً. وعليه، فوجودُنا هناك كان صمّامَ أمانٍ لها من جميعِ الأصعدة".[39]

إلى جانب دعم تلك الحركات، فإن النظام تبنّى شعارات ذات لبوس قومي، مثل "المقاومة والصمود"، وذلك من خلال دعم "محور المقاومة" في لبنان وفلسطين ضد إسرائيل. كما يأتي التحالف مع حزب الله والنظام الإيراني في صلب الاستراتيجية السورية، وتُعتبر ركناً أساسياً في سياسة سوريا الدفاعية. [40] وبالتالي أصبحت سوريا الحلقة المكملة لمشروع "الهلال الشيعي".

أما على الصعيد الداخلي، نجد أن النظام انتهج سياسة مرنة تجاه الأقليات، لكن دون أن يعمل على حل قضاياها ومشاكلها، وأدى تراكم هذه المشاكل، إضافةً إلى المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلى حدوث تفاقم وتأزم في جميع مفاصل الحياة العامة، وكان نتيجة ذلك انفجار الوضع الداخلي السوري عام 2011.

المصالحات

عمد النظام السوري، بالتزامن مع خوض حربه الداخلية، إلى العمل على تنفيذ سياسة المصالحات، حيث شكل لهذا الهدف، وزارةً تحمل اسم "وزارة المصالحة الوطنية" في عام

[39] عبد الله اوجلان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، الطبعة الثالثة، 2017، المجلد الخامس ص387.

[40] كمال ديب،ص635 .

2012، بخطة تقوم على إلحاق العملية العسكرية بعملية تهدئة للمنطقة المستهدفة، تمهيداً للسيطرة الكاملة عليها، وإنهاء بؤر التوتر فيها.

في 2015 تشكل "مركز حميميم للمصالحة"، و كان له دوراً كبيراً في إعادة المناطق إلى سيطرة النظام، وذلك بعد تضييق الخناق على المعارضة، وتقديم عروضها للمصالحة، ثم أتبع العديد من التكتيكات لإعادة سيطرته على المناطق، كـ"الأمن والاستقرار مقابل الحريات" والحصار الذي اعتمد على سياسة "الأمن مقابل الغذاء"، ثم تعويض الأهالي بسياسة "الحماية مقابل الولاء"، وهذا أدى إلى استعادة الكثير من المناطق في ريف دمشق وحمص ودرعا.

التغيير الديمغرافي

إن التغيير الديمغرافي هو بمثابة السياسة القديمة الجديدة التي يتبناها النظام السوري، وهو يُعتبر أفضل وسيلة لتفتيت بؤر المعارضة، واستبدال قاعدتها الشعبية بقاعدة موالية للنظام الحاكم.

والمثال على ذلك، هو مشروع "الحزام العربي" الذي أقرته الحكومة السورية عام 1965، ونفذه "البعث" عام 1974، وذلك لإفراغ المنطقة الكردية؛ حيث تم تهجير الكرد وتوطين العرب مكانهم على الشريط الحدودي المحاذي لتركيا، بطول 300 كم، وعرض 15 كم، وذلك لتحقيق أهداف عديدة؛ منها تفرقة المجتمع الكردي، وضمان عدم القيام بأية حركة مناهضة لنظام الحكم القائم مستقبلاً.

خلال سنوات الأزمة السورية، شهدنا أيضاً استمرار هذه السياسة، التي كانت تبدأ بالهدنة، ثم التفاوض، فإجلاء السكان من ديارهم، ويُعتبر تهجير سكان ضواحي دمشق، ولا سيما "الغوطة الشرقية" إلى إدلب وعفرين المحتلتين، مثالاً على ذلك، حيث كان الهدف منه إبعاد التوتر عن المركز (دمشق).

أسباب عدم سقوط النظام

نتيجة ثورات "الربيع العربي"، التي بدأَت من تونس وامتدت إلى مصر، تمكنت الحركة الشعبية الاحتجاجية في كلا البلدين من الإطاحة برئيسيهما، مما شكّل دافعاً لبقية شعوب دول المنطقة، ومنها الشعب السوري، للسير على نفس الطريق.

لكن في سوريا، كانت النتيجة غير متوقعة بالنسبة إلى الشعب، حيث ملايين النازحين واللاجئين والمهجّرين، ومئات الآلاف من القتلى والجرحى والمفقودين، مع بقاء النظام على رأس السلطة.

الأسباب الداخلية

- **وضع المعارضة:** بعد انطلاق المظاهرات السلمية في أغلب المناطق السورية، بدأ حدوث انشقاقات في صفوف الجيش، ورغم أنها كانت على نطاق محدود، شكّلت نواة ما يسمى بـ"الجيش الحر" في عام 2011، وأبدت دولٌ استعدادها للتعاون مع هذا الجيش المتشكل، لكن كان هناك عدة أسباب حالت دون أن تتمكن المعارضة من تحقيق هدفها، ومنها:

- افتقار المعارضة إلى استراتيجية مدروسة (ايديولوجية، فلسفة، أفكار بناءة، مواكبة للعصر) وعملية لتحقيق التغيير، فمن لا يملك نظرية ورؤية واضحة؛ لا يمكن الوصول إلى أي نتيجة.

- تدخّل بعض الأطراف الإقليمية على خط الصراع، مثل تركيا، وإيران، وقطر، والأردن وبعض دول الخليج، لتتحول الى ساحة تصفية الحسابات وصراع إقليمي.
- تشتت المعارضة وتشرذمها، رغم الدعم الدولي الذي تلقته في البداية، إضافةً إلى حالة التخبط بين فصائل الجيش الحر، التي لم تكن تعمل تحت قيادة موحدة، لذلك مهما قدمت الدول الدعم لن تحقق غايتها، نظراً لاختلاف أجندات الداعمين لهذه الفصائل.

- التركيز على المكاسب المادية والرواتب المقدمة إليهم من قِبل الدول الداعمة، وهذا ما أثر في فعاليّتهم.
- تشرذم المعارضة السياسية، وافتقارها لقيادة معروفة، رغم وجود تكتلات سياسية في مختلف المراحل تدّعي تمثيلها، وهذا ما أدى إلى فقدانها السيطرة على "الجيش الحر"، وخلق منافسة فيما بينها على المناصب، وبالتالي، حدوث شرخ كبير بين المعارضة المقيمة في الخارج وبين الشعب الذي يرزح تحت وطأة الحرب والظروف المعيشية والحياتية الصعبة، وحدوث اختلاف بين احتياجات الناس في الداخل وأهداف المعارضة التي كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى تنصيب نفسها ممثلاً لهم، بدلاً من تحقيق دور القيادة الحقيقية.[41].
- التحول السريع من الحراك السلمي إلى المسلح كان أحد اسباب فشل المعارضة، وكذلك، التطرف الذي سيطر على المعارضة، أدى إلى رجحان الكفة لصالح النظام.
- الفشل في استقطاب الأقليات، فمحاولات إشراك الأقليات في نشاطات المعارضة لم تتجاوز الطابع التجميلي، ويقول أحد قادة المعارضة في هذا الصدد: "يبحثون في أيامنا هذه عن مسيحي واحد وعلويين اثنين وثلاثة دروز، ويقولون أن لهم صفة تمثيلية".[42] لذا، –وباختصار– نستطيع القول بأن المعارضة والنظام، باتوا وجهان لعملة واحدة.
- ظهور تنظيم "داعش" وتمدده في كل من سوريا والعراق حوّل أولويات العالم إلى محاربة هذا التنظيم؛ لأنه يشكل الخطر الأكبر، وكان ظهوره يصب في صالح النظام، الذي كان يستفيد من وجود التنظيم لمحاربة خصومه، وفي النتيجة استفاد النظام من الفوضى التي خُلقت في سوريا.

- وضع الكرد

[41] المعارضة السورية ومشكلة القيادة.

[42] دايغيد دبليو ليش، سقوط مملكة الأسد ص 143

شارك الكرد السوريون بشكل فعّال في بناء الجمهورية السورية، وكان لهم دوراً بارزاً في مرحلة بناء الدولة، ولكنهم تعرّضوا للتهميش على يد "حزب البعث"، وعانوا الويلات، وتم تجريدهم حتى من حق المواطنة والجنسية السورية، ونسوا بأن الكرد في سوريا كانوا من أهم مؤسسي سوريا المعاصرة، ليس هذا فقط، بل "إن نسبةً مهمةً من الكردِ في سوريا ليسوا حتى مواطنين؛ أي غير مُعترف بهم قانونياً. وما تَبَقّى منهم يفتقرون لأيةِ حقوقٍ قانونيةٍ أو ثقافيةٍ أو اقتصاديةٍ أو إداريةٍ أو سياسية. بمعنى آخر، فوضعُ الكردِ أكثر تخلفاً من وضع المستعمَرة".[43]

عام 2004، قام الكرد بانتفاضة شاملة ضد ما تعرضوا له من الظلم، وكانت كخطوة أولى لكسر حاجز الخوف، ولكن، بقيت وحيدة في الساحة دون أن تنال الدعم من بقية الشرائح المتضررة من النظام، فالشوفينية العربية توحدت مع الدولة ضد الكرد.

أما عام 2011، نأى الكرد بأنفسهم عن الصراع بين المعارضة والسلطة، وعملوا على الدفاع عن مناطقهم وحماية مدنهم، فتشكلت قوات الحماية الذاتية، وعملت على الدفاع عن مناطقها ضد هجوم "داعش"، وحررت أغلب المناطق، حينها، كانت الحكومة السورية مشغولة بمواجهة المعارضة، التي كانت تهدد المدن الرئيسية؛ لذلك لم تر في الكرد ذلك الخطر، باعتبار أن الكرد كانوا على الطرف المهمش للدولة. فمارست سياسة تجنيب مواجهة الكرد والأقليات الأخرى. إضافة إلى ذلك، فإن وجود روح المقاومة لدى الكرد في مواجهة "داعش" وتحطيم شوكته، أثر على النظام الذي كان على حافة الانهيار، فواقعياً، حماية الحدود الشمالية عمل للحيلولة دون سقوط النظام.

ج- الوضع الإداري

[43] عبد الله أوجلان المجلد الخامس، 2018 ص187

منذ الأيام الأولى من الحراك الشعبي في سوريا عام 2011، وضع النظام ضمن أولوياته الحفاظ على سير عمل مؤسسات الدولة، وكانت الخدمات المقدمة تصب في مصلحة حكومة دمشق التي استمرت –على سبيل المثال– في دفع رواتب الموظفين الحكوميين، في المناطق الخارجة عن سيطرتها.

كذلك، كان من أسباب حفاظ النظام على قوته ضد معارضيه، هو شرعيته الرسمية في المحافل الدولية، وبالتالي اعتبر نفسه الممثل الشرعي للدولة وربط مصيره بمصير الدولة، وعمد إلى مركزة العديد من وظائفه الإدارية، حيث وزّع الخدمات الأساسية على مدن المحافظات السورية، "فالنظام يملك مراكز المدن والمعارضة تملك الأطراف، وفي المراكز السكان والوظائف، وبالتالي هي مركز القوة، هذا خطأ وقعت فيه المعارضة فقد كانت تعتقد أن المساحات هي الأهم، لكن في النهاية في الوضع السوري المراكز هي الأهم".[44]

الأسباب الخارجية

أ– إقليمياً

- **إيران:** تُعتبر سوريا عمقاً استراتيجياً بالنسبة لإيران؛ لذلك عندما تحول الحراك إلى حراك مسلح وعسكري، كانت إيران هي الحاضرة الأولى بفصائل موالية لها وعناصر وخبراء من "الحرس الثوري"، حيث كان الوضع السوري مهدداً بالانهيار؛ وهو ما دفع الإيرانيين إلى المسارعة بالتدخل لمنع حدوث ذلك، "أن لتطور الأزمة السورية بعداً يختلف عن كل ثورات العالم العربي الأخرى. فالتمرد السوري يشكل خطراً على التحالفات، بمعنى أن سقوط النظام سيجر في أعقابه انهيار محور طهران– بغداد– دمشق– بيروت"،[45] حيث اعتبرت إيران الساحة السورية جبهةً

[44] استراتيجية النظام السوري خلال الانتفاضة.

[45] دروب دمشق، ص202

خلفية لحماية مصالحها ونظامها الطائفي، فتدخلت في إدارة الأزمة، من خلال بسط نفوذها على جميع مفاصل الحكم، وأصبحت القوة الخفية التي تعيق جميع الحلول في الوقت الحالي، وباتت عقدة وحجر عثرة أمام أي حل سوري.

- على صعيدٍ آخر، قدمت تركيا دعماً دبلوماسياً وعسكرياً للجماعات المتمردة والمتطرفة، وسمحت للمقاتلين المتطرفين بعبور حدودها، وهذه كانت بداية لتورط تركيا في الملف السوري.

كما أن التدخل التركي والسيطرة على المناطق الشمالية لصالح المعارضة، كان سبباً في عدم التوصل إلى أي حل للأزمة السورية، وبالتالي فإن تركيا لن تترك هذه المناطق ما لم تحقق مصالحها، فهي بمثابة ورقة لتفرض شروطها في الوقت المناسب، فاحتضان تركيا للمعارضة غيّرت مسار المعارضة من مواجهة النظام إلى استخدامها لحماية الأمن القومي التركي. وبالتالي أُفرغت المعارضة من جوهرها. فبالرغم من ادّعاء تركيا محاربة النظام، إلا أنها لعبت دوراً في حماية النظام من السقوط.

كما لا يمكن تجاهل دور قطر في ذاك الإطار، وذلك من خلال مساهمتها في التسليح المبكر للحراك السوري، مما أُعطى شرعية للنظام في محاربته.

ب- دولياً

- **روسيا:** لروسيا علاقات تاريخية قديمة مع سوريا، وكانت الأخيرة بمثابة الخندق الأخير في الشرق الأوسط لها، فالتخلي عن هذا الخندق، يعني التخلي عن مصالحها في الشرق الأوسط، وباعتبار أن روسيا كانت ترى في نفسها القوة الصاعدة، وجدت في سوريا ما يمكن أن يحقق لها طموحها هذا، فتدخلها في اللحظة المناسبة عام 2015، حال دون سقوط النظام، وأصبحت ضامناً للنظام في المحافل الدولية والاقليمية، حيث استخدمت كلٌّ من الصين وروسيا حق النقض

"الفيتو" حوالي 14 مرة حتى عام 2019، وبالتالي فشل مجلس الأمن الدولي في تمرير مشروع قرار حاسم ضد النظام.

- **الولايات المتحدة والغرب:** كان محاربة "داعش" السبب المباشر لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في سوريا، وكان لا بد لهما من التحالف مع قوى محلية، لتشكيل سد منيع أمام الإرهاب ومحاربته، فلم يضع الغرب على أجندته القضاء على النظام بشكل مباشر، وإنما طالبوا دوماً بمحاولة تغيير سلوكه، فالتركيز على ملف "محاربة الإرهاب" أكثر من ملف "إسقاط النظام"، أعطى متنفساً للنظام لاستعادة قوته وتمركزه، لكن بالرغم من ذلك، ما زالت تلك الأطراف تملك أوراق ضغط ضد النظام، وتحاول استخدامه في العديد من المنعطفات الحساسة، كورقة "استخدام السلاح الكيماوي" والمجازر المرتكبة من قِبل النظام (مجزرة التضامن)، وفرض حظر التطبيع مع النظام، إضافة الى تطبيق "قانون القيصر"، وفرض الكثير من العقوبات؛ ليبقى النظام في مفترق الطرق بين حالتي الاستمرارية والسقوط، وبالتالي، أصبحت سوريا ساحة للصراعات بين مختلف القوى، وتزامنت الضغوطات التي تحاول حماية النظام مع الضغوطات التي تهدف إلى تغييره، مما حال دون سقوطه بشكلٍ كلي.

المشاكل الداخلية التي تواجه النظام السوري

على الرغم من أن الحرب الدائرة في سوريا، لم تتمكن من الإطاحة بالنظام حتى الوقت الراهن، لكن هذه الحرب أفرزت الكثير من المشاكل الكبيرة، التي ساهمت بشكلٍ ما في عرقلة التوصل إلى أي حل للأزمة السورية، ومن غير المرجح أن يكون النظام قادراً على مواجهة هذه المشاكل التي تتمثل في:

إعادة الإعمار

إذا سلّمنا جدلاً بانتهاء الحرب السورية، وتوقف العمليات العسكرية، تبقى البنية التحتية المدمرة هي من أكبر التحديات والعقبات التي تواجه دمشق، فإذا أخذنا قطاع الطاقة وحده على سبيل المثال، نجد أن 70% من محطات الكهرباء وخطوط إمداد الوقود هي خارج الخدمة، وهذا من شأنه أن يشلّ الكثير من القطاعات الحيوية الأخرى المرتبطة بالطاقة، وبحسب تقديرات لتقارير الأمم المتحدة تبلغ تكلفة إعادة الإعمار في سوريا 400 مليار دولار، هذا عدا عما يترتب عليه من إعادة قرابة 12 مليون لاجئ ونازح إلى مناطقهم.

وهنا، السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو من سيقوم بإعادة الإعمار؟ فالدول الداعمة للنظام هي نفسها ترزح تحت وطأة العقوبات الدولية، كما أنّ الدول الأخرى ربطت إعادة الإعمار بالحل السياسي، بالإضافة إلى ذلك، أنّ المستثمرين ليس بإمكانهم المجازفة بالخوض في هذه المسألة في ظل وجود "قانون قيصر"، لذلك نجد أنّ فكرة إعادة الإعمار ما تزال غير قابلة للتحقق في ظل الأوضاع الراهنة.

قانون قيصر

دخل القانون الأميركي الذي يُعرف اختصاراً باسم "قانون قيصر" حيز التنفيذ بمرحلته الأولى في السابع عشر من شهر حزيران/يونيو 2020، بهدف فرض عزلة مالية واقتصادية وسياسية على الرئيس السوري بشار الأسد وحلفائه، بغية إجبارهم على القبول بالحل السياسي للأزمة السورية، على أساس قرار مجلس الأمن 2254. كما تضمن القانون فرض عقوبات على كل من يقدم دعماً مالياً وتقنياً إلى الحكومة السورية، بما في ذلك الدول، وخاصة روسيا وإيران ولبنان، ويمكن إيجازه بأنه معاقبة دول من قبل الولايات المتحدة على مشاركتها في نزاع داخل دولة ثالثة.

أزمة اللاجئين

دخلت الأزمة السورية عامها الحادي عشر، ولا يزال قرابة 6.7 مليون شخص نازح داخلياً، و5.6 مليون شخص لاجئ خارج البلاد، ليشكلوا بذلك ما يصل إلى ربع إجمالي اللاجئين حول العالم، وبالتالي، بات اللاجئون السوريون يشكلون واحدة من أكبر أزمات اللجوء في العالم، وعبئاً إضافياً على النظام، لتجعل أبواب حل الأزمة معلّقة.

ماذا ينتظر سوريا؟

ليس من السهولة بمكان، أن نستشرف آفاق المستقبل في سوريا في ظل واقع شديد التعقيد، حيث تختلط المصالح الدولية بالمصالح الإقليمية والمحلية، فهي أصبحت عقدة كأداء يصعب حلها.

على الصعيد العسكري، يمكننا القول إنّ الساحة السورية لم تشهد عمليات عسكرية كبيرة منذ عام 2020، وعلى الرغم من معارك متقطعة بين أطراف الصراع، إلا أن الخطوط الأمامية والجبهات الرئيسية، ما تزال تشهد حالةً من الجمود.

لقد باتت سوريا اليوم مقسمة إلى ثلاث مناطق نفوذ رئيسية، تسيطر عليها قوى محلية مدعومة بشكلٍ غير محدود من قبل أطراف دولية قوية.

إذاً، هناك الكثير من القوى العسكرية والقواعد الأجنبية متوزعة على مناطق النفوذ آنفة الذكر، وبالتالي فإنّ أي تدخل عسكري لدعم أي طرف حليف على الأرض، من شأنه أن يتسبب بإطالة أمد الصراع في سوريا، كما يمكن للعنف المستمر والصراع عن طريق دعم هؤلاء الحلفاء أن يسهل عودة ظهور الجماعات الإرهابية، فكل منطقة نفوذ من هذه المناطق تتعارض مصالحها وأهدافها مع مصالح الأطراف الأخرى، ما يزيد من تعقيد الوضع السوري، وفي ظل هكذا تعقيد، يتبادر إلى الأذهان السؤال المُلحّ، عما سيكون عليه مصير هذه المناطق في المستقبل.

تشير جميع المعطيات والوقائع إلى أن الحلول ما تزال غير ناضجة، وما زال الغموض يلف أهداف مختلف الأطراف الفاعلة في سوريا، ولهذا السبب ما تزال أسباب الحرب قائمة. المسألة الأخرى اللافتة في هذا الشأن، هو أنّ جميع القوى المتواجدة في هذه المناطق، تعترف بنفوذ بعضها البعض، ما يعني بشكلٍ من الأشكال، اعترافاً ضمنياً بهذه المناطق.

وفي الختام، يمكننا القول أنّ حالة الانقسام التي تشهدها سوريا، باتت تقترب من الحالة العراقية، وقد يكون مصير الدولتين نشوء شكل جديد من أشكال الدولة فيهما، وفي هذا الصدد يقول الصحافي الإيطالي ياروسلاف تروفيموف "لقد كفت كل من سورية والعراق عملياً عن العمل كدول. وتقع أجزاء كبيرة من كلا البلدين خارج سيطرة الحكومة المركزية، وأصبح معنى الدولة العراقية والسورية نفسه مفرغاً من المعنى بسبب هيمنة الهويات الطائفية والعرقية... في خضم الفوضى التي تلف الشرق الأوسط الآن، يبدو أن الدول التي خلقها المستعمرون الأوروبيون قبل قرن من الآن هي التي تنهار أكثر ما يكون.[46]"

ومن إحدى الاحتمالات التي يناقشها الكثيرون، هو قيام النظام ببعض الإصلاحات، من خلال تغيير الدستور أو إصلاحه، ولكن مثل هذه النظم لا تقبل الإصلاح، لأن تراخي النظام يعني سقوطه، والنظام السوري على دراية بهذه الحقيقة.

"الكبتاغون السوري" مورد لاستدامة الأزمة وأداة حرب ناعمة

مركز الفرات للدراسات

[46] هل ستعني حدود جديدة صراعا أقل في الشرق الأوسط؟

مقدمة

إن إنتاج المخدرات والترويج لها ضمن المجتمعات، تُعتبر مشكلة شغلت الكثير من الحكومات في العالم، لما لها من آثار مدمرة على الفرد والمجتمع في مجالات عدة "اقتصادية واجتماعية ونفسية". إلا أن ما يزيد مخاطرها، هو أن تهيمن الحكومات والدول والتنظيمات العسكرية على إنتاجها وتهريبها، سيزداد الإنتاج أضعافاً، ويدخل وارداتها في استدامة الصراعات والحروب، وتتحول أهداف تجارتها، من الحصول على موارد اقتصادية، إلى أداة حرب ناعمة بين القوى المتناحرة داخلياً، وصراعات الدول خارجياً، لذا أصبحت تؤرق جميع الأطراف المستهدفة من قبل مروجيها إقليمياً ودولياً، ما دفعت ببعض القوى الدولية – ومن بينها أميركا – إلى إقرار تشريعات واستراتيجيات، من أجل احتوائها، ومحاصرتها، والحد من مخاطرها.

ولا ريب أن قضية الإتجار غير المشروع بالمخدرات، والمؤثرات العقلية، والسلائف الكيميائية، هي أحد الملفات الأمنية التي لا يخلو منها أي مؤتمر، أو ندوة، أو ملتقى دولي؛ باعتبارها إحدى المشاكل الدولية، التي أصبحت في العقدين الأخيرين تقلق السلم والأمن العالميين.

مشكلة الدراسة

من المتعارف عليه، أن مواضيع إنتاج وتجارة المخدرات مرتبطة بشبكات خارجة عن القانون وأنظمة الدول، وتكون مهمة الدولة مكافحتها، ولكن المشكلة في الحالة السورية تحول الدولة نفسها إلى راعية أو حامية لشبكات إنتاج وتهريب المخدرات، بالإضافة إلى ارتباط الكثير من تلك الشبكات بالقوى الإقليمية المتدخلة في سوريا كـ"إيران، وتركيا"، وهذا ما يحول المخدرات من منتج للكسب المادي، إلى أداة للحرب الناعمة بين القوى المتصارعة داخل وخارج سوريا،

فيما تدخل مواردها في خدمة استدامة الأزمة السورية، والتسبب في زيادة الانهيار الاجتماعي والاقتصادي في سوريا، وزعزعة الأمن الإقليمي والدولي.

وتتلخص المشكلة الأخرى، بأن إنتاج وتصدير المواد المخدرة من سوريا، هي إحدى النتائج المباشرة للنزاع طويل الأمد فيها، والتي حوّلت الجغرافيا السورية، المنقسمة إلى عدة مناطق سيطرة، إلى أرض خصبة لإنتاج وتهريب المخدرات من قبل أطراف النزاع فيها.

لكن، هل يمكن للمجتمع الدولي إنهاء مشكلة تحول سوريا إلى أكبر منتج للمخدرات – وعلى رأسها "الكبتاغون" – عالمياً، بدون معالجة أسباب هذا التحول، وإنهاء أزمتها السياسية، والتدخلات الإقليمية والدولية في جغرافيتها؟ وما هي الآليات التي يمكن اتباعها محلياً ودولياً، للقضاء على هذه المعضلة؟

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية هذه الدراسة في البحث عن الأسباب، التي أدت لتحول سوريا إلى أكبر دولة منتجة ومروّجة للمخدرات، والجهات التي تتحمل مسؤولية تحول سوريا إلى "بلد الكبتاغون"، وعلاقتها بزعزعة الأمن المجتمعي والإقليمي والدولي، بالإضافة إلى قراءة ما تخلفه من آثار على المجتمعات المستهدفة.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة، من خلال وقوفها على مسألة الأساليب والاستراتيجيات، التي تسعى أميركا والدول الإقليمية إلى اتباعها، لتجفيف مصادر إنتاج وتهريب المواد المخدرة من سوريا، ومدى نجاعة تلك الأساليب، بدون إيجاد حل جذري للأزمة السورية.

أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة في:

– تبيان حجم إنتاج وتجارة المخدرات في سوريا، والأضرار الاقتصادية والنفسية والاجتماعية التي تلحقها بالمجتمع السوري والمجتمعات في الدول الإقليمية والعالمية.

– البحث عن سبل مواجهة هذه الظاهرة على المستوى المحلي والدولي، وهل تتيح الظروف السياسية المجال لتنسيق مبادرات مكافحة دولية مع أو بدون الحكومة السورية لمكافحة المخدرات؟

– تنبه هذه الدراسة لبعض المخاطر على المستوى المحلي والدولي من ازدياد انتاج "الكبتاغون" في سوريا، وطرح بعض الحلول والتوصيات، التي من شأنها مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة محلياً ودولياً.

محتويات الدراسة:

–تمهيد.

الفصل الأول: "الكبتاغون السوري" من الإنتاج إلى التهريب

أولاً– أسباب ازدياد إنتاج وتهريب المخدرات في سوريا ومن يديره؟

ثانياً– منافذ وطرق التهريب الخارجية.

الفصل الثاني:

مخاطر تحول "الكبتاغون" من مورد اقتصادي إلى أداة للحرب الناعمة:

أولاً– تحوّل "الكبتاغون" لأداة حرب ناعمة تستهدف الخصوم داخلياً وخارجياً؟

ثانياً– المخاطر الداخلية والخارجية من تحول سوريا "لبلد المخدرات".

الفصل الثالث:

استراتيجيات المكافحة:

أولاً– بنود مشروع قرار مجلس النواب الأميركي لمكافحة الكبتاغون السوري.

ثانياً–أساليب تطبيق القرار وتداعياته على الجهات المنتجة للمخدرات.

ثالثاً–الأهداف الاستراتيجية لمشروع القرار.

–الرؤية

تمهيد

تُعتبر تجارة المخدرات، باباً مهمّاً في اقتصاد الأنظمة التي فقدت المقومات المعتادة للدولة، ويُعد إنتاج المواد المخدرة مصدراً مالياً مهماً يفوق التجارة. ومن الأنظمة التي باتت تُتهم بالاعتماد على هذا المصدر للتمويل، هو النظام في سوريا وداعمه الإيراني، بالإضافة إلى الحكومة التركية، التي تعتمد على "مافيات" المخدرات داخل وخارج سوريا؛ حيث تشير العديد من التحقيقات، والوثائق الغربية والعربية، إلى أن إنتاج وتجارة المخدرات باتت تدار غالبيتها من قبل السلطة الحاكمة ورجالاتها، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالتالي عوائد هذه التجارة – بطبيعة الحال – باتت تدخل في خدمة استدامة الصراع في سوريا، فيما تزيد هذه التجارة من تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي للمجتمع السوري، والمجتمعات التي يستهدفها مروجو المواد المخدرة.

وبما أن إنتاج وتجارة المخدرات بكميات هائلة، تحت رعاية الأنظمة والحكومات، لها تداعيات خطيرة على الوضع الإقليمي والدولي معاً، اتخذ مجلس النواب الأميركي مؤخراً خطوة من شأنها تضييق الخناق على مصادر تمويل النظام السوري والميليشيات الإيرانية في سوريا ولبنان، وفرض مزيد من العزلة السياسية على النظام السوري، حيث أقر مجلس النواب الأميركي، بتاريخ 20 أيلول / سبتمبر 2022، مشروع قانون يطالب الحكومة الفيدرالية بتطوير استراتيجية مشتركة بين الوكالات، لتعطيل وتفكيك عمليات إنتاج المخدرات والاتجار بها في سوريا، بوصفها خطراً عابراً للحدود.

هذه الخطوة – في هذا التوقيت – وسط الكثير من التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية، تثير العديد من التساؤلات، حول أهداف إقرار مجلس النواب لمشروع قانون، لتعطيل عمليات إنتاج المخدرات في سوريا حالياً؟ وما تداعيات هذا القرار على النظام السوري والإيراني والميليشيات التابعة له، في حال جرى تطبيقه؟ ولماذا تحوّلت سوريا إلى دولة المخدرات الأولى في العالم؟ وما هي آثار ومخاطر ذلك على المجتمع السوري والدول الإقليمية والعالمية بشكل عام؟ سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة عبر هذه الدراسة.

الكبتاغون ومخاطر إدمانه؟

يُعد الكبتاغون أحد أكثر المواد المخدرة شعبية في الشرق الأوسط، لسهولة تصنيعه وترويجه وضخامة وارداته، والكبتاغون هو أحد الأسماء التجارية العديدة لدواء "فينيثيلين هيدروكلوريد"، حيث اكتشف أول مرة عام 1961، من قبل شركة "ديغوسا" الألمانية.

ينتمي الكبتاغون إلى عائلة العقاقير المعروفة باسم "الأمفيتامينات"، وعندما يتعاطى الشخص الكبتاغون، فإن مادة الأمفيتامين يعمل على تحفيز الجهاز العصبي المركزي، ويؤدي لزيادة اليقظة، وزيادة التركيز، والأداء البدني، وتعطي شعوراً بالراحة . و"يقول العلماء إن الكبتاغون هو عبارة عن أمفيتامين معزز، ويتضمن مركبات كيميائية فريدة تتيح له إحداث تأثير نفسي قوي أسرع بكثير من الأمفيتامين وحده"[47]

وتشير التقارير، إلى أن الكبتاغون وُصف في ستينيات القرن الماضي لعلاج الاكتئاب، وأمراض مرتبطة بفقدان الحس. ولكن بحلول الثمانينيات من القرن الماضي، وجد الأطباء أن خصائص الكابتاغون المسببة للإدمان تفوق فوائده السريرية، ليجري حظره في معظم أنحاء العالم؛ لأنه يمكن أن يعاني متعاطو الكبتاغون على المدى الطويل من آثار جانبية مثل الاكتئاب الشديد، والحرمان من النوم، وتسمم القلب والأوعية الدموية، وسوء التغذية، وفقاً لوزارة العدل الأميركية.

في عام 1986، حُظر استخدام الكبتاغون في معظم بلدان العالم، نظراً لتأثيره الخطير على الصحة العامة، كما أنه يسبب الإدمان أيضاً.

الفصل الأول

[47] –قناة الحرة الأميركية " الكبتاغون.. قصة المخدر الأكثر شعبية في الشرق الأوسط" 18 ديسمبر 2021

"الكبتاغون السوري" من الإنتاج إلى التهريب

أولاً– أسباب ازدياد إنتاج وتهريب المخدرات في سوريا ومن يديره؟

بعد اندلاع الأزمة السورية، وفقدان النظام السوري للموارد المحلية، كالنفط، والمحاصيل الاستراتيجية، وحتى المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى العقوبات الدولية المفروضة على النظام، برزت معها تجارة المواد المخدرة، كأكثر جوانب اقتصاد الحرب السورية وضوحاً وظهوراً، والذي بات النظام يستخدمه كوسيلة للبقاء سياسياً واقتصادياً. ووفق دراسة لمركز التحليلات العملياتية والأبحاث – (COAR) حول الاقتصاد السوري في زمن الحرب، أكدت أن سوريا تعتبر "البؤرة العالمية لإنتاج الكبتاغون"، وقدّرت قيمة صادرات سوريا من الكبتاغون عام 2020 بما لا يقل عن 3.46 مليار دولار أميركي. فيما يُقدر حجم اقتصاد المخدرات السوري – خاصة قيمة تجارة حبوب الكبتاغون – في البلاد بما يقارب 16 مليار دولار أمريكي سنوياً، وهو ما يعادل 3 أضعاف ميزانية الحكومة السورية لعام 2022".

ساهم انقسام الجغرافيا السورية إلى عدة مناطق سيطرة، في انتعاش نشاط تجار ومروجي المواد المخدرة، خاصة في المناطق الحدودية، فيما ازداد الإنتاج والتهريب، بعد هيمنة العديد من الجماعات والفصائل والتنظيمات المسلحة على هذه التجارة، التي باتت كمورد رئيسي في التمويل اللوجستي، وشراء الأسلحة، وخاصة في المناطق التي تحتلها تركيا، لافتقار تلك المناطق إلى الموارد الطبيعية مقارنة بمناطق الإدارة الذاتية الغنية بالبترول والموارد الزراعية، فباتت المعابر الداخلية والخارجية هي أكثر موارد كسب الأموال لتلك الفصائل، لذا دائماً ما تنشب اشتباكات واقتتال بين الفصائل والجماعات، لخلافاتهم على السيطرة، وعلى موارد تلك المعابر.

ولكن من يدير تجارة هذه المواد داخل سوريا بمختلف مناطق السيطرة؟، وما هي أبرز مناطق التصنيع وممرات التهريب؟

1-مناطق سيطرة الحكومة السورية

بحسب تقرير لمركز التحليلات العملياتية والأبحاث – (COAR)، في أكتوبر/تشرين الأول 2022، فأنه تم رصد 50 موقعاً حالياً لتصنيع المخدرات في سوريا بمناطق سيطرة الحكومة السورية والميليشيات الإيرانية؛ إذ يوجد قرابة 14 مركزاً لتصنيع الكبتاغون، و12 مركزاً لتصنيع الكريستال ميث، و23 مركزاً لتصنيع الحشيش. وهذه المصانع تقع –في الغالب– على طول طريق دمشق – حمص، وفي مناطق صناعية أخرى. فيما أشار تقرير لـ "المرصد السوري لحقوق الإنسان"، في سبتمبر/أيلول الماضي، أنه رصد 7 مراكز في دير الزور لإنتاج وتصنيع الكبتاغون، تديرها الميليشيات الإيرانية.

ورغم أن النظام السوري ينفي تورطه في تجارة المخدرات، إلا أنه لا ينكر زيادة ملحوظة في تجارة المخدرات في سوريا، حيث بلغت كمية المضبوطات، التي أعلنت عنها مدير إدارة مكافحة المخدرات في سوريا، العميد نضال جريج، أنه "تم خلال العام الحالي ضبط 6625 قضية، والقبض على 851621 شخصاً، ومصادرة 1887 كيلوغراماً من مادة الحشيش المخدر، و23.915.959 مليون حبة كبتاغون مخدرة، و107583 حبة دوائية نفسية، و6.5 كيلوغرامات هيروئين، و45 كيلوغرام كوكائين، و2.3 كيلوغرام بذور القنب الهندي، و23 كيلوغرام امفيتامين."[48].

وفي المقابل، تتهم العديد من التقارير والتحقيقات التي أعدتها وسائل إعلام دولية، "مقربين من الحكومة السورية، والعائلة الحاكمة، والميليشيات التابعة لإيران في سوريا، ولبنان بأنها تدير شبكات إنتاج وتجارة المخدرات"، حيث كشف تقرير أعده معهد "نيو لاينز" الأمريكي في

[48] –وكالة سانا السورية الرسمية 8-9 – 2022

5 أبريل/نيسان 2022، عن تورط أفراد من عائلة الرئيس السوري "بشار الأسد"، وكبار المسؤولين في النظام السوري، إضافة لميليشا "حزب الله" اللبناني، في تصنيع الكبتاغون وتهريبه من سوريا. ووفقاً لمصادر «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، فإن خبراء من الجنسية اللبنانية والإيرانية هم من يقومون بالإشراف على تصنيع المخدرات، وزراعة الحشيش ضمن مناطق نفوذ الميليشيات التابعة لإيران، وخاصة في مدينة دير الزور وريفها.

وبما أن الجانب الإيراني يواصل سعيه الدائم لترسيخ وجوده في سوريا على كافة الأصعدة، فهو بالطبع بحاجة أيضاً إلى مصادر دخل كثيرة، لتحقيق أهدافه هذه، لذا تعد «تجارة المخدرات» أبرز مصادر دخل الميليشيات التابعة لإيران في سوريا، ولفت تقرير معهد "نيو لاينز" الأميركي إلى أن "تجارة حبوب الكبتاغون المخدرة في الشرق الأوسط، توسعت إلى حد كبير خلال عام 2021، لتتجاوز قيمتها خمسة مليارات دولار، وأكد أن سوريا تعد المصدر الأبرز لمادة الكبتاغون، وأن قيمة صادرات الكبتاغون تفوق بأشواط الصادرات الشرعية، ما جعل سوريا تصنّف على أنها "دولة مخدرات". فيما نقلت صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية، بتاريخ 19 أيلول / سبتمبر الماضي، عن مصادر مخابراتية أردنية قولها، إن "مليشيا الفرقة الرابعة التي يقودها "ماهر" شقيق بشار الأسد، هي المسؤولة الأبرز عن تصنيع وتهريب "الكبتاغون"، بالاشتراك مع "المخابرات العسكرية السورية"، وحزب الله اللبناني. وأثبت تحقيق نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، في 5 كانون الأول / ديسمبر 2021، تلك المعلومات، حيث عدّد التقرير الميليشيات المتورطة، وهي: «حزب الله» اللبناني، «حزب الله» العراقي، الحرس الثوري الإيراني، «عصائب أهل الحق» التابعة لـ«الحشد الشعبي» العراقي، «الأبدال» التابعة لـ«الحشد الشعبي» العراقي، «الدفاع الوطني»، الفرقة الرابعة، و«جيش العشائر» التي تضم مسلحين من عشائر «البكارة، والبوسرايا، والشعيطات».

أما صحيفة "دير شبيغل" الألمانية، فقد ذكرت أن المحققين "وصلوا إلى قناعة مفادها أن جميع صفقات المخدرات في سوريا تتم بحماية نظام الأسد"، مشيرة إلى أن المحققين عثروا على أدلة تشير إلى حصول "الفرقة الرابعة" التي يترأسها ماهر الأسد شقيق بشار على أموال من خلال شحنات المخدرات. ويعتقدون أن الوحدة تحصل على 300 ألف دولار عن كل حاوية يتم شحنها من اللاذقية، مع 60 ألف دولار أخرى يُفترض أنها تدفع للجنود، حتى لا يأخذوا واجبات المراقبة على محمل الجد.

2-المناطق المحتلة من قبل تركيا

هناك تجارة مخدرات أكثر نشاطاً في شمال غرب سوريا، والمناطق التي تحتلها تركيا، حيث وسّعت المافيا التركية نشاطها في مناطق سيطرة الجماعات المسلحة في ريفي إدلب وحلب الشمالي، المجاورين للحدود التركية، وذلك عبر عملائها المتغلغلين ضمن تلك المجموعات، التي باتت تتخذ من تجارة الحشيش والمخدرات مصدر تمويل لقادتها، وتسببت الخلافات التي وقعت مؤخراً بين الفصائل المسلحة شمال حلب، في إقصاء أحد أهم كبار قادة الجماعات المسلحة المقرّبين من تلك المافيا، والذي يدعى محمد الجاسم الملقب بـ"أبو عمشة"، (كان قائد ما يسمى "لواء السلطان سليمان شاه") حيث كان يدير معظم أعمال تلك المافيا، وساعدها على إنشاء عددٍ من معامل تصنيع الحشيش والمخدرات، وتجارتها في ريف عفرين المحتلة.

وأشارت المصادر، إلى أنّ المافيا التركية تمكنت من تحويل شمالي إدلب وحلب إلى بؤرة كبيرة لإنتاج الحشيش والمواد المخدرة، ومن ثم نقلها إلى الأراضي التركية، ليتم تهريبها إلى دول عديدة من بينها السعودية. وكانت المافيا التركية وسّعت نشاطها في ريفي إدلب وحلب الشمالي، وتمكنت من شراء العديد من المساحات الزراعية، واستخدام البعض من أجزائها لزراعة الحشيش، وتأمين المواد الأولية لمعاملها السرية قرب الحدود السورية التركية، والتي

تشكّل معامل صناعة مواد البناء أو البيرين (مخلفات الزيتون) واجهاتها، والتي تتم إدارتها من قبل مسلحي تلك الفصائل، التي كان يتزعمهم "أبو عمشة" قبل إطاحته.

ومع ازدياد التقارير التي باتت تتهم "هيئة تحرير الشام" بتجارة المخدرات، حاول زعيمها "الجولاني" تبرئة نفسه من التهم الموجهة إليه، حيث "قام بالتنسيق مع تجار المخدرات، بالقيام ببعض المداهمات، وضبط كميات من المواد المخدرة، لإبعاد الشبهات عنه، والإعلان – عبر منصات تنظيمه في مواقع التواصل الاجتماعي – عن ضبط العديد من المصانع لصناعة الحشيش، وكميات من المواد المخدرة المعدة للتهريب ضمن مناطق نفوذه إلى تركيا، ومن ثم إلى السعودية"[49].

هذا، وتعتبر مناطق إدلب، وريف حلب الشمالي من المناطق المنتجة للمخدرات – حيث تعتبر مناطق سرمدا، وجسر الشغور بريف إدلب، وعفرين شمال حلب، مراكَزاً للإنتاج المحلي للكبتاغون، فهي –في الوقت نفسه– تعتبر سوقاً لتجارة المخدرات المُنتجة في مناطق سيطرة الحكومة، خاصة تلك المنتجة على طول الحدود السورية اللبنانية.

إذ تؤكد العديد من التقارير، أن الجماعات المسلحة الشيعية، تسيطر على خطوط التجارة المتجهة شمالاً عبر سوريا، حيث يدخل الحشيش إلى شمال سوريا عبر محافظة إدلب من جهة، ومن جهة أخرى عن طريق بلدتي نُبّل والزهراء الشيعيتين في شمال حلب، حيث تُجمع المخدرات هناك، وتُقسّم، وتُغلّف، وتوضع عليها العلامات التجارية، وتدخل المناطق المحتلة من قبل تركيا، إذ يستلمها جهات مرتبطة "بالجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا وهيئة تحرير الشام، المسيطران على الاتجار بالمخدرات داخل الشمال السوري. ويعملون على ترتيب التهريب المتجه إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا، وقسم آخر يتم إرساله إلى مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

[49] –موقع الميادين 12 نيسان 2022

3-مناطق الإدارة الذاتية

تتميز مناطق شمال شرق سوريا عن باقي مناطق البلاد بالمستوى المنخفض في تصنيع والاتجار المحلي بالمواد المخدرة فيها، إلا أنها من أكثر المناطق الداخلية المستهدفة من قبل منتجي ومروجي المخدرات، سواءً المتواجدين في مناطق الحكومة السورية، أو مناطق الاحتلال التركي، إذ يدخل غالبية الكبتاجون والمواد المخدرة الأخرى إلى شمال شرق سوريا من المناطق المحتلة من قبل تركيا، وخاصة عبر منبج، فيما تدخل "الأمفيتامينات" منخفضة الجودة إلى هذه المنطقة عبر طرق التهريب الموجودة على طول الحدود الواسعة ما بين شمال شرق سوريا ومناطق السيطرة الحكومية، وذلك بمساعدة شبكات من المروجين داخل مناطق الإدارة الذاتية. وتتم عمليات تهريب المواد المخدرة من مناطق نفوذ الميليشيات الإيرانية بدير الزور إلى مناطق الإدارة الذاتية عبر معابر التهريب النهرية الرابطة بين ضفتي نهر الفرات الغربية والشرقية، حيث تقوم الميليشيات ببيع المخدرات لتجار محليين بمناطق نفوذ قسد لبيعها هناك، بالإضافة لنقلها إلى مناطق نفوذ الفصائل الموالية للحكومة التركية أيضاً بوساطة التجار ذاتهم، ومن أبرز تلك المعابر التي كشف عنها المرصد السوري لحقوق الإنسان، بتاريخ 10 تشرين الأول / أكتوبر 2022:

-معبر العباس، الفاصل بين قرية العباس ومنطقة هجين، الواقعة تحت سيطرة "قسد" شرقي دير الزور، وهذا المعبر تديره "الفرقة الرابعة" بإشراف من حزب الله اللبناني.

-معبر ذيبان، الفاصل بين ذيبان والميادين شرقي دير الزور، وتديره ميليشيا جيش العشائر بإشراف من الحرس الثوري.

-معبر القورية، الفاصل بين القورية ومنطقة شنان شرقي دير الزور، وتديره "الفرقة الرابعة".

-معبر العشارة، الفاصل بين بلدة العشارة وقرية درنج شرقي دير الزور، وتديره ميليشيا جيش العشائر.

–معبر الباغوز، الفاصل بين الباغوز والبوكمال شرقي دير الزور، وتديره ميليشيا الدفاع الوطني.

– معبر البغيلية، الفاصل بين منطقة البغيلية ومنطقة الجنينة غربي دير الزور، وتديره "الفرقة الرابعة"، وجيش العشائر.

وكانت "قوات الأمن الداخلي" (الأسايش) أعلنت في حزيران / يونيو 2022، عن ضبط وإتلاف قرابة 3.5 ملايين حبة مخدرة، وتوقيف قرابة 2500 شخص بين تاجر ومتعاطي في مناطق شمال شرقي سوريا. ما يشير إلى أن الجهات المنتجة للمخدرات، سواءً بمناطق الحكومة السورية، والمناطق المحتلة من قبل تركيا، تريد تحويل مناطق الإدارة الذاتية إلى سوق لتجارة المواد المخدرة، واستهداف بنيته المجتمعية، لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، قبل الأسباب الاقتصادية.

ثانياً– منافذ وطرق التهريب الخارجية

كشف "المرصد السوري" إلى أنّ أبرز خطوط التهريب الخارجية هي التي تمرّ عبر الحدود اللبنانية – السورية، حيث يمتد خط التهريب فيها إلى عدد من النقاط التي يسيطر عليها "حزب الله"، سواء ضمن "القلمون الغربي" و"الزبداني"، و"مضايا" بريف دمشق، أو "القصير" بريف حمص.

بينما يُعد معبر "جابر . نصيب" مع الأردن، خط التهريب الرئيسي، بالإضافة إلى ميناء اللاذقية غرب سوريا.

وبعد حظر الخليج استيراد الشحنات الواردة من لبنان، لجأت إيران وميليشياتها إلى إيجاد عدة منافذ جديدة صوب الخليج، حيث كشف تقرير لمركز "نيو لاينز" للاستراتيجيات والسياسات بواشنطن، في 30 كانون الثاني / ديسمبر 2021، أن "الشحنات المهربة من الكبتاغون،

تمر عبر الطرق البرية في الأردن ولبنان، وكذلك المعابر البحرية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وذلك لإغراق موانئ الدخول في الخليج".

فالحظر كان له تأثيراً مدمراً على المنتجين الزراعيين والاقتصاد في لبنان، وأدى عدم الوصول إلى أحد أكبر شركاء التصدير في لبنان، إلى انخفاض أسعار المحاصيل، مما أجبر المزارعين اللبنانيين على تهريب منتجاتهم إلى سوريا، لإعادة تصديرها إلى السعودية، وعليه تكيف المهربون مع هذا القرار الخليجي، إما باعتماد أساليب جديدة، لتمويه أقراص الكبتاغون، أو استخدام طرق تهريب جديدة خارج لبنان، في المقام الأول عبر الأردن أو العراق. وبدا ذلك واضحاً عبر ارتفاع ملحوظ في المضبوطات في ميناء الحديثة البري في السعودية، الواقع على طول الحدود مع الأردن، مما يشير إلى أن مهربي الكبتاغون قد بدأوا في زيادة حركة المرور على الطرق البرية من سوريا عبر الأردن، لتجاوز الحظر.

وبشكل عام، تُغادر المواد المخدرة سوريا، متجهةً إلى ثلاث وجهات رئيسية هي: "شمال إفريقيا، وشبه الجزيرة العربية، وأوروبا". حيث تخرج المواد إما برياً عن طريق الأردن، أو عن طريق معابر غير رسمية بين سوريا ولبنان، وأهمها "طريق القلمون" وتمتد عبر سلسلة جبال القلمون على طول الحدود السورية–اللبنانية، المليئة بالثغرات، وتُسهل التهريب ثنائي الاتجاه للمواد المخدرة، وغيرها من البضائع غير المشروعة. أو بحرياً من سوريا، عبر موانئ اللاذقية وطرطوس، صوب الموانئ اللبنانية، ومنها تنتقل إما عن طريق البحر أو الجو إلى دول الخليج، وشمال إفريقيا.

أما الوجهة الثالثة فهي إلى أوروبا. وتشير الأدلة المتوفرة إلى أن أوروبا تشكل الآن محطة عبور للمواد المخدرة، المتجهة إلى أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تنتقل المواد

المخدرة من سوريا إما عن طريق البر صوب تركيا ومنها إلى أوروبا، أو تنقل إلى لبنان، ومنه عن طريق البحر أو الجو إلى أوروبا"[50].

الفصل الثاني

مخاطر تحول "الكبتاغون" من مورد اقتصادي إلى أداة للحرب الناعمة

حين يكون هدف منتجي وتجار المواد المخدرة الكسب المادي فقط، فقد يكون له مخاطر اجتماعية واقتصادية على البلد والمجتمع المستهدف، ولكن عندما يتعدى الهدف من قبل مروجيها من المكاسب المادية والتحول إلى أداة للحرب بين القوى الدولية والسياسية المتصارعة، فهنا يزداد مخاطره على المجتمعات والدول المستهدفة، فكيف تحول "الكبتاغون" السوري لأداة حرب ناعمة؟

أولاً–تحول "الكبتاغون" لأداة حرب ناعمة تستهدف الخصوم داخليا وخارجياً؟

على مدار عدة سنوات، أُغرقَت إيران وميليشياتها في سوريا ولبنان أنحاء الشرق الأوسط، لا سيما دول الخليج العربي، بأقراص الكبتاغون، وضُبِطَت شحنات متتالية من هذا العقار في السعودية والكويت والأردن ومصر، قادمة من لبنان وسوريا، اللذين أصبحا البلدين الأبرز في تصنيع وتصدير الفينيثايلين بالمنطقة. ولكن الملاحظ أن غالبية شحنات المخدرات كانت تستهدف السعودية بالدرجة الأولى، ومن ثم باقي دول الخليج، حيث وصفت شبكة "سي إن إن" الأمريكية في 4 أيلول / سبتمبر الماضي، السعودية بأنها أصبحت "عاصمة المخدرات الأولى في الشرق الأوسط". الأمر الذي يستدعي التساؤل عن أسباب وأهداف إيران وميليشياتها في استهداف السعودية والخليج؟

[50] – مركز التحليلات العملياتية والأبحاث COAR 5 أكتوبر 2021.

لا شك إن الهدف المعلن من التهريب، والاتجار بالمخدرات، هو الكسب المادي للمروِّجين المحليين، وبعض العصابات الدولية، إلا أن هناك أهدافاً أخرى سرية سياسية، واستخباراتية غير معلنة، هي الغاية الحقيقية من وراء عمليات التهريب، والاتجار بالمخدرات، التي تقف إيران خلفها، ومن بين تلك الأهداف غير المادية:

أولاً– استخدام آفة المخدرات سلاحاً في إدارة وقيادة حروبها السرية، والعلنية ضد دول الخليج، وذلك؛ من أجل تحقيق أهداف، في الغالب ما تكون أمنية، أو سياسية؛ ومن أجل الهيمنة، والسيطرة، أو نشر الإرهاب، والفلتان الأمني، وإلحاق الضرر بالنظام السياسي، والعمل على إسقاطه، وتغييره؛ لأن سلاح المخدرات أثبت نجاعته في تدمير الشعوب، وإنهاك اقتصادها الوطني، واستنزاف أجيال كاملة من القوى البشرية، والشباب.

ثانياً– ضرب القيم المجتمعية والعلاقات الأخوية بين الدول العربية والخليجية، وخلق العداوة وقطع العلاقات التجارية والسياسية، لتبقي سوريا ولبنان معزولتين عن محيطها العربي، لذلك، شكّل توالي عمليّات تهريب المخدرات، مسألة أساسية في تدهور العلاقات اللبنانية . الخليجية، إذ كانت الهزّة الأولى في أبريل/نيسان 2021 حين قاطعت السعودية منتجات الفاكهة والخضار اللبنانية بعد شحنة الرمان الملغومة بالكبتاغون. بعدما كانت قد حظرت هي ودول خليجية أخرى (عُمان، والبحرين، والكويت، والإمارات) استيراد الفواكه والخضار من لبنان، وهذا مؤشر بأنها محاولة إيرانية لإثارة السعودية ودول الخليج، ودفعهم إلى ردات فعل باتجاه لبنان، لتظهر إيران نفسها بأنها هي المجال الحيوي الوحيد المتبقي للبنان"[51]

ثالثاً– تحاول إيران والنظام السوري استخدام ورقة تهريب المخدرات ضمن لعبة تحقيق المكاسب السياسية من دول عربية وخليجية، رداً على وقف التعامل العربي والخليجي مع النظام السوري، أو تقليل دعمهم للبنان، وبالتالي هي رسالة ابتزاز على قدرة هؤلاء على فتح

[51] –المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية في أبوظبي 25 سبتمبر 2022

الحدود على مصراعيه أمام عمليات التهريب، فالنظام السوري حاول بعث رسالة للخليج بأن إعادة العلاقات معه يعني قدرته على ضبط الحدود، من خلال الإيعاز لوكلائهم من المهربين بوقف عمليات التهريب بشكل مباشر. والدليل أن النظام السوري حاول استثمار زيارة وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد، لدمشق في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وعمد نظام الأسد – حينما لمس تقارباً من الأردن والإمارات معه – إلى التخفيف من عمليات تهريب المخدرات نحو السعودية، في محاولة لاستمالتها هي الأخرى للتطبيع معه. ولجأ إعلام النظام السوري عقب تلك الزيارة إلى اتباع تكتيك موجه للدول العربية، تمثل بالإعلان المتكرر عن حالات ضبط وإحباط عمليات تهريب شحنات كبيرة من المواد المخدرة إلى خارج سوريا عبر الأردن.

في 30 تشرين الثاني / نوفمبر 2021، أعلنت وكالة "سانا" إحباط الأجهزة الأمنية تهريب أكثر من 500 كيلوغرام من حبوب الكبتاغون المخدرة، مخبأة ضمن شحنة من أكياس المعكرونة كانت في طريقها إلى السعودية، وسبقها بأسبوع فقط إحباط تهريب ما يزيد على 500 كيلوغرام من "الكبتاغون." وخلال ديسمبر/كانون الأول 2021، فقد جرى إحباط ثلاث عمليات تهريب من سوريا، أبرزها إحباط محاولة تهريب كميات كبيرة تقدر بنحو مئات الكيلوغرامات من الحشيش، وعشرات الآلاف من حبوب الكبتاغون كانت معدة للتهريب إلى الأردن. وفي نفس السياق شكل ضبط عناصر من الجمارك اللبنانية، في 29 كانون الأول / ديسمبر 2021، تسعة ملايين حبة من "الكبتاغون" مخبأة في شحنة ليمون في مرفأ بيروت، كان من المفترض إرسالها إلى إحدى دول الخليج، رسالة ابتزاز جديدة للسعودية والخليج لإعادة إرسال الدعم للبنان. أي إن هدف إعلان عمليات الضبط من قبل النظام السوري وحزب الله خلال تلك الفترة كان ترويجاً فقط، بحجة منع عمليات التهريب، وبعد رفض السعودية التطبيع مع دمشق، عادت زيادة التدفق صوب الخليج خلال العام الجاري.

رابعاً– إن كان الهدف من هذه العمليات في السابق سياسي فقط، وهو تخريب المجتمع السعودي تحديداً، ولكن لاحقاً وبسبب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إيران وسوريا ولبنان صار الهدف سياسي ومالي في نفس الوقت، حيث يتم عبر تهريب كميات ضخمة من المخدرات لتبيض الأموال من دول الخليج وسحب كميات كبيرة من القطع الأجنبي من الخليج، واستهداف حركة الأموال في المصارف الخليجية.

ثانياً– المخاطر الداخلية والخارجية من تحول سوريا "لبلد المخدرات"

1–المخاطر الداخلية

إن أزمة سوريا الثانية مع المخدرات تتعلق بالانتشار الواسع لتعاطي المخدرات، وآثار المواد المخدرة على المجتمع ككل. ومع وجوب إبقاء الأثر الفردي لتعاطي الكبتاغون والحشيش في إطاره الصحيح، إلا أن الانتشار المتزايد لتعاطي المخدرات في سوريا يعكس التصدعات المقلقة على الصعيد المجتمعي الأوسع. وهذا التصدع تستفيد منه إيران وميليشياتها بالدرجة الأولى، الساعية إلى توسيع عملية التصنيع للحبوب المخدرة في الجنوب السوري، لإغراق أبناء الجنوب بالمخدرات، وبالتالي سهولة التحكم بهم من قبلها. حيث تحولت المخدرات إلى وسيلة غير مباشرة من وسائل تجنيد الشباب ضمن المليشيات التابعة لإيران؛ إذ يتم استغلال إدمان الشباب وعدم قدرتهم على تأمين الأموال اللازمة للمخدرات، وإغراؤهم بالرواتب ودفعهم للالتحاق بالمليشيات المحلية أو حتى التابعة لإيران.

ومن المخاطر الأخرى لازدياد هذه التجارة في شرق سوريا، أن بقايا تنظيم داعش بدأت تستفيد من تجارة المخدرات الرائجة هناك، عبر فرض ضريبة تمثل نحو عشرة في المئة من أرباح التجار والمروجين، الذين يدفعونها تحت التهديد بالاغتيال بذريعة "الإفساد في الأرض." وخاصة أن بقايا التنظيم وخلاياها تملك معلومات وافية عن سكان المنطقة،

وخاصة من يعملون في تجارة المخدرات، ويسهل عليهم تقصي المعلومات عن السكان المحليين، وفرض الضرائب على المروجين والتجار.

بالإضافة إلى أن تجارة المخدرات بهذه الكمية ستُطيل أمد النزاع في سوريا، وتُقوّض حكم القانون، وتُعرقل استعادة الأداء الاقتصادي المتكامل، لاسيما بعد أن تحولت الموارد المحلية والبشرية من الإنتاج المفيد إلى إنتاج المخدرات وتصديرها، فضلاً عن السمعة السيئة التي أصبحت تطارد الصادرات السورية، وامتناع بعض الدول عن استقبال الصادرات السورية لخشيتها من أن تكون ضمن أساليب تهريب المخدرات؛ وهو ما يعني حرمان الاقتصاد السوري من القطع الأجنبي لمدة طويلة.

2-المخاطر الإقليمية والدولية

علاوة على التبعات الاجتماعية التي يتحملها السوريون أنفسهم، فإن لتجارة المخدرات في سوريا أثراً مزعزعاً على استقرار الدول المجاورة والإقليمية، فبينما كان الموقع الجغرافي لسوريا الواقعة على مفترق الطرق بين الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا، يساهم في جعل البلاد نقطة عبور للمخدرات القادمة من أوروبا وتركيا ولبنان، في طريقها إلى الأردن والعراق والخليج، لكن ما فعله حزب الله هو تحويل سوريا من مجرد محطة توقُّف إلى موقع إنتاج رئيسي للمخدرات، حيث زوَّد منتجي الكبتاغون في سوريا بالخبرة الفنية والحماية، مما أدَّى إلى تزايد الإنتاج السوري لأكثر المنشطات شعبية حتى تجاوز إنتاج لبنان نفسه، وعزَّز من تلك الطفرة ما امتلكته سوريا سابقاً من خبراء في مجال الدواء، أدلوا بدلوهم في إنتاج الكبتاغون، أضف إلى ذلك مصانع البلاد التي كُرِّسَت لتصنيع المخدر، حيث تحولت مصانع الكيمياويات في مدينتي حلب وحمص إلى مصانع لهذه الأقراص، وكذلك سهولة

الوصول إلى طرق شحن البضائع عبر البحر المتوسط إلى تركيا وأوروبا من جهة، وإلى الخليج براً من جهة"[52].

وكانت صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية قالت في تحقيق نشرته في 19 أيلول/ سبتمبر الماضي، تحت عنوان "من سورية إلى السعودية.. على طريق الكبتاغون"، إن سوريا باتت أكبر منتج للكبتاغون في العالم، والسعودية أول مستهلك له، والأردن ولبنان ممراته، مشيراً إلى أنه ضبطت 250 مليون حبة منه منذ بداية العام الحالي. وكان آخرها إعلان وزارة الداخلية بالسعودية، الأربعاء 28 أيلول / سبتمبر 2022، ضبط شحنة بأكثر من سبعمئة ألف قرص من الإمفيتامين المخدر، مخبأة داخل شحنة بطيخ، بمدينة الرياض. وألقت السلطات الأمنية خلال الحجز، القبض، على خمسة أشخاص متورطين في هذه القضية بينهم ثلاثة مقيمين من سوريا، واثنان سعوديان.

وهذا يعني أنه زاد انتاج وتهريب المخدرات من سوريا إلى الخليج، بأكثر من 18 ضعف الكمية التي تم الاستيلاء عليها قبل 4 سنوات، حيث نشرت صحيفة "ذي ناشونال إينتريست" الأميركي، تقريراً في تشرين الثاني / نوفمبر 2021، تحدثّت فيه عن تسارع تجارة "الكبتاغون" في الشرق الأوسط، ما شكل تحدياً إقليمياً يتطلب اهتماماً متزايداً من الولايات المتحدة وشركائها بعد التطبيع العربي مع النظام السوري.

ومن هذا المنطلق، يمكن إدراك عدة مخاطر من نشر هذه المواد المخدرة بين صفوف أجيال الشباب في دول الخليج العربي؛ وهي محاولة تدميره، وتحويله إلى مجموعات من المدمنين، ولكي يصبح العنصر البشري أداة هدم، وإجرام، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر الفادح بالاقتصاد الوطني، والبنيان العائلي، والاجتماعي، والثقافي، والعمل على الإخلال بالأمن، والنظام العام، ونشر الجريمة بين صفوف المواطنين، وحجب أنظار الأجهزة الأمنية عن

[52] –صحيفة الشرق الأوسط 16 يناير 2022

المشاكل الحقيقية، وتوجيه إشغالها في محاربة عصابات المخدرات؛ من أجل استنزاف المجهود الأمني، والقومي، والاقتصادي.

بالإضافة إلى ما تحدثه من انعكاسات سلبية على الأسر، ورفقاء الفرد، وإنتاجية العمل، حيث أظهرت الأبحاث العلمية: إن الاستعمال الطويل، أو غير الطبي للمخدر، ينتج عنه تغيّرات حاسمة في وظائف المخ، والتي تدوم طويلاً؛ حتى بعد توقف الأفراد عن التعاطي، – إضافة – إلى تأثيراتها السلبية المتعددة على الصحة الجسدية، والنفسية لمتعاطيها. "ويرى مراقبون أن السعوديون قلقون بشأن تأثير هذه العقاقير المسببة للإدمان على الأجيال الشابة، خاصة أن الشريحة الأوسع التي تتعاطي هذه المادة هم ممن تتراوح أعمارهم بين 12 و22 سنة، فيما يستهلك 40 بالمئة من مدمني المخدرات السعوديين "الكبتاغون" القادمة من سوريا ولبنان"[53].

كما إن عوامل عديدة تتداخل فيها ،السياسي بالاقتصادي بالاجتماعي، تؤكد على وجود رابط قوي بين المخدرات، والإرهاب، – لاسيما – وأن الاتجار بهذه الطريقة أصبح أمراً في غاية السهولة، كما أن الحصول عليه أمر في غاية البساطة. وهو ما يمثل تحدياً صعباً تواجهه حكومات الدول المستهدفة، – خصوصاً – إذا علمنا أن مثل هذه العمليات الإجرامية، تتطلب تجنيداً لأشخاص على درجة عالية من الخبرة؛ للقيام بمهمات ظاهرها تجاري، وباطنها استخباراتي داخل الدول الخليجية.

ومن المخاطر الأخرى، هي أن هذه الأموال التي تسحب من الخليج لقاء دخول هذه المواد المخدرة إليها، تدخل في تمويل الجماعات الإرهابية، سواءً في سوريا ولبنان واليمن والعراق، وبالتالي فإن هذه الأموال تزيد مخاطر الإرهاب على الشرق الأوسط.

[53] –تقرير لـ"BBC عربية" 23 يناير 2022

ويشكل ازدياد انتاج وتجارة سوريا من المواد المخدرة مخاطر على العديد من الدول الإقليمية والعالمية، إذ تشير الأدلة المتوفرة إلى أن أوروبا تشكل الآن محطة عبور للمواد المخدرة المتجهة إلى أسواق الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا. الأمر الذي دفع "مجموعة من المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين إلى الطلب من الإدارة الأميركية بإدراج سوريا على لائحة البلدان المنتجة للمخدرات أو «المسهلة لتمريرها». وحثّ المشرعون، في رسالة كتبوها إلى وزير الخارجية أنتوني بلينكن، الوزارة على إجراء تقييم للأنشطة التي يقوم بها النظام السوري في مجال تصنيع المخدرات والاتجار فيها، مؤكدين أن الاتجار فيه «يوفّران طوق نجاة ضرورياً للأسد، ويشلان المجتمعات المحلية، ويهددان العائلات، ويمولان المجموعات المدعومة من إيران في المنطقة». ودعا المشرعون الحكومة الأميركية إلى بذل ما في وسعها لعرقلة «المستوى التجاري لإنتاج المخدرات الذي يحدث حالياً في سوريا»، عادّين أن «عدم التصرف سيؤدي إلى السماح لدولة المخدرات التابعة للأسد بالتحول إلى (عامل ثابت) في المنطقة»[54].

الفصل الثالث

استراتيجيات المكافحة

بسبب تحول سوريا إلى بؤرة لإنتاج "الكبتاغون" على المستوى العالمي، وأداة لزعزعة الأمن الإقليمي والدولي، اجتمع مجلس النواب الأميركي – مؤخراً – على قرار مشروع لمكافحة المخدرات في سوريا، فيما دخل قانون محاربة الكبتاغون في سوريا حيز التنفيذ، بعد مصادقة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" عليه، بتاريخ 23 كانون الأول/ ديسمبر 2022. فما هي بنود هذا المشروع وأهدافه الاستراتيجية؟

أولاً– بنود مشروع قرار مجلس النواب الأميركي لمكافحة الكبتاغون السوري

[54] –صحيفة الشرق الأوسط 22 سبتمبر 2022

تقدم النائبان، الجمهوري "فرينش هيل"، والديمقراطي "وبراندان بويل"، بمشروع القرار، الذي ما زال يحتاج للمرور في مجلس الشيوخ ليصبح نافذاً. إذ يطالب المشروع، الذي أقره النواب، البيت الأبيض، بتاريخ 20 سبتمبر 2022، بتقديم الاستراتيجية المطلوبة أمام الكونغرس للاطلاع عليها، في فترة لا تتخطى 180 يوماً. ولكن قبل الخوض في معرفة أهداف إقرار هذا القرار، علينا التعرف على مشروع القرار، وأهم بنوده، لنتمكن من خلالها فهم دوافع طرحه والاستراتيجية التي يمكن اتباعها لتطبيقه مستقبلاً. فالمشروع الذي أقره مجلس النواب، يتضمن استراتيجية تضم ستة بنود، تهدف لمكافحة إنتاج وتهريب المخدرات من سوريا إلى الخارج، وهذه البنود هي:

البند الأول: رسم استراتيجية لاستهداف وتعطيل وتحطيم الشبكات التي تدعم بشكل مباشر أو غير مباشر البنية التحتية للمخدرات لنظام الأسد، لا سيما من خلال الدعم الدبلوماسي والاستخباراتي، فضلاً عن بناء قدرات مكافحة المخدرات للبلدان الشريكة، من خلال المساعدة والتدريب لخدمات إنفاذ القانون في دول غير سوريا، تستقبل أو تمر عبرها كميات كبيرة من الكبتاغون.

البند الثاني: يطالب باستخدام التشريعات القانونية، بما في ذلك قانون قيصر للعام 2019، وقانون Kingpin، وذلك لاستهداف الأفراد والكيانات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالبنية التحتية للمخدرات لنظام الأسد.

البند الثالث: يدعو إلى استخدام الارتباطات الدبلوماسية الدولية، المرتبطة بحملة الضغط الاقتصادي ضد نظام الأسد، لاستهداف البنية التحتية للمخدرات.

البند الرابع: يطالب برسم استراتيجية للاستفادة من المؤسسات المتعددة الأطراف، والتعاون مع الشركاء الدوليين لتعطيل البنية التحتية للمخدرات في نظام الأسد.

البند الخامس: ينص على وضع استراتيجية لتعبئة حملة اتصالات عامة، لزيادة الوعي بمدى ارتباط نظام الأسد بتجارة المخدرات غير المشروعة.

البند السادس: يدعو إلى تحديد البلدان التي تتلقى، أو تعبر عبر أراضيها، شحنات كبيرة من الكبتاغون، وتقييم قدرة مكافحة المخدرات في هذه البلدان على اعتراض أو تعطيل تهريب الكبتاغون، بما في ذلك تقييم المساعدة وبرامج التدريب الأمريكية الحالية لبناء هذه القدرة في مثل هذه البلدان".

ثانياً–أساليب تطبيق القرار وتداعياته على الجهات المنتجة للمخدرات

من الواضح أن هذه الاستراتيجية تحتاج لبذل جهود كبيرة، وتضافرها ما بين أميركا والاتحاد الأوروبي، والدول العربية والخليجية، والقوات المحلية في المناطق خارج سيطرة النظام السوري، المهددة بدخول المخدرات إليها، وذلك بما يشبه "تحالف استخباراتي" لمكافحة إنتاج المخدرات وتجارتها. وهذا يعني مراقبة هذه التجارة بشكل مكثف من خلال الأقمار الفضائية، والتقنيات الأخرى، وكذلك تتبع الطرق التي يتم من خلالها تأمين المواد الأولية لعملية الإنتاج، وصولاً إلى مراقبة أماكن التصنيع في سوريا ولبنان، وكشف طرق تهريب المخدرات.

وعليه، سيكون من شأن القانون – في حال تطبيقه – أن يتم إعلام الدول والمناطق المُستهدفة بشحنات المخدرات قبل وصولها، وإلى جانب ذلك، سيحتم القانون على الولايات المتحدة تزويد عناصر الجمارك في الدول الإقليمية المحيطة بسوريا بالأجهزة القادرة على كشف شحنات المخدرات، ما يؤدي بنهاية المطاف إلى الحد من هذه التجارة، وعدم استفادة النظام والمليشيات الإيرانية من عوائد هذه التجارة؛ نظراً للخسائر الكبيرة التي ستلحقها هذه الاستراتيجية بالجهة المُنتجة.

ثالثاً–الأهداف الاستراتيجية لمشروع القرار

ولفهم الأهداف الاستراتيجية لطرح مشروع القرار وإقراره من قبل مجلس النواب الأميركي، يمكن استنتاج بعضها بالنظر إلى التوقيت، وما يرافقه من تطورات ومتغيرات دولية، سياسياً واقتصادياً، ومنها:

1-منع روسيا من الاستفادة من عائدات المخدرات السورية

يبدو أن أميركا تحاول خنق روسيا في كافة مناطق نفوذها ومن بينها سوريا، ورغم أن روسيا لا تنخرط بشكل مباشر في إنتاج وتجارة المخدرات في سوريا، إلا أنها تستفيد، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، عن طريق ضباطها وقادتها العسكريين في سوريا من وارداتها بكل الأحوال، لأن النظام السوري الذي لم يعد يملك موارد هامة لتغطية نفقات الحرب، فإنه بالتأكيد سيسدد جزءاً من تلك النفقات والديون الروسية، من ورادات تجارة المخدرات، التي أصبحت المورد الرئيسي لجني الأموال، وبالتالي منع تحول جزء من ورادات تجارة المخدرات لدعم الاقتصاد الروسي وتمويل حربه في أوكرانيا.

2-الضغط على إيران وتجفيف منابع تمويل ميليشياته في سوريا ولبنان

ومن الأهداف الأخرى المتعلقة بالتوقيت، هو محاولة تجفيف منابع تمويل إيران وميليشياتها في كل من سوريا ولبنان، وبالتالي زيادة الضغوطات على الاقتصاد الإيراني الضعيف أساساً، والذي سيضطر لتعويض نقص التمويل من ميزانيته، وبالتالي زيادة الاحتقان الشعبي داخل إيران، التي تشهد احتجاجات شعبية واسعة، على خلفية مقتل الفتاة الكردية مهسا أميني، وهذه الضغوطات كلها في هذا التوقيت، مع استمرار إسرائيل في استهداف المواقع الإيرانية في سوريا، ستشكل عوامل ضغط على إيران، لإجبارها على تقديم تنازلات في ملفه النووي.

3-منع تعويم الأسد وإفشال التطبيع التركي والعربي معه

من أهداف المشروع أيضاً، منع تعويم الأسد، وتحذير الدول والأطراف التي تسعى لتطبيع العلاقات معه، ويمكن فهم هذا الهدف من خلال ملاحظة إعادة ملفات استخدام الأسد للأسلحة الكيماوية إلى الواجهة، والكشف عن تقارير جديدة حول سجون النظام السوري، وخاصة عن "غرف الملح" في سجن صيدنايا. فتسليط الضوء على هذه الملفات، لإدانة الأسد بارتكاب جرائم وانتهاكات، وإظهار أن نظامه بات يهدد الأمن الإقليمي والدولي، هو بسبب ازدياد وتيرة المساعي التركية والعربية لتطبيع العلاقات مع دمشق، لذا يمكن فهم إعادة فرنسا مؤخراً فتح ملف الأسلحة الكيماوية، بالإضافة إلى كشف تقارير إعلامية فرنسية عن "غرف الملح" في سجن صيدنايا التابع للنظام السوري، وما يجري فيها من تعذيب وتصفيات للمعتقلين، وتزامنها مع فتح أميركا ملف إنتاج وتجارة المخدرات من قبل النظام السوري، كلها مؤشرات بأنها تهدف لمنع تعويم الأسد ونظامه، وهي تحمل رسائل تحذير لتركية والدول العربية من تعويم الأسد، وعدم التعامل مع نظام متهم بجرائم حرب وتجارة المخدرات، لأنه في حال تم تطبيق القانون؛ فكل الدول والشخصيات التي ستتعامل مع الأسد وتقوم بدعمه اقتصادياً أو عسكرياً ستشملهم العقوبات.

وبما أن القانون –حتى يصبح نافذاً– يحتاج إلى أكثر من 6 أشهر، فإن كل من يفكر بإعادة التطبيع مع الأسد سيحاول التريث وتجميد مواقفه، لحين انتهاء المهلة المحددة لإقرار القانون، وهذا الوقت الذي تحتاجه أميركا والغرب لمعرفة مألات الحرب الأوكرانية، وملف إيران النووي، ومسار جنيف واللجنة الدستورية من أجل سوريا، وبالتالي فالهدف منه ضرب الأسد سياسياً، بالإضافة إلى التضييق الاقتصادي، وزيادة العزلة عليه.

4–منع تركيا من التحول لمنطقة عبور المخدرات السورية صوب أوروبا وأميركا

لا شك أن أميركا والغرب ينظرون بعين الريبة إلى مساعي تركيا للتطبيع مع النظام السوري، بوساطة ودعم روسي وإيراني، وتزداد مخاوفهم من أن تنضم تركيا والجماعات الإرهابية والفصائل المرتبطة بها إلى شبكات الاتجار بالمخدرات التابعة للنظام وإيران، خاصة أن

تركيا هي الأخرى تعاني من أزمة اقتصادية، وقد تلجأ إلى هذه الطريقة لدعم اقتصادها، وهذا سيحول الأراضي التركية إلى منطقة عبور المخدرات المصنعة في سوريا صوب أوروبا وأميركا.

الرؤية

إن إقرار مجلس النواب الأمريكي لمشروع قرار مكافحة المخدرات في سوريا، وتوقيع الرئيس الأميركي عليه، يعتبر خطوة مهمة على صعيد توجيه الاهتمام العالمي نحو هذه القضية الخطيرة، ما قد يتسبب مستقبلاً في تدمير أحد أهم الموارد غير المشروعة للنظام السوري وإيران وميليشياتها. ولكن لا يمكن أن تُفلح جهود محاربتها على المدى القريب، إن لم يتم إيجاد حل للأزمة السورية، باعتبار أن هذه المشكلة ترتبط بتسوية الصراع السوري نفسه، وحل الأزمة السياسية والاقتصادية في سوريا ولبنان. ففرض العقوبات الاقتصادية على سوريا وقياداتها لن ينفع في الحد من هذه التجارة، بدون إيجاد تسوية شاملة تجتث جذور تلك التجارة قبل أن تصبح عصية على الاجتثاث، وقبل أن تصبح سوريا أفغانستان أخرى.

حتى الآن، تفتقر أوروبا والولايات المتحدة إلى استراتيجية شاملة لمكافحة تهريب الكبتاغون. هذا يمثل مشكلة جزئية، لأن النظام السوري وإيران يستخدمان تهريب المخدرات للالتفاف على العقوبات الدولية، وكسب مليارات الدولارات لمواصلة الحرب. ومع ذلك، هناك أيضاً خطر أن تتحول سوريا إلى إنتاج أنواع أخرى أكثر خطورة، بمجرد تشبع سوق الكبتاغون، كإنتاج الهيروبين والكرستال. كما يُتوقع أن ترتفع عملية تصنيع المخدرات وتهريبها في السنوات القادمة للدول الإقليمية، لزيادة العائد المادي من جهة، ولإجبار الدول الإقليمية ودول الجوار على إعادة العلاقات مع نظام الأسد، من أجل ضبط الحدود، وإيقاف مرور هذه الشحنات من جهة أخرى.

صحيح أن الجهود التي تبذلها كافة الأجهزة الأمنية المختلفة، والجمارك، وحرس الحدود، هي جهود ملموسة، تتمثَّل في تبادل المعلومات، والإخبار عن المهربين، والمواد المهربة بين المنافذ الجمركية، وتقلل من تهريب تلك المواد للداخل، إلا أن المعالجة تتطلب نظرة شمولية تتجاوز جهود تلك المؤسسات الأمنية، كالمؤسسات الدينية، والإعلامية، والتربوية، وذلك من خلال زيادة الوعي الثقافي بأضرار المخدرات المحدقة بالأجيال، وغرس الاتجاهات السليمة نحو خطر هذه الآفة، وأضرارها لديهم؛ وحتى لا يعالج نتائج السلوك المنحرف – فقط –، بل معالجة الدوافع الحقيقية وراء تلك المشكلة، وهنا تأتي الحاجة إلى الاستفادة من دراسات مراكز أبحاث مكافحة الجريمة، والأخذ بتوصياتها.

هناك حاجة ملحة إلى رفع مستوى التنسيق والتعاون بين الدول المعنية والمستهدفة من قبل منتجي وتجار المخدرات، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من تبادل المعلومات الأمنية الدقيقة، بالإضافة إلى ضرورة عودة الحضور العربي في كل من سوريا ولبنان وحتى العراق، والتدخل في حل أزماتها السياسية والاقتصادية لقطع الطريق أمام إيران وميليشياتها في استغلال ظروف هذه البلدان لاستخدامها كمصانع للمخدرات.

بما أن إنتاج وتجارة المواد المخدرة باتت بيد الأنظمة الحاكمة، والجماعات والتنظيمات المسلحة، والميليشيات الإيرانية، فإنه يمكنهم إيصالها بسهولة – حتى بالطرق الرسمية – إلى مناطق شمال شرق سوريا، ومنها عن طريق مطار القامشلي، والمعابر الرابطة بين مناطق سيطرة النظام والإدارة الذاتية، خاصة ضمن شحنات المواد الضخمة، التي يصعب تفتيشها بدقة على المعابر من قبل قوى الأمن الداخلي، لذا على الإدارة الذاتية الاستفادة من مشروع القرار الأمريكي، والمطالبة بتزويدها بالآليات والأجهزة الحديثة وحتى الكلاب البوليسية المدربة، للكشف عن المواد المخدرة القادمة من مناطق النظام السوري، أو مناطق الاحتلال التركي إلى شمال شرق سوريا.

الفصـــل الثاني

قضـــايا راهنــة

التخبط في السياسة التركية في سوريا.. من الاستعداء إلى المصالحة مع النظام

د. عبد الإله المصطفى

لم تمضِ سوى عدة أيام على عقد قمة طهران التي جمعت كلاً من رئيسي، وبوتين، وأردوغان، في التاسع عشر من تموز الماضي، حتى أعلن الرئيس التركي عن نيّته في الذهاب إلى عقد قمة جديدة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والتي عقدت في الخامس من شهر آب الجاري. ويبدو أن الهدف كان يكمن في العمل على استكمال ما تم الاتفاق عليه في قمة طهران، في مسألة إمكانية التطبيع مع النظام السوري، والبحث عن البدائل والأدوات لمجابهة الإدارة الذاتية، بعد أن رفضت أيران وروسيا المطلب التركي بشن عملية عسكرية في مناطق شمال وشرق سوريا، وكان على أردوغان تقديم المزيد من التنازلات للحصول على موافقةٍ ما، لشن هذه العملية، أو إيجاد البدائل الكفيلة في حفظ "أمن تركيا القومي"، وقد تكفّلت الأحداث المتسارعة في كشف حجم هذه التنازلات.

لم ترتق النتيجة إلى حجم التنازلات التي قدمتها أنقرة بعد قمة سوتشي، فقد تم التوصل لبعض التفاهمات، التي من شأنها أن تسهم في تبديد مخاوف تركيا حيال "أمنها القومي"، من قبيل الحديث عن اتفاقية أضنة /2/، والتنسيق بين البلدين في محاربة كافة التنظيمات الإرهابية، ودفع العملية السياسية، من أجل الوصول لحل دائم في سوريا. في حين أن التنازلات تمثلت في النزول إلى مستوى قبول التصالح (التطبيع) مع النظام في دمشق، بعد كل مظاهر الاستعداء التي أظهرتها حكومة العدالة والتنمية على مدى أحد عشر عاماً، ومن ثم البحث عن طريقة للمصالحة بينه وبين المعارضة السورية.

يبدو أن سوريا وأزمتها، باستثناء المناطق الكردية، تتحول إلى تفصيل صغير، بعد توسع المصالح الاستراتيجية ما بين أنقرة وموسكو، فالتشاطئ المشترك حول البحر الأسود، ومشروع المفاعل النووي التركي، وصفقات السلاح، وخطوط الغاز الروسي إلى أوروبا، وحجم التبادل التجاري، والمواصلات، والمقاولات، والوجهة السياحية للكثيرين من الروس وغيرهم، تدفع تركيا إلى المقامرة بعلاقاتها بأصدقائها الجدد (المعارضة السورية)، والقدامى

(الغرب)، وحلفائها (الناتو) للاحتفاظ بعلاقاتها الجديدة مع روسيا. في حين أن المناطق الكردية هي الأساس في رسم ملامح الاستراتيجيات الكبرى، والتوجهات الفعلية لحكومة العدالة والتنمية، وباتت المحرك، والدافع الرئيس في كافة تصرفات تركيا، إقليمياً ودولياً.

لم تلتفت المفاوضات التركية– الروسية إلى وجود قوى أخرى فاعلة في سوريا وأزمتها، واعتبرتها غير موجودة، ومضت على خطى "الأستانات" والبحث عن الحلول بمعزل عن القوى الدولية والأمم المتحدة وقراراتها في حل المعضلة السورية، فقد تجاهلت وجود التحالف الدولي، بقيادة واشنطن، التي حددت أهدافها في سوريا في قتال "داعش"، والبحث عن الحلول السياسية للأزمة السورية، ومواجهة إيران. بل أن أردوغان، وبطلب من طهران وموسكو على الأغلب، طالب الولايات المتحدة بالانسحاب من المناطق شرق الفرات في سوريا، بعد ختام قمة طهران.

لم تكن لتركيا أي حاجة إلى زج نفسها في أزمة سوريا، بل وفي أزمات "الربيع العربي" كافة، والقضية ببساطة أن حكومة العدالة والتنمية انتعشت آمالها في إحياء الخيال التركي حول استعادة "الأمجاد العثمانية" أو الحصول على مناطق الميثاق الملّي على أقل تقدير، ولكنها لم تحصد، حتى الآن، سوى الانهيار في وضعها الاقتصادي، والخسائر الدبلوماسية الفادحة إقليمياً، والابتعاد أكثر عن حلفائها في المعسكر الغربي. في حين أن موضوع بقائها في حلف الناتو، بات موضوع نقاش على المستوى الداخلي في تركيا، وعلى مستوى بعض الدول الأعضاء الفاعلين في الناتو، على إثر موقفها من الحرب الروسية الأوكرانية، وجلوس أردوغان مع بوتين، كأول رئيس من حلف الناتو يقوم بهذه الخطوة، في خضم التوتر القائم ما بين موسكو والحلف، وعلاقتها مع روسيا بشكل عام منذ صفقات شراء الـ S400.

الاستدارة التركية الجديدة والانعطاف الخطير

إن السياسة التركية الجديدة مرتبطة بتطور ملفات خارجية وداخلية، والملفات الخارجية هي التحول الواضح في العلاقات ما بين أنقرة وموسكو، وأنقرة وطهران، وهو يعد مغامرة جديدة لحكومة العدالة والتنمية، على حساب علاقات أنقرة الاستراتيجية مع الغرب (الاتحاد الأوروبي والناتو).

أما الملفات الداخلية فهي المرتبطة مباشرة بالانتخابات الرئاسية القادمة في تركيا، والتي ستحدد مصير حزب العدالة والتنمية، ورئيسه رجب طيب أردوغان؛ بالإضافة إلى ملف آخر مهم داخلياً، وهو ملف اللاجئين السوريين.

لا تقتصر الاستدارات التركية على المسألة السورية فقط، فتاريخ الاستدارات الأردوغانية على المستوى الدولي معروف، وأقرب وأحدث الاستدارات هي الاستدارات الإقليمية التي تمت خلال الفترة القريبة الماضية، وهي:

1- التحول باتجاه تل أبيب، بعد أن بادر أردوغان بتهنئة الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ في تموز/ يوليو 2021 في اتصال هاتفي لفوزه في الانتخابات الرئاسية ثم دعاه لزيارة أنقرة (تمت الزيارة في شهر آذار/ مارس الماضي)، بعد عقد من التوتر بين البلدين، بعد مقتل عدد من الأتراك في حادثة السفينة "مافي مرمرة" عام 2014.
2- أغلق أردوغان ملف جمال القاشقجي في ليلة وضحاها، بعد أن استخدمه كقميص عثمان ضد المملكة السعودية، لفترة ليست بقصيرة، وقام بزيارتها في أواخر نيسان الماضي.
3- التخلي عن الإخوان المسلمين المصريين، وتضييق الخناق عليهم في تركيا في سبيل تحسين العلاقات مع القاهرة؛ فضلاً عن تصريحات أردوغان في شهر تموز/ يوليو المنصرم، بأنه لا يوجد ما يمنع من ارتقاء العلاقات مع مصر إلى المستوى الرفيع.
4- العودة إلى أحضان أبو ظبي، بعد كل تصريحات القرقاش، وإهاناته لتركيا، إثر الخلاف معها في أزمة ليبيا، ثم أزمة قطر.

أما الاستدارة الأخيرة، غير المفاجئة للكثيرين، والتي أثارت فقط استغراب واندهاش جمهور المعارضة، وفصائلها المسلحة، تمثلت في نيّتها في فتح صفحة جديدة مع النظام السوري، على مبدأ "عفا الله عما مضى"، والتي ستترك ندبة لا يمكن ترميمها بسهولة في علاقات هذا الجمهور مع الحكومة التركية، إلا بإرضاء بعض النفوس المريضة منهم، بقصف مناطق الإدارة الذاتية، كالتي نفذتها القوات التركية على الشريط الحدودي في الأيام القليلة الماضية،

أو أنه قد يكتفي هؤلاء فقط بالعودة إلى طرح موضوع العملية العسكرية في شمال شرق سوريا على المستوى الإعلامي.

هل انقطعت العلاقات التركية السورية فعلاً؟

الكل يعلم، والأمر ليس سراً، بأن العلاقات الاستخباراتية بين دمشق وأنقرة لم تنقطع يوماً طيلة الأزمة السورية، ولكن المعارضة السورية تعتقد بأن هذه العلاقات موجهة ضد الكرد والإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا وقوات سوريا الديمقراطية فقط، وأسكرهم حنان حكومة العدالة والتنمية ودولاراتها، وربما أعماهم بأنهم مستهدفون بذات الحجم وأكثر، وما مصير المسكين حسين هرموش المأساوي وغيره، إلا نتيجة تلك العلاقات. ولا ننسى بأن العلاقات القنصلية بين البلدين لم يتم قطعها تماماً، وهذا أيضاً مؤشرٌ خطير، ولكنه لم يعن للمعارضة السورية بأنه أحد معطيات الاعتراف التركي بالنظام السوري، على عكس خطابات أردوغان وأوغلو.

الكشف عن لقاء قديم في هذا التوقيت

قد تأتي دلالات الكشف عن اللقاء الذي جمع بين مولود جاويش أوغلو وفيصل المقداد، وزير خارجية سوريا، في تشرين الأول/ أكتوبر 2021، في سياق تمهيد سياسي لجس نبض الشارع التركي، وجمهور المعارضة السورية، لاستشراف ما ستسفر عنه الخطوات التالية، في الطريق إلى التطبيع مع النظام السوري، حسب التوجيهات الروسية، إلا أن تسارع الأحداث أظهرت النتائج مباشرة، ويبدو أن سياسة أنقرة في "الترقيع" ومحاولة إيجاد تفسيرات جديدة ومقبولة للمصطلح الذي استخدمه جاويش أوغلو لن تجد نفعاً، فقد أدرك العديد من مثقفي المعارضة وسياسيوها حجم الخداع الذي تعرضوا له، بعد أن أقنع أردوغان العرب و"بعض الكرد" في المعارضة السورية بأنه الأب الروحي للثورة السورية، وبأنه "أسد السنة"، وتبين أن القضية بالنسبة لحكومة العدالة والتنمية هي مجرد قضية أحلام "عثمنة جديدة"، ومسألة قتال الكرد وآمالهم في الانعتاق والتحرر.

لماذا المصالحة مع النظام، وعلى حساب من؟

إن الدعوة إلى التصالح أو التقارب أو التوافق أو أي ما كان يقصده أوغلو، مع النظام السوري، هو تنازل كبير بحد ذاته، وعدم الرد السوري الرسمي، والاقتصار على بعض التلميحات اللاإيجابية حيال الأمر، تعد إهانة شخصية لأردوغان، فالحل السياسي في نظر النظام السوري هو "المصالحة" التي لا تتعدى كونها مسألة "مراسيم عفو"، ولن يكون هناك فرق كبير بين "التصالح التركي" والمصالحة السورية" التي اعتمدها النظام للعفو عن كل من خرج عن قوانين الدولة السورية ونظام حكمها. مع العلم أن انسداد الحل السياسي يكمن في هذه النقطة بالذات، أي التنازلات التي لم يقْدم النظام عليها، ولم يقترب منها قيد أنملة طيلة الأزمة السورية، ولا نعتقد أنه سيفعلها أساساً، ولا ندري فعلاً كيف ستعمل أنقرة على إيجاد تقارب ما بين المعارضة والنظام السوري، فكل المعارضين، سياسيين وعسكريين، هم جماعات إرهابية بالنسبة لدمشق، ولا فرق لديها بين الفصائل المسلحة، من أكثرها "اعتدالاً" إلى أكثرها تطرفاً، ومن ثم فهي، أي المعارضة، مجرد جماعة خارجة عن القانون، وليست نداً حقيقياً يمكن لدمشق التفاوض معه.

أردوغان ما بين المعارضة السورية والمعارضة التركية

إن معضلة العدالة والتنمية معضلة مزدوجة في الدعوة إلى التصالح مع النظام، فكيف ستقنع مناصريها الترك بسياستها الجديدة؟ وهي التي أوصلت تركيا إلى ما هي عليه من أزمة اقتصادية، وأزمة سياسية مستعصية بين أردوغان ومعارضيه، على خلفية تبنيه السياسة التركية حيال الأزمة السورية. فالمناصرون بحاجة إلى توضيح كافٍ لما يجري، أما المعارضة فهي تستخدم هذه المخرجات أساساً للإطاحة بأردوغان وحزبه الحاكم في الانتخابات التركية القادمة.

ومن جهة أخرى، أظهر رد فعل جمهور المعارضة السورية، المدنية والعسكرية، خلال الأيام الماضية، حجم المشاكل التي ستقبل أنقرة عليها، فيما لو استلمت المعارضة التركية الحكم، والتي تجهر بشعارها في تطبيع العلاقات مع النظام السوري، وبأنها ستعيد اللاجئين السوريين إلى بلادهم.

الانتخابات الرئاسية التركية

إن الوضع الانتخابي يرتبط بالقضية السابقة برمتها، فالدولة التركية مقبلة على أيام عصيبة جداً، ولا نستبعد تحول أزمتها إلى حرب أهلية طاحنة، لأن تأزم الحالة الاقتصادية والاجتماعية فيها؛ فضلاً عن السياسة الخارجية وعلاقات أنقرة بأصدقائها وحلفائها وخصومها، على خلفية سياسات العدالة والتنمية في الأزمة السورية، تنذر بانفجار داخلي في فترة الانتخابات؛ لا سيما فيما لو استخدم أردوغان أساليب ملتوية للفوز فيها، وهو أمر ليس ببعيد، لو علمنا حجم المسائلات التي تنتظره وعائلته ومريديه في ملفات عديدة عندما يهوى عرشه، وهو الأمر نفسه الذي سيدفعه للاستماتة في الحصول على الفوز، ولو بأي ثمن، وهذا الثمن سيكون التضحية، أو التخلص من المعارضة السورية، وجمهور "الثورة السورية"، ومجمل اللاجئين السوريين. هذا من جهة، والقيام بعملية عسكرية في شمال شرق سوريا من جهة ثانية، حيث سيحاول النظام التركي تحسين الواجهة المهترئة لنظام حكمه في الداخل التركي، من خلال كيفية التعامل مع ملف شمال شرق سوريا وقوات سوريا الديمقراطية، وسيتشبّث بها كحبل نجاة، لتجنّب حتمية السقوط في الانتخابات القادمة. ولكن هناك ما يعيق هذه الأخيرة، وهي الرفض الصارم من كافة الجهات الفاعلة في سوريا، الأمر الذي سيكلفه ثمناً باهظاً على المستوى الاقتصادي، لو تصرف أحادياً من جانب واحد، كما فعلت روسيا في أوكرانيا، وهو الذي يدرك أكثر من غيره مدى سوء حالة بلاده الاقتصادية، التي لن تحتمل المزيد من الانهيار، هذا إن لم يُجابه برد عسكري يدخل تركيا في حرب إقليمية قد لا تنتهي بسهولة.

أما في الحالة التي سيفوز بها المعارضة التركية في الانتخابات المقبلة، فهناك اعتقاد كبير بأن مناصري العدالة والتنمية، الذين أُشبعوا بالآيديولوجيا العقائدية الأردوغانية، ومن خلفهم جمهور المعارضة السورية الإخوانية، لن يقبلوا، أو سيتم تحريضهم على عدم القبول بالنتائج، مما سيدفع الأمر نحو التوتر، وربما نحو حرب أهلية. ويبقى أمر آخر، فيما لو تم القبول بالأمر الواقع، وهو حال المعارضة السورية وجمهورها، وجميع اللاجئين السوريين، في ظل الحكومة التركية الجديدة، التي يدعو قادتها ومناصريها جهاراً إلى تطبيع العلاقات مع النظام

السوري، وإعادة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم، وإذا ما نظرنا إلى رد المدنيين والمسلحين في الشمال السوري، بعد الدعوات الأخيرة إلى المصالحة، يمكننا تخمين ما ستؤول إليه الأمور.

السلام الدائم!!

إن مصطلح السلام الدائم الذي استخدمه جاويش أوغلو، وفي سياق ما سبق، لا يحمل المعنى الحقيقي لهذه الكلمة، فالكم الهائل من الدم المراق، وعذابات الثكالى واليتامى، والمفجوعين والمصابين والمخفيين قسراً من كافة الأطراف، لن يمحوه الاستخدام الاعتباطي لكلمة "السلام" في سياق وجهة نظر قاصرة لحل هذه الأزمة.

ومن جهة أخرى، إن السلام في الأزمة السورية لن يعني سوى استسلام المعارضة وجمهورها وفصائلها، وفي أفضل الأحوال التسليم، لأن تركيا، وبحكم الرغبة في التخلص من السوريين في تركيا، لحاجة انتخابية ملحة، وضمن التوجه الجديد لسياسة حكومة العدالة والتنمية، ستعمل على حمل المعارضة، المرتهنة لهذه الحكومة كلياً، للبحث عن الصيغ المقبولة لتمرير مشروع التطبيع مع النظام السوري، والذي هو من ضمن ما أُتُفِق عليه بين موسكو وطهران وأنقرة، وجزءاً من مسألة التنازلات الأردوغانية، ومن ثم إيهام هذه المعارضة وفصائلها بأن الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا هي أساس الأزمة السورية.

وفي شمال وشرق سوريا، فإن الطائرات المسيرة، والمدافع الموجهة نحو هذه المناطق، لا يمكن جمعها في جملة مفيدة حول "السلام"، وهي مغيّبة أصلاً في مفردات التعامل التركي مع المسألة الكردية منذ تأسيس الجمهورية التركية.

في الختام

هذا هو المعلن، وما خفي قد يكون أعظم، فاللقاء الذي تحدث عنه جاويش أغلو كان في أكتوبر من العام الماضي، ولم يبد عليه أية لهجة خصام بين الطرفين، وهو ما يثير المخاوف أكثر، فالتوجه قديم، وما يحدث الآن قد يكون فقط تحصيل حاصل.

كان من المفترض أن يدرك سياسيو المعارضة السورية وقادة الفصائل المسلحة أن الطريق إلى حلب، وحماه، وحمص، ودمشق، وداريا والمعضمية والغوطة لا يمر من عفرين وكوباني

وقامشلو، في الوقت الذي كان الكثيرون يدركون فيه أن تسليمهم للمناطق التي كانوا يسيطرون عليها، ونقلهم "بالباصات الخضر"، بعد مفاوضات حكومة العدالة والتنمية مع روسيا وإيران، كان للزج بهم في مواجهات مع الكرد مستقبلاً، والهدف بالنسبة للنظام وحلفائه، وقبلهم تركيا، ضرب المعارضة السورية بالكرد السوريين، وتصفية الأزمة– الثورة بهذه الطريقة. أما النتيجة، فقد فقدت الثورة السورية كل أصدقائها الدوليين وداعميها من الدول العربية، وكل ذلك بسبب سياسات أنقرة، التي أزالت الملامح والحدود الفاصلة ما بين الثورة السورية والثوار السوريين الحقيقيين، والإرهاب المتمثل في النصرة، وداعش، والكثير من الفصائل المسلحة الأخرى، واستخدمت طاقات الثورة السورية لقتال التجربة الديمقراطية في شمال وشمال سرق سوريا، وزحزحتها عن هدفها الرئيسي، الذي خرج معظم الشعب السوري من أجله.

الأيام القادمة هامة ومفصلية، وستحظى الانتخابات الرئاسية في تركيا بالاهتمام الكامل لحكومة العدالة والتنمية، وستدخل في صلب سياساتها الداخلية والخارجية، ومحاولاتها في معالجة مشكلة الأزمة الاقتصادية، ومشكلة اللاجئين السوريين، ومخاوف القوميون الترك من قيام كيان كردي بأي صيغة كانت، والتي يعبرون عنها بمصطلح "الأمن القومي". وهذه المسارات ترتبط بشكل كبير بالأزمة السورية، الأمر الذي يفرض على أردوغان سياسة جديدة متخبطة حيالها، والتحول من الاستعداء إلى المصالحة والتطبيع مع النظام السوري.

الجولة الأخيرة لحزب العدالة والتنمية

مركز الفرات للدراسات

مقدمة

في ظل الحديث عن إجراء انتخابات عامة ومبكرة في أوساط المعارضة التركية، في تشرين الثاني من العام الجاري، فإن الوضع الراهن الذي تعيشه تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، سواءً على صعيد السياسة الداخلية أو الخارجية، لا يُرجّح كفة الميزان لصالح مطالب المعارضة، ويبدو أن الانتخابات سوف تُجرى في موعدها المقرر، وهو حزيران/ يونيو 2023.

تشير استطلاعات الرأي – التي تقوم بقياس الرأي العام – إلى انحسار التأييد لحزب العدالة والتنمية، وتراجع فرص حصوله على الأصوات في الانتخابات العامة المقبلة.

هنا، يمكننا طرح الأسئلة التالية: ماذا تخبئ المرحلة المقبلة لحكومة العدالة والتنمية؟ وهل ستسمح الظروف الدولية باستمرار حكومة الحزب الحاكم في تركيا؟ وما هي التحديات والسيناريوهات المحتملة التي ستواجه هذه الحكومة؟

تأسست تركيا على أنقاض الدولة العثمانية، في بدايات القرن العشرين. ولمواكبة العصر، تبنّت دستور علماني مدني، واعتمدت النظام الجمهوري والبرلماني في النظام السياسي للدولة. كما مارست سياسة الحياد في الكثير من المنعطفات الهامة في سياستها الخارجية، وبالتالي استمر النظام الجمهوري السائد إبّان حكم "مصطفى أتاتورك" ورفاقه في حزب الشعب الجمهوري، حتى أواخر القرن العشرين.

بالرغم من تتالي الحكومات، لم يتجرأ أحد على تغيير المبادئ الأساسية التي بُنيت عليها الدولة، فكل من حاول إحداث أي تغيير في بنية الدولة، إما تعرضوا للسجن (سجن وإعدام عدنان مندرس[55])، أو للاغتيال، كما حصل مع "تورغوت أوزال"[56]، الذي حاول الانفتاح على النظام العالمي من ناحية، ومن ناحية أخرى تغيير شكل الدولة من دولة قومية ناكرة للهويات المختلفة الموجودة في تركيا – من خلال حل القضية الكردية وباقي الإثنيات – إلى دولة وطنية جامعة لكل الاختلافات، إلى أن انقلبت حكومة العدالة والتنمية على المبادئ الأساسية للجمهورية، والتي أخذت من الإسلام السياسي منهجاً جديداً للدولة.

حزب العدالة والتنمية تاريخياً

إن قوانين ودستور الدولة "العلمانية– المدنية" حاربت مخلفات وبقايا الدولة العثمانية بلا هوادة، مما خلق رد فعلٍ لدى رجال الدين والقاعدة الإسلامية في تركيا، وبالتالي، كانت النتيجة هي تنظيم هذه الفئة لنفسها ضمن أحزابٍ سياسية، تنتهج الدين الإسلامي كأيديولوجية للحزب، أو ما يسمى بـ "الإسلام السياسي"، وظلت هذه الأحزاب – لفترة طويلة – تعارض وتصارع على سلطة الدولة.

ظهرت بوادر تشكيل هذه التنظيمات في انقلاب 12 أيلول \ سبتمبر 1980 العسكري، حيث تأسس عام 1983 "حزب الرفاه" الإسلامي، عندما سمحت الحكومة العسكرية بتشكيل الأحزاب، وشكَّل الحزب حكومة ائتلافية (1996–1997) بقيادة رئيس الحزب، نجم الدين أربكان، آنذاك.

---

55 يُعدُّ عدنان مندرس أول زعيم سياسي ديمقراطي منتخب في تركيا، وهو مؤسس "الحزب الديمقراطي"، وآخر زعيم سياسي تركي يُعدم بعد الانقلاب العسكري، الذي حصل في تركيا عام 1960.

56 الرئيس الثامن لتركيا، حيث تولى رئاستها من عام 1989 حتى تاريخ وفاته عام 1993.

على الرغم من أن الأحزاب الدينية ليست جزءاً من ثقافة الدولة العلمانية، التي بناها مصطفى كمال أتاتورك، لكن لدى هذه الأحزاب ميراث ثقافي من الموروث الديني –لا يُستهان به– بحكم إسلامية الدولة والمجتمع، مما وفَّرَ لتلك الأحزاب قاعدة جماهيرية كبيرة، خاصةً أن الشعوب غير الناطقة باللغة العربية متأثرة بالدين الإسلامي أكثر من غيرهم، ومن السهل تنظيمهم في مجموعات وأحزاب دينية.

في ظل هذه التطورات، التي اتسمت بتصاعد حدة الاحتقان والتوتر بين الإسلاميين والنظام العلماني، وُلِدَ حزب العدالة والتنمية، الذي انشقّ بدوره عن الحزب الأم "رفاه" (حزب الرفاه الذي غير اسمه الى حزب "الفضيلة" المحظور في ذاك الوقت، في عام 2001)، وقدّم نفسه كبديل أنجع عن باقي الأحزاب الدينية.

المهام المنوطة بـ"حزب العدالة والتنمية" من قِبل القوى المهيمنة في النظام العالمي

بعد أن طرح حزب العدالة والتنمية نفسه كبديل، أنيطت به عدة مهام، كالتكفل بجعل الدولة التركية – المنكمشة منذ فترة طويلة – أكثر انفتاحاً على النظام العالمي من ناحية، وإمكانية الجمع بين الإسلام السياسي أو "المعتدل" وقوانين الدولة العلمانية، إلى جانب حلّ المشاكل والقضايا التركية الداخلية، من نواحٍ أخرى.

لذا – ولتنفيذ ما طرحه – بدأ بالعمل على حل المشاكل الداخلية أولاً، والتي كانت تثقل كاهل الدولة التركية منذ أمدٍ بعيدٍ، وخاصةً القضية الكردية، حيث عاشت هذه القضية –لأول مرة– بعد محاولات تورغوت أوزال غير المكتملة، انفتاحاً، وشهدت ترويجاً لا يُستهان به من قِبل الإعلام، ومناقشتها في الوسط السياسي التركي؛ فمناقشة القضية الكردية، خلق تصدعاً في الذهنية الشوفينية الأحادية، والعنصرية الرافضة كلياً لقضايا الشعوب، وكان لهذا الانفتاح، وفرصة محادثات السلام المطروحة من قِبل السيد عبد الله أوجلان، دوراً في جعل حزب العدالة والتنمية أحد أقوى الأحزاب؛ حيث كان بإمكانه أن يشكل حكومة بمفرده، دون الحاجة

إلى أحزابٍ أخرى، وبالتالي، ما يفهم من التغيرات التي قام بها حزب العدالة والتنمية في بداية ظهوره، بأنها مجموعة من المهام المنوطة به داخلياً، التي تلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ المهام المنوطة به خارجياً.

أما خارجياً، ففي بداية تشكيل حكومة العدالة والتنمية، كان طرح سياسة "صفر مشاكل" مع دول الجوار من المهام الموكلة إليه، ففي منطقة الشرق الأوسط بدأت التيارات الإسلامية المتطرفة بتنظيم نفسها أكثر من أي وقت مضى، وكان لا بد من كبح جماح هذه التيارات، التي بدأت تهدد مصالح القوى المهيمنة، ومن مبدأ "لا يفلّ الحديد إلا الحديد"، تم العمل على إنشاء هكذا أحزاب – أمثال حزب العدالة والتنمية – للقيام بهذه المهمة، كأحزاب أكثر اعتدالاً إسلامياً من ناحيةٍ، خاصةً أن للغرب حكم مسبق على الشرق، حيث يرون أن الشرق كتلة متجانسة من الدين الإسلامي، والدين له تأثيرات كبيرة على المنطقة، لذلك عملوا على الاهتمام الكبير بأحزاب وتيارات إسلامية أكثر "اعتدالاً"، ومن ناحية أخرى، كان مهام هذا الحزب هو الانفتاح على دول الجوار، لجذبها وربطها بالدول المهيمنة على النظام العالمي، وذلك، لإفساح المجال لهم، والتدخل بسهولة وسلاسة في أية بقعة من المنطقة، والسبب أن الدول المتشكلة في المنطقة – في أعقاب انهيار الدولة العثمانية – بحسب اتفاقية "سايكس–بيكو"، دول قومية منكمشة في حدودها الضيقة، ولا تعطي فرصة للاستثمارات الأجنبية ضمن حدود دولهم، حيث لا تعطي فرصة لسيلان رؤوس الأموال الأجنبية، إضافةً إلى التطرف القومي الشوفيني الذي تعيشه هذه الدول، فمن الواضح، من خلال التحركات الدبلوماسية لخارجية الحزب الحاكم في تركيا، أن من مهامه الخارجية، تطويع القوموية الشيعية في إيران، والتطرف القوموي الشوفيني العربي في الدول العربية، وما العلاقات التي تجاوزت حدود العلاقات الدبلوماسية بين حكومة بشار الأسد وأردوغان، وعقد "اتفاقية أضنة" عام 1998، إلا جزءاً من محاولة الانفتاح هذه، إضافة الى محاولة إقامة علاقات مع كل من العراق، واليونان، وقبرص، والخليج العربي، من مبدأ سياسة "صفر مشاكل".

شروط "العدالة والتنمية" للقيام بالمهام الموكلة إليه

بات حزب العدالة والتنمية، يطالبُ بمضاعفة حصته، مقابل خدمة تلك الهيمنة. والسبيلُ إلى ذلك هو تخفيفُ وصاية الجيش عليه، وعدم حياكة انقلاباتٍ جديدةٍ ضده، ومضاعفةُ حصته من مكاسب الاستغلال المُسلَّطِ على الشرق في تطويعِ القوميةِ الشيعيةِ الإيرانيةِ، والإسلاميةِ الراديكاليةِ العربيةِ، والقوميةِ العلمانيةِ العربية.

مسيرة "العدالة والتنمية" منذ توليه السلطة والتحوّرات التي عاشها

بدأ حزب العدالة والتنمية مسيرته السياسية في تركيا، كحركة معارضة للنظام الحاكم آنذاك، واستطاع – في فترة وجيزة – أن يشكّل حكومته، عن طريق انتخابات نيابية، عام 2002، حين كسب غالبية الأصوات، ولكن كان لنجاحه هذا عدة أسباب.

كان لبرنامج حزب العدالة والتنمية الانتخابي دوراً كبيراً، حيث وعد في حملاته الانتخابية بحل الكثير من القضايا التي أصبحت عبئاً على كاهل الشعوب في تركيا، وكانت القضية الكردية أهم هذه القضايا، حيث قال أردوغان في خطابه أمام الشعب في ديار بكر: "إن القضية الكردية، هي قضيتي، ولا بدَّ من حلّها". وهذا كان الخطاب الجماهيري الأول منذ نشوء الدولة التركية الحديثة، ولذلك ظنَّ الكرد – الذين لا يُستهان بأصواتهم– أن خطاب أردوغان هذا، يمكن أن يكون بادرة خير لحل قضيتهم. وبذلك كسب الكثير من أصوات الكرد لصالح حزبه، واستمالهم نحوه.

إضافةً إلى ذلك، استطاع إيجاد حلول، لإخراج الشعب من بوتقة الفقر الذي لازمه منذ تأسيس الجمهورية، حيث أن الشعب التركي كان يأمل في سياسة اقتصادية منفتحة أكثر على العالم، لتحسين دخل الفرد، وهذا ما كان الجزء المهم في البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية.

وكذلك، وعد أن يحافظ على علمانية الدولة ومؤسساتها. بمعنى أخر، حاول طرح برنامجه على أساس خَلقِ دمج بين علمانية الدولة وإسلامية الحزب الحاكم، إلى جانب وعده بتحسين العلاقات مع دول الجوار، من مبدأ سياسة "صفر مشاكل".

سارت حكومة "العدالة والتنمية" على هذا النهج حتى عام 2011 تقريباً، حيث استفادت من مرحلة "محادثات السلام" التي أطلقها السيد أوجلان، والتي تخللها مراحل وقف إطلاق النار، مما خلق جواً مناسباً لتنشيط الاستثمارات الأجنبية داخل تركيا. وبالفعل، عاش الشعب مرحلة من الرفاهية، إضافةً إلى المكاسب التي أعطتها السياحة، نتيجة شبه الاستقرار الذي عاشته تركيا في تلك الحقبة.

علاوة على ذلك، أجرت تغييراً –لا يستهان به – في ذهنية التركيّ المتعصب. بمعنى آخر، فإن نقاش قضايا الإثنيات والأقوام غير التركية – والتي تعرّضت لسياسة التتريك في تركيا– أصبح أكثر سلاسةً، مقارنةً بالفترة التي سبقت عهد أردوغان، إضافة إلى إفساح المجال أمام الشعوب غير التركية في الإعلان عن هويتها، وممارسة ثقافتها، حيث لم يعد التكلم باللغة الكردية – مثلاً – جنح يودي بصاحبه إلى السجن، لذلك، فإن التغيّرات التي حصلت في تركيا، من تحسين مستوى المعيشة، وإعطاء نوع من الحريات، أدت إلى زيادة شعبية "العدالة والتنمية"، وكسب الانتخابات بشكل متتالي. ولكن ما شهدته منطقة الشرق الأوسط من حركات احتجاجية باسم "الربيع العربي"، أسالت لعاب الرئيس التركي أردوغان، وكشفت "الوجه الآخر" الحقيقي له، حيث غيّر من محوره مئة وثمانين درجة – سواءً في سياسته الداخلية أو الخارجية – وبيَّن أطماعه في تحويل تركيا إلى قوة عالمية، تنافس بها الدول العظمى.

التحورات التي طرأت على سياسة حكومة "العدالة والتنمية" داخلياً

أغلقت حكومة العدالة والتنمية ملف "قضايا الشعوب" إلى أجلٍ غير مسمى، وعلى رأسه الملف الكردي، حتى بات النقاش في تلك القضية من المحظورات التي يُعاقب عليها بالسجن، ونتيجة ذلك، عادت حكومة "العدالة والتنمية" مرة أخرى إلى ممارسة سياسة الإنكار ورفض الآخر، حيث شدَّدت العزلة المفروضة على السيد أوجلان، وقامت ببناء سجون جديدة حيث رجع بالقضية إلى المربع الأول. وبذلك، عادت مظاهر العنف وعدم الاستقرار إلى المشهد التركي، فضلاً عن تأرجح الديمقراطية التي كانت تتباهى بها تركيا، وأصبحت على المحك، نتيجة إلغاء نتائج انتخابات البلديات، وتعيين رؤساء تابعين لحزب العدالة والتنمية، بدلاً من المنتخبين من قِبل الشعب.

إلى جانب التدخّل في شؤون الجيش – تحت ذريعة "الانقلاب العسكري الفاشل" عام 2016– وزجّ الكثير من الضباط والجنود "المشاركين" في الانقلاب، في أقبية السجون، وتضييق الخناق – بشكل مفرط – على حرية الرأي والتعبير، خاصةً ضد معارضيه، فبحجة "إهانة أردوغان" يُسجن العديد من المواطنين في تركيا. هذا عدا عن تجرؤ أردوغان على تغيير دستور البلاد عام 2017، وكذلك تغيير نظام الحكم من نظام برلماني (استمر لما يقارب من تسعين عاماً)، إلى نظام رئاسي عام 2017، ضارباً بعرض الحائط مواثيق وقوانين الجمهورية القديمة، ليحل مكانها "جمهوريته الجديدة"، فحتى القضاء – الذي كان يدّعي الاستقلالية – أصبح منحازاً لطرف مصالح رئيس الجمهورية، ففي "الجمهورية التركية الجديدة" بإمكان الرئيس أن يكون رئيساً للحزب الحاكم أيضاً، وهذه إضافة جديدة لحكومة "العدالة والتنمية".

التحولات التي طرأت على سياسة حكومة "العدالة والتنمية" خارجياً

حاول حزب العدالة والتنمية تنفيذ المهام الموكلة إليه في بدايات حكمه، إلا أنه فشل في ذلك، وبدأ بتغيير وتحريف اتجاه سياسته، فالسياسة الخارجية في عهد أردوغان، والتي كانت تسير وفق مبدأ "صفر مشاكل"، تحولت –لاحقاً– الى "صفر أصدقاء"، ثم إلى مشكلة

عالمية، نتيجة علاقاته ودعمه للإرهاب العالمي. إضافةً إلى ممارسة سياسة "اللعب على الحبلين" مع دولٍ ذات مصالح متناقضة، مثل (روسيا وأوكرانيا؛ إسرائيل، وإيران؛ "الناتو"، وأعداءه،؛ ودول الخليج، وإيران...إلخ).

السيناريوهات التي من المحتمل أن تواجه حكومة "العدالة والتنمية"

من الملاحظ أن هناك ترتيبات، وتحالفات جديدة، سواءً على المستوى العالمي أو الإقليمي، وعلى ما يبدو أن دور تركيا غير واضح في خِضَمّ هذه التطورات، فعلى ما يبدو تعيش تركيا عزلة دولية، خاصةً من جانب الدول الأوروبية، وأمريكا، وإسرائيل، وذلك بسبب علاقاتها المشبوهة مع "أعداء تلك الدول"، لذلك، تحاول تركيا – مؤخراً– إعادة مياه علاقاتها مع هذه الدول إلى مجاريها، لكن – وبناءً على مواقف تلك الدول– لا يوجد انفتاحٌ جديٌّ على تلك العلاقات؛ فحرب أوكرانيا وضعت تركيا في مفترق الطرق.

بالإضافة إلى ذلك، فإن دور تركيا محدود جداً في التغيّرات، والتطورات والتحالفات الواردة، أو الأصح، تركيا غائبة عنها، وهذا ما يقض مضجعها؛ فجميع محاولات تركيا هي في أن تكون جزءاً مهماً من مشروع التغيير الذي بدأ من العراق في 2003، مروراً بأحداث "الربيع العربي"، التي أثارت حماسها، وبدأت بمشاريعها الخاصة، بعيداً عن أخذ مصالح القوى المهيمنة عالمياً بالحسبان، وهي مشروع "العثمانية الجديدة" براً، ومشروع "الوطن الأزرق"[57] بحراً. وباعتبار أن "اتفاقية لوزان" قد اقتربت من مئويتها، فإن تركيا تطمع إلى إعادة صياغتها، وتأمل في عقد اتفاقية عالمية جديدة على أنقاض "اتفاقية لوزان"، التي تعتبرها مقوّضة لمصالحها، وترسخ – من خلال هذه الاتفاقية "الجديدة" – الجغرافيا التي دخلتها بحجة محاربة "الإرهاب"، حيث بنت قواعدها في بعشيقا المتاخمة لحدود الموصل في العراق،

[57] يقصد بهذا المصطلح، الهيمنة على المنطقة الاقتصادية الخالصة، المياه الإقليمية المجاورة، والجرف القاري، أي شرق المتوسط، البحر الأسود، وبحر إيجة، ما يسمح لها استخدام كافة الموارد البحرية بحرية أكبر. ويعتبر اللواء المتقاعد، جيم غوردنيز، أول من استخدام عبارة "الوطن الأزرق"، رئيس الوحدة المسؤولة عن خطط وسياسات تركيا البحرية عام 2006.

وكذلك اقتطاع الأراضي من الخريطة السورية، والضغط على اليونان، لتوسيع حدودها البحرية، عن طريق تدخلها في ليبيا، ولكن ما هو باد للعيان أن الرياح تسير بما لا تشتهيه سفينة تركيا، فهي – وإلى هذه اللحظة – ليست جزءاً من مشاريع ترسيخ النفوذ الأمريكي في المنطقة، والاهتمام الأمريكي بيونان يثير حفيظتها، فمؤخراً قامت أمريكا ببناء أكثر من 11 قاعدة عسكرية جديدة في اليونان، ودعمت تلك القواعد بالمدرعات العسكرية، مما أثار حفيظة تركيا وتساؤلاتها عن أهداف أمريكا من بناء تلك القواعد، لكن ما أثار غضب الرئيس التركي أردوغان، هو زيارة رئيس الوزراء اليوناني، كيرياكوس ميتسوتاكيس، إلى الكونغرس الأمريكي، حيث اشتكى "ميتسوتاكيس" أمام الكونغرس من تحركات وتجاوزات تركيا في المياه الإقليمية اليونانية، في وقت لم يستطع أردوغان تخطي عتبة باب البيت الأبيض منذ تولي جو بايدن الرئاسة الأمريكية حتى الآن، فتحدث أردوغان عن القيام بعملية عسكرية جديدة في شمالي سوريا مؤخراً، كان بمثابة محاولة للضغط على الجانب الأمريكي بهدف لقاء بايدن، الذي لم يولِ أي أهمية لحكومة أردوغان، وفي الوقت نفسه، باتت أوراق الضغط بين تركيا وأمريكا شبه معدومة، ومن الواضح أن أردوغان قد دخل مرحلة "سياسة التنازلات"، الذي بدأ باستراتيجية صفر مشاكل، وبه إلى صفر أوراق ضغط، خاصة مع الغرب، كالتخلي عن الفيتو، وقبوله بانضمام فنلندا والسويد إلى الناتو، دون أن يحقق أهدافه، وكذلك التنازل للسعودية كان واضحاً ومذلاً في زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى تركيا، وغيرها في الكثير من الملفات مع دول أخرى.

السيناريو الأول

عدم استطاعة الحزب الحاكم في تركيا تشكيل الحكومة، في حال أجريت الانتخابات العامة، في 2023 و هذا ما معناه، سقوطه عن طريق الانتخابات، وفي هذه الحالة والجميع يناقش حكومة ما بعد العدالة، فمن المتوقع عدم تشكيل حكومة تخلف الحكومة الحالية، باعتبار أن لأردوغان تحضيرات قد تعيق النقل السلس للسلطة؛ فقد بنى جيشاً من المتطرفين (أخوان

المسلمين، القاعدة، حزب الله التركي، داعش..) والذين سيعملون على خلق الفوضى، وزعزعة الاستقرار في تركيا، في حال عدم نجاح "العدالة والتنمية" في الانتخابات المقبلة، أي أن السيناريوهات التي حصلت في كلّ من سوريا والعراق وأفغانستان، سوف تتكرر في تركيا أيضاً، وأن مشروع تقسيم تركيا سيكون حاضراً بقوة، ولا يُستبعد أن تكون التحضيرات الأمريكية اليونانية، من تسليح الجزر وتقوية نفوذها خلال بناء القواعد، هي لمواجهة أي تغيّر قد يحصل في تركيا. بمعنى آخر، إن بناء يونان كبيرة على حساب تركيا، وإعادة أراضيها التي سلبتها سابقاً، هو أهم للغرب وأمريكا، من تركيا اليوم، والتي تعيق مخططات ومشاريع، سواءً كانت للناتو أو لأمريكا، إلى جانب ابتزاز أوروبا من حين لآخر.

السيناريو الثاني

هذا السيناريو مرتبط بالقضية الكردية، حيث من المرجح أن يحاول أردوغان إعادة مرحلة السلام وفتح باب الحوار مع السيد أوجلان؛ لأن حكومة أردوغان تدرك تماماً أن خلاصها واستمراريتها مرتبطة بأصوات الكرد، وهذا ما يروّج له الكُتاب المقربون من أردوغان، لكن هذه المحاولة هي حمّالة أوجه، منها:

1- التقرّب الرخيص من القضية الكردية واستغلالها حتى انتهاء مرحلة الانتخابات، بهدف كسب أصواتهم (أصوات الكرد)، ولكن من المرجح، عدم إتاحة السيد أوجلان هذه الفرصة لأردوغان مجدداً، باعتباره لم يستفد من الفرص السابقة.
2- من الممكن أن يتصرف أردوغان بجديةً حول حلّ هذه القضايا، ومنها القضية الكردية، ولكن – على الأرجح – فإن القوى المهيمنة عالمياً سوف تعمل على وضع العراقيل أمام هذه الخطوة، لأنه – من الواضح – أن تلك القوى قد قررت وضع نهايةً لأردوغان، ولن يسمحوا بخروجه من عزلته. وهذه العراقيل – ولأول مرة – لن تكون ضد الكرد، بل سوف تكون موجهةً للحكومة التركية، التي غيّرت

مساراها ومحورها عن مصالح القوى العالمية، لأن حلّ هذه القضية سوف يجلب معه إطالة عمر حكومة أردوغان، وهذا ما لا تحبّذه القوى المهيمنة.

السيناريو الثالث

ممارسة سياسة "حافة الهاوية" من قِبل أردوغان، حيث من المرجح، أنّه سيقوم بتأجيل أو إلغاء الانتخابات العامة، وبالتالي سيبقى مهدداً بالانقلابات، وهذه إحدى السيناريوهات الخطيرة إمام مستقبل أردوغان.

النتيجة

إن تركيا العدالة والتنمية تواجه سيناريوهات أحلاها مرّ، ومهما اختلفت هذه السيناريوهات، فإن تركيا بعد 2023 لن تكون كما قبلها، حيث تردّي الوضع الاقتصادي أيضاً ينذر بأوضاع خطيرة على هذه الحكومة، لأن الشعوب التي أدمنت على الرفاهية، أخطر من الشعوب التي لم تتعود عليها، والشعب التركي بدأ بفقدان وسائل الرفاهية واحدة تلو الأخرى.

الروح الكردية تشعُّ داخل ثورة نساء إيران وشبابها

مركز الفرات للدراسات

كُتِبَ على شاهد قبر "ژينا أميني" باللغة الكردية: *"لن تموتي يا ژينا، فإنّ اسمكِ يتحول إلى رمز."*

لم يمر مقتل الفتاة الكردية الإيرانية ژينا (مهسا) أميني، كأي حدثٍ آخرٍ مشابهٍ في مسيرة الاحتجاجات الشعبية الإيرانية ضد نظام الجمهورية الإسلامية. فعلى الرغم من وجود أسماء عشرات النساء في قائمة القتل والاعتقال التعسفي على يد آلة القمع الوحشية للنظام الإسلامي في إيران، إلا أن فقدان هذه الفتاة الشابة لحياتها بعد تعرضها للتعذيب على يد شرطة "الإرشاد"، أثار مشاعر مركبة لدى عموم الشعب الإيراني، الذي انتفض في وجه الاستبداد الديني الذي يتحكم بتفاصيل حياته اليومية، وأبسطها عدم حرية المرأة في ارتداء اللباس.

يعتبر سبب فقدان ژينا أميني لحياتها في نظر عموم الشعب الإيراني، بل وفي نظر العالم المتحضر، سبباً لا يمكن أن يتذرع به سوى القوى الظلامية والتنظيمات الإسلاموية الأكثر راديكالية، مثل داعش والقاعدة وطالبان.

الفتاة ذات الاثنين وعشرين ربيعاً؛ الفتاة الغريبة، القادمة إلى العاصمة طهران لزيارة أقارب لها، لم تلبث أن لقيت حتفها خلال وقت قصير بطريقة تراجيدية، حرّكت في أذهان الإيرانيين فكرة المظلومية وتحولاتها، التي تشغل حيزاً كبيراً من الذاكرة الجمعية الإيرانية، وباتت اليوم تتكرر بشكل يومي في حياة المواطن الإيراني، بعد أن انحرفت الفكرة عن مسار الأيديولوجية الدينية، التي يدأب النظام الإسلامي في إيران على ترويجها ليل نهار، لترسيخ نفسه في الداخل، والتوسع في الإقليم أيضاً، وتحولها إلى مظلومية شعب عريق بمختلف مكوناته، في

وجه نظام ثيوقراطي قَرْوَسْطي، يسعى إلى تحريف حضارته وثقافته، من خلال تغليب الطابع الديني والمذهبي عليه.

هذه الأسباب، دفعت الإيرانيين إلى الشوارع، والخروج في تظاهرات عارمة، عمّت أرجاء المدن الإيرانية، وما تزال مستمرة، وإلى اتساع حتى اليوم، وحملت هذه التظاهرات ملامح مرحلة جديدة في تاريخ إيران المعاصر، وباتت تشكل نقطة انعطاف مفصلية في سيرورة الوعي الشعبي الإيراني، وربما الشرقي، لجهة التعامل مع أحد أبرز قضاياه تعقيداً، وهي المرأة.

الحجاب من موروث تاريخي اجتماعي إلى رمز للنظام الإسلامي

كان الحجاب سائداً بين النساء في المجتمع الإيراني قبل انتصار الثورة "الإسلامية" عام 1979، حتى أنّ الحجاب والشادور أصبحا رمزاً للنساء الثائرات ضد نظام الشاه، من مختلف التيارات والتوجهات السياسية والفكرية، لتعاطفهن مع التيار الإسلامي الذي كان متقدماً في الثورة، ويتعرض للقمع الشديد، وعدم بروز الأفكار الراديكالية لدى التيار الإسلامي حينذاك، سيما وأنّ شعارات هذا التيار كانت تنادي بالإصلاح والديمقراطية، ولم تكن فكرة ولاية الفقيه التسلطية الشمولية قد طرحت بعد من قبل الخميني، ووجود حالة من الرضى المجتمعي على توجهات المرجعيات الدينية الشيعية، التي كانت تقف إلى جانب الشعب في إيران على مرّ العصور، ضد استبداد الحكومات الملكية المتعاقبة. هذا بالإضافة إلى الاستياء الشعبي العميق من سياسات الشاه القمعية، وفرضه قانوناً يقضي بنزع الحجاب، ومنع دخول النساء المحجبات للدوائر الرسمية.

يرجع بعض الباحثين الإيرانيين ارتداء النساء الإيرانيات الحجاب الأسود إلى الأساطير الإيرانية، قبل الإسلام، وإلى الاتشاح بالسواد حزناً وحداداً على الأمير الفارسي "سياوش"، الذي قُتل ظلماً خارج البلاد بأمر من "أفراسياب" بعد اتهامه بالخيانة، وذلك بحسب ما ورد

في الكتاب المقدس للزردشتية (أفستا) وفي كتاب شاهنامة الفردوسي. هذه الحكاية التي ستدخل إلى إيران فيما بعد على شكل شخصية الحسين، الذي تماهت شخصيته مع شخصية سياوش لدى الإيرانيين،[58] بعد دخول الإسلام إلى إيران، وقد حافظ الإيرانيون على طقوس الحداد التي بقيت مستمرة إلى يومنا هذا، وأصبح الحجاب الأسود، بعد تحويل الصفويين مذهب الدولة من المذهب السني إلى الشيعي، رمزاً للحزن على الأئمة الشيعة الاثني عشر، وهذا الاعتقاد ما يزال قائماً حتى اليوم لدى النظام الحالي في إيران.

بعد انتصار الثورة "الإسلامية"، صدرت تصريحات من الخميني ضد النساء غير المحجبات، الذي اتهمهن بعدم المشاركة في الثورة ضد الشاه، وأعقب ذلك صدور قرار يقضي بفرض الحجاب الإجباري على النساء، لكن في صباح اليوم التالي من صدور القرار وكان يوم 8 آذار/ مارس، الذي صادف اليوم العالمي للمرأة، خرجت آلاف النساء في مختلف المدن الإيرانية، في مظاهرات ضد فرض ارتداء الحجاب، ما دفع رجال الدين إلى التراجع عن القرار بشكل مؤقت، ليتبع النظام الإسلامي بعدها خطة تدريجية لإعادة فرض الحجاب، حيث تم فرضه في البدء على الموظفات الحكوميات، ومنع دخول النساء إلى الدوائر الحكومية دون ارتداء الحجاب، ليليها فرض الحجاب على الطالبات، ثم على كل النساء ممن تجاوزن التاسعة من العمر، سواءً من المسلمات أو من أية ديانة أخرى كانت، إلى أن أصبح قانوناً رسمياً يعاقب عليه القانون، حيث تصل عقوبة عدم ارتداء الحجاب إلى الجلد والسجن لمدة شهرين، إلا أنّ القضاء الإيراني يتحايل على هذه العقوبة، ويمكن تحويلها إلى

[58] متن شناسي اسب فارسي- جايگاه سياوش در اساطير- نسرين شكيبى ممتاز
https://cutt.us/0COh2

عقوبة نشر الفاحشة العلنية، لتصل إلى السجن لمدة عشر سنوات[59]، أو إلى ممارسات تعسفية ضد النساء، وخير دليل على ذلك حادثة مقتل ژينا أميني، التي اعتقلت وفارقت الحياة بعد تعذيبها، بسبب "سوء" ارتدائها للحجاب.

لعلّ الهدف من وراء سياسة الجمهورية الإسلامية من فرض الحجاب على النساء يتمثل في تحويله إلى رمز لها، وخلق نموذج حياة إسلامي ومجتمع منافٍ للغرب ونمط حياته، واعتبار كل مخالفة لذلك مناهضة لهذا النظام، وتصنيفها ضمن خانة التآمر لصالح الغرب.

لكن على الرغم من ذلك، لا يمكن إنكار أن شريحة من المجتمع الإيراني، بقيت محافظة على حجاب المرأة، حاله في ذلك حال باقي المجتمعات الإسلامية في الشرق الأوسط.

مع مرور الوقت، وازدياد الفجوة بين الدولة والشعب، وتزايد القمع ومصادرة الحريات، وتدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية للبلاد، وعدم إيلاء النظام أدنى اهتمام لمطالب الشعب في حياة كريمة، وتأمين أبسط متطلبات حياته اليومية، وتحويله إلى رهينة لأيديولوجيته الدينية والسياسية وتصدير الثورة الإسلامية، وحالة الجهل والخرافات التي يتم نشرها في المجتمع على يد رجال الدين، والقهر الذي يمارس ضد النساء، والأهم من ذلك نشوء جيل جديد منفتح على العالم، وغير راضخ لسطوة النظام الديني، ومدرك لحجم المآسي التي تسبب بها هذا النظام لهم ولشعوب المنطقة؛ كل هذه الأسباب مجتمعةً، دفعت النساء الإيرانيات إلى الثورة على هذا النظام الديني الذكوري الذي يعتبر المرأة نقطة ضعفه، ويمارس أشد أنواع الضغط والقمع ضدها. حيث شهدت إيران خلال الأعوام السابقة عدة احتجاجات نسائية ضد الحجاب، وكانت أبرزها سلسلة الاحتجاجات التي أشعلتها الفتاة الإيرانية "فيدا موحد"، التي

---

[59] https://cutt.us/R33o3

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية– الحجاب في إيران بين ثنائية الأيديولوجية والسياسة– محمد السيد الصياد – ربى البلوى– نشر بتاريخ 22 تشرين1– 2020– استرجع بتاريخ 22 أيلول 2022

وقفت في شارع الثورة، واعتلت صندوقاً، لتعلّق حجابها بعصا وتلوح به للمارة، حيث تم اعتقالها في اليوم التالي، وأطلق على تلك الاحتجاجات "فتيات شارع الثورة". في الآونة الأخيرة أيضاً ظهرت مقاطع مصورة لفتيات إيرانيات في بعض المدن الإيرانية ومنها شيراز، يتحدين النظام ويتجولن في إحدى الساحات العامة للمدينة وهنّ، حاسرات الرأس، وتواردت الأنباء بعدها عن اعتقال جميع الفتيات ممن شاركن في هذا التجمع.

سمة المظاهرات الإيرانية الحالية واختلافها عن سابقاتها

لعلّ ما يميّز هذه المظاهرات التي تعم أرجاء إيران اليوم، احتجاجاً على الوحشية التي تعرضت لها ژينا أميني، هو الاختلاف في شكل شرارتها. ففي المظاهرات السابقة كانت الشرارة إما تتعلق بأسباب سياسية، كما حدث في احتجاجات الحركة الخضراء التي اندلعت عام 2009 وقادها الإصلاحيون، بعد عمليات التزوير التي شهدتها الانتخاب الرئاسية آنئذٍ، وانتهت بتنصيب الرئيس المتشدد الأصولي أحمدي نجاد، أو لأسباب اقتصادية مثل ما حدث في "انتفاضة البنزين" عام 2019، التي قامت نتيجة رفع الحكومة الإيرانية أسعار المحروقات بشكل فجائي بنسبة تصل إلى 300%، أو تتعلق بأسباب معيشية وخدمية وبالظروف الحياتية الصعبة، مثل احتجاجات النقابات العمالية والمعلمين المتقاعدين، والاحتجاجات التي اندلعت في الأهواز عقب انهيار مبنى "متروبول" التجاري، وفقدان العشرات من الأشخاص لحياتهم، واتهام البلدية بالتسبب في انهيار المبنى، وتحميل الحكومة مسؤولية الحادث.

أما الاحتجاجات الحالية، فيختلف سببها المباشر عن المظاهرات السابقة في الماضي، فمقتل الفتاة الإيرانية الكردية، كان بمثابة صدمة لم يسبق للشعب الإيراني أن شعر بها، ربّما يقاربها إلى حدّ ما، صدمة ضحايا الطائرة الأوكرانية التي أسقطت بصواريخ الحرس الثوري، عقب مقتل قاسم سليماني، أو صدمة مقتل الفتاة الإيرانية "ندا آغا سلطان"، التي قتلت برصاص قنّاص خلال احتجاجات الحركة الخضراء. لكن سياق الأحداث يختلف هنا، حيث أنّ

الحالتين السابقتين حدثتا ضمن سياق أحداث ساخنة في حينها، أما هذه الفتاة التي تحولت إلى رمز لأحد أبرز الثورات النسوية في العالم، كانت في سياق طبيعي، وتعرّضت إلى عنفٍ لا يمكن تبريره تحت أي مسمّى كان.

لقد أثار هذا الحادث مشاعر مركّبة لدى الشعب الإيراني، والنساء منهم على وجه الخصوص، فالمصير المأساوي الذي لاقته الفتاة الغريبة القادمة إلى العاصمة، لامست المخيلة الإيرانية الضاربة جذورها في التاريخ، وحرّكت مشاعر المظلومية التي تتشبع بها ذاكرتهم الجمعية؛ بدءاً من سياوش، مروراً بالحسين، اللذين قتل كلاهما في حالةٍ من الظلم وفي أرضٍ غريبة، وصولاً إلى جميع الضحايا الذين سقطوا على يد النظام الإيراني خلال ما يزيد عن أربعة عقود.

الأمر الآخر الذي زاد من حماسة الشباب الإيراني، ودفعهم للانخراط بكلّ حماس في هذه المظاهرات، هو الموقف البطولي الذي اتخذته عائلة ژينا أميني، ورفض والدها الانصياع لأوامر السلطات، بضرورة دفن ابنته ليلاً، وذلك لمنع تحوّل الجنازة إلى مظاهرات، قد تمتد إلى مناطق أخرى في إيران– وهذا ما حدث بالفعل– إضافةً إلى رفضه جميع الضغوطات التي ما تزال تمارسها هذه السلطات عليه للإدلاء بشهادة كاذبة حول معاناة سابقة لابنته من أذية دماغية.

ثمة اختلافات أخرى تشكل سمة هذه المظاهرات يمكن تلخيصها كالآتي:

1– تجازوها أطر وأشكال المظاهرات السابقة، ورسمها ملامح هوية وطنية مستقبلية معاصرة للشعب الإيراني بمختلف مكوناته، ويتجلى ذلك في الشعارات التي تهتف في المظاهرات والتي تركز على التكاتف بين مختلف القوميات الإيرانية.

2– بروز شخصية المرأة الإيرانية ودورها بشكل أوضح من المظاهرات السابقة، وإزالة الصورة النمطية المعروفة عن المرأة الإيرانية المحجبة والمستسلمة لواقعها، وإظهار مدى

عصرية الجيل الجديد من النساء والشباب في إيران، ومدى حيويتهم وتعطشهم للحرية والتغيير.

3–تسليط الضوء على الكرد في إيران، الذين عانوا من قمعٍ مزدوج خلال النظام البهلوي والنظام الحالي على حدّ سواء، والنظر إليهم كمحرّك رئيسي لهذه المظاهرات، وتحول فتاة من المناطق الكردية النائية عن المركز، إلى أيقونة لهذه التظاهرات، التي قد تتحول إلى ثورة عارمة يدوّنها التاريخ.

4– تجاوز المعارضة الإيرانية بكل أشكالها، وإبراز حالة من الوعي الجماهيري المتقدم، وأبرز مثال ذلك هو انضمام المناطق الأذرية والعربية والفارسية ومختلف المكونات الأخرى، بعد استشعارهم محاولة ركوب موجة المظاهرات من قبل الإصلاحيين الذين يحاولون احتواءها لصالحهم، ومحاولات النظام الترويج لسعي المناطق الكردية للانفصال من وراء هذه المظاهرات.

5– تجاوز الهوية الجندرية، والهيمنة الذكورية التي تسود العالم منذ أكثر من 5 آلاف عام، ولعلّ ذلك يتجلّى في انطلاق المظاهرات تحت راية القضية المحورية لها وهي "المرأة"، أضف إلى ذلك الصورة التضامنية الفريدة التي قدمها الشباب الإيراني، حينما بادروا إلى قصّ شعرهم أسوةً بالشابات الإيرانيات اللاتي جززن شعرهنّ حزناً على مقتل الفتاة اليافعة، في طقسٍ جنائزي ضارب في الأساطير الإيرانية، وأساطير ما بين النهرين، وهذه المشهدية ذات الدلالات العميقة، لم نجد مثيلاً لها في ثورات الربيع العربي، وربما في أي حركة احتجاجية أخرى في العالم.

6– ترديد شعارات جديدة ومختلفة تعبّر عن مرحلة جديدة، استطاع الشعب الإيراني بلورتها من خلال سلسلة التظاهرات السابقة، ورسم ملامح المرحلة المقبلة، التي يسعى الجيل الإيراني الشاب لبلوغها. ومن أبرز هذه الشعارات:

أ- **المرأة، الحياة، الحرية:** وهو شعار تم ترديده في مناطق كردستان إيران - أول الأمر- باللغة الكردية، وسرعان ما ترجمه المتظاهرون إلى الفارسية في المدن الإيرانية الأخرى وفي العاصمة طهران، ليصبح شعاراً للثورة النسوية الإيرانية، ويعود هذا الشعار إلى المقاتلات الكرديات في روجآفا، وقد برز خلال محاربتهن لتنظيم "داعش"، الذي يعتبر أحد أعتى التنظيمات الإرهابية في العالم، وأشدهم معاداةً للمرأة، وهو مستوحىً من الفلسفة النسوية للمفكر والزعيم الكردي عبد الله أوجلان، الذي يُعتبر ملهماً لهنّ. وتجاوز الشعار حدود إيران، ليتم ترديده في أنحاء مختلفة مع العالم، كما تصدّر عناوين أخبار أهم الصحف العالمية، ومنها جريدة "ليبراسيون" الفرنسية، التي كان الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر أحد مؤسسيها.

ب-**ستموت يا مجتبى ولن تصبح مرشداً:** وهو شعار يعبّر عن حسم الشعب الإيراني أمره، ورفضه لنظام ولاية الفقيه، والتخطيط الذي يتم لتنصيب مجتبى خامنئي مرشداً للبلاد، بعد رحيل والده علي خامنئي.

ج- **كردستان هي نور عين إيران،** و"**داميةٌ كل إيران؛ من كردستان إلى طهران**": ويعبّر عن توجه لتجاوز أية عقبات إثنية أو جغرافية، أمام تعزيز حسّ الانتماء إلى الوطن الأم إيران، ورفع حالة الغبن والظلم التي تشعر بها المناطق الكردية، والتي تجددت مع مقتل الفتاة الكردية، سيما وأنّ هذه المناطق عانت الأمرّين من قمع واستبداد أنظمة الحكم المتعاقبة على إيران.

د- **حذارِ من ذلك اليوم الذي سنمتلك فيه السلاح:** وهذا الشعار يعكس تحولاً كبيراً في إصرار المتظاهرين على قلب النظام، حتى لو استدعى الأمر تحوّل الحراك نحو العسكرة، وهذا التوجه لم يكن يلقَ رواجاً في التظاهرات الشعبية السابقة.

7- خروج بعض المناطق والأحياء جزئياً عن سيطرة القوى الأمنية، واللافت أكثر، بحسب التقارير الواردة من الداخل الإيراني، هو سيطرة المتظاهرين الكرد شبه الكاملة على مدينة شنو/ أشنويه، في محافظة كردستان، وهو حدث يشير إلى مدى شدة الحراك الشعبي في المناطق الكردية. ولعل الأمر في مناطق أخرى من إيران قد يتوجه إلى الحال ذاتها، وهذا ما ينعكس في تصريح "عزيز الله ملكي" قائد الشرطة بمحافظة گيلان شمال البلاد لموقع "أخبار گيلان" حيث قال: "منذ بضعة ليالٍ، ونحن قاب قوسين أو أدنى من السقوط".[60] وسرعان ما تم حذف التصريح من الموقع.

8- اتساع رقعة المظاهرات الرافضة لنظام الجمهورية الإسلامية لتشمل جميع المحافظات الإيرانية البالغ عددها /31/ محافظة، بحسب ناشطين ومحللين سياسين إيرانيين، وبذلك تتجاوز هذه التظاهرات احتجاجات تشرين الأول 2019 الدامية التي اندلعت في 28 محافظة حينها، وأسفرت عن 1500 قتيل.

[60] فرمانده انتظامی گیلان: چند شب است در یک قدمی سقوط هستیم- العربیه فارسی- نشر واسترجع بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر

https://cutt.us/ft77T

ردود الفعل الدولية

تتالت ردود الفعل الدولية على مقتل ژينا أميني، وعلى القمع الذي تمارسه السلطات الإيرانية ضد النساء، وكان من أبرزها تصريح الرئيس الأمريكي جو بايدن في الأمم المتحدة، الذي أعلن عن وقوف بلاده إلى جانب النساء الإيرانيات والدفاع عن حقهنّ في التظاهر، كما دعت منظمة العفو الدولية إلى ضرورة أن يخضع حادث مقتل الفتاة لتحقيق جنائي، وأن يتم تقديم المسؤولين والمتورطين إلى العدالة، كما أكد مستشار الأمن القومي الأمريكي أنهم سيستمرون في الضغط على إيران لوقف انتهاكات حقوق الإنسان.

بعيداً عن التصريحات الكلامية لقادة الدول والمنظمات الحقوقية، طرأ تحول ملحوظ على الصعيد العملي، في التعاطي مع الحركة الاحتجاجية واسعة النطاق في إيران، وذلك فيما يتعلق بالحرب الإلكترونية والوصول إلى الإنترنت، الذي يعتبر سلاح الشعب المنتفض من جهة، للاطلاع على واقع الأحداث والمجريات على الجغرافية الإيرانية، وللتنسيق فيما بينهم، سواءٌ في داخل المدينة الواحدة أو بين المدن كافة، وأيضاً لنقل ممارسات النظام القمعية إلى الخارج، الأمر الذي يساهم في تعرية هذه الممارسات، وربما حدوث تحولات في باقي دول العالم من خلال تشكل ضغط للرأي العام داخلها على حكوماتها، ومن جهة أخرى يعتبر الإنترنت سلاحاً للدولة، فقد عرف عن النظام الإيراني قطعه للإنترنت كلما اشتدت حدة المظاهرات المناهضة له، لضرب التنسيق بين المتظاهرين، وتسهيل السيطرة عليهم، ومنع انتقال ما يجري على الأرض إلى الخارج.

فقد أعلنت وزارة الخزينة الأمريكية، الجمعة، إصدار الرخصة العامة الإيرانية D–2 لزيادة الدعم لحرية الإنترنت في إيران، وقالت أنها ستسمح لشركات التكنلوجيا بوضع المزيد من المنصات والخدمات الخارجية الآمنة في متناول يد الشعب الإيراني، ومساعدتهم في

الاستعانة ببرامج مكافحة التتبع وأنظمة تشغيل الأجهزة المحمولة، وأدوات مكافحة الرقابة، واستخدام الشبكة الافتراضية الخاصة (VPN).[61]

جاء هذا القرار، بعد مطالبة "إيلون ماسك" – الرئيس التنفيذي لشركة "سبيس إكس" – وزارة الخزانة الأمريكية إعفاءً من العقوبات على إيران، لإتاحة خدمة "ستارلينك" بهدف تزويد إيران بشبكة إنترنت عبر الأقمار الصناعية. إنّ الاستجابة السريعة في قبول هذا الطلب، ورفع جزء من العقوبات على إيران، يتطلب من وزارة الخزانة الأمريكية دراسة عميقة متأنية، وتستغرق الوقت والكثير من الإجراءات الإدارية في الأحوال العادية، لكن هذه السرعة في إصدار القرار يعكس تحولاً نوعياً حول مدى حماسة الولايات المتحدة لهذا الحراك. وهذا يذكرنا بالخدمة ذاتها التي أوصلت إلى أوكرانيا، في وقتٍ سابقٍ من هذا العام، بعد مخاوف من انقطاع الإنترنت عن البلاد، في ظل الاجتياح الروسي لها.

تضامنٌ آخر له تأثير كبير على مسيرة الحراك الشعبي في إيران، ظهر بعدما أعلنت أكبر مجموعة قرصنة دولية، ذات توجهات أناركية، تطلق على نفسها اسم "أنونيموس" أي (مجهول)، عن دعمها للحراك الشعبي في إيران، وهددت النظام الإيراني بأنها ستقطع الإنترنت عنه، إذا بادر بقطعه عن الشعب، وتمكنت هذه المجموعة خلال الأيام الماضية من اختراق الكثير من المواقع والمؤسسات الحكومية الحساسة، مثل اختراق موقع مجلس الشورى الإسلامي(البرلمان) والوصول إلى بياناته، وتعطيل موقع البنك المركزي، واختراق التلفزيون الرسمي، واختراق موقع رئاسة الجمهورية الإيرانية، وإغلاق موقع المرشد علي خامنئي، كما اخترقت مركز أبحاث الطب الشرعي الإيراني وحصلت على قاعدة بياناته،

[61] قرار أمريكي لدعم حرية الإنترنت في إيران– CNN العربية– نشر بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر 2022– استرجع بتاريخ 24 أيلول سبتمبر 2022
https://cutt.us/sFvFr

إضافةً إلى اختراق وتعطيل المئات من كاميرات المراقبة في الشوارع الإيرانية، والتي نصبت لمراقبة الاحتجاجات والتعرف على المتظاهرين.[62]

وقالت هذه المجموعة في بيانٍ أخيرٍ لها موجه إلى قادة النظام الإيراني: "لن تتمكنوا من الاستفادة من الأموال الملطخة بالدم"، وذلك بعد اختراقها موقعي وزارة النفط والاقتصاد الإيرانيين.

سيناريوهات الأيام القادمة في إيران

إنّ النظام الإيراني هو نظام منغلق على نفسه بدرجة تفوق كل الأنظمة الاستبدادية الأخرى في المنطقة، وبالتالي فإنّ مثل هذه الأنظمة لا تقبل أية عملية إصلاحية في بنيتها، كما أنها لا ترضخ للمطالب الشعبية، وقد أثبتت جميع المظاهرات السابقة في إيران ذلك، والتي انتهت بقمعٍ شديد، وإيقافها من الناحية الشكلية، لكنها بقيت متوقدة من تحت الرماد، في انتظار اندلاعٍ جديدٍ كلما سنحت فرصة مواتية.

وبما أنّ للنظام خبرة طويلة واستعداد كبير لقمع أي حركة مناهضة لنظام الجمهورية الإسلامية، فإنّ من المتوقع استخدام العنف، والسعي لإخماد الحراك الشعبي، ولكن في ظل المؤشرات الحالية، فإنّ ذلك يتطلب من النظام درجة أشد من القمع، قد تنتهي إلى مصير يصعب التكهن به، لأنّ ذلك سيكون مرتبطاً بمسار الأحداث وتطورها، سيّما إذا اتجهت نحو التسلح.

---

[62] مجموعة هاكرز "إنونيموس" تعلن استهدافها 300 كاميرا مراقبة للنظام الإيراني– إيران انترناشينال– نشر بتاريخ22 أيلول/سبتمبر2022– استرجع بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2022

https://cutt.us/EsAzt

وبحسب المعلومات التي يتداولها بعض الناشطون السياسيون على الأرض، فإنّ النظام الإيراني سيلجأ إلى جماعاته بالوكالة لقمع الاحتجاجات الواسعة، وبعضها مشارك بالفعل في قمعها مثل لواء "فاطميون" المؤلف من عناصر أفغانيين، وسط أنباء أيضاً عن نقل فصائل من الحشد الشعبي العراقي بالطائرات إلى العاصمة طهران.

لذلك، ربما نكون أمام عدة احتمالات لمستقبل الأيام القادمة التي ستشهدها إيران، وهي:

1- لجوء النظام الإيراني إلى القمع الشديد، في سعيه إلى إخماد المظاهرات بأسرع وقت، على غرار ما فعل عام 2019 حيث تمكن من إخماد الاحتجاجات خلال ثلاثة أيام، تفادياً لانفلات الأمور وخروجها عن سيطرته، ولا سيما مع بدء الدوام في المدارس والجامعات، وعدم السماح بامتداد تعطيل الدوام إلى مؤسسات أخرى، والتوجه نحو حالة من الإضراب فيها، إذا طال أمد هذه المظاهرات. وبالتالي فإنّ أحد السيناريوهات الرئيسية سيكون التمكن من إخماد الحراك الثوري، لكن فاتورة الدم ستكون مرتفعة جداً هذه المرة، وسيتسع الشرخ أكثر بين النظام والشعب، الذي حسم أمره في تغيير الحكم القائم، وبالتالي فإنّ الاندلاع التالي لأي حراك آخر سيكون بدرجة أشدّ وأعمق، وذلك يمكن استنتاجه من خلال التمعّن في مسار الحركات الاحتجاجية المتتالية وتحولاتها خلال الأعوام الفائتة، ما يزيد من احتمالية انهيار النظام في المستقبل.
2- تركيز النظام على العاصمة طهران، وقد يكون القمع فيها بدرجة أكبر من باقي المناطق، ما سيتيح للأطراف تنظيم نفسها أكثر، ولا سيما في المناطق الكردية، التي تعتبر بؤرة الثورة الحالية، ولديها تاريخ طويل في النضال، إضافةً إلى امتلاكهم قدراتٍ تنظيمية وسياسية أكبر من باقي المكونات الأخرى في إيران، ومن إحدى المؤشرات على ذلك الخروج النسبي لمدينة شنو/ أشنويه عن سيطرة النظام، قبل باقي المدن الإيرانية الأخرى.

3- استمرار التظاهرات وزيادة حدتها، وانضمام فئات أكبر من الشعب إليها، إلى جانب حدوث حالة عامة من العصيان المدني والإضرابات العامة في مؤسسات الدولة، والجامعات، والشركات النفطية والنقابات العمالية، التي طالما كانت تعلن، خلال السنوات القليلة الماضية، عن الإضرابات بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة، وتدني الأجور، وعدم تسديدها في مواعيدها، ليأخذ الحراك تدريجياً شكل ثورة عام 1979 التي أطاحت بالشاه. ومما لا شكّ فيه سيكون ذلك بالتوازي مع حالة من العنف الشديد، قد تتحول فيها الثورة باتجاه العسكرة، ونشهد فيها انشقاقات بين صفوف الجيش النظامي الذي يعوّل قسم كبير من الشعب عليه، ويطالبونه بالانضمام إلى صفوفهم.

4- إذا سارت الأحداث وفق السيناريو الثالث، ولقي الشعب والثوار دعماً حقيقياً من المجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية- وهذه الفرضية ليست مستحيلة-، سيما إذا أعلنت موت الاتفاق النووي مع إيران، ووصلت إلى قناعة تامة في عدم إمكانية تغيير سلوك النظام الإيراني، وسحبه من المحور الروسي والصيني نحو المحور الغربي، حينها سيكون من المرجّح أن تميل الكفة لصالح الثوار، ولا نغفل هنا عن الدور الذي قد تلعبه إسرائيل في هذه المعمعة، وهي التي دأبت على استغلال أي ثغرة وخلخلة في بنية النظام، وإذا عدنا إلى الأيام والأشهر الفائتة، وأخبار انتشار الموساد في جهاز استخبارات الحرس الثوري في وقتٍ كان النظام في أوج قوته، سيكون بالإمكان توقع التحرك على نطاق أوسع وبأريحية أكثر للمساهمة في الإطاحة بالنظام في ظل خروج زمام البلاد عن سيطرته، وبالتالي قد نشهد نهاية أحد أعتى الأنظمة الديكتاتورية وأكثرها تطرفاً في المنطقة والعالم، ونكون أمام عصر جديد في إيران، وهذا من شأنه أن يساهم أيضاً في حلحلة عقد أزمات الكثير من دول المنطقة التي كان النظام الإيراني السبب المباشر وراءها، بعد أن تشهد هي الأخرى ثورات مشابهة ضد جماعات إيران بالوكالة التي تتحكم بقرار هذه الدول.

الغاية الحقيقية خلف تهديدات تركيا لشرق الفرات

مركز الفرات للدراسات

خَرَجَ الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" غاضباً من اجتماعه مع الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، على هامش قمة العشرين، التي عُقِدت في مدينة بالي الماليزية، منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر الفائت، وأدلى – عقب الاجتماع – بتصريحاتٍ عالية النبرة، ضد اثنتين من الحلقات الضعيفة لأمريكا في المنطقة، حيث ركّز في هذه التصريحات – بشكل واضح – على مهاجمته لليونان في ليلة مظلمة، ومهاجمته لشرق الفرات في سوريا.

جاء هذا الاجتماع، الذي عُقد بين الطرفين، بناءً على طلبٍ من الجانب التركي، فبحسب تصريحات الأمريكيين، لم يكن اللقاء بأردوغان على جدول أعمال الرئيس بايدن، على هامش هذه القمة.

فهل كان اللقاء بين الرئيسين غير ذي جدوى بالنسبة للرئيس التركي، وما هي المطالب التركية التي قُوبلت بالرفض أو المماطلة، حتى ثار غضب أردوغان، لدرجة عدم انتظاره الوصول إلى بلاده، والإدلاء بما يريد من تصريحات؟

من الواضح أنّ العلاقات التركية–الأمريكية، تشهد تراجعاً كبيراً، وكانت بداية هذا التراجع عام 2003، حيث حدث التصدّع الأول بين البلدين، عندما رفضت تركيا السماح للولايات المتحدة استخدام أراضيها لشنّ الهجمات ضد نظام صدام حسين، واستمر تراجع العلاقة بين الطرفين، لتبلغ ذروة تعقيدها في مرحلة إدارة الرئيس بايدن.

أزمة تسليح الجيش التركي

إنّ ما يشغل تركيا بالدرجة الأولى، ويُعتبر مطلبها الرئيسي في هذه المرحلة، هو تسليح جيشها بالعتاد والأسلحة المتطورة، ولا سيما الحصول على طائرات (إف 16) التي تمتنع إدارة بايدن عن تزويد الجيش التركي بمجموعة جديدة من هذه الطائرات، وتحديث أسطول طائراتها الموجود، ما يجعل من هذا الأمر نقطة ضعف جدية للجيش التركي، في زمن تُدار فيها الحروب من خلال الأسلحة والتكنلوجيا المتطورة، ولا سيّما أنّ المعطيات والتحليلات

التي يمكن الاستدلال بها لقراءة هذه المرحلة، تشير إلى أنّ المنطقة قد تكون مقبلة على مرحلة صراعات ساخنة.

لكن السؤال الأهم هنا هو: لماذا تمتنع إدارة بايدن عن تزويد تركيا بما تريد، وذلك على الرغم من أنّ تسليح الجيش التركي هو تسليح أمريكي، على اعتبار أنّ تركيا حليفة لها في الناتو؟

يبدو من الواضح إنّ الامتناع عن تسليح الجيش التركي بأسلحة متطورة لا يقتصر على إدارة بايدن، وحسب، فمع اقتراب الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة، اعتقدت تركيا– وهذا ما أكده أردوغان في تصاريحه أيضاً– أنّ طلب تركيا بخصوص الطائرات، سيتم تحقيقه مع فوز الحزب الجمهوري في هذه الانتخابات، لكن الحال هو أنّ المسألة تتجاوز الحكومة، وهي تعتبر مسألة استراتيجية أمريكية تجاه تركيا.

ما هي الأسباب الكامنة وراء تبني أمريكا لهذا الموقف تجاه تركيا؟

مارست تركيا العدالة والتنمية، سياسة انتهازية واضحة، إزاء الكثير من المنعطفات الهامة في السياسة الأمريكية، ولم تراعِ في سياساتها سقف حلف الناتو الذي يجمعهما تحته، وما دفع تركيا لذلك، هو اعتقادها الدائم بأنّ لها موقع جيوسياسي مهم لا يمكن إهماله بأي شكل من الأشكال، لذلك حاولت استغلال هذه النقطة في سياساتها الخارجية. ومن هنا جاء الامتناع الأمريكي عن تعزيز الجيش التركي، بعد محاولة تركيا استغلال هذه النقطة. ما دفع بالولايات المتحدة إلى سحب هذه الميزة من يد تركيا ومنحها لليونان بدلاً منها؛ أي العمل على تعزيز دور اليونان وموقعها الجيوسياسي، وذلك من خلال بناء قواعد أمريكية كبيرة فيها، على حساب تجميد قواعدها على الأراضي التركية، ولا سيما بعد شراء تركيا لمنظومة الصواريخ الروسية S400.

لا ريب أنّ هناك أسباب أخرى تحول دون إعطاء أمريكا التكنولوجية العسكرية لتركيا، واخراجها من برنامج (إف 35)، ومن أبرزها خلق توازن بين قدرات تركيا العسكرية مع قدرات الجيش اليوناني، حيث بات من الواضح أنّ أمريكا لا تدعم تركيا، للحيلولة دون إحداث تفوق عسكري لها على اليونان في هذه المرحلة، هذه إحدى أهم الأسباب حسب المعطيات الموجودة، وهذا ما تدركه تركيا أيضاً، وما ادعاءات تركيا بالهجوم على شرق الفرات، وممارسة أقصى درجات الضغط تجاه الخاصرة الرخوة لأمريكا، إلّا لحثّها على تلبية مطالبها أو دعوتها إلى الجلوس على طاولة المباحثات، من أجل الاستماع أو الانصياع إلى مطالبها. إلا أنّ ما حصل هو أن الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض لم يوليا اهتماماً كبيراً لهذه الجلبة التي أحدثها أردوغان، وترك مهمة الردّ للبنتاغون الذي لا يُعتبر جهة دبلوماسية، وبالتالي فهو ليس مخوّلاً بتقديم أي تنازلات لتركيا، لجهة تأمين مطالبها.

الانتخابات التركية

يواجه حزب العدالة والتنمية، تحدياتٍ وعقباتٍ حقيقية، للحفاظ على بقائه في السلطة لمرحلة أخرى. فحتى حملته الانتخابية باتت تفتقد إلى دعائم قوية تستند إليها، وعندما لم يجد هذا الحزب أي طرف يمنحه فرصة للمناورة، من خلال إعلان عملية "سلام داخلية"، اتجه إلى شنّ الحرب، من أجل جذب تضامن الشوفينيين الأتراك، لكن ما يبدو جليّاً، هو أنّ هذه الفئة أيضاً باتت تتقلص، لكن يبقى الأهم من كل ذلك، هو أنّ القوى المهيمنة عالمياً، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لا تريد أن يحقق حزب العدالة والتنمية أيّ مكسبٍ يستفيد منه في حملته الانتخابية، وبالتالي يعزّز من دوره كحزب حاكم، ولذلك نجد كلّ هذا التخبط في السياسة الخارجية التي يقودها هذا الحزب.

التطبيع مع النظام "السوري"

من المرجّح أن تكون محاولات أردوغان التطبيع مع النظام " السوري" أيضاً مرتبطةً بحملته الانتخابية، فالداخل التركي بات مستاءً بدرجةٍ كبيرة من وجود اللاجئين السوريين على أراضيهم، لذلك يحاول الحزب الحاكم أن يجذب الشارع التركي في هذا التوقيت الحساس بالنسبة له. لكن في المقابل نجد أنّ النظام "السوري" ربط علمية التطبيع هذه بشروط أحلاها مرٌّ بالنسبة للحكومة التركية، ويبقى السؤال هنا: هل أدرك النظام "السوري" أنّ أردوغان يسعى من وراء التطبيع معه إلى إطالة عمره في السلطة؟

إنّ حزب العدالة والتنمية الحاكم ذو توجه سنّي، وهو يرتكز بالدرجة الأولى على حاضنة "سنيّة"، ولعلّ هذا هو أحد الأسباب التي تجعل النظام "السوري" غير راغبٍ في بقائه في السلطة، وبالتالي فإنّه سيفكّر في تأجيل عملية التطبيع، على أمل فوز أحزاب أخرى أقرب إليه (مذهبياً) في الانتخابات، ولا سيّما حزب الشعب التركي بزعامة كليجدار أوغلو. وبالتالي فهو يريد منح كليجدار أوغلو "شرف التطبيع" معه.

أما في حال تمكّن أردوغان من تحقيق عملية التطبيع المنشودة، وذلك بضغط من الجانب الروسي والإيراني على "النظام السوري"، فإنّ هذه العملية ستكون عملية تحدٍّ للدول الغربية وللولايات المتحدة، التي فرضت حالة من العزلة على دمشق.

إنّ تطبيع تركيا مع "النظام السوري" يعني اصطفاف تركيا بشكل واضح إلى جانب التحالف الإقليمي الذي سيضم كل من تركيا وسوريا وإيران، وبالتالي فإنّ تشكّل مثل هذا الحلف في المرحلة الراهنة، يشكّل تحدّياً لمصالح القوى المهيمنة عالمياً، ومن بينها إسرائيل، لا سيّما مع وجود خطط لإمكانية شنّ هجمات ضد إيران، بالتزامن مع انسداد أفق المفاوضات النووية معها، وثورة "جينا أميني". وعليه، فإنّ التطبيع التركي–السوري، سيصبّ في مصلحة الكرد، أكثر من أي وقتٍ مضى، لأنّ التطبيع إن تحقق، سيقابله تشكّل حلف مؤيد لحلّ القضية الكردية.

ختاماً .. إنّ اتخاذ تركيا لقراراتها لم تعد مسألةً سهلةً بالنسبة لها، كما أنّ أوراق الضغط التي تمتلكها باتت تنعكس سلباً عليها. فعندما لم تستجب تركيا للإرادة الدولية، للكف عن تهديداتها بشنّ عملية برّية على شمال وشرق سوريا، رأينا كيف انبرت ممثلة الولايات المتحدة في مجلس الأمن، لرفض هذه التهديدات. وبالتالي تدرك تركيا جيداً معنى أن يناقش هذا الملف في مجلس الأمن، لأنّ النتيجة لن تكون وفقاً لما تتطلع إليه.

كما أنّ قبول المحكمة الأوروبية للدعوى التي أقامها السيد أوجلان عبر محاميه ضد اليونان، من شأنه أن يكون مقدمة لقبول دعواته ضد تركيا أيضاً. وعليه، لن يكون بإمكان تركيا تجاوز هذه العقبات بسهولة، لأنّ تداعيات ذلك، ستكون أشدّ وطأة عليها من هجومها البرّي.

إلى ماذا تحتاج عملية التنمية الاقتصادية في مناطق الإدارة الذاتية

لا شك أن مناطق الإدارة الذاتية تعيش حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي، نتيجة التهديدات التركية المستمرة للمنطقة من جهة، وعدم توصل الإدارة مع حكومة دمشق لأي اتفاق، أو شراكة معينة – حتى الآن – من جهة ثانية. وحيث ما تزال الأزمة السورية مستمرة، ولم تتوصل الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة فيها – حتى الآن – لأي اتفاق، حول شكل الحل المطلوب، لوضع نهاية للحرب السورية، فإن ذلك كفيل بأن يلقي ظلالاً كثيفة على الواقعين السياسي والاقتصادي في هذه المناطق، التي ما تزال مرتبطة مالياً ونقدياً بالسياسات الاقتصادية لدمشق.

إن الواقع الحالي، يبدو للوهلة الأولى غير قابلاً لبناء آليات للعمل الاقتصادي السويّ، الذي يحتاج أول ما يحتاجه إلى حالة من الأمن والاستقرار، تسمح بجريان النهر الاقتصادي في سياقات سليمة، تحقق الأهداف الرئيسية المرجوة، كتوفير الخدمات الأساسية للسكان، وتخفيف أعباءهم المالية، وتحسين مستوى معيشتهم، بالتزامن مع توفير الإيرادات والإمكانات اللازمة للإدارة الذاتية نفسها، ولمؤسساتها، وموظفيها.

ولكن، هل نسلّم بوجهة النظر هذه، ونضع يدنا فوق خدنا، ونبقى نعمل بدون خطة اقتصادية سليمة، وبأهداف معينة، تسعى إلى استغلال الموارد المتاحة، وتسخيرها لخدمة المنطقة، وتطويرها، وتوفير احتياجات سكانها؟.

تُعد عملية التنمية، عملية اقتصادية اجتماعية مستمرة، لا يجوز أن تتوقف بسبب الظروف الحالية التي تعيشها المنطقة، وتحميل هذه الظروف جميع النتائج السلبية، وجعلها شماعة يمكن أن يلصق بها أي فشل، أو أية سياسات وإجراءات غير سليمة يتم العمل من خلالها، قد تؤدي إلى نتائج غير متوافقة مع رؤى وتطلعات الإدارة ذاتها من جهة، أو ما يأمله الجمهور من هذه الإدارة من جهة ثانية.

أهداف تنموية وخطط اقتصادية غائبة

لا شك أن الإدارة الذاتية استطاعت – خلال السنوات الماضية – تغيير الطابع الاقتصادي للمنطقة من حيث الظاهر، وقد اقتصر هذا التغيير على تحسين القطاع التجاري، وترخيص عشرات الشركات، والسماح بتداول العملات الأجنبية، وتحويلها، إلا أنه بقليل من التمحيص يمكننا ملاحظة سياقات متعددة على صعيد القطاعات الاقتصادية، يمكن من خلالها الحكم بأن الأوضاع الاقتصادية ليست بحالة جيدة، لا من حيث السياسات، ولا الأهداف، ولا النتائج. فعلى الرغم من استثناء المنطقة من عقوبات قيصر الأمريكية، إلا أنها لم تستطع حتى الآن أن تكون بمنأى عن الآثار الاقتصادية والمعيشية الخطيرة، التي تتركها على الواقعين الاقتصادي والمعيشي، كما في عموم سوريا.

إن انخفاض قيمة الليرة السورية، وارتفاع الأسعار، والتراجع الكبير في القدرات الشرائية للأفراد، فضلاً عن الانخفاض الكبير في كميات الإنتاج الزراعي، وعدم حدوث أي تراكمات رأسمالية، أو قيم مضافة حقيقية في المنطقة، مع انخفاض مستوى الخدمات الرئيسية المقدمة للأفراد، وأزمات المحروقات بين الحين والأخر، هي من المؤشرات التي باتت واضحة داخل المجتمع عامة، وعلى صعيد القطاع الاقتصادي على وجه الخصوص.

على الرغم من وفرة الموارد، ومقومات الإنتاج الزراعي مثلاً، لم تشهد المنطقة تنمية زراعية بالمعنى الحقيقي، الذي يعني فيما يعنيه توفير مختلف المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، التي تغطي طلب الأفراد عليها في الأسواق المحلية، تلبيةً لاحتياجاتهم من الغذاء، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

إن غياب الأهداف التنموية في هذا القطاع وغيره من القطاعات الاقتصادية، هو سبب رئيسي في تراجع الأداء الاقتصادي، وعدم قدرة القطاعات الإنتاجية الرئيسية على تأدية مهامها الأساسية في تقوية البنية الإنتاجية أولاً، وتوفير احتياجات الأفراد والمجتمع ثانياً،

ومن ثم زيادة الاعتماد على الاستيراد، لتغطية احتياجات الأسواق من السلع والمنتجات، وخاصة الغذائية منها.

إن التراجع الاقتصادي الواضح، من خلال غياب الاستثمارات الحقيقية، وصعوبة توفر فرص العمل، مع زيادة صعوبات الأفراد في تأمين احتياجاتهم، وتزايد الاعتماد على الخارج في تأمين السلع والمنتجات الحياتية اليومية، يجعل من القرار الاقتصادي – وبالتالي السياسي – رهيناً للخارج. يضاف إلى ذلك، الصعوبات الواضحة في تأمين الخدمات الرئيسية في المنطقة، وانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي على وجه الخصوص، كل ذلك يدل على الابتعاد عن صياغة الأهداف الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية، أو بالأحرى غيابها عن ميكانيكية التفكير الاقتصادي في المنطقة أساساً.

إن عدم البحث في التدابير والإصلاحات الاقتصادية الحقيقية، وعدم تشخيص معوقات التنمية وتحدياتها بالصورة المطلوبة، ستدفع بالأوضاع الحقيقية والاجتماعية نحو التفاقم، وربما تتعرض لمشكلات بنيوية، قد تصبح مع مرور الوقت مشكلات مركبة، تُنتج ذاتياً، وتصبح عملية حلها، أو تذليلها عملية صعبة، ومكلفة جداً.

لذلك، وفي ظل توفر الموارد الاقتصادية الكافية في المنطقة، لا بد من الحديث عن خطط تنموية طموحة، سواءً على صعيد التنمية الزراعية، أو التنمية الصناعية، وخاصة الصناعات الزراعية؛ بهدف التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي، من خلال تحسين عملية إدارة الاقتصاد المحلي، وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو القنوات الاستثمارية الحقيقية والسليمة، والتي توفر استخدام هذه الموارد بالشكل الأمثل، وبكفاءة إنتاجية عالية، تضمن رفع مستويات الإنتاج، وتحقق قيم مضافة، لضمان حاجة المنطقة من السلع والمنتجات، وتحقيق الأمن الغذائي، وإقامة الاستثمارات.

التأخر في صدور قانون الاستثمار

لم تصدر الإدارة الذاتية – حتى اليوم – قانون الاستثمار، الذي قد ينظم العملية الاستثمارية بالشكل السليم، من خلال تنظيم الاستثمارات في القطاعات الرئيسية، وخاصة الإنتاجية، وخلق الأرضية المناسبة لاستثمارات القطاع الخاص، ضمن الأسس والضوابط التي سيحددها القانون، الذي سيوجه تلك الاستثمارات وفق أسس التخطيط الاقتصادي الموجه، ويوفر الحوافز المطلوبة لجذب رؤوس الأموال، سواءً المحلية أو الأجنبية، للقيام بالاستثمار في المنطقة، والبدء ببناء بنية إنتاجية متنوعة، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي ستشكل – ولا بد – قاعدة إنتاجية، تكون أساساً لعملية التنمية الاقتصادية خلال السنوات المقبلة.

نحن ندرك – تماماً – أن حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي تعيشها المنطقة، تسبب عائقاً رئيسياً أمام أية توجهات استراتيجية تنموية، ولكنها لا يجب أن تكون سداً منيعاً أمام القيام بعملية الإنتاج – في حدودها الدنيا على الأقل – كما يحدث الآن.

هنا يمكن القول: إن التوجه نحو تنمية الاقتصاد المحلي، وزيادة حجم الاستثمارات فيه، سيعمل على دعم قدراته الإنتاجية، وتحسين الواقعين الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير المنتجات التي تحتاجها أسواق المنطقة، وتوفير فرص العمل داخل الاقتصاد المحلي، وتنويع الإنتاج، وعدم إبقاء اقتصاد المنطقة أسيراً للإيرادات التي توفرها عملية بيع النفط ومشتقاته فقط.

الهيكل الاستثماري في الاقتصاد المحلي بحسب القطاعات

يتصدر القطاع التجاري – اليوم – مشهد الهيكل الاستثماري في مناطق الإدارة الذاتية، وتشكل الأموال الموجهة إلى القطاع التجاري النسبة الأكبر من الأموال الاستثمارية المتداولة داخل الاقتصاد المحلي، ويشمل تجارة العقارات، والسيارات، والمواد الغذائية، إلى جانب

التجارة بالعملات وصرفها. وأكثر ما يلفت الانتباه، هو حجم التجارة الخارجية، وعمليات استيراد السلع والمنتجات المتنوعة إلى المنطقة، دون البحث عن آليات تخفيض حجم المستوردات، أو توفير منتجات بديلة، على الرغم من توفر الموارد القادرة على ذلك، كالموارد الزراعية، التي على الرغم من توفر جميع المقومات للنهوض بالواقع الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، إلا أن عملية الاعتماد على المستوردات الزراعية من الخارج في تزايد مستمر، مقابل تراجع حجم الإنتاج في القطاع الزراعي، ومستوى الأداء الاقتصادي فيه.

يأتي القطاع الزراعي في المرتبة الثانية، من حيث حجم الاستثمارات فيه، وعلى الرغم من أنه يشكل القطاع الأكثر أهمية داخل الاقتصاد المحلي، إلا أن حجم الاهتمام الذي يلقاه لا يرقى للمستوى المطلوب. فحيث هو القطاع المسؤول عن الأمن الغذائي لسكان المنطقة، إلا أنه يعاني في السنوات الأخيرة من ضعف فعاليته، وتراجع الإنتاج فيه، مما يدفع باتجاه استيراد المواد الغذائية، والمنتجات الزراعية بكثرة من خارج مناطق الإدارة الذاتية.

يشكل قطاع البناء والتشييد، القاعدة الرئيسية للأنشطة الاقتصادية والخدمية في المنطقة، ويأتي هذا القطاع في المرتبة الثالثة ضمن الهيكل الاستثماري لاقتصاد الإدارة الذاتية، فمع زيادة الحركة الإنتاجية لهذا القطاع، تزداد فرص العمل، ويرتفع مستوى الطلب على العمالة، والخدمات المرافقة لعمليات البناء والتشييد. حيث يلقى معظم أصحاب المهن المرتبطة بالبناء، فرص عمل جيدة، وبمداخيل يمكن القول عنها بأنها عالية، مقارنة مع رواتب أصحاب الدخل المحدود، فضلاً عن تنشيط حركة تجارة ونقل مواد البناء والاكساء المختلفة.

لم يشهد الاقتصاد المحلي حركة استثمارية متميزة في القطاع الصناعي، إذا استبعدنا قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط) عن هذا القطاع، ويعود السبب إلى الظروف التي تعاني منها المنطقة، سياسياً وأمنياً، وحالة شبه الحصار المفروضة عليها، فضلاً عن صعوبة تأمين مستلزمات المعامل، وآلاتها، وخطوط الإنتاج الحديثة لها. لذلك يبقى هذا القطاع، من

حيث حجم الاستثمار فيه، متخلفاً عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، على الرغم أنه يشكل الرافعة الحقيقية لأية عملية تنموية منشودة، والحصان الذي يقود عربتها.

يبقى قطاع النقل والمواصلات، الذي يعمل العاملون فيه على نقل وتوزيع البضائع على مدن وأسواق المنطقة، سواءً المستوردة أو المنتجة محلياً، فضلاً عن أن المنطقة تشهد حركة ترانزيت، تتنقل من خلالها المركبات الكبيرة القادمة من خارج المنطقة إلى منطقة إقليم كردستان، وتدر دخلاً إضافياً لخزينة الإدارة الذاتية.

بين ضرورات التنمية المحلية وكيفية الاضطلاع بها

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية المحلية عملية مشتركة بين معظم مفاصل الاقتصاد المحلي، الإدارية، والمالية، وأصحاب رؤوس الأموال، وقطاع الأعمال، وفئات المجتمع المحلي؛ من خلال تضافر الجهود الجماعية، بهدف تعزيز القدرات المحلية، للنهوض بالواقعين الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، بشكل يرفع من سوية الأداء الاقتصادي، ويرفع من مستوى معيشة الأفراد.

وهذا لا يمكن أن يتم، إلا من خلال تبني استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية، وتنظيم الآليات، وتحديد الأولويات، وتنفيذ السياسات الكفيلة بنجاحها، بالاعتماد على القدرات الذاتية، والاستفادة من المزايا النسبية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، وخاصة مقومات ومزايا القطاع الزراعي، والموارد النفطية في مناطق الإدارة الذاتية.

يحتاج المجتمع المحلي، في مناطق الإدارة الذاتية، إلى توحيد جهوده التنموية، باتجاه إقامة المشروعات الإنتاجية، وخاصة في القطاعين الزراعي والصناعي، للتقليل من ظاهرة الاقتصاد التجاري (سيادة قطاع التجارة)، والضلوع في عملية الاستثمار والإنتاج، بهدف توسيع القاعدة الاقتصادية، وفرص التوظيف في العمل الإنتاجي، الأمر الذي يحتاج إلى التركيز على مسائل متعددة، أهمها تحديد وتنفيذ برامج اقتصادية نوعية من جهة، تعتمد على

الابتكار والريادة في المشروعات الاستثمارية، ومن جهة ثانية تعتمد على التنوع في مجالات توظيف الأموال واستثمارها.

لعلنا بحاجة الآن إلى فهم جديد للعملية الاقتصادية برمتها، والجانب التنموي فيها على وجه الخصوص، وهذا ينطلق من ضرورات متعددة، يمكننا تلخيصها فيما يلي:

- تراجع المستوى المعيشي لغالبية المواطنين في المنطقة، ليس فقط بسبب غياب الخطط الاقتصادية التنموية، وإنما يضاف إليها أسباب اقتصادية وسياسية ترتبط بالأزمة السورية، من انخفاض قيمة الليرة، والعقوبات الاقتصادية المفروضة، وحالة شبه الشلل الإنتاجي والاقتصادي في البلاد.
- انقسام المجتمع، في مناطق الإدارة الذاتية، إلى طبقتين اجتماعيتين، غنية تسيطر على النسبة الأكبر من موارد المنطقة وإيراداتها، وهي معدودة، وأخرى فقيرة، تتمثل في الغالبية العظمى من الأفراد، الذين لا يلقون قوت يومهم إلا بصعوبة بالغة، وخاصة ذوي الدخل المحدود، وأصحاب المهن المرتبطة بحالة النشاط الاقتصادي.
- توافر الموارد الاقتصادية في المنطقة، وهذا يفرض ضرورة الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، واستخدامها لتقوية البنية الإنتاجية في المنطقة، وتنويع القاعدة الاقتصادية المحلية، وزيادة الناتج المحلي، وتحسين مستوى الدخل الفردي، وتنويع مصادر الدخول، وزيادتها.
- تحديد برامج وسياسات اقتصادية محددة، تتناسب مع الواقع الاقتصادي للمنطقة، وتستخدم مواردها المتاحة للحصول على السلع والمنتجات، التي تلبي الطلب في الأسواق المحلية، ويمكن عدّها للتصدير إلى خارجها – أيضاً – لتوفير القطع الأجنبي، ورفد الخزينة العامة به.
- تحسين الأطر الإدارية والرقابية والقانونية، وتحسين مناخ الاستثمار، بهدف تحفيز رؤوس الأموال المحلية، نحو إقامة الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية، وجذب رؤوس الأموال الخارجية، وخاصة أبناء المنطقة المغتربين، لتنفيذ المشاريع الضخمة، التي

قد تعجز رؤوس الأموال المحلية عن تنفيذها، كمشاريع مزارع الطاقة الشمسية، وبناء السدود، ومد الطرقات الطويلة، وبعض الصناعات التقنية الحديثة، التي تحتاجها المنطقة في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية.

- تحديد أولويات عملية التنمية الاقتصادية، بالتوازن مع التنمية الاجتماعية، والتركيز على القطاعات الخدمية الرئيسية، كالصحة، والتعليم، وخدمات البلديات، وتوفير متطلباتها الأساسية، بما يضمن حصول السكان على نوعية جيدة – إن لم نقل عالية – من هذه الخدمات.
- الاستفادة من المزايا النسبية في مناطق الإدارة الذاتية، كالمساحات الزراعية الهائلة، وثقافة تربية المواشي، وآبار النفط والغاز، من خلال رسم الخطط الاقتصادية المطلوبة، وضمن عملية تنموية شاملة، تهدف إلى تقوية الاقتصاد المحلي، ورفع المستوى المعاشي للسكان في هذه المناطق.
- الأخذ بعين الاعتبار مسألة التنمية المستدامة، والحفاظ على حصة الأجيال القادمة من الموارد الاقتصادية للمنطقة، وخاصة الأراضي الزراعية، وعدم تغيير طبيعتها، وأيضاً النفط والموارد المائية، وهذا لن يتم إلا من خلال وضع الخطط الاقتصادية السليمة، ضمن إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المناسبة.

إن المسألة الأكثر أهمية في هذا الإطار، أي للبدء بعملية التنمية الاقتصادية أو تطويرها، هي تحسين كفاءة العمليات الإدارية والتنظيمية والرقابية، التي تقوم بها مؤسسات الإدارة الذاتية المعنية، للاستفادة من الموارد الاقتصادية للمنطقة، والتقليل من هدرها، والوقوف على أهم العوائق التي تقف في وجه تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية، وتطوير واقع الاقتصاد المحلي، وبنتيه الإدارية والاستثمارية، وتنويع قاعدته الإنتاجية.

ماذا نحتاج لتنفيذ عملية تنمية الاقتصاد المحلي؟

قبل البدء بأية عملية، اقتصادية كانت أو غير اقتصادية، لا بد من تحديد الأهداف الرئيسية لها، ومن ثم البحث في الآليات، والأدوات، والسياسات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف. ولعلنا

لن نبتعد كثيراً عمّا أوردناه في سياق ضرورات العمل التنموي، وجعلها أهدافاً للعملية التنموية في المنطقة، من تنويع القاعدة الاقتصادية، وتغيير الهيكل الاستثماري للاقتصاد المحلي وقطاعاته الرئيسية، والاستفادة من المزايا النسبية المتوفرة في المنطقة، ورفع مستوى الدخل الفردي والمعاشي لأبنائها، والتقليل من الفروقات الطبقية، والاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية، والتقليل من هدرها، وتوفير احتياجات المنطقة وأبنائها من السلع والمنتجات، وتقديم الخدمات الرئيسية للسكان، وبنوعية جيدة.

ولكن، ولتحقيق هذه الأهداف، لا يمكن الاعتماد على مؤسسات الإدارة الذاتية وحدها، بل لا بد من القيام بالكثير من العمل، وتوفر الإرادة العالية لدى أبناء المنطقة، لإنجاز عملية التنمية الاقتصادية، بالتوازي مع التنمية الاجتماعية، الأمر الذي سيعود بالفائدة، ليس فقط على جهة معينة بذاتها، بل ستدعم فوائدها بنية الإدارة الذاتية، باتجاه تقويتها وتطويرها على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والإدارية، وكذلك ستعود بالفائدة على أبناء المنطقة، بتوفير احتياجاتهم، وتأمين متطلبات الحياة الكريمة لهم، من خلال توفير وتنويع مصادر الدخل، وتنفيذ مشاريع تفتح فرص للتوظيف، سواءً العمالة أو الأموال.

قد تتلخص هذه العملية في عدد من الخطوات، التي نراها من وجهة نظرنا، بأنها قد تكون سبيلاً لتنفيذ عملية التنمية الاقتصادية في مناطق الإدارة الذاتية:

- تصوير إطار متكامل، ومنهجية واضحة، تشمل جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرئيسية، التي ستكون ضمن برامج عملية التنمية الاقتصادية في مناطق الإدارة الذاتية.
- التعرف على خصائص الاقتصاد المحلي، والفرص الإنتاجية المتوفرة، فيه وتقييم نقاط القوة والضعف، والفرص والإمكانات، وأيضاً التحديات القائمة، وذلك بهدف تحديد الاستراتيجية التنموية الملائمة للواقعين الاقتصادي والاجتماعي، وبصورة عملية، نضمن من خلالها تحقيق النتائج المرجوة منها.

- التعاون بين مختلف الجهات، من أصحاب المصالح بتنفيذ عملية التنمية الاقتصادية، من رجال أعمال، والمجتمع المحلي، والقطاع الاقتصادي الرسمي وغير الرسمي، ومؤسسات الإدارة المعنية، بهدف تضافر الجهود الجماعية، وتكوين رؤية موحدة، تبعد الهواجس عن أي طرف، وتعمل على تحقيق الفائدة المجتمعية.
- إنشاء قاعدة بيانات اقتصادية، تتضمن جميع المعلومات المطلوبة عن نوعية المشاريع المطلوب تنفيذها، وتوفر البيانات النوعية والكمية، الديمغرافية والاقتصادية والبيئية والمالية، اللازمة حول الفرص التنموية المحلية، وكيفية تنفيذها.
- توفير المهارات والخبرات العلمية والأكاديمية، القادرة على رسم المعالم الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية وإدارتها، وتحديد أولوياتها ومتطلباتها، وبما يتلاءم مع الأهداف والرؤى المجتمعية في تحسين وتطوير الواقعين الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، وبما قد ينعكس في النهاية على واقعها السياسي.
- تكوين فريق عمل، لتنظيم عملية التنمية الاقتصادية، يضم أكاديميين اقتصاديين وقانونيين وإداريين، وممثلين عن الجهات الإدارية في الإدارة الذاتية، ذات الصلة بالمسائل الاقتصادية والتنموية، وأيضاً أصحاب المصالح من المجتمع المحلي، كرجال الأعمال، ونقابات العمال، والمرأة، والشباب، ورواد الأعمال.
- الإسراع في إصدار القوانين الناظمة للعمل الاقتصادي والتنموي، وخاصة قانوني العمل والاستثمار، لما تشكله عملية القوننة من أهمية في تنظيم وتنفيذ العمل الاقتصادي، وتحديد أطره الإدارية والقانونية، ومراقبته، وتقييمه.
- تسخير بعض وسائل الإعلام المحلية، من صحافة وإذاعات وقنوات تلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي، للحديث عن ضرورات التنمية وفوائدها على المنطقة وأبناءها، وعن أهمية تضافر الجهود المجتمعية، لتنفيذ عملية التنمية الاقتصادية، وأنه من الضرورة أن يتحمل الجميع مهامه وواجباته في هذا السياق، من إدارات، ومؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب رؤوس الأموال، والمستثمرين،

وأفراد المجتمع كافة، بشكل يضمن المشاركة المجتمعية في هذه العملية، ويضمن نجاحها.

وفي الختام .. قد لا تسعفنا هذه الصفحات القليلة، في وضع برنامج واقعي وعلمي متكامل، يتناول عملية التنمية الاقتصادية في مناطق الإدارة الذاتية، يُعْنى بتوضيح ضرورات وأدوات وخطوات العمل التنموي والاقتصادي، ويرسم الخطط الاقتصادية فيها، ولكننا نأمل أن تكون بادرة للتوجه التنموي، ورسم تلك الخطط، وأن تكون برنامج عمل مبسط، يحتاج إلى التوسع في الطروحات والرؤى، وتحديد الخطوات والسياسات اللازمة، وعلى مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية، بما يقود نحو تعزيز العمل الاقتصادي، ويرفع من سوية الأداء في القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة، ويزيد من كفاءتها وفعاليتها، وأن تكون أيضاً مسودة عمل، ينطلق منها أصحاب القرار، لصياغة استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي، وبناء الخطط الفعالة، الكفيلة بتطوير الواقعين الاقتصادي والاجتماعي في مناطق الإدارة الذاتية.

أهداف وسيناريوهات المتغيرات الأخيرة في شمال غربي سوريا

لزكين إبراهيم

تشهد مناطق شمال غربي سوريا عامةً ومدينة عفرين خاصةً، أحداثاً ومتغيّراتٍ جديدة، على خلفية الاقتتال بين فصائل "الجيش الوطني السوري" وتدخل "هيئة تحرير الشام" (جبهة النصرة سابقاً) المصنفة على قائمة الإرهاب في الصراع، وسيطرتها بشكل سريع على عموم عفرين مع محاولاتها السيطرة على كامل مناطق الفصائل المدعومة من تركيا، وسط صمت

من الأخيرة. الأمر الذي بات يثير التساؤلات حيال أسباب وأهداف هذه الأحداث ومنْ يقف خلفها؟ وما تداعيات هذه المتغيرات على مناطق شمال غرب سوريا؟ وما مخاطر هذه المتغيرات القريبة والبعيدة على المنطقة؟

خلال هذه القراءة التحليلية سنجيب على هذه الأسئلة، ونلقي نظرة شاملة على كافة السيناريوهات المحتملة لما بعد سيطرة "الهيئة" على عفرين، واستمرار تمددها في مناطق الفصائل، والخروج في النهاية برؤية حول حقيقة مواقف وأهداف كافة القوى والأطراف المتدخلة في الشأن السوري من هذه المتغيرات.

قبل الخوض في معرفة أسباب وسيناريوهات المتغيّرات الأخيرة، علينا بداية التعرف عل خريطة التشكيلات العسكرية في شمال غرب سوريا، والفصائل المتواجدة فيها، لمعرفة الاصطفافات الجديدة التي خلقها تدخّل "هيئة تحرير الشام" في مناطق سيطرتها.

التشكيلات العسكرية في شمال غربي سوريا

يعود تشكيل "الجيش الوطني السوري" إلى ما قبل عملية الاجتياح التركي لعفرين، في أوائل عام 2018، حيث حاولت تركيا تأسيس قوة عسكرية نظامية عبر توحيد فصائل المعارضة في مناطق ريف حلب الشرقي، والتي كانت مجتمعة تحت اسم "الجيش الوطني السوري"، وبين جماعات مسلحة مدعومة من تركيا في إدلب تجتمع تحت مظلة واحدة تُعرف باسم "جبهة التحرير الوطني". وفي الرابع من أكتوبر/تشرين الأول 2018، أي قبل خمسة أيام من بدء الهجوم التركي على عفرين، قامت تركيا بضم "الجيش الوطني السوري" مع "جبهة التحرير الوطني" في إدلب، تحت اسم "الجيش الوطني" وذلك تحت قيادة اللواء سليم إدريس، الذي كان أول قائد للجيش السوري الحر في بداية الحرب السورية، وله علاقة وثيقة مع الحكومة التركية.

وكان "الجيش الوطني السوري"، يتألف – قبل الاندماج – من ثلاثة فيالق عسكرية (الفيلق أوّل، الفيلق الثاني، الفيلق الثالث) بقوام 50 ألف مسلح تقريباً، ينتشرون في مناطق عمليات ما تسمى "درع الفرات"، و"غصن الزيتون" بريف حلب، و"نبع السلام" في ريفي الحسكة والرقة، قبل أن تنضم إليه "الجبهة الوطنية للتحرير"، والتي كانت هي الأخرى مؤلفة من 11 فصيلاً من "الجيش السوري الحر" سابقاً في محافظة إدلب.

تشكيلات "الجيش الوطني السوري":

الفيلق الأول: كان يتألّف من أربع فرق هي:

- الفرقة 11: تتألف من "لواء الشمال، وجيش الأحفاد".
- الفرقة 12: تضم "لواء سمرقند، ولواء المنتصر بالله، وأحرار الشرقية".
- الفرقة 13: تضم "لواء السلطان محمد الفاتح، وقاعدة غزل، ولواء الوقاص".
- الفرقة 14: تضم "فيلق الشام، والفرقة التاسعة، وجيش النخبة، وجيش الشرقية".
- الفرقة 20: انضمت لـ"الفيلق" لاحقاً، وضمت حينها كل من "فرقة السلطان سليمان شاه" (العمشات)، قبل أن يُعلن قائدها "أبو عمشة" الانفصال عنه والانتقال إلى "الفيلق الثاني."

الفيلق الثاني: كان يضم فصائل: "فرقة السلطان مراد، وفرقة الحمزة، ولواء صقور الشمال، وفرقة المعتصم، وجيش الإسلام، وفيلق الرحمن". وانضم إليها فيما بعد "فرقة سليمان شاه" (العمشات) بعد انفصالها عن الفرقة الأولى.

الفيلق الثالث: يتألف "الفيلق الثالث" بقيادة "حسام ياسين" من كتلته الأكبر (الجبهة الشامية)، إضافةً إلى "جيش الإسلام" الذي انضم إليه بعد تهجيره من الغوطة الشرقية في ريف دمشق، و"فيلق المجد"، و"الفرقة 51"، و"فرقة السلطان ملكشاه"، و"لواء السلام" (تجمّع "فاستقم كما أُمرت" سابقاً)، وبحسب مصادر إعلامية معارضة، فإنّ التقسيم العسكري لـ الفيلق الثالث (الجبهة الشامية)، يتوزّع على سبع فرق وهي على الشكل التالي:

الفرقة 31: تضم "لواء عاصفة الشمال، مجموعات صغيرة منها من "حركة أحرار الشام".

الفرقة 32: تضم "حركة أحرار الشام/ القطاع الشرقي" معظمهم من أبناء مدينة الباب، شرقي حلب.

الفرقة 33: تضم "لواء التوحيد، كتيبة ساجدون، وجميع كتائب بلدتي مارع وتل رفعت شمالي حلب".

الفرقة 34: تضم "اللواء 51، القوة 55، لواء الفتح– لواء السلام".

الفرقة 35: "جيش الاسلام".

الفرقة 36: "لواء المجد".

الفرقة 37: تضم "لواء السلطان عثمان، فوج المصطفى، الفوج الأول".

وهذا الفيلق هو الذي تدور حالياً بينه وبين "هيئة تحرير الشام" الاقتتال والصراع في شمال غربي سوريا.

اندماجات وتكتلات جديدة ضمن هيكلية "الجيش الوطني السوري":

إن استراتيجية الفيالق لم تستطع إذابة ودمج الفصائل ذات الولاءات المتناقضة في هيكليتها، ما أدى إلى توجه معظم فصائل تلك الفيالق إلى إعلان تكتلات واندماجات جديدة فيما بينها، غالبيتها وهميّة؛ لتتخلص من هيكلية المؤسسة العسكرية النظامية ضمن الفيالق، ونتج عنها تشكيلات جديدة هما: "هيئة ثائرون للتحرير، وحركة التحرير والبناء".

1 –هيئة ثائرون للتحرير: بتاريخ 23 كانون الثاني/ يناير 2022، أعلنت كل من "حركة ثائرون" التي تضم 9 فصائل من الجيش الوطني السوري، أبرزها فرقة "السلطان مراد" و"فرقة السلطان سليمان شاه"، الاندماجَ مع "الجبهة السورية للتحرير"، المكوَّنة من فصيلين هما:

"فرقة الحمزة"، و"فرقة المعتصم". وذلك في إطار كيان جديد يحمل اسم "هيئة ثائرون للتحرير"، بقيادة "فهيم عيسى" قائد "السلطان مراد".

2 –حركة التحرير والبناء: شُكّلت "حركة التحرير والبناء" التابعة لـ"الجيش الوطني السوري"، منتصف شهر شباط 2022، من اندماج فصائل "أحرار الشرقية، وجيش الشرقية، والفرقة 20، وصقور الشام (قطاع الشمال)." وكُلّف قائد "جيش الشرقية" "حسين الحمادي" بالقيادة العامة لـ"حركة التحرير والبناء"، في حين عُيّن قائد "أحرار الشرقية" المعروف بـ"أبو حاتم شقرا"، نائباً له.

لكن في أواخر شهر تموز الماضي، أعلنت "فرقة الحمزة" (الحمزات) بقيادة (سيف بولاد أبو بكر)، وفرقة "السلطان سليمان شاه" (العمشات) بقيادة "محمد الجاسم أبو عمشة" الانسحاب من "هيئة ثائرون"، والعمل وفق المسمّى القديم لهما: "الفيلق الثاني"، قبل أن تُعلن قيادة "الفيلق"، أواخر شهر أيلول الماضي، فصل الفصيلين لكثرة الانتهاكات والجرائم التي باتت تلاحق اسميهما وعدم التزامهما بتعليمات قيادة الهيئة، وباتا الأقرب إلى "هيئة تحرير الشام"، اللذان شاركا مؤخراً بجانب الهيئة في محاربة "الفيلق الثالث."

"الجبهة الوطنية للتحرير" – إدلب

أُعلن عن تشكيل "الجبهة الوطنية للتحرير"، في أيار 2018، وضمّت 11 فصيلاً من "الجيش السوري الحر" سابقاً، وذلك بقيادة "العميد فضل الله الحجي" (قائد فيلق الشام ونائب رئيس الأركان في الجيش الوطني عن منطقة إدلب). وتضم "الجبهة الوطنية للتحرير" فصائل: "فيلق الشام، وجيش إدلب الحر، والفرقة الساحلية الأولى، والجيش الثاني، والفرقة الساحلية الثانية، وجيش النخبة، والفرقة الأولى مشاة، وجيش النصر، ولواء شهداء الإسلام/ داريا، ولواء الحرية، والفرقة 23".

وعليه، أصبحت فصائل "الجيش الوطني السوري" موزَّعة بين 4 كتل رئيسية وهي: "الفيلق الثالث، وهيئة ثائرون للتحرير، وحركة التحرير والبناء، والجبهة الوطنية للتحرير".

الاصطفافات الجديدة بعد الاقتتال الأخير وتدخل "هيئة تحرير الشام"

ينقسم شمال غربي سوريا – الخارج عن سيطرة النظام السوري منذ سنوات – إلى منطقتين، الأولى هي ريف حلب، وتضم منطقة واسعة من عفرين، وصولاً إلى جرابلس والباب شرقاً. وهذه المنطقة تخضع لسيطرة تحالف "الجيش الوطني"، الذي تدعمه تركيا، أما المنطقة الثانية فهي محافظة إدلب، التي أحكمت "هيئة تحرير الشام" السيطرة عليها بالكامل، بعد سلسلة صدامات مسلحة مع باقي التشكيلات العسكرية الصغيرة، التي كانت تنتشر في المنطقة هناك. وما بين هاتين المنطقتين هناك اختلاف في الإدارة والتنظيم العسكري، وأيضاً على الصعيد الاقتصادي، وتوجد حدود ومعابر داخلية، تتمركز – بشكل أساسي – على حدود منطقة عفرين الفاصلة بين المنطقتين. ليغدو المشهد وكأن الشمال السوري مقسم ضمن "دولتين".

ولكن مع اتساع رقعة الاقتتال بين فصائل "الجيش الوطني السوري" في ريف حلب، الذي بدأ بسيطرة "الفيلق الثالث" على مقار "فرقة الحمزة"، عقب ثبوت تورّط "الفرقة" بعملية اغتيال "الناشط محمد عبد اللطيف" (أبو غنوم) وزوجته الحامل في مدينة الباب. توسع الاقتتال إلى منطقة عفرين، وذلك عقب دخول "هيئة تحرير الشام" إلى جانب "الحمزات"، التي تسيطر على بلدات وقرى في عفرين قريبة من مناطق سيطرة "الهيئة" في إدلب وريف حلب الغربي. ومع دخول "هيئة تحرير الشام" على خط الاقتتال طفت الحالة الفصائلية في الجيش مجدّداً، لدرجةٍ لم يعد المراقبون لواقع الاقتتال الجديد يعرفون مَنْ يقاتل مَنْ، ومَنْ يُحالف مَنْ؟ إلا أن الصورة توضحت بعض الشيء بعد سيطرة "الهيئة" على كامل عفرين، وسط صمت من الجانب التركي. ليفرز الاقتتال الفصائلي بين "الفيلق الثالث" و"فرقة الحمزة" عمليات اصطفاف جديدة، تمثلت في معسكرين رئيسيين هما:

المعسكر الأول: إذ دخل فصيل "فرقة سليمان شاه" (العمشات) الاقتتال إلى جانب "الحمزة"، بعد دخول "هيئة تحرير الشام" على خط المواجهة ضد "الفيلق الثالث". كما انضمت "الفرقة 32"، التي تعرف باسم "أحرار الشام القطاع الشرقي" إلى هذا الحلف، إضافة إلى انضمام "هيئة ثائرون للتحرير" بشكل غير معلن، وهي ثاني أكبر تجمع عسكري في "الجيش الوطني" بعد "الفيلق الثالث".

المعسكر الثاني: أمام هذه التطورات، دخلت "حركة التحرير والبناء" (فصائل المناطق الشرقية) على خط المواجهة أيضاً، بالوقوف إلى جانب "الفيلق الثالث" ضد تقدّم "هيئة تحرير الشام" في ريف عفرين.

مع هذه الاصطفافات الجديدة، وبدخول "هيئة تحرير الشام" إلى مناطق فصائل "الجيش الوطني"، أصبحت الأخيرة مجرد هيكل شكلي خاوي، لا يمكنه ضبط الكتل والفصائل ضمن هيكليته، ويمكن اعتبار هذه الأحداث الأخيرة ضربة قاصمة لهيكلية "الجيش الوطني"، وبعثرة فصائله، والتمهيد لتشكيل هياكل عسكرية جديدة بولاءات جديدة، تكون هذه المرة – بشكل مباشر أو غير مباشر – لصالح "هيئة تحرير الشام" المتحكمة في هيكلياتها وتحركاتها. وهذا يفتح الباب أمام التساؤل حول دور تركيا، ورؤيتها وأهدافها الاستراتيجية من السماح لـ"هيئة تحرير الشام" في إحداث هذه المتغيرات في هيكلية "الجيش الوطني" ومناطق سيطرة فصائله؟

هل هذه المتغيرات تجري بمخطط تركي؟

إن تمكُّن هيئة تحرير الشام بسرعة قياسية من السيطرة على مدينة عفرين، وانتزاعها من فصائل مدعومة بشكل علني من تركيا، وسط صمت الأخيرة، رجّحت أن تكون كل هذه الاحداث تجري بتخطيط وإيعاز تركي، وهناك العديد من المعطيات الأخرى التي تشير إلى أن تركيا هي من خططت لهذه التطورات، ومنها:

أولاً– إن "هيئة تحرير الشام" لا يمكن أن تدخل مناطق نفوذ الجيش التركي، من دون ضوء أخضر منها. واللافت أن دخول الهيئة إلى عفرين ومحيطها كانت متسارعة، حيث تتم بطريقة الاستلام والتسليم، والدخول والخروج من دون مواجهات تذكر، ما يعني أن فصائل "الفيلق الثالث" قد تلقت تعليمات من الجانب التركي بعدم التصادم مع الهيئة في عفرين.

ثانياً– بعد سيطرة "الهيئة" على كامل عفرين، دخلت المدرعات التركية إلى المدينة، وجالت في شوارعها في ظل انتشار مسلحي "تحرير الشام" بشكل مكثف فيها، كما انتشرت القوات الخاصة التركية بحواجز مشتركة مع مسلحي "الهيئة" عند مداخل المدينة، ما يؤكد على وجود تنسيق مسبق بين الجانبين.

ثالثاً– كانت وكالة الأنباء الألمانية قد نقلت بتاريخ 13 أكتوبر الجاري، أي قبل يوم واحد من تحرك "هيئة تحرير الشام" صوب عفرين، عن مصدر في المعارضة السورية "أن وفد عسكري تركي، برئاسة نائب وزير الداخلية إسماعيل تشاتاكلي ووالي مدينة غازي عنتاب، وضباط من المخابرات العسكرية التركية، زاروا بتاريخ 12 أكتوبر/تشرين الأول مدينة أعزاز وبلدة الراعي، والتقوا بقادة الفصائل في مناطق ريف حلب الشرقي". وأكد المصدر "أن ما جرى، تم الاتفاق عليه خلال هذا الاجتماع الأمني؛ أي أن تركيا أوعزت لفصائل الجيش الوطني سحب قواتها من عفرين وريفها".

وهذا بالفعل ما حصل، حيث تحركت "الهيئة" صوب عفرين بعد يوم من ذاك الاجتماع في اعزاز، وسيطرت على عفرين خلال 24 ساعة بدون مقاومة، وانسحب فصيل "جيش الإسلام" و"الجبهة الشامية" من مدينة عفرين، وتوجهوا إلى مدينة أعزاز، فيما بقيت "الشرطة المدنية والعسكرية" في مقراتها، ولم تتعرض لأي هجمات من قِبل "هيئة تحرير الشام".

رابعاً– بعد دخول "هيئة تحرير الشام" لعفرين، نشرت "الحكومة السورية المؤقتة"، تسجيلاً مصوراً، ظهر فيه "الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع في الحكومة"، يقول فيه: "إن مدينة

عفرين خالية من الفصائل والأمان عاد إليها". فيما قال "رئيس الحكومة السورية المؤقتة" عبد الرحمن مصطفى: "إن مؤسساتها لاتزال تعمل في عفرين". وبتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول الجاري زار "عبد الرحمن مصطفى" برفقة وفد من "الحكومة" مدينة عفرين، الأمر الذي يبدو بمثابة رسالة سياسية للتأكيد بأن الحكومة المؤقتة لاتزال قائمة في المنطقة رغم دخول "هيئة تحرير الشام"، ولكن في المقابل، فإن تحركات وتصريحات الحكومة المؤقتة بكل هذه الراحة في عفرين يكشف بأنهم على علم مسبق بالمخطط التركي، وبالتالي يتحركون وكأنه لم يتغير عليهم شيء.

خامساً– إن بنود اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه بين "هيئة تحرير الشام" و"الفيلق الثالث" كشفت – دون شك – بأن تركيا هي من رتبت لكل هذه المتغيرات، والاتفاق الذي نص على إنهاء القتال بين الطرفين، لم يكن سوى سحب للمظاهر العسكرية المُسلحة من عفرين، وعودة بعض الفصائل لمقراتها شكلياً دون أن يكون لها دور في الهيمنة على المنطقة. في المقابل، يُلاحظ أن "الهيئة" انسحبت عسكرياً فقط من عفرين، لكنها أبقت على وجودها الأمني والإداري، بموجب الاتفاق مع "الفيلق الثالث"، حيث لُوحظ وجود عناصر أمنية تابعة لـ"الهيئة" على الحواجز ضمن مدينة عفرين. وبطبيعة الحال، لا يمكن لـ"الفيلق الثالث" أو أي فصيل آخر ضمن "الجيش الوطني" إبرام اتفاقات عسكرية أو إدارية مع أي طرف في المناطق التي تحتلها تركيا بدون موافقة الأخيرة.

أهداف تركيا من إحداث هذه المتغيرات

إن "هيئة تحرير الشام" ما كان لها أن تحقق هذا التقدم والتوسع السريع، لو لم يكن لصالح أنقرة، ولكن ما هي أهداف تركيا من دفع "الهيئة" المصنفة على لوائح الإرهاب للسيطرة على مناطق فصائل "الجيش الوطني"؟.

يمكننا من خلال النظر إلى المعطيات الأخيرة، والمتغيرات التي تشهدها سياسات حكومة "العدالة والتنمية" استنتاج بعض الأهداف والسيناريوهات المحتملة، ومنها:

السيناريو الأول: إن كانت هذه المتغيرات متعلقة بمساع الحكومة التركية الأخيرة، والمتعلقة بإجراء المصالحة مع النظام السوري، فيحتمل الموضوع أن يكون لتركيا عدة أهداف منها:

1- إضعاف وتفكيك بعض فصائل "الجيش الوطني" الرافضين للمصالحة، وتأديبهم بيد "هيئة تحرير الشام".
2- دفع "هيئة تحرير الشام" – التي هي امتداد لـ"تنظيم القاعدة" – للسيطرة على مناطق خارج إدلب، كان لتسهيل إبرام الصفقات عليها، في ظل التفاهمات التي تجري بين تركيا وروسيا، لتسليم مناطق سيطرة الفصائل إلى النظام، بحجة سيطرة تنظيم إرهابي عليها كمرحلة أولى، قبل تسليم إدلب ذات الملف الأكثر تعقيداً. وبهذه الصورة ستتمكن تركيا من التهرب من حماية مناطق الفصائل التي تسيطر "الهيئة" عليها، بحجة أنه تنظيم إرهابي، ولن تتدخل للدفاع عنها. كما سيساعد ذلك تركيا في حال اتفقت مع النظام على الانسحاب من سوريا مستقبلاً على سحب قواتها بحجة أن تلك المناطق لم تعد تحت سيطرة المعارضة و"الجيش الوطني".

السيناريو الثاني: في حال لم تكن تلك المتغيرات هي بهدف التصالح مع النظام، ومتعلقة بمستقبل الحل السياسي في سوريا، فإن ذلك يفرض على تركيا إعادة محاولات توحيد الإدارة المدنية في عموم شمال غربي سوريا. وسابقاً حاولت كل من تركيا وقطر تطبيق تلك الخطوة في عموم مناطق شمال غربي سوريا، تشمل مناطق إدلب، وشمال وغربي حلب، لكنها اصطدمت باعتراض عدة مكونات في "الجيش الوطني"؛ خوفاً من هيمنة "هيئة تحرير الشام" وحكومتها "الإنقاذ"، ويبدو أن الوقت بات متاحاً لفرض مشروع الإدارة المدنية بـ "القوة"، بعد تعذّر جميع الطروحات المقدمة مسبقاً لتوحيد فصائل الجيش الوطني بشكل صحيح، ويبدو أن لـ "تحرير الشام" دوراً بارزاً في فرض تنفيذ هذا المشروع، بضوء أخضر من جهات دولية، وهذا ما يفسر عدم التحرك التركي لمنع توغل "تحرير الشام" في مدينة عفرين.

ووفق هذا السيناريو، فإن توحيد كامل للإدارة المدنية سيقوم بدايةً بأن يكون للحكومة المؤقتة – حالياً– دورٌ في الواجهة، في إدارة مناطق عفرين وشمال حلب، لكن ستجري في الحقيقة تحت إشراف مؤسسات تتبع لـ "هيئة تحرير الشام"، ولاحقاً يمكن الاتفاق على دمج "الإنقاذ والمؤقتة" في كيان واحد. كذلك توحيد الجهاز الأمني في المنطقة، والعمل على إنهاء حالة الشرذمة الأمنية في عموم المنطقة. ويبدو أن هذا التوجه، بات ضرورة لمواكبة المعطيات والمتغيرات السياسية الجديدة دولياً، والتي تمهد لمرحلة تفاوضية مع النظام، حيث قد يكون هناك فرض حل دولي تشاركي بين النظام وقوى المعارضة، وهذا يحتم وجود كيان وإدارة واحدة على الأرض ضمن المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، ليكون لها ثقل في الحل المستقبلي. وبهذه الصورة ستفرض تركيا "هيئة تحرير الشام" وحكومتها المدنية كجزء من سوريا المستقبل.

وبموجب ما سبق، يمكن أن تكون هناك أيضاً رغبة من تركيا لتعويم "هيئة تحرير الشام" وتقديمها أمام المجتمع الدولي كقوة محلية منضبطة قادرة على تحقيق الاستقرار العسكري والأمني، وتحسين الواقع الخدمي في مناطق سيطرتها، ويبدو أن سماح تركيا "للهيئة" التحرك بهذا الشكل السريع، هي للفت الأنظار إلى قوة هذا التنظيم في مرحلة أولى، والمطالبة بإخراجه من لوائح الإرهاب في مرحلة ثانية. وما يرجّح هذا السيناريو، أن الهيئة نشرت فور سيطرتها على عفرين بياناً على أحد معرفاتها في منصة «تلغرام»، أرسلت من خلاله رسائل تطمين للمواطنين بمختلف انتماءاتهم العرقية، وقالت فيه: إن (تحرير الشام) تؤكد أن الأهالي العرب والكرد من أصل البلد أو المهجرين محل اهتمامنا وتقديرنا، ونحذّرهم من الاستماع لأصحاب المصالح الفصائلية، سواءً بتخويفهم أو ترويعهم، ونخص بالذكر الإخوة الأكراد؛ فهم أهل تلك المناطق، وواجبنا حمايتهم، وتقديم الخدمات لهم". وهذا دليل بأن تركيا تحاول تقديم "الهيئة" كجماعة معتدلة، تحمي كافة المكونات والإثنيات (هذا يذكّرنا بافتتاح الجولاني –مؤخراً– الكنائس في مناطق سيطرته بإدلب) ويمكنها أن تصبح بديلاً عن

الفصائل التي تراكمت ملفات انتهاكاتها وجرائمها في شمال سوريا عامة وعفرين بشكل خاص، أمام المنظمات الحقوقية والأمم المتحدة، وبالتالي فإن تركيا ترغب في التخلص من تلك الفصائل وحلّهم، حتى إذا جاء يوم وفُتِحت ملفات محاسبة مرتكبي جرائم الحرب والانتهاكات في سوريا، لن يجد المجتمع الدولي تلك الفصائل لمحاسبتهم، وبهذا الصورة تتخلص تركيا من عبء ملفات الجرائم التي أُرتكبت أساسا تحت اشراف تركيا واستخباراتها.

وهذا أيضا يقودنا إلى مراهنة تركيا على "هيئة تحرير الشام"، التي أظهرت قدرة كبيرة من ناحية التنظيم أو الشراسة في القتال، لتحقيق أهدافها في سوريا. وفي الوقت الراهن تحاول تركيا المراهنة على الهيئة وأجهزتها الأمنية وحكومتها المدنية "الإنقاذ"، لتحقيق الاستقرار العسكري والأمني والإداري في المنطقة، إذ لطالما فشلت فصائل "الجيش الوطني" و"الحكومة السورية المؤقتة" والمؤسسات الأخرى على مدار السنوات الماضية، في ضبط وإرساء الأمن. وبذلك تهدف تركيا لتمرير مشروع أروغان بإعادة مليون لاجئ إلى سوريا، والادعاء أمام الرأي العام بأن المنطقة أصبحت آمنة، وما يرجّح هذا السيناريو أن المناطق التي تحاول "الهيئة" السيطرة عليها، والممتد من إدلب مروراً بعفرين واعزاز وجرابلس، هي نفس المناطق التي أنشأت تركيا فيها التجمعات السكنية والمستوطنات.

السيناريو الثالث: إن موافقة تركيا على تقدم "الهيئة" في مناطق ما تسمى "غصن الزيتون" و"درع الفرات"، هي من أجل الوصول إلى هدف محدد؛ وهو خلق إدارة مركزية لشمال غرب سوريا، تكون بيد قوة واحدة تتسلم المنطقة وتدير المعابر، سواء الرابطة بين مناطق الإدارة الذاتية، أو النظام السوري، أو الحدودية مع تركيا، وإغلاق جميع معابر التهريب مع مناطق النظام والإدارة الذاتية، يليها اتفاق على إدارة موحدة لجميع المعابر في مناطق إدلب وحلب، وربطها بمكتب اقتصادي موحّد للجميع، بحيث يكون لـ"هيئة تحرير الشام" الدور الريادي في إدارتها، تحت إشراف الاستخبارات التركية. وذلك لترتيب المنطقة بما يتناسب مع توجهات أنقرة للمرحلة المقبلة، بحيث تستطيع الأخيرة الإيفاء بالتزاماتها البينية والدولية بدقة، وإن

هيمنة إدارة مركزية موحدة تحت إشراف الاستخبارات التركية على هذه المعابر، ستساعد تركيا على الاستحواذ على كامل واردات تلك المعابر التي كانت تذهب لجيوب قادة الفصائل الذين باتوا يعتمدون عليها في تمويل أنفسهم وعدم الاعتماد على الرواتب التي توزعها تركيا عليهم. وترى تركيا أن هذا الاستقلال المالي بات يدفع الفصائل للخروج عن العباءة التركية، لذا ستتمكن "الهيئة" – ومن خلفها تركيا – من السيطرة على كافة المعابر، وحرمان تلك الفصائل من مواردها، وبالتالي إجبارهم على الرضوخ لأوامر تركيا، والانحلال مستقبلاً ضمن التشكيلات العسكرية التابعة لـ"هيئة تحرير الشام"، باعتبارها ستكون المتحكمة في الموارد الاقتصادية للمنطقة، ومسؤولة عن توزيع الرواتب.

ووفق هذا السيناريو، فإنه في حال عجزت تركيا عن الحصول على ضوء أخضر روسي أو أميركي لشن عمليات عسكرية جديدة على مناطق الإدارة الذاتية؛ فإنها قد تلجأ هذه المرة وعبر خلق إدارة مركزية لمناطق شمال غرب سوريا، ودمج حكومتي "الإنقاذ والمؤقتة"، إلى التوسط لدى أميركا والغرب لمنح تلك الإدارة الشرعية (التي تهيمن عليها هيئة تحرير الشام)، سواءً بشكل رسمي أو غير رسمي، وبالتالي السعي لفتح المعابر مع الإدارة الذاتية، وإرسال الشركات التركية الخاصة للاستثمار في تلك المنطقة مقابل التخلي عن عمليات عسكرية ضد مناطق قوات سوريا الديمقراطية، وهذا الأمر كانت أميركا قد طرحته على تركيا في وقت سابق بعد إعلان أميركا بداية العام الجاري استثناء مناطق شمال شرق سوريا وبعض مناطق سيطرة تركيا من عقوبات "قيصر"، وقد تدعم أميركا هذا التوجه لأنه سينهي التهديدات التركية المباشرة لمناطق الإدارة الذاتية، ودفع الأخيرة وتركيا على التبادل الاقتصادي، مقابل خنقهما للنظام السوري اقتصادياً.

السيناريو الرابع: وهو متعلق بالوضع داخل تركيا، المقبلة على انتخابات رئاسية لعام 2023، حيث يمكن فهم دفع حكومة "العدالة والتنمية" "هيئة تحرير الشام" للهيمنة على شمال غربي سوريا وعلى طول الحدود مع تركيا، بأنها تهدف لإفشال مخطط المعارضة

التركية، التي تتعهد للشارع التركي بأنها – في حال استلمت الحكم – ستعيد العلاقات مع دمشق، وتعيد اللاجئين السوريين إلى سوريا. حينها من الممكن أن تتخذ المعارضة التركية قرار الانسحاب العسكري من سوريا، ولكن مع وجود تنظيم كـ"هيئة تحرير الشام"، فإن المعارضة التركية ستحسب حساب ردة فعل هذا التنظيم الإرهابي، في حال سحبت القوات التركية من إدلب وشمال سوريا، وتركهم تحت رحمة روسيا والنظام السوري، لأن تركيا حينها ستصبح أحد أهداف تلك التنظيمات، التي تمتلك شبكات واسعة من الخلايا داخل تركيا، وبوجود العلاقات المتينة بينها وبين حكومة "العدالة والتنمية"، سيسهل عليها اختراق تركيا وتنفيذ العمليات الإرهابية فيها، وبذلك سيتهم حزب العدالة والتنمية المعارضة بأنها غير قادرة على حماية الأمن القومي التركي، وتحرض الشارع التركي ضد المعارضة.

الموقف الروسي

يبدو أن الموقف الروسي حيال المتغيرات الأخيرة غامضٌ بعض الشيء، إلا أن شنّ الطيران الحربي الروسي، في 16 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، غارات استهدفت مواقع لـ"الجيش الوطني" في ريف منطقة عفرين، وذلك بعد ساعات من التوصل إلى اتفاق بين "الفيلق الثالث" مع "هيئة تحرير الشام" في الشمال السوري، هي بمثابة رسائل روسية لتركيا والفصائل السورية من تمكين "الهيئة" للهيمنة على مناطق سيطرتها.

لكن تمدد "الهيئة" وابتلاعها لفصائل المعارضة ومناطق سيطرتها، ربما يصب في مصلحة روسيا والنظام السوري، باعتبار أن "الهيئة" تنظيم مصنّف على لوائح الإرهاب، وهذا سيقوي حجة روسيا والنظام في حال قررا شن العمليات العسكرية على مناطق تسيطر عليها "الهيئة" بحجة أنها تحارب تنظيماً إرهابياً، بالإضافة إلى أن "الهيئة" بهذا التمدد ستضعف وتقضي على العديد من فصائل "الجيش الوطني السوري".

لذا قد تقف روسيا موقف المتفرج – حالياً – مع استغلال الظروف لإلحاق عدة ضربات بتلك الفصائل التي تسعى تركيا و"الهيئة" لتصفيتهم، والانتظار لحين تمكن "الهيئة" من السيطرة على المنطقة، ومن ثم إيضاح موقفها الذي سيكون في الغالب ضد تمدد "تحرير الشام".

الموقف الأميركي

إن أميركا المنشغلة بصراعاتها مع روسيا والصين لم تعد سوريا على سلم أولوياتها، ورغم إن حكومة بايدن أعلنت مؤخراً تمديد حالة الطوارئ في سوريا، وإبقاء قواتها في سوريا لمواجهة التهديدات التي لاتزال تشكلها خلايا "داعش" والتهديدات التركية على المنطقة، إلا أنّها تدخل أيضاً في إطار مواجهة النفوذ الروسي في سوريا.

أما موقفها من المتغيرات الأخيرة، وتمدد "هيئة تحرير الشام"، فإن هناك تناقض واضح بين بياناتها وتحركاتها على الأرض تجاه "هيئة تحرير الشام"، مما يثير الشكوك حول موافقتها "الضمنية" لتمدد "هيئة تحرير الشام"، رغم أن السفارة الأميركية في دمشق أصدرت الثلاثاء 18 أكتوبر/تشرين الأول الجاري بياناً تقول فيه: "نشعر ببالغ القلق من التوغل الأخير لهيئة تحرير الشام، وهي منظمة مصنفة إرهابية، في شمال حلب، يجب سحب قوات هيئة تحرير الشام من المنطقة على الفور". وهذا البيان مؤشر بأن أميركا رغم تنبيهها من خطر تمدد "الهيئة" شمال حلب، إلا أنها راضية عن بقاء "الهيئة" في إدلب، ودعوتها سحب قواتها من مناطق سيطرة الفصائل، لا يلغي موافقتها "الضمنية" على الهيمنة الضمنية "للهيئة" على المنطقة، والدليل أنه في وقت تشن طائرات التحالف الدولي –كل فترة– هجمات ضد قادة لتنظيمي "داعش" و"حراس الدين" في مناطق سيطرة الاحتلال التركي و"هيئة تحرير الشام"، في المقابل يتحرك الجولاني وقادة "الهيئة" وقواتها بكل حرية في المنطقة ويفتتحون كليات عسكرية تحت أعين أميركا، دون أن تستهدفهم، وهذا يعني أن بقاء "الهيئة" على لوائح الإرهاب هي بقاءٌ شكلي، أو أنها ورقة ضغط بيد أميركا لإجبار الجولاني على تقديم الطاعة لها وللغرب، والتعاون الاستخباراتي مع التحالف ضد قادة داعش.

موقف قوات سوريا الديمقراطية

حذّرت قوات سوريا الديمقراطية في 25 من أيار/مايو من العام الحالي، من مخطط جديد لتركيا حول تحركات بعض الفصائل الموالية لتركيا، وإعادة تمركز بعضها الآخر، وذلك في إطار ما وصفتها بأنها "الخطط التركية لإنشاء حزام أسود من العناصر الإرهابية في خطوط التماس".

وحينها أشار المركز الإعلامي لقسد إلى أن التوزع الجديد، وخاصة لفصيلي "حراس الدين"، و"هيئة تحرير الشام" (الفرع السوري لتنظيم القاعدة)، يبدأ من ريف عفرين الجنوبي، وصولاً إلى محاور منبج وريف كوباني الغربي، وذلك لاستخدامهم "في أي عدوان محتمل". وإن الأحداث الأخيرة وسيطرة "الهيئة" على عفرين، ومساع تمددها صوب اعزاز والباب وجرابلس، تؤيد حقيقة ما حذرت منه "قسد".

ويبدو أن الهدف التركي من تبديل تلك التنظيمات الإرهابية بفصائل "الجيش الوطني" على خطوط التماس مع قوات سوريا الديمقراطية، هو إعادة وضع عناصر "داعش" المتواجدين في شمال غرب سوريا، والذين كانوا قد فروا من شمال شرق سوريا بعد "معركة الباغوز"، وانضموا إلى "حراس الدين" و"هيئة تحرير الشام"، في مواجهة قسد مرة أخرى، وذلك بعد عجز تركيا – مؤخراً– عن إقناع روسيا وأميركا بشن عمليات عسكرية جديدة مع فصائل "الجيش الوطني" ضد قسد. وبهذه الصورة الجديدة ستخلق تركيا نقاط تماس ساخنة مع قسد، باعتبار أن عناصر "داعش" هم أكثر عداءً لقسد، ولديهم دوافع أكبر من "الجيش الوطني" في محاربتها، حيث أن قسد هي من قضت على "دولة الخلافة" المزعومة لـ"داعش"، وكذلك هناك الآلاف من عوائل "داعش" ومحتجزيها في مخيمات وسجون شمال وشرق سوريا، وستحاول (داعش) انتهاز أي فرصة لإخراجهم.

ولكن، احتمالية شن "هيئة تحرير الشام" باسمها الصريح الهجمات ضد قسد مستبعدة على المدى القريب، لأن "الهيئة" الباحثة عن شرعية واعتراف دولي لن تغامر في شن عمليات عسكرية ضد قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الدولي، أولاً لخشيتها أن يساند التحالف قسد في مواجهة "الهيئة"، وثانية لأن تركيا لن تتمكن من التدخل المباشر أو مساندة "الهيئة" بسلاح الجو؛ لأن ذلك سيعتبر دعماً تركياً مباشراً لتنظيم إرهابي.

نتيجة وتنبيه لمخاطر

يبدو أنه من بين أحد أهداف تركيا الاستراتيجية من تصفية بعض الفصائل، وتذويب بعضها ضمن "هيئة تحرير الشام" أو "الشرطة المدنية"، هو التخلص من إرث الجرائم والانتهاكات الكبيرة التي ارتكبتها تلك الفصائل المدعومة من تركيا، وذلك في محاولة تركيا الإفلات من المحاسبة في حال حدوث أي حل سياسي لسوريا، وطالبت المحاكم الدولية بمحاسبة مجرمي الحرب في سوريا.

من الواضح إن تركيا تهدف من وراء دفع "تحرير الشام" لتهيئة الظروف الأمنية والإدارية والخدمية في شمال غرب سوريا، إلى رسم خطة إعادة اللاجئين إلى سوريا، وتوطينهم في تجمعات سكنية، وخاصة في المناطق الحدودية وذات الغالبية الكردية، هي لخلق واقع جديد من خلال تغيير في التركيبة الديمغرافية لتلك المناطق، وإنشاء أحزمة ديمغرافية خالية من المكون الكردي، واستبدالهم بالتركمان والعرب والجماعات الموالية لتركيا. ومن مخاطر هذا المخطط التركي أنها تسعى لترسيخ تهجير دائم للسوريين (كأهالي دمشق، وحمص، وحماه، وحلب، وغيرهم) عن مناطقهم الأصلية التي ينحدرون منها، لصالح توطينهم على شريط حدودي، وما يؤكد ذلك، هو الإحاطة الجديدة حول "مشروع العودة" التي حصل عليها موقع "الحرة" من رئاسة الهجرة التركية في أكتوبر/تشرين الأول الجاري والذي يقول: "سيتمكن السوريون الذين عادوا طواعية واستقروا في هذه المنازل من أن يصبحوا أصحابها الحقيقيين،

بشرط أن يقيموا فيها لمدة عشر سنوات". وهي نقطة لم يسبق وأن تم التطرق إليها في وقت سابق، ما يشير إلى الهدف التركي الاستراتيجي من بناء هذه المستوطنات.

وما يثير المخاوف من مستقبل تلك التجمعات والأجيال التي ستعيش فيها، أن ما تسمى جمعية "الأيادي البيضاء التركية" تفتح فيها مدارس باسم "الإمام الخطيب" وهي مؤسسة رسمية للتعليم الثانوي في تركيا (والتعليم الإعدادي)، تعمل على تخريج أئمة وموظفين حكوميين للعمل في المساجد والإدارات الدينية، وهي امتداد للتعليم الديني في دولة "الخلافة العثمانية". أي أن الأجيال التي ستتخرج من هذه المدارس برعاية "الإمام الخطيب" وتحت إشراف "هيئة تحرير الشام"، ستخرج أجيالاً مشبعة بالفكر المتطرف، وفي الوقت نفسه، يدين بالولاء لتركيا و"الحلم العثماني"، وهذا سيشكل خطراً جديداً على سوريا والدول الإقليمية.

كما إن الأطفال السوريين الذين سيُكملون تعليمهم في المدارس التي تم بناؤها داخل القرى السكنية، بمنهاج تركي وسيحصلون على شهادة تركيّة أيضاً، فهؤلاء سيشعرون بالانتماء إلى تركيا أكثر من انتمائهم لوطنهم سوريا أو لمجتمعاتهم، وبالتالي سيشكلون نواة لسياسات تتريك الشمال السوري، وفي نهاية المطاف، ستعمل تركيا لاقتطاع تلك الأجزاء من سوريا وضمها لتركيا بعد أن تطالب بإجراء استفتاء شعبي فيها لمعرفة رغبة القاطنين فيها للانضمام إلى تركيا أو سوريا، وذلك في تكرار لسيناريو "لواء اسكندرون". وما يؤكد هذا الهدف لتركيا، أنها تستخرج بطاقات تعريفية شخصية لآلاف المستوطنين الوافدين إلى تلك المستوطنات، وربطها بالسجلات المدنية للولايات التركية، وبهذه الصورة ستصبح شمال غربي سوريا – مستقبلاً – ولاية سنية متشددة تابعة لتركيا.

وما قد يزيد المخاطر، في حال استمرت "هيئة تحرير الشام" في السيطرة على مناطق عفرين واعزاز وباقي المناطق التي تضم تلك التجمعات السكنية، دون تحرك فعلي من قِبل أميركا أو روسيا، أن الإدارة المدنية أو التشكيلات العسكرية الجديدة التي قد تشكلها تركيا تحت إشراف "تحرير الشام" ستصبح أمراً واقعاً، وتكون بديلاً عن المعارضة في مستقبل سوريا.

وبما أن تركيا تحاول إنشاء إقليم سني على طول حدودها مع سوريا تديرها جماعات إسلامية متشددة، وبتكديس تركيا ملايين السوريين في هذا الإقليم؛ سيحقق عدة أهداف استراتيجية، الأول فرض هذا الإقليم كأمر واقع على مستقبل سوريا، الثاني تحويل هذه المنطقة المكتظة بالسكان والمستوطنات إلى مفرخة للإرهابيين والمرتزقة الموالين لتركيا لاستخدامهم في حروبها الخارجية.

إن كانت هذه المتغيرات جرت بتوافق روسي تركي، فإن هناك احتمال أن تشن "الهيئة" والفصائل التي انضمت إلى تحالفها هجوماً على تل رفعت، لتشتيت الآلاف من أهالي عفرين القاطنين فيها وفي المخيمات بمنطقة الشهباء، مقابل تقديم مناطق بريف إدلب للنظام السوري.

إن سيطرة "هيئة تحرير الشام" على مناطق فصائل "الجيش الوطني" سيجعل "الائتلاف الوطني المعارض" بلا وزن أو معنى في المحافل الدولية، لأنها كانت تعتبر نفسها الجناح السياسي لفصائل "الجيش الوطني" التي تسيطر على مناطق في شمال غربي سوريا، وعلى هذا الأساس كانت تتفاوض مع النظام السوري، وتدّعي أنها الممثل الشرعي للمعارضة السورية، ولكن بخسارتها للجغرافيا لصالح "الهيئة"، فلن يبقى بيدها أي أوراق تتفاوض فيها مع النظام، أو أن تشارك في اجتماعات تخص مستقبل سوريا، لأن القوة الفعليّة على الأرض باتت بيد "هيئة تحرير الشام"، ويبدو أن "الائتلاف" بكافة تشكيلاته باتت تشعر بمدى خطورة هذه التغيرات عليهم، لذا ومن خلال تتبع بيانات وتصريحات أعضاء الائتلاف الرافضين لسيطرة "هيئة تحرير الشام" على عفرين فأنهم أدركوا حجم خيبتهم بحليفهم التركي، الذي استبدلهم مع فصائلهم بـ"هيئة تحرير الشام"، وعلى هذا الأساس من المحتمل أن يجري حل "الائتلاف"، أو انضمام بعض أعضائه للحكومة الجديدة، التي قد تشكّلها تركيا بالدمج بين "الحكومة المؤقتة والإنقاذ"، وبذلك سيخضعون لقرارات الجولاني.

بعد قمة طهران.. تموضعات جديدة في الشرق الأوسط

مركز الفرات للدراسات

في ظروف استثنائية، وضمن سياق المصالح الجيوسياسية، عُقدت قمّة طهران بين فرقاء إقليمين، جمعتهم ضرورات التعاون في المرحلة الحالية، في مواجهة الأحداث التي تمر بها المنطقة والعالم، والتي لها تأثيرات – مباشرة أو غير مباشرة – على سوية هذا التعاون بين الدول الثلاث، وعلى مصالحها السياسية والأمنية، والذي كان مرشحاً لأن يصبح تعاوناً على الصعيد الاستراتيجي؛ حال دونه اختلاف الرؤى والمواقف الجيوسياسية، حول العديد من

القضايا التي تمت مناقشتها في القمة، خاصة عندما تعلق الأمر بالقضايا والملفات الآنية والمتقاطعة، التي كانت سوريا وقوات سوريا الديمقراطية عنوانها الأبرز.

لن يختلف اثنان أن القمة جمعت ثلاث دول – روسيا وتركيا وإيران – لا تمتلك الرؤية الموحدة، حول أهم القضايا التي عقدت القمة على أساسها، ولكن على ما يبدو أن تلك الملفات الاستراتيجية تشكّل أهمية قصوى في المرحلة الحالية بالنسبة لهذه الدول.

ملفات ساخنة ومحورية حملها كل طرف إلى القمة

روسيا التي تغوص اليوم في حربها ضد أوكرانيا، ومن خلفها دول الناتو، تبحث عن شركاء إقليمين من الشرق، لتأمين أسواق بديلة لمنتجاتها، وخاصة عناصر الطاقة، وتحاول الحفاظ على شبه الحياد التركي تجاه هذه الحرب، أو في أقل تقدير ضمان عدم اصطفافها مع الحلف الغربي ضد روسيا، خاصة وأن الطرفين يجمعهما عدة ملفات سياسية في منطقة البحر الأسود، وأخرى اقتصادية استراتيجية، كمشروع محطة "أكويو" النووية، وخطوط أنابيب إمداد الغاز إلى أوروبا "ترك ستريم".

أما إيران، فجُلّ اهتمامها – واهتمام العالم بها – يأتي من زاوية ملفها النووي واستمراريته، إضافة إلى مشروع الهلال الشيعي، الذي تريد من خلاله فرض هيمنتها على دول المنطقة، بالتنافس المباشر مع إسرائيل. هذا من جهة، ومن الجهة الأهم محاولة الولايات المتحدة وحلفاءها باستمرار حماية أمن إسرائيل. من ناحية أخرى، تأتي معاداة النظام في طهران لإسرائيل، التي تعادي علناً ملف البرنامج النووي الإيراني، كل ذلك يدفع بإيران نحو استمرارية تقوية صلاتها وعلاقاتها الاستراتيجية القائمة أصلاً سياسياً واقتصادياً مع موسكو، التي تملك العديد من أوراق الضغط على الدول الأوروبية، وخاصة من الجانب الاقتصادي، ويقف في مواجهة سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، أو يتنافس معها على أقل تقدير.

ويبدو أن ما يجمع الطرفين حول الملف السوري أكثر مما يفرقهما؛ إذا ما استبعدنا الهجمات الإسرائيلية المتكررة على مواقع الإيرانيين، أو شركائهم على الأرض في سوريا.

تركيا، التي يشغلها بالدرجة الأولى – ويقض مضجعها – تواجد قوات سوريا الديمقراطية على حدودها الجنوبية، والتي تعتبر وجودها تهديداً للأمن القومي التركي، فإنها لا تدّخر جهداً في محاربة ومعاداة تجربة الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا، التي يقودها الكرد السوريون. فأنقرة أرادت من هذه القمة جسراً لاجتياح مناطق كردية جديدة داخل الجغرافيا السورية، بهدف إجهاض تجربتهم الإدارية، وإحداث تغيير ديمغرافي فيها، مثل ما تقوم به في عفرين، وسري كانيه (رأس العين)، بعد احتلالهما. محاولةً الاستفادة من أوراق الضغط التي تملكها على الطرفين الآخرين، كالموقف من الحرب الروسية على أوكرانيا، وإبرام عقود اقتصادية واسعة النطاق مع إيران، قد تعوض جزءاً – ولو يسيراً – من خسائرها، جرّاء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

سوريا الغائب الحاضر في القمة

أظهرت الساعات القليلة قبيل انعقاد قمة طهران، أن الملف السوري سيكون حاضراً بقوة على طاولة المحادثات بين الأطراف الثلاث، وبدا ذلك جلياً بتواجد وزير الخارجية السورية في طهران، بالتزامن مع انعقاد القمة هناك، مما أثار الشكوك عن إمكانية حضوره بعض الاجتماعات المغلقة، ولو أن ذلك لم يظهر في الإعلام مباشرةً.

ومع التباين في أهداف كل طرف من الأطراف الثلاث من الأزمة السورية، أو المكاسب الاستراتيجية والجيوسياسية التي حققتها منها، إلا أنها كانت متفقة تماماً حول الوضع في شمال وشرق سوريا، كون روسيا تريد إعادة جميع الأراضي إلى سيطرة الحكومة المركزية، وكذلك إيران؛ وذلك لن يكون إلا بإنهاء سيطرة "قسد" على تلك المناطق، الأمر الذي يتفق

مع هدف تركيا الرئيسي في القضاء على قوات سوريا الديمقراطية، وهذا كفيل بتغيير الكثير من المعادلات على الأرض.

إلا أنه – وبالنتيجة – لم يحصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على مبتغاه، للقيام بعمل عسكري جديد، يفرض من خلاله واقعاً جديداً على الأرض، ويمتلك أوراق جديدة، قد يستخدمها حول ملفات أخرى، وفي مناطق أخرى، تلكم السياسة التي أرادها أردوغان منذ بداية الأزمة السورية، لكنها لم تأت أُكلها هذه المرة، التي يبدو فيها أن الرئيس الروسي "بوتين" يقرأ المشهد الحالي من زاوية مصالح روسيا الاستراتيجية، وإمكانية الضغط على تركيا، بإظهار معارضته للعملية العسكرية، التي تنوي الأخيرة القيام بها، ليضمن بقاءها بعيدة عن محور حلفائها في الناتو. لذلك يبدو أن روسيا حتى اللحظة لم تسمح لتركيا بالقيام بذلك كما فعلت سابقاً في عفرين، وفعلها نظراءها الأمريكان في سري كانيه (رأس العين)، وكري سبيه (تل أبيض).

القضية الكردية وملف الإدارة الذاتية بين جنبات القمة

إن ما ظهر جلياً من سير القمة، والمحادثات التي جرت بين الزعماء الثلاث، أن القاسم المشترك الأهم بين وجهات النظر المتباينة، هو رؤيتهم حول الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وضرورة إنهائها، كونها إحدى تجليات القضية الكردية، مما يثير مخاوف الدول الثلاث تركيا وإيران وسوريا، ويجعلهم يتناسون الكثير من خلافاتهم الأخرى، وبالتالي فإن هذه القضية تؤجج المخاوف المشتركة لكل من أنقرة وطهران ودمشق، ضمن السياق التاريخي والسياسي، والذي يقض مضاجع جلّ السياسيين وأصحاب السلطة في العواصم الثلاث.

من هذه الزاوية، كان يمكن ملاحظة محاولات رأب الصدع بين كل من أنقرة ودمشق، وتصريحات المسؤولين السياسيين الأتراك، التي كانت تحوم – بالدرجة الأولى – حول هذه القضية، خاصة عندما أقروا بإمكانية التعاون السياسي مع حكومة الرئيس السوري بشار

الأسد، بعد كل سنين القطيعة تلك، وما جرى خلالها من أحداث، كانت العداوة فيها سيدة الموقف بين الطرفين.

لذلك، من الواضح أن أهم نقاط الاتفاق كانت حول الآليات والأدوات، التي يمكن استخدامها للقضاء على الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية، كمرحلة أولى؛ تمهيداً لضرب بنية القضية الكردية، التي حظيت باهتمام الدول الكبرى، وباتت حاضرة في المحافل الأممية والدولية، ويتم استقبال سياسييها في كبريات عواصم العالم، وأهم دوائر صنع القرار فيها، خاصة بعد إظهار الكرد الكفاءة القتالية العالية ضد أعتى تنظيم إرهابي عالمي في سوريا والعراق، الأمر الذي لم يرق لهذه الدول، وباتوا يستشعرون خطراً حقيقياً، دفعهم للتوجه نحو الجلوس على طاولة واحدة، بالرغم من كل التناقضات القائمة بينهم حول العديد من الملفات الهامة في المنطقة، وخاصة الأزمة السورية.

ظروف إقليمية استثنائية وملفات متشابكة

انعقدت القمة في ظروف استثنائية تعيشها المنطقة، والتي تشير معظم المعطيات السياسية والأحداث العسكرية إلى توجهها نحو تشكّل خريطة سياسية جديدة، قد تطيح بالكثير من الخطوط الحدودية المرسومة على الخريطة نحو شرق أوسط جديد، فجاءت هذه القمة كمحاولة لبلورة مواقف الأطراف المجتمعة تجاه الملفات والقضايا التي تواجه كل طرف منها على حدةٍ، والأحداث المتسارعة التي تشهدها منطقتي الشرق الأوسط، وشرق أوروبا، التي تخوض فيها روسيا حرباً ضروس –على عدة أصعدة – مع أوكرانيا، ومن خلفها دول الناتو، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى التوجه الأطلسي نحو اليونان، ومحاولة جعلها مركز ثقل جيوسياسي وعسكري في المنطقة، كبديل عن تركيا، وقد نذهب إلى أبعد من ذلك بالقول "في مواجهتها مستقبلاً"، بعد انحياز أنقرة إلى جبهة موسكو وإيران، والمعادية للولايات المتحدة، والدول الغربية.

في حين أن تركيا ما تزال متمسكة بمكاسبها في سوريا، بل تريد خلق مناطق نفوذ جديدة فيها، وهذا ما لا يتوافق مع سياسات واشنطن الحالية في سوريا من جهة، ولا مع الأطراف المجتمعة معها (روسيا، وإيران) من جهة ثانية. كما بات أردوغان يستشعر الخطر المحدق به، وهو على أعتاب الانتخابات القادمة في البلاد، نتيجة السياسات الرعناء التي انتهجها سابقاً، حيال العديد من الملفات الإقليمية والدولية في المنطقة.

إذا ما عدنا قليلاً إلى الوراء؛ سنلاحظ – وبشكل جليّ – أن حكومة العدالة والتنمية، وعلى رأسها أردوغان، حاولت من خلال الأزمة السورية فرض أطناب هيمنتها على المنطقة وخارجها، وذلك من خلال تسخير العديد من المجموعات الإرهابية المسلحة، التي حاربت – بالدرجة الأولى – تجربة الإدارة الذاتية القائمة في شمال وشرق سوريا، وبحجة حماية أمنها القومي. إضافة إلى أنها سخرت العديد من أطياف المعارضة، ومجموعات من الفصائل المتشددة، لمحاربة حكومة دمشق في شمال غربي البلاد، وفي وقت لاحق استخدمت تلك الفصائل في حروب خارج سوريا، عندما ساقتهم إلى ليبيا وأذربيجان لقتال الجهات التي تعارض سياسات تركيا.

من جهة ثانية، يمكن الملاحظة بوضوح، أنه في الحالة السورية، فإن البلاد مقسمة بين ثلاث مناطق نفوذ إحداها تتبع لدمشق، والأخرى تتبع للإدارة الذاتية الديمقراطية، والثالثة تقع تحت سيطرة فصائل المعارضة الموالية لتركيا؛ ناهيك عن المناطق التي تحتلها تركيا، والقواعد العسكرية لواشنطن وموسكو، المنتشرة في شرق وغرب الفرات، ومنطقة الساحل. وبالتالي تبقى قضية التقسيم الفعلي قائمة، وترتبط بمسألة زمنية طرح القرار من قبل القوى العالمية الكبرى.

أما طهران، التي تدعم النظام السوري إلى جانب موسكو، تتعرض قواعدها ومقراتها العسكرية، لهجمات مستمرة من قِبل إسرائيل، تلك الهجمات التي تغض موسكو الطرف عنها باستمرار، وهي إذ تظهر بأنها متفقة إلى حد ما مع موسكو، إلا أن الكثير من الاختلافات

في الرؤى والمصالح والمسائل الجيوسياسية، تطفو على السطح دائماً. فموسكو عادت إلى الساحة الدولية من البوابة السورية، بعد وصولها إلى المياه الدافئة، أما طهران فعلاقاتها السياسية والاستراتيجية مع النظام السوري قديمة، وتريد استخدام الملف السوري كورقة لتحقيق أهداف تتعلق ببرنامجها النووي.

المنعكسات على مناطق شمال وشرق سوريا

أظهرت قمة طهران صوراً متعددة تتعلق بالحرب على "الإرهاب"، وقضايا الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والملف السوري، الذي كان حاضراً بقوة على طاولة المحادثات. ولكن بين ثنايا القمة، العديد من الملفات التي لم تظهرها الصور المباشرة للمحادثات، فقوات سوريا الديمقراطية "قسد"، والتوترات على الحدود السورية التركية، وتحشيدات الجيش التركي، وموالوه من الفصائل المسلحة، وتهديدات أردوغان وأعضاء حكومته المستمرة لمناطق الإدارة الذاتية؛ كل ذلك كان كفيلاً بمناقشة العديد من الرؤى حول ملفات الأزمة السورية والتنسيق في بعض الملفات والقضايا التي تخص الدول الثلاث، ومن خلفهم سوريا.. والتي يبدو أن الكثير مما تم الاتفاق عليه لم يخرج بعد إلى السطح. المهم في الأمر هي عملية استمرار محاربة القضية الكردية في المنطقة بأيادٍ تركيةٍ كما كان يحدث في السابق.

لم تتوان تركيا عن تقديم العديد من التنازلات في هذه القمة لتمرير هدفها الرئيسي؛ وهو القيام بعملية عسكرية شمال شرق سوريا، إلى جانب أنها أرادت أن ترسل رسالة واضحة للولايات المتحدة وحلفائها أنها قادرة على بناء جبهة أخرى، طالما قد أغلقت واشنطن الأبواب أمامها قبل وبعد "قمة جدة". لكن المهم في الأمر الآن، أن إيران وروسيا لم يدعا تركيا تحوز على مناطق نفوذ جديدة، على حساب قوات سوريا الديمقراطية، فالطرفان يحاولان استخدام ورقة قوات سوريا الديمقراطية وتركيا، للحصول على تنازلات منهما. خاصة عندما يلوحون لـ"قسد" بضرورة انتشار قوات النظام في الأراضي والبلدات التي تسيطر عليها، وإلا فإن التهديدات التركية قد تتحول إلى واقع، حيث بات الهدف من هذه الابتزازات التي تمارس ضد "قسد"

واضحاً، فموسكو وطهران متفقتان على هدف رئيسي، وهو عودة كامل الجغرافيا السورية إلى سيطرة الحكومة المركزية، كون البلدان يتحكمان بمفاصل الدولة السورية الأساسية، ويكونّان معاً بنيانها السياسي والعسكري الأقوى، لذلك جاءت مواقفهما واضحة بعدم السماح لتركيا باجتياح الأراضي السورية من جديد –على الأقل– في الفترة الراهنة.

تركيا من جهتها لم تقتنع بما أرادته موسكو وطهران، وقدمت تبريرات، منها أن "اتفاقية 2019" لم تنفذ في بنودها الرئيسية، وهي انسحاب قوات سوريا الديمقراطية لمسافة 30 كم، لذلك جاءت معظم تصريحات القادة الأتراك في سياق متابعة العملية العسكرية وضرورتها، تحت حجج ضرورات حماية الأمن القومي التركي. ولكن يبدو أن المرجح هو تأجيل هذا العمل العسكري على الأقل في الوقت الحالي، في ظل معارضة جميع الأطراف، فالولايات المتحدة الأمريكية، ومعها قوات التحالف الدولي، ومعهم قوات سوريا الديمقراطية في شرقي الفرات، تعارض هذا العمل العسكري التركي، وأن أي تهور قد يؤدي إلى صدام مباشر معها في شرق الفرات. أما في غربه، فتتواجد روسيا، ومعها المليشيات الإيرانية، وخاصة في ريف حلب، وتل رفعت، ومعهم قوات النظام السوري، الذي انتشر عناصر منه على الشريط الحدودي مع تركيا، في مناطق منبج، وتل رفعت، وريفي كوباني وعين عيسى.

ولكن، يبدو أن تركيا التي اقتنعت – ربما – بتأجيل العمل العسكري، فقد وجدت ضالتها في مطاردة عناصر قوات سوريا الديمقراطية، باستخدام المسيّرات الحربية، وهو أمر بات يشكل مصدر تهديد حقيقي للأمن والاستقرار في مناطق شمال وشرق سوريا، لكنه ربما لا يثير حفيظة الدول صاحبة الهيمنة على القرار في سوريا، كالولايات المتحدة، وروسيا، وإيران، طالما أنه لا يضيف على الخريطة مناطق نفوذ تركية جديدة.

الملفات الاقتصادية لم تكن غائبة عن القمة

كان للاتفاقيات الاقتصادية حضوراً قوياً بين البلدان الثلاث، ويبدو أن الرئيس "بوتين" يريد أن يثبت للغرب – يوماً بعد يوم – أنه قادر على الاستمرار في المواجهة والتحدي، في حربه العسكرية والاقتصادية في أوكرانيا، مع الولايات المتحدة، والدول الأوروبية المتحالفة معها، خاصة أنه اجتمع في طهران، وهي عدوة لواشنطن، ومع تركيا، وهي حليفتها في الأطلسي.

في الجانب التركي الإيراني، عقد الطرفان مجلس التعاون الاقتصادي رفيع المستوى، وقام الطرفان بتوقيع ثماني اتفاقيات، شملت قطاعات عديدة، كان أهمها الاتفاق حول تطوير البنية التحتية لقطاع الكهرباء بين البلدين، وضرورة رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، والذي يبلغ حالياً 30 مليار دولار.

الحديث الأهم في الموضوع الاقتصادي، جاء عن إمكانية الاستغناء عن الدولار في المبادلات التجارية بين روسيا وإيران، وإحلال الروبل والريال بديلاً عنه، وهو الأمر الذي – إذا ما تحقق – سيُعد ورقة جديدة تضاف إلى أوراق الضغط، التي يمتلكها "بوتين" في مواجهته مع الدول الغربية، لأنها كفيلة بدعم قوة الروبل في الأسواق العالمية، والتخلي عن الدولار، علماً أن حجم التبادل التجاري بين البلدين زاد في عام 2021 بنسبة 81% عن السنوات السابقة، وزاد خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 10%، حيث بلغ حدود 4 مليارات دولار على أساس سنوي.

النقطة الأخرى، كانت مسألة تجارة الحبوب، وإمكانية التوسط التركي بين روسيا ودول العالم، للإفراج عن 20 مليون طن من القمح المحجوز في موانئ أوكرانيا، وهي إحدى أوراق الضغط إلى جانب الأمن الطاقي، التي يمارسها "بوتين" في سياق الأمن الغذائي، ومحاولة زعزعته في الدول الأوروبية، والدول الأخرى في العالم، التي كانت تستورد القمح، كرد على جملة العقوبات التي فرضتها تلك الدول على روسيا. حيث تريد روسيا إيصال رسالة لتركيا – ولو أنها غير صادقة في ذلك – بأنها دولة محورية، وذلك أمام جملة التنازلات التي قدمتها تركيا في السابق، من خلال تخلّيها عن العديد من الجهات والفصائل التي كانت

تعارض حكومة دمشق، وإظهار رغبتها في تسوية سياسية، أو – في الحدود الدنيا – تعاون سياسي معها، وهذا أمر لم يكن وارداً سابقاً، إلا أن التطورات الإقليمية والدولية في المنطقة، فرضت على أنقرة تغييراً لبوصلتها نوعاً ما، بعد التهميش الكبير لها، من قبل الولايات المتحدة، وتحرك واشنطن باتجاه القضية اليونانية، وإنشاء قواعد عسكرية هناك، وعقد "قمة جدة" مع المملكة السعودية، وتسع دول عربية أخرى، بدون دعوة تركيا إليها، فضلاً عن الاستمرار في دعم قوات سوريا الديمقراطية على الأرض، وهو ما يثير حفيظة تركيا، لدرجة الانزعاج التام.

أمام تلك المتغيرات والتنازلات، التي قدمتها أنقرة، رحبت موسكو – أثناء قمة طهران – بالوساطة التركية في سياق الإفراج عن كميات من الحبوب في ميناء أوديسا، الأمر الذي تم بالفعل في الأيام التالية للقمة، حيث أفرجت القوات الروسية عن ما يقارب من 27 ألف طن من الحبوب، كشحنة أولى، ستليها 27 شحنة لاحقاً، بموجب اتفاق عقد بين روسيا وعدد من دول العالم، وقعتها في إسطنبول في 22 تموز/يوليو الماضي، تحت مسمى "وثيقة مبادرة الشحن الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية"، برعاية الرئيس أردوغان، في مشهدٍ حاول الرئيس الروسي أن يجعل أردوغان فيه مقتنعاً بمسألة حفظ ماء الوجه في الداخل التركي، ووزن سياسي على الساحة الإقليمية والدولية.

ختاماً

تظهر الأحداث الجارية، وانعقاد القمم في منطقة الشرق الأوسط، أنها ذاهبة إلى تموضعات جديدة، قد تبنى على أساسها محاور سياسية واقتصادية متعددة، سوف تكون البراغماتية عنوانها الأبرز. لكن بالمحصلة، كل ما جرى، يُظهر تعقد الملفات السياسية والجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الملف السوري، الذي تتعارض حوله الرؤى والمصالح، ليست الآنية فقط، وإنما الاستراتيجية. وبناءً عليه فقد ورد البيان الختامي فضفاضاً، غير محدد المصطلحات الرئيسية والمواقف، إلا أن القمة أظهرت ارتباط انعقادها الوثيق مع كل

تلك الملفات والتطورات، التي حدثت وتحدث في المنطقة والعالم، وخاصة تلك المرافقة، والتي تأتي في السياق الزمني لانعقادها، كـ"قمة جدة"، والحرب الروسية الأوكرانية، والتحشيدات التركية على الحدود السورية، والأخذ والرد في قضية الملف النووي الإيراني، والصعوبات الاقتصادية التي تواجه كل من روسيا وإيران في مواجهة الولايات المتحدة، والدول الغربية.

بالنتيجة، لم تتوحد الرؤى والمواقف، حول العديد من القضايا المتشابكة بين الدول الثلاث، وخاصة في الملف السوري، والعملية العسكرية التي تريد تركيا تنفيذها شمال وشرق سوريا، بل أظهرت القمة تمسك روسيا بعدم حصول تركيا على مناطق نفوذ جديدة، وعدم السماح لها بتنفيذ عمل عسكري، يُحدث حالة من اللاستقرار، قد تضر بمصالحها، وأمن قواعدها في المنطقة، والمناطق التي تنتشر فيها قوات النظام السوري. لكن معظم التصريحات اللاحقة التي صدرت عن الرؤساء الثلاث، أو المسؤولين في الدول الثلاث، أكدت على إطار ثلاثي بينها، في سياق المصالح المشتركة، وتحسين التعاون الاقتصادي وتطويره، وهي قضايا استراتيجية، قد تكون أبعد من الملف السوري، الذي اتضحت فيه تماماً رؤى الحل لكل طرف من الأطراف الثلاثة حوله.

بعد "معاهدة الانضمام".. تداعيات اقتصادية واستراتيجية للصراع الدائر في أوروبا

مركز الفرات للدراسات

منذ قيامها بشن العملية العسكرية ضد أوكرانيا، في الرابع والعشرين من شهر شباط/فبراير الماضي، حملت موسكو في جعبتها هدفاً رئيسياً؛ وهو السيطرة على منطقتي لوغانسك ودونيتسك الأوكرانيتين.

اليوم، وبعد مُضيّ حوالي ثمانية أشهر على هذه الحرب، قامت موسكو –أخيراً– بإلحاق معظم الأقاليم الشرقية والشرقية الجنوبية لأوكرانيا بروسيا، بعد أن سيطرت عليها عسكرياً، وذلك بناءً على استفتاءٍ شعبي أُجريَ هناك، والذي وصفه الكثيرون بأنه "صوري"، راغبةً من وراء ذلك في تحقيق العديد من المكاسب الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والتجارية. الأمر الذي قد يلقي بتداعياته على الحرب الدائرة، ويقوي من الموقفين الاستراتيجي والعسكري لموسكو في مواجهة أوكرانيا ومن ورائها الدول الغربية المتحالفة معها ضد روسيا.

الوثيقة التي وقَّعها الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، والتي بموجبها أتمت موسكو إلحاق تلك المناطق بروسيا، حملت اسم "معاهدة الانضمام". وبموجب هذه الوثيقة تكون موسكو قد ضمت ما يقارب 65 ألف كم2 إلى أراضيها، وهذه المساحة تشكل 20% من الأراضي الأوكرانية، تكون كييف قد خسرتها اليوم. أيضاً يكون عدد سكان روسيا قد زاد بمقدار 8 ملايين نسمة، بينما كييف خسرت 21% من عدد سكانها.

التداعيات المختلفة على الأرض، سواءً سياسياً أو اقتصادياً أو استراتيجياً، لن تقتصر على تشديد الدول الغربية لعقوباتها على موسكو، وسيطرة الأخيرة على هذه المقاطعات؛ لأن المسألة تتجاوز ذلك بكثير، سواءً من حيث المقدمات التي أفضت لتكوّن هذه الحالة على الأرض، أو الآثار التي يمكن أن تتركها على مسارات الحرب من جهة، وعلى صعيد المواجهات غير المباشرة مع الدول الأوروبية –أمنياً وجيوسياسياً –من جهة أخرى.

مكاسب أمنية وجيوسياسية لروسيا

لا يحتاج المرء إلى الكثير من التمحيص والذكاء، ليكتشف النوايا الحقيقية لموسكو من وراء إلحاقها هذه الأقاليم بروسيا، فالمكاسب الأمنية والجيوسياسية التي ستحققها واضحة للعيان، وذلك من خلال حماية حدودها الغربية في خط المواجهة الساخن مع حلف الناتو، وبناء منطقة آمنة تفصل بها حدودها الحقيقية عن مرمى القذائف الغربية. إضافة إلى أنه، قد تفضي المواجهات العسكرية بعد الآن إلى تفوق روسي، بعد سيطرتها على هذه الأقاليم، التي ستصبح قواعداً تنطلق منها القوات العسكرية الروسية في هجماتها على الجيش الأوكراني، وهذه أقل المكاسب.

إذاً، الناحية الأهم هنا، أن موسكو استطاعت أن تبعد أي خطر قادم من أوكرانيا عن أراضيها، من خلال ضم هذه المناطق، لأنها تكون قد قطعت الطريق على الولايات المتحدة لاستخدامها، وتشكيل ضغط عسكري انطلاقاً منها على موسكو في هذه الحرب. وبالتالي، فإن روسيا استطاعت أن تؤمن حدودها الغربية، وحققت – ولو بصورة ظاهرية – هدفها من هذه الحرب؛ وهو قطع الطريق على حلف الناتو لمحاصرتها أو تضييق الخناق عليها. فبعد انضمام دول البلطيق للحلف، تقدمت أوكرانيا بطلب الانضمام أيضاً منذ عام 2014، ولو تم ذلك لأصبحت الحدود الغربية لموسكو في مرمى القواعد العسكرية للناتو مباشرة.

على الرغم أن منطقتي دونيتسك ولوغانسك شهدتا معارك ضارية منذ البداية، إلا أن السيطرة على زاباروجيا وخيرسون، وإلحاقهما أيضاً بالاتحاد الروسي، شكّل مكسباً جيوعسكرياً واستراتيجياً في الوقت نفسه، خاصةً وأن خيرسون ترتبط بحدود برية مع شبه جزيرة القرم، التي كانت تشكّل خاصرة رخوة لروسيا في هذه الحرب، أما الآن فقد باتت خطوط الإمداد مفتوحة، ولم يعد بإمكان القوات الأوكرانية تشديد القصف أو عملياتها العسكرية هناك، انطلاقاً من خيرسون التي أصبحت الآن تابعة لروسية.

كما تجدر الإشارة إلى أن روسيا بإعلانها أن هذه الأراضي باتت "أراضي روسية"، فقد رفعت من حدة المواجهة مع الدول الغربية وحلف الناتو، وقبلهما أوكرانيا نفسها، كون موسكو

أعلنت أنها مستعدة للدفاع عن أراضيها بجميع السبل الممكنة، وحتى بالأسلحة الفتاكة، وبذلك تكون قد غيّرت الكثير من المعادلة العسكرية والجيواستراتيجية ومن قواعد الاشتباك على الأرض، سواء في مواجهتها مع الجيش الأوكراني، أو في مواجهتها غير المباشرة مع حلف الناتو.

حرب المصالح الاستراتيجية

لا خلاف أيديولوجي اليوم بين القوى المتصارعة في أوروبا، فروسيا لم تعد كما الاتحاد السوفيتي السابق قوة مناهضة للرأسمالية العالمية، ومتصارعة معها على أسس أيديولوجية، بل باتت جزءاً من تلك المنظومة، قد تختلف مصالحها الاستراتيجية عن مصالح الدول الغربية والولايات المتحدة، خاصة أن الأخيرة مصرّة على التعامل مع روسيا كند عالمي يسعى بالتعاون مع الصين لإنهاء حالة القطب الواحد في المنظومة العالمية التي تجلس هي على ذروتها، وتحاول تسخير جميع قنوات التجارة والاقتصاد العالمي، لتصبح في خدمة تطورها وثرائها أو للخروج من أزماتها في أقل تقدير.

لا يخفى على أحد أن دول الاتحاد الأوربي – وبتشجيع مستمر من الولايات المتحدة – تحاول أن تخرج من تحت عباءة منتجات الطاقة الروسية وسيطرتها على الرغم من صعوبة الأمر، سواءً من حيث تأمين المصادر البديلة وخاصة عن الغاز الروسي، أو من حيث التكلفة الاقتصادية –إن وُجِدت تلك البدائل أصلاً– إضافةً إلى أن موسكو تتحكم أو – على أقل تقدير – تسيطر على معظم خطوط الإمدادات الأخرى القادمة من دول أواسط آسيا. فضلاً عن سيطرتها شبه المطلقة على حوض البحر الأسود وطرق الملاحة فيه.

هذا الأمر لم تعد الولايات المتحدة تطيقه، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، وجدوى استخراج نفطها الزيتي، أو تصدير جزء من غازها إلى دول الاتحاد الأوروبي. لذلك فهي تحاول أن تقنع شركائها الأوروبيين أنه ونتيجة لارتفاع فاتورة الغاز في دول الاتحاد الأوروبي والتهديد

العسكري الروسي على حدودها الشرقية، قد يصبح من الأجدى لها أن تعتمد على الغاز الأمريكي، والمصادر البديلة الأخرى؛ للخروج من تحت السيطرة الروسية، حتى ولو ارتفعت تكاليف وصوله، التي باتت قريبة من تكلفة الغاز في أوروبا، بعد اندلاع هذه الحرب المجنونة.

قد تكون روسيا السور الذي تحتمي خلفه جمهورية الصين الشعبية، الند الأقوى تجارياً للولايات المتحدة، لذلك يمكن النظر إلى هذه الحرب – من هذه الزاوية أيضاً – على أنها حرب استنزاف لقوة وموارد هذا السور، سواءً عسكرياً، بتوريط روسيا في المستنقع الأوكراني، بعد تورُّطِها في المستنقع السوري، أو اقتصادياً من خلال العقوبات التي سارعت المنظومة الغربية العالمية إلى فرضها على موسكو، إبان بدء عمليتها العسكرية في أوكرانيا، وبطريقة غير مسبوقة، لا من حيث الكم، ولا النوع ولا التنوع، والتي شملت معظم المناحي في روسيا، ولم تقتصر على الناحية الاقتصادية، كما هي العادة في فرض العقوبات، وهذا من وجهة نظرنا دليل على أن الخطوط الرئيسية لهذه الحرب كانت قد رسمت بدقة ولو من حين قريب قبيل بدئها.

إذا نظرنا إلى الموقف الصيني من الحرب، وكيف أنها امتنعت عن التصويت مؤخراً على قرارٍ في مجلس الأمن يدين موسكو لضم الأقاليم الأوكرانية الأربعة، يمكننا أن ننحو بهذا الاتجاه، وهو أن بكين مدركة أن روسيا بحربها على أوكرانيا تكون قد ساهمت في تحقيق جزء كبير من مصالحها الاستراتيجية (مصالح الصين)، وخاصة من زاوية عدم دخولها في حرب مباشرة مع المنظومة الغربية من جهة، ولا الإضرار بخطوط تجارتها العالمية، وعلى وجه الخصوص مع دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. وهي بذلك لم تساهم لا في العقوبات على موسكو، ولا بقطع علاقاتها التجارية معها، وخاصة تجارة منتجات الطاقة الروسية.

منطق الهجوم خيرُ وسيلة للدفاع

بانتزاع موسكو هذه المناطق الأربع من أوكرانيا، تكون قد خسَّرَتها الكثير من الموارد الاقتصادية والبشرية، كونها كانت تشكل مصدراً للكثير من تلك الموارد لأوكرانيا من جهة، ومركزاً للصناعات الثقيلة، وخاصة صناعة التعدين في لوغانسك ودونيتسك، من جهة ثانية، وفي ذلك يقول دينيس كركودينوف، مدير مركز التنبؤ السياسي الروسي: "إن هذه الضربة ستكون كبيرة لأوكرانيا التي كانت تتغذى على موارد الدونباس منذ ثلاثة عقود".

وبحسب دائرة الإحصاء الحكومية في أوكرانيا، بلغت مساهمة الأقاليم الأربعة (دونيتسك، ولوغانسك، وخيرسون، وزاباروجيا) في الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا، في نهاية عام 2020 على التوالي 10.8%، 3.6%، 1.6%، 4%، وبذلك يكون مجموع ما خسرته أوكرانيا بلغ نحو 20% من ناتجها المحلي الإجمالي، والذي ذهب إلى الاقتصاد الروسي.

وبكل الأحوال، الأمر لن يشكل فائدة مطلقة بالنسبة لموسكو؛ وذلك لأن الواقع الجديد سيفرض أعباءً إضافية على الموازنة العامة، نتيجة ضرورات إعادة الإعمار، وإعادة تأهيل البنى التحتية في هذه المناطق، التي شهدت مواجهات عسكرية عنيفة. إضافة إلى ذلك، فإن موسكو ستضطر لتقديم المساعدات الإنسانية والطبية للسكان الذين ما يزالون هناك، ووقعوا تحت آثار الحرب، وسيشكلون لاحقاً حاجات خدمية وتعليمية وتقاعدية بالنسبة لموسكو، على اعتبار أنهم أصبحوا قانونياً من سكان روسيا، التي ستضطر إلى تنفيذ العديد من الالتزامات تجاههم.

بالمقارنة، يمكننا القول: إن خطة موسكو الهجومية هذه، بضم هذه المناطق –ولو أنها في الظاهر تشكل هروباً نحو الأمام–أفقدت كييف إحدى أهم خواصرها الاقتصادية وموانئ صادراتها، وشلّت أنشطة ملاحتها التجارية، سواءً في بحر آزوف، أو البحر الأسود باتجاه آسيا والشرق الأوسط، وخاصة ميناء ماريوبول، وهذه الخطة لن تقتصر آثارها على الاقتصادية وحسب، بل ستتجاوزها إلى الناحية العسكرية، وآليات الدفاع والهجوم من قبل الجيش الروسي على أوكرانيا.

هل ستؤتي العقوبات الأوروبية على موسكو أُكلها؟

لم تنتظر رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" كثيراً عقب انتهاء الاستفتاء الذي أجرته روسيا في المناطق الأربعة حول تأييد الانفصال عن أوكرانيا، لتعلن عن التهديد والوعيد لموسكو، وبأنها "ستدفع ثمن هذا التصعيد الإضافي". وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي بصدد فرض "حزمة جديدة وقاسية من العقوبات" على موسكو، رداً على قرار الضم، والتي ستشمل فرض المزيد من القيود التجارية، ووضع أفراد على القوائم السوداء، وتحديد سقف لأسعار النفط الروسي.

لم تثبت الأشهر الثمانية من الحرب أن الأوروبيين قادرون على إلحاق المزيد من الخسائر الاقتصادية بروسيا، بحجم إلحاقها بأنفسهم، ولم تثبت الأشهر الطويلة تلك قدرة دول الاتحاد الأوروبي على معايشة واقعٍ، تنخفض فيه واردات الغاز والطاقة الروسية، فقد ارتفعت معدلات التضخم في دول الاتحاد إلى مستويات غير مسبوقة، وبات الحصول على مصادر بديلة للطاقة الروسية هماً يقض مضاجع الساسة الأوروبيين، خاصة بعد أن استغلت شركات إنتاج ونقل الغاز الأمريكية الحالة الراهنة، ورفعت من أسعار منتجاتها، لما يتجاوز أربعة أضعاف سعر الغاز الروسي مثلاً، وهذا ما دعا الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" للقول: " إننا لا نستطيع دفع ثمن الغاز بقيمة مضاعفة 4 مرات من الثمن الذي تبيعونه به لمصنعيكم". قاصداً الولايات المتحدة والنرويج.

فاستمرار مثل هذا الوضع قد يؤدي إلى دخول الاقتصاد الأوروبي في حالة ركود، نتيجة ارتفاع الأسعار وضعف القدرة التنافسية، بسبب أسعار الطاقة المرتفعة، والتي تترافق مع رفع معدلات الفائدة لدى البنك المركزي الأوروبي، بسبب مستويات التضخم العالية... ولا شك أن استمرار مثل هذا الوضع سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار والإنتاج معاً، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار من جديد، وبالتالي مزيداً من التضخم، وصعوبات اقتصادية ومالية أمام زيادة حجم الاستثمار.

هذا الأمر لا يمكن النظر إليه من زاوية سهلة، لأنه سيفضي إلى تراجع العمالة، وانخفاضاً في مستويات الدخول لدى شعوب تعودت العيش في مستويات عالية من الرفاهية. لذلك يمكن القول، إن أوروبا وفي ظل استمرار الوضع الراهن اقتصادياً وعسكرياً، وعدم التفكير خارج الصندوق، بعيداً عن مخططات واستراتيجيات الساسة في "بلاد العم سام"، قد تدخل في اضطرابات سياسية واجتماعية، ستودي بالعديد من أنظمتها ودولها، وهذه أوكرانيا هي البداية.

فوائد اقتصادية جمّة لروسيا وراء "قرار الضم"

يشكل إقليم الدونباس، الذي يضم مقاطعتي لوغانسك ودونيتسك، القاعدة الصناعية الرئيسية لأوكرانيا، وخاصة الصناعات الثقيلة، وصناعات التعدين، المتخصصة في استخراج المعادن والخامات المعدنية التي يتم استخدامها لاحقاً في مختلف الأنشطة الصناعية. وكان هذا الإقليم يساهم بحدود 4 من 5 من الإنتاج الصناعي في أوكرانيا، إلى جانب غناه بمصادر الطاقة الحرارية والكهربائية وثرواته الزراعية. وبذلك تكون موسكو ليس فقط قد حرّمت كييف من هذه الثروات، وإنما ستوفر للصناعات الروسية، سواءً العسكرية أو صناعات الفضاء، الكثير من المواد الخام الرئيسية، التي تشكل مدخلات أساسية فيها، كالفولاذ المستخدم في صناعة الدبابات، أو بعض الخامات التي تدخل في صناعة الصواريخ الباليستية الروسية وقطع غيارها، أو مستلزمات صيانتها.

تضم منطقتا لوغانس ودونيتسك ما يصل لحدود 70% من ثروات أوكرانيا، فبالإضافة إلى أنهما يشكلان مركزاً رئيسياً للصناعة الأوكرانية، فهما ينتجان الكثير من المحاصيل الزراعية، وعلى رأسها الحبوب والذرة، وكانا يشكلان معاً ما نسبته 20% من الناتج المحلي الأوكراني، ويساهمان بنسبة 25% من مجموع الصادرات الأوكرانية.

الناحية الأخرى الهامة هنا، هي سيطرة روسيا على أكثر من 80% من الساحل الأوكراني، وخاصة الميناء الاستراتيجي الضخم "ماريوبول"، كأكبر ميناء على بحر آزوف، وبسيطرة موسكو على هذا الساحل، تكون قد فرضت عزلة تجارية بحرية على أوكرانيا، وحرّمتها من أهم مراكز الملاحة البحرية التجارية، فقد كانت "ماريوبول" تشكل مركزاً لصناعة الحديد والفولاذ وتصديرهما، إلى جانب تصدير الفحم والحبوب.

أما سيطرة روسيا على خيرسون، فتأتي إلى جانب الأهمية الاستراتيجية لها، والتي تتمثل في حدودها البرية مع شبه جزيرة القرم، الأهمية الاقتصادية من خلال وقوعها على بحر آزوف والبحر الأسود وطرق الملاحة التجارية هناك، فضلاً عن أنها مركز رئيسي لصناعة السفن في أوكرانيا.

إذاً، يمكن القول الآن، إن روسيا بضمها لهذه المناطق الأربعة إلى أراضيها تكون قد حققت مكاسب اقتصادية جمّة، إلى جانب المكاسب الاستراتيجية والعسكرية، بالسيطرة على كميات هائلة من الموارد الاقتصادية المتنوعة، وخاصة مناجم الحديد والصلب، والفحم الحجري، وعلى طرق التجارة البرية والبحرية شرقي أوكرانيا إلى الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم، ولكن ذلك سيرتب على موسكو المزيد من الالتزامات تجاه تلك المناطق وسكانها، حيث يتوجب على السلطات الإدارية والاقتصادية في روسيا العمل على القضايا الاجتماعية، وإعادة تنظيم الحياة الاقتصادية، وترميم البنى التحتية التي دمرتها الحرب، وإعادة تأهليها، والتي ستكلف موسكو –وفق العديد من الخبراء– ما لا يقل عن 35 مليار دولار.

في الختام.. على الرغم من كل المكاسب الاقتصادية والاستراتيجية التي تكون موسكو قد حققتها بعد إقرار ضم المناطق الأربعة، وسلخها من أوكرانيا، إلا أنه يمكن النظر إلى الموضوع من زوايا عديدة أخرى: أولها، إن هذا الأمر جاء نتيجة للعمليات الحربية، وبالقوة

العسكرية، على الرغم من أن موسكو حاولت إضفاء طابع الشرعية عليه باتباع قواعد شرعية للاستفتاء في تلك المناطق، لكن هذا لن يغيّر من ذاك الواقع شيئاً.

الزاوية الأخرى، أن قرار ضم هذه المناطق قد يرفع من سوية العمليات العسكرية الأوكرانية تجاه الجيش الروسي ومناطق تواجده، خاصة وأن كييف اتهمت كل من شارك في عمليات الاستفتاء بـ"الخيانة العظمى"، وبالتالي قد ترتفع حدة المواجهات العسكرية، وتنفلت العديد من قواعد المواجهة العسكرية من اللجام الإنساني أو الأخلاقي أو مواثيق الحروب الدولية.

أيضاً يمكن القول، إن دول الاتحاد الأوروبي، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية، قد ترفع من سقف مواجهتها مع روسيا، من خلال تشديد العقوبات الاقتصادية، أو زيادة الدعم العسكري لكييف، وإمدادها بالذخائر والأسلحة المتطورة، وبالتالي تزداد شدة العنف أثناء المواجهات العسكرية، ونحو المزيد من الخسائر البشرية والاقتصادية لمختلف الأطراف المشاركة في هذه الحرب، سواءً تلك المشاركة بشكل مباشر (روسيا وأوكرانيا)، أو المشاركة بشكل غير مباشر، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي. بينما تقف الولايات المتحدة هناك بعيداً عن موطن الصراع العسكري الدائر، ولكنها قريبة جداً من الصراع الاقتصادي، الذي تدير دفته بما يحقق مصالح شركاتها الكبرى ومؤسساتها.

تجدد احتجاجات السويداء يعيد "ملف الدُّروز" إلى الواجهة

لزكين إبراهيم

انتفضت مدينة السويداء، جنوب سوريا، مرة أخرى يوم الأحد 4 ديسمبر/كانون الأول الجاري، مع وقوع ضحايا وإصابات؛ جراءَ إطلاق قوات النظام السوري النار على محتجين خرجوا في المدينة، ينذّدون بتدهور الأوضاع المعيشية، وعجز النظام عن إيجاد حل للانهيار الاقتصادي والخدمي الذي تشهده البلاد مؤخراً؛ نتيجة اشتداد أزمة المحروقات، مما

أدَّت إلى شل الحركة في معظم مناطق البلاد، بالترافق مع موجة ارتفاع غير مسبوقة للأسعار.

إلّا أن هذه الاحتجاجات اختلفت عن سابقاتها، فقد هاجم المحتجون مقرات رسمية، كمبنى المحافظة في قلب المدينة، وقاموا بإزالة صورة الرئيس بشار الأسد عن واجهته وإحراقه. ما أدى إلى حدوث مواجهات، قُتل على أثرها مدني وشرطي، وجُرِح آخرون في منطقة مبنى المحافظة ومبنى قيادة الشرطة، حيث شهدا توتراً للأوضاع الأمنية. بحسب صحيفة "الشرق الأوسط" في 5 ديسمبر/كانون الأول الجاري.

لكن، ما هي الأسباب الحقيقة لتصعيد الاحتجاجات من قِبل "الدروز" في محافظة السويداء؟ وما هي مطالب المحتجين؟ وما الخصوصية التي يحظى بها الدروز؟ وما دور كل من روسيا وإيران في هذه المحافظة؟

نبذة عن الطائفة الدُّرْزِيَّةِ

تُعنبر الدُّرزيَّة مذهباً دينيّاً، اسمه مذهب التوحيد، يبلغ عدد أتباع هذا المذهب ما يقارب المليون ونصف شخص في العالم، يعيش أغلبهم في الشرق الأوسط (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين/إسرائيل)، وهناك جاليات عديدة في دول مثل أستراليا وأمريكا. يشكّل الدروز ما يقدّر بنحو 3.2% من السكان في سوريا أي بين 700,000 إلى 800,000 نسمة، فيما تقول بعض المصادر أن عدد الدروز السوريين يبلغ حوالي المليون نسمة. يشكلون نحو ثلاثة في المئة من إجمالي عدد السكان البالغ 23 مليوناً قبل اندلاع النزاع، الذي أدى إلى نزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد، وخارجها. ومع طول أمد الأزمة وتداعياتها المكلِفة اقتصادياً، بدأ يبرز تململ داخل هذه الطائفة، التي وجدت نفسها تعاني كما باقي السوريين من أزمة معيشية لا أفق لحلها، تزامناً مع تشديد النظام لقبضته الأمنية في مواجهة أيّ حراك.

وبحسب الروايات، فإن اسم الدروز جاء نسبةً إلى شخص يدعى "محمد بن اسماعيل نشتكين الدرزي"، لكن الدروز يعتبرونه محرّفًا للحقائق؛ لذلك ينبذ الدروز هذه التسميّة، ويفضّلون أن يُشار إليهم بالموحّدين، وذلك نسبةً إلى اعتقادهم الأساسي في توحيد الله وعدم الإشراك به. هناك تسميةٌ أخرى للدروز وهي "بني معروف"، أي "أهل المعروف والإحسان"، الصفات التي يتحلى بها الدروز بحسب عقيدتهم وتاريخهم. والدرزيّة —بعكس أغلب الأديان— ليست ديانة تبشيريّة ولا يسعى أيّ من أبنائها إلى دعوة أفرادٍ من خارج الدين إلى اعتناقها، بحسب كتاب "طائفة الدروز: تاريخها وعقائدها" لمحمد كامل حسين.

تعرّض الدروز للاضطهاد في العديد من الأحيان على مر التاريخ، باعتبارهم "منشقين" عن الإسلام، فكُفّروا بالعديد من الفتاوى، واعتُبروا "مرتدين عن الإسلام". وأيضًا بسبب كونهم أقليّة عرقيّة.

العَلَم والرموز الدُّرزية

العلم الدّرزي هو رمز الطائفة الدرزية، ويمثّل –في الواقع– العقيدة الدرزية وأُسسها. هناك شكلان مختلفان للعلم الدرزي:

- الأول: علم عادي ألوانها مصفوفة فوق بعضها البعض.

- الآخر: علم على شكل نجمة خماسية.

ويأتي في الشكلين خمسة ألوان: الأخضر، الأحمر، الأصفر، الأزرق والأبيض، بحيث أنّ لكل لون معنى خاص ورئيسي مهمّ عند الدروز:

الأحمر: يرمز للبسالة، الشجاعة والحبّ. الأصفر: المعرفة، التنوير والقمح. الأخضر: الأرض والطبيعة. الأزرق: الصبر، التسامح، الأخوة، السماء والماء. الأبيض: السلام والنقاء.

التاريخ السياسي للدروز في سوريا

يعود التاريخ السياسي للدروز إلى نحو ألف سنة، فبعد أن اعتنقت بعض العشائر "التنوخية" في جبل لبنان مذهب التوحيد، وتغلبهم على المحنة، وفرضهم لوجودهم في بلاد الشام، غدوا لاعباً أساسياً في تاريخ المنطقة. فقد ساهم "التنوخيون" الدروز في مقارعة الصليبيين، لا سيما في "معركة حطين"، وكسبوا ثقة الزنكيين والأيوبيين، وقوي وجودهم في ظلهم، وبرزت من وقتها عائلات الدروز العريقة كـ"أرسلان واللمعيين" وغيرهم. ثم تابعوا تقوية نفوذهم بالوقوف مع "المماليك" ضد "التتار والمغول"، ولا سيما في معركة "عين جالوت"، وقفوا مع العثمانيين ضد حملة "محمد علي" ضد بلاد الشام، وصمدوا في "جبل العرب" جنوب دمشق حوالي سنة بقيادة "الشيخ يحيى الحمدان" حاكم الجبل في تلك الفترة، حيث كبدوا المصريين خسائر فادحة فيما يعرف بمعارك (اللجاه)، وظلت العلاقة مع العثمانيين في أخذ ورد؛ حيث كانوا

يقومون بالتمرد على السلطة العثمانية، وكان الحكم العثماني يبعث الحملات إلى "الجبل" للسيطرة عليه، لكن دون جدوى.

ولما سيطر القوميين العنصريين الأتراك، وصاروا ينتهكون حرمات "الجبل" وعاداته، ويعدمون الأحرار أمثال "ذوقان الأطرش" و"يحيى عامر" وغيرهم عام 1911، ويضيقون على العرب عموماً، قام الدروز بمحاربتهم ثم أعلنوا الولاء للشريف حسين وتطوع المئات منهم في "الجيش العربي"، فيما شكّل سلطان الأطرش في جبل الدروز بسوريا "قوة فرسان"، وسارت مع "الجيش العربي" من الجبل، وكانوا في طليعة الذين دخلوا دمشق ورفعوا العلم العربي فوقها.

وبعد احتلال سوريا من قِبل فرنسا، قام الدروز بإشعال فتيل "الثورة السورية الكبرى" في جبل الدروز، بقيادة سلطان باشا الأطرش في عام 1925، وخاضوا معارك عديدة، كبدت الجيش الفرنسي خسائر كبيرة، كـ"معركة الكفر" و"تل الحديد" و"المزرعة"، ونقلوا الثورة إلى دمشق وغوطتها، وإلى لبنان وجبل الشيخ، ورفضوا تشكيل دولة درزية. وكان لهم الدور الأكبر والأساسي في الاستقلال عن فرنسا، حيث ثاروا على الجيش الفرنسي بعد دخول الجيش الفرنسي والبريطاني، وقضائهم على "حكومة فيشي".

وبعد الاستقلال اندمج الدروز في كل بلد مع مواطنيهم، واشتركوا معهم في الأحداث السياسية. وفي سوريا، حاول أديب الشيشكلي –وهو رئيس الجمهورية لعام 1954– إثارة فتنة، حيث حاول استخدام "الجيش الوطني" للفتك بالدروز، وحصل ذلك في عدة قرى. إلا أن سلطان الأطرش والزعماء السوريين الآخرين استطاعوا إقصاء الشيشكلي ونفيه إلى البرازيل، حيث اغتاله أحد الدروز "الموتورين"، وهو "نواف غزالة". وذلك بحسب ما جاء في دراسات لـ"معهد واشنطن" عن الدروز.

المكانة الجيواستراتيجية للدروز

تُعتبر محافظة السويداء عاصمة ومركز تجمع الدروز في سوريا، وهي منطقة استراتيجية تقع في الجنوب الشرقي من العاصمة، وتحدها دمشق من الشمال، ودرعا من الغرب، والبادية والصفا من الشرق، والأردن من الجنوب، تبلغ مساحتها (6550) كم²، وتقطنها أغلبية من الدروز الموحدين، وبقيت على الحياد منذ بداية الأحداث في سوريا، باستثناء مظاهرات سلمية خرجت في البداية.

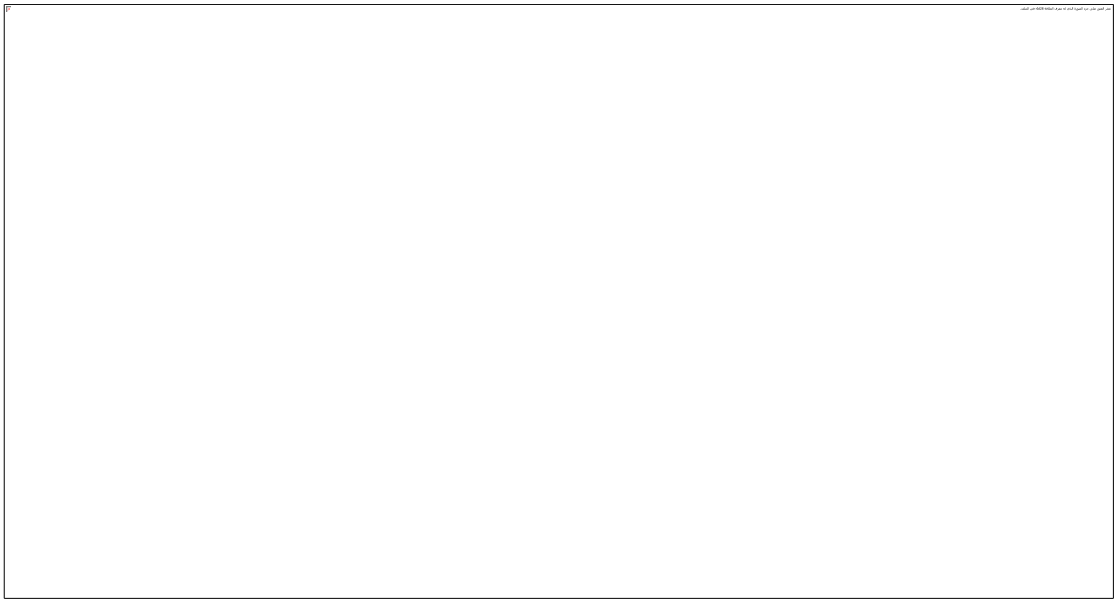

وعلى الرغم من أن الدروز يشكلون أقلية صغيرة نسبياً في سوريا، وسعوا إلى تجنب التدخل بصورة أعمق في الحرب الدائرة في البلاد، إلّا أن مكانتهم الاستراتيجية في المنطقة الجنوبية الجبلية من جبل الدروز، تمنحهم بالضرورة النفوذ للتأثير على الجهات الطامحة إلى السيطرة على مستقبل سوريا. وفي بداية الحراك الثوري في سوريا، تسنّت للمعارضة فرص متعدّدة للاستفادة من هذا النفوذ؛ نظراً لأن ولاء الدروز لنظام الأسد كان محدوداً في أحسن الأحوال. غير أن الأسد نجح في استغلال مخاوف هذه الطائفة، وإقناعها بالتعاون معه بفاعلية أكبر، للدفاع عن مركز دمشق، مستفيداً بالدرجة الكبرى من سلسلة أخطاءٍ ارتكبتها المعارضة

ومجموعاتها المسلحة، التي اتخذت طابعاً دينياً متشدداً، أثارت المخاوف لدى الدروز، الذين فضّلوا في النهاية الوقوف على الحياد.

أسباب عودة ملف الدروز السوريين إلى الواجهة وحساسيتها

تشهد محافظة السويداء كل فترة احتجاجات شعبية، غالبيتها كانت بسبب الظروف المعيشية المتردية، وقلة الخدمات المقدمة لهم، بالإضافة إلى رفع الدعم الحكومي عن شرائح واسعة من السوريين الخاضعين لسلطة النظام، المقدمة لمواد أساسية، أبرزها الخبز. وهذه الأسباب –إلى جانب أزمة المحروقات– أعادت الاحتجاجات إلى الواجهة وبشكل أعنف من سابقاتها.

ولمحافظة السويداء خصوصية طائفية، وهو ما يعطي سكانها هامشاً واسعاً للتحرك الشعبي، احتجاجاً على سياسات النظام، إذ منحها وضعاً أمنياً خاصاً، كي يبقي طائفة الموحدين الدروز خارج الصراع معه. وكان لافتاً ارتفاع سقف المطالب من قِبل المحتجين في محافظة السويداء ليصل –هذه المرة– إلى المطالبة بإسقاط النظام، بعد أن كانت سقف مطالبهم تحسين الظروف المعيشية وضبط الأمن، مما يشير إلى انهيار كبير للوضع الاقتصادي والخدمي، لدرجة لم يعد السكان يتحملونه.

ومع مرور أكثر من عقد على الأزمة السورية، والتي أفرزت أزمات اقتصادية وخدمية واجتماعية، باتت محافظة السويداء مركزاً للتعبير عن الاستياء الشعبي على ممارسات وسياسات النظام المتبعة في مناطق سيطرته، لذلك بات النظام يرسل الوفود –بعد كل احتجاجات– لترضية أهالي السويداء، أو للاستماع لمطالبهم، غير أنه –في الغالب– لا يلبي أياً منها.

وعلى الرغم من عدم انخراط محافظة السويداء في الحراك الثوري في سوريا بشكل واسع النطاق، ونأت بنفسها عما تشهدها سوريا من حرب أهلية وطائفية، إلا أنه ظهرت، خلال سنوات الأزمة، العديد من الحركات المناوئة بشكل أو بآخر للنظام السوري. ولعل أبرزها

حركة "رجال الكرامة"، التي تأسست على يد "الشيخ وحيد البلعوس" في عام 2013، لمنع أجهزة النظام الأمنية من اعتقال الشبان الرافضين تأدية الخدمة الإلزامية في قواته. ولكن هذه الحركة تلقت صدمة كبرى حين اغتيل قائدها ومؤسسها منتصف عام 2015، في تفجير دامٍ، اتُهم النظام حينها بالوقوف وراءه.

ومع أن المحرك الرئيسي لحركة الاحتجاج في السويداء "اقتصادي"، لكن هناك مطالب سياسية، وهناك معارضون للنظام – بالمعنى السياسي – بين صفوف المتظاهرين، ولوحظ أن حركة الاحتجاج الحالية أكثر تأثيراً في المجتمع السوري وخارجه، وحظيت باهتمام ودعم الطائفة الدرزية في كل من لبنان وفلسطين، الأمر الذي يثير مخاوف النظام السوري من أن تأخذ الأوضاع في السويداء بعداً دولياً وإقليمياً، خاصة بعد أن هدد الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز، موفق طريف، في فبراير/شباط الماضي بتدويل قضية السويداء، بعد اجتماع الهيئة الروحية لدروز فلسطين، وكذلك بعد أن شهدت محافظة السويداء حينها – أيضاً– احتجاجات شعبية على الظروف المعيشية الصعبة، على خلفية قرار الحكومة بالحد من أعداد المستحقين للدعم على المنتجات الأساسية كالخبز، الغاز، المازوت، وغيرها. لذا، يحاول النظام –دائماً– اتباع اسلوب التهدئة معهم، غالبيتها كانت عبر وساطات روسية.

ورغم عدم ثقة أهالي السويداء بروسيا، وبوعود النظام السوري في تحسين الأوضاع، إلا أن وجهاء الدروز، ورجالات الدين فيها، وفعالياتهم المجتمعية والسياسية كانت تفضّل التهدئة والتفاوض؛ لمنع انزلاق الأوضاع إلى العنف، مع تقديمهم كل مرة جملة من الشروط أمام دمشق لتعليق الاحتجاجات. بالإضافة إلى طرح مبادرات لإيجاد حل شامل للأزمة السورية عامة وفي السويداء بشكل خاص، وكان آخرها في 14 فبراير/شباط 2022، حين أعلن كل من "هيئة التنسيق الوطني – حركة التغير الديمقراطي، والمؤتمر الوطني السوري لاستعادة السيادة والقرار، والمبادرة الوطنية في جبل العرب" عن سبعة حلول لإنهاء الأزمة وكان أبرزها:

1- التفاهم على خارطة طريق، تتبناها هذه القوى للحل السياسي، على أساس القرار الأممي (2254)، أو أي صيغة أخرى تلبي تطلعات السوريين في الانتقال الديمقراطي والحرية والكرامة.
2- العمل مع الأوساط الدولية المعنية، لزيادة المساعدات الإنسانية، وضمان إيصالها إلى السوريين المحتاجين في كافة المناطق السورية. والمساهمة بالتخفيف عن معاناتهم داخل البلد وفي مخيمات النزوح واللجوء.
3- المطالبة برفع العقوبات الدولية، التي تضر بحياة المواطنين، وتزيد من مآسيهم.
4- المطالبة بتغيير جذري وشامل لنظام الاستبداد إلى نظام ديمقراطي تعددي لامركزي، يفصل الدين عن الدولة.

وبالنظر إلى رفع المتظاهرين في الاحتجاجات -إلى جانب مطالبهم- العلم الخاص بالطائفة الدرزية، فإن ما تشهدها مدينة السويداء من احتجاجات لا تتعلق فقط بالأزمة الاقتصادية، بل يعود أيضاً لأسباب تتمثل في المطالبة بالمساواة، وخصوصية محافظة السويداء والطائفة الدرزية، فيما ارتفعت الكثير من الأصوات من داخل الطائفة، التي طالبت بتطبيق نظام لا مركزي في سوريا، يضمن المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين مكونات السوريين، ومناطقهم، ومحافظاتهم، ويبقي على سوريا موحدة، وذلك على غرار تجربة الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا التي طرحها الكرد.

لقد حدد الرئيس الجديد لـ "مشايخ الكرامة" رأفت البلعوس، في بيان "جبل العرب" عام 2015، مطالب الدروز في التحرر والاستقلال بشكل واضح. إذ طالب الدروز في بيان "جبل العرب"، بـ"أن تكون السويداء منطقة محررة، واستمرار عمل المؤسسات العامة والخدمية، بإشراف الإدارة الذاتية المنبثقة من الهيئة الموقتة لحماية الجبل، وتكليف لجنة التفاوض السياسي للتواصل مع الحكومات وهيئات ومؤسسات المجتمع الدولي لنقل الحقائق، واعتماد وضع الجبل تحت بند منطقة آمنة أو منطقة حظر جوي، وفتح معبر حدودي مع الأردن بالتنسيق مع حكومته".

فأهالي السويداء باتوا يرون بأن اللامركزية الإدارية من شأنها إحداث تنمية اقتصادية للمحافظة، بعدما حصرت الدولة المركزية النشاط الاقتصادي والسياحي بمدينتي دمشق وحلب، وحوّلت بقية المناطق السورية إلى مصدر للمواد الأولية بأسعار زهيدة، ومصدر للأيدي العاملة بأجور بخسة، وسوق لتصريف المنتجات بأسعار عالمية.

دور روسيا وإيران في السويداء

إن موضوع السويداء لم يعد متعلقاً بالأزمة المعيشية فقط، فموقعها الجغرافي الحساس جنوبي سوريا، والمتاخم لحدود اسرائيل ولبنان، جعل منها هدفاً لكل من روسيا وإيران والنظام السوري، الراغبين في بسط نفوذهم على هذه المحافظة. لذا، بات الدروز يتخوفون من خطورة هذا الوضع، وخشيتهم من أن التصعيد أكثر في الاحتجاجات قد يجرهم إلى حرب مع الحكومة السورية، والمليشيات الإيرانية، التي تتحين الفرصة؛ للسيطرة على هذه المحافظة الاستراتيجية.

وهذه المخاوف دفعت الدروز لطلب الوساطة الروسية. ومن هنا، يمكن قراءة دخول "رئيس الطائفة الدرزية في فلسطين "موفق طريف" على خط الاحتجاجات، والذي زار موسكو في فبراير/شباط 2022، في محاولة لمنع انزلاق الأوضاع في السويداء إلى الحرب، وأن تتدخل روسيا لقطع الطريق أمام محاولات الميليشيات الإيرانية التدخل في السويداء.

ووجدت روسيا في هذه الوساطة فرصة لبسط نفوذها على هذه المحافظة، وأرسلت حينها بعثة عسكرية إلى المحافظة، ضمت ضباطاً من القيادة الروسية في "مركز المصالحة". وناقش الجانب الروسي عدداً من القضايا الخدمية في السويداء، منها تحسين شبكات المياه والكهرباء، وافتتاح "المركز الثقافي الروسي" في السويداء، والمساعدات الإنسانية التي توزعها روسيا في السويداء. وكان واضحاً أن الجانب الروسي تعمَّد التقارب في السويداء عبر تدخله في مجال المساعدات الإنسانية مؤخراً. فضلاً عن التقارب مع القيادة الروحية للطائفة

الدرزية من خلال الزيارات العديدة التي قامت بها القوات الروسية لـ"شيوخ العقل" في السويداء. وذلك في محاولة من روسيا لكسب الدروز لصفها، وإقناعهم في ضم أبنائهم المتخلفين عن الخدمة الإلزامية في الجيش السوري إلى التشكيلات العسكرية التي تديرها روسيا في سوريا، وبالتالي إبعاد إيران وميليشياتها بما فيها "حزب الله" اللبناني عن تلك المنطقة. لذلك، أرادت روسيا إبقاء سيطرتها على منطقة نفوذها الأساسية شرق محافظة درعا وضم السويداء إليها، ومنع تغلغل إيران و"حزب الله" بشكل كامل، هادفةً من وراء ذلك إلى إيقاف عمليات التجنيد، التي تقوم بها إيران، وتقليص نفوذها في الجنوب السوري.

يذكر أن "عملية التسوية" التي أطلقتها روسيا في درعا، تقضي بإبعاد الميليشيات الإيرانية و"حزب الله" عن الحدود السورية – الأردنية من 40 إلى 60 كيلومتراً، وذلك بسبب خشية كل من الأردن وإسرائيل من أن يسهّل ذلك عودة النظام إلى الجنوب، وتموضع القوات الإيرانية والقوات الحليفة لها قرب حدودهما. وعليه، لم ترغب روسيا أن تسيطر إيران على السويداء هذه المرة كبديل عن درعا التي فقدتها، فيما تعتبر إيران و"حزب الله" المنطقة الجنوبية من سوريا ذات أهمية جيواستراتيجية، وخط جبهة لأي مواجهة عسكرية محتملة مع إسرائيل.

لكن يبدو أن الروس لا خطة سياسية لديهم، ولا حتى إمكانيات اقتصادية لتغطية المشاريع التي تؤدي إلى فرض الاستقرار في السويداء، سوى بعض المساعدات الإنسانية الإسعافية، التي يمكن أن تحل المشكلة، ويبدو أن هدف الروس الأساسي هو السيطرة على المحافظة، واستهداف الشبان الرافضين للالتحاق بالخدمة العسكرية. كما أن الروس يحاولون –أيضاً– بيع أوراق للعمق العربي ولإسرائيل على أنهم قادرين على ضبط الاستقرار في الجنوب السوري، وتشكيل قوات أمنية للحد من تمدد "حزب الله" وإيران، على حساب الدروز.

ولكن تغيرات المشهد في السويداء بالمنطقة الجنوبية من سوريا، بدأت تتطور تباعاً، بعد تقلص التواجد العسكري الروسي من الجنوب السوري، نتيجة الحرب الروسية–الأوكرانية،

وازدياد تواجد الميليشيات الإيرانية بدلاً منها، والتي سارعت –بدورها– لتثبيت حضورها غير الرسمي "عبر تقوية الأذرع المحلية في السويداء، التابعة لشعبة المخابرات العسكرية السورية، والموالية للميليشيات الإيرانية، والتي توزع عليهم المواد المخدرة وتدفع لهم أجور شهرية، تتراوح بين (150 دولاراً) و (170 دولاراً)"، بحسب تقرير نشره موقع "السويداء 24".

كما إن الميليشيات الإيرانية تستخدم هذه المجموعات المحلية المسلحة، لأهداف عسكرية وسياسية لفرض نفوذها وسيطرتها على الجنوب السوري عامة والسويداء خاصة، التي تنشط فيها جماعات مسلحة معارضة للنظام السوري والميليشيات الإيرانية، ومن أبرزها "قوات مكافحة الإرهاب"، والتي تُعرف بأنها من الفصائل المتعاونة مع "جيش مغاوير الثورة"، المدعوم من التحالف الدولي، والمتمركز في قاعدة "التنف" العسكرية شرقي حمص. ففي مارس/آذار الماضي، سلّم فصيل "مكافحة الإرهاب" من وصفه بـ"عميل الأمن العسكري" جودت حمزة للقاعدة العسكرية الأمريكية في منطقة التنف، لضلوعه بالعمل لمصلحة "حزب الله" اللبناني في نقل وترويج المخدرات داخل محافظة السويداء، وبعد تلك الحادثة حرّكت إيران جماعة "راجي الفلحوط" ضدها، والتي اشتبكت مع "قوات مكافحة الإرهاب"، وقتلت قائدها "سامر الحكيم" في يونيو/حزيران الماضي، وتحدثت معلومات عن أن "الحكيم" وأفراد مجموعته كانوا يحاولون الوصول إلى قاعدة التنف، قبل أن يقعوا في كمين قرب الحدود السورية الأردنية، من قِبل عناصر من المخابرات العسكرية، وجماعات مسلحة داعمة لها. فيما نشرت مليشيا "المقاومة الشعبية" في السويداء المدعومة من إيران، صورة تظهر جثة "الحكيم"، وكتبت عليها عبارات تتشفى بقتله. الأمر الذي أثار غضب أهالي السويداء، معتبرين أنها رسالة تهديد من قبل الميليشيات الإيرانية وأجهزة الأمن التابعة النظام لأبناء السويداء، الرافضة لإرسال أبنائها للخدمة الإلزامية في الجيش السوري.

حكومة دمشق تحاول تطويع الدروز

تبنى الدروز في سوريا على مدى السنوات الأولى من عمر الأزمة، موقفاً يميل إلى الحياد، والتركيز على الدفاع عن أنفسهم ومناطقهم، دون أن يكون لهم انخراط عملي في الصراع، كما هو الشأن بالنسبة إلى معظم الأقليات في هذا البلد. وهذا يعود إلى طبيعة هذه المجموعات التي فقدت الثقة بكافة الأطراف المتصارعة في سوريا.

فيما حاول النظام –خلال السنوات الماضية– الحصول على دعم الفعاليات المحلية، من أجل إقناع أهالي السويداء بإرسال أبنائهم المتخلّفين عن الخدمة العسكرية للالتحاق بقواتها، حيث تشير إحصائيات غير رسمية إلى أنّ عدد الشبان المتخلفين عن الخدمة العسكرية يزيد عن 40 ألف شاب، نصفهم ما زالوا داخل البلاد. لكن جهود النظام لم تسفر عن نتائج تذكر، فيما أربكت الاحتجاجات الشعبية في محافظة السويداء، في فبراير/شباط من العام الجاري، النظام السوري، مما دفعه إلى محاولة تهديد الأهالي، عبر إرسال المزيد من التعزيزات إلى المحافظة ومحيطها، وتخويفهم من عودة تنظيم "داعش" إلى المنطقة من جهة، واتهام المتظاهرين بـ"العمالة للخارج ولإسرائيل" على وجه التحديد من جهة أخرى، لا سيما بعد دخول "رئيس الطائفة الدرزية في فلسطين "موفق طريف" على خط الاحتجاجات، والذي زار موسكو، ودعا قبل ذلك إلى تدويل "قضية السويداء" وطرحها أمام المحافل الدولية.

وهذا ما دفع بعض وسائل إعلام النظام، للترويج لتهمة محاولة الدروز فصل السويداء عن سوريا وضمها لإسرائيل، وتحت هذه التهم ضيّق النظام الخناق على المحافظة، عبر قطع الدعم عن المواد الأساسية، وتجويعهم من جهة، وسعي مخابرات النظام بكل أفرعها لخلق النزاعات بين مكونات أهالي السويداء، من خلال تجنيد مجموعات مسلحة، كجماعة "الفلحوط" وتدريبها، وتزويدها بالسلاح والبطاقات الأمنية؛ لتستخدمها ضد الفصائل المحلية من أبناء السويداء المعارضين لسياسيات النظام، وضرب الأمن والاستقرار في المحافظة، ودفع الدروز للنزوح والهجرة، بحسب "موقع السويداء 24".

الرؤية

إن تجدد الاحتجاجات كل فترة في السويداء، وانتهائها بدون تحقيق أي مطالب، ومنع تحولها إلى احتجاجات مسلحة ذو طابع عنيف، يعود إلى غياب الأحزاب والقوى السياسية في السويداء، ولدور المرجعيات الدينية التي دائماً تحاول تأطير مطالب المحتجين ضمن الإطار الخدمي، في حين عطّلت هذه المرجعية –في وقت من الأوقات– عمل الأحزاب الناشئة كحزب "اللواء" ومؤتمر الداخل السوري؛ لخشيتهم من أن تضعف الأحزاب دور المرجعيات، وخلق شرخ في المجتمع والطائفة الدرزية.

لا يخفى أن لروسيا أهداف كثيرة من وراء المحافظة على الوضع القائم حالياً (الستاتيكو)؛ بسبب تفاهمات إقليمية، منها "التسوية" التي قامت في يوليو/تموز 2018، والتي سيطر بموجبها النظام على محافظة درعا بوساطة روسية، لكن هذه التسوية لم تسيطر على الفوضى الأمنية، التي تُرجمت باغتيالات وتفجيرات وعمليات خطف واعتقال. وعلى الرغم من أن سيطرة النظام على المحافظة تمت –بمعظمها– عبر "الضامن" الروسي، من خلال اتفاقيات التسوية مع فصائل المعارضة، إلا أن هذا "الضامن" كثيراً ما يتوارى عن المشهد في المحافظة، فيما يبرز دور الميليشيات التابعة لإيران أو المدعومة منها، وسط تنافس –لم يعد خافياً– بينها وبين تلك التي تدعمها روسيا.

المجتمع المحلي في السويداء ينظر إلى الروس كطرفٍ خذلهم بعد عدم التزامهم بالوعود التي قطعوها سابقاً، حتى أن بعض أفراد المجتمع الدرزي يرون فيها قوة محتلة؟، رغم أنهم –بداية قدوم الدوريات الروسية إلى المحافظة– كانوا يفضّلونها على القوات الإيرانية أو المدعومة من طهران، لاسيما مع رفض الأهالي للتمدد الإيراني، الذي يستهدف تغيير هويتهم الاجتماعية، ولكن الدروز لا يثقون بالروس أيضاً.

إن علاقات دروز السويداء مع أشقائهم في كل من لبنان وفلسطين واسرائيل، والدعم والمساندة السياسية التي يحظون بها من قِبل شخصيات درزية نافذة في البلدان المذكورة والعالم، منع –حتى الآن– النظام السوري وروسيا من استخدام العنف ضدهم، لخشيتهم من أن تصبح قضية الأقلية الدرزية في سوريا قضية دولية، وبالتالي مطالبتهم بالحكم الذاتي، أو المطالبة بضم محافظتهم لإسرائيل أو لبنان.

لا شك أن الاحتجاجات المتصاعدة في السويداء تشكل تحدياً حقيقياً بالنسبة إلى نظام السوري، ليس فقط من جهة إمكانية تمددها لباقي المناطق الواقعة تحت سيطرته، بل لأنها قد تقود إلى مطالبة هذه الطائفة بحكم ذاتي، كما حصل مع الكرد في شمال شرق سوريا، وإن كانت الظروف –حتى من الناحية الجغرافية– لا تخدمها.

إن الغضب من تردي الأوضاع المعيشية، والتحركات الأخيرة، ورغم توقفها –حالياً– كالمرات السابقة، إلا إنها معرضة للتجدد دوماً، ما لم يقم النظام باحتوائها بحلول حقيقية للمشكلات الاقتصادية. وإن مواجهتها بالعنف، والأساليب الأمنية، أو التهديد الخارجي، أو حتى بإشراك شخصيات اجتماعية نافذة، هو من قبيل الحلول "الترقيعية" التي قد تطفئ جذوة الحراك مؤقتاً، لكنها حتماً لن تنهيه ما دامت أسبابه قائمة.

نلاحظ من خلال سرد الأحداث المتعلقة بحالة الطائفة الدرزية خلال الأزمة السورية، الشبه الكبير بينهم وبين حالة الشعب الكردي في سوريا، من ناحية خطابهما الداعي للسلام. وذلك، بعد تيّقنهما من فشل "الثورة" وتحول مسارها إلى مسار ديني وعنصري متشدد وعدم قبولها للآخر. إلى جانب محاولات الدروز –مثلهم مثل الكرد– النأي بالنفس عن أتون الحرب السورية التي دخلتها الكثير من الأيادي الخارجية والإقليمية، وعلى رأسها تركيا وإيران، وسط محاولات النظام والمعارضة والمجموعات الإرهابية جرهما (الدروز، والكرد) إلى مستنقع الدم، واستخدامهما وقوداً لنار حروبهم العنصرية والطائفية، دون اعتراف أحد بهويتهم وحقوقهم وخصوصيتهم. وعندما اختار الكرد والدروز الوقوف على الحياد، والدفاع عن أنفسهم

وأرضهم وعرضهم، بدأت تلك الأطراف بتضييق الخناق عليهما، وحصار مناطقهما، واتهامهم بالكثير من التهم كـ "الانفصاليين والكفار والزنادقة والخونة..."؛ في سبيل تبرير عدوانهم على الطرفين.

تحت يافطة "مشاريع خيرية"، جمعيات كويتية تستكمل مشروع التغيير الديمغرافي ضد الكرد في سوريا

مركز الفرات للدراسات

تُستخدم عمليات الترحيل القسري في الحروب لأهدافٍ جيوسياسية، يتم فرضها عبر قوانين مرتبطة بأيديولوجيات مختلفة، قد تكون بغرض الهيمنة الدينية أو العرقية، من خلال التلاعب بالديموغرافيا. وهي ممارسة تصب في سياق الطرد الجماعي أو الترحيل والتطهير العرقي في كثيرٍ من الأحيان.

وفي سوريا برزت هذه الاستراتيجية بشكل واضح في السنوات الأخيرة، وكان لها تأثيراً عميقاً على النسيج المجتمعي للبلاد، عبر اتباع سياسة التغيير الديمغرافي القسري، وكان للمساعدات الخارجية دوراً كبيراً في تسهيل هذه العملية.

قد يكون للكرد الحصة الأكبر من المعاناة جراء عمليات التغيير الديمغرافي، فلم يقتصر تهجيرهم على يد القوات التركية ومرتزقتها من السوريين فقط، بل كان لبعض الحكومات الإقليمية دوراً في هذه الجهود، بالتنسيق مع تركيا.

فمنذ بدء العمليات العسكرية التركية في سوريا، والعدوان على مناطق الكرد، منذ عام 2018، طالت عمليات التهجير القسري ما يقارب 75% من سكانها الأصليين، ليُستكمَل المشروع فيما بعد بإنشاء مشاريع استيطانية لإيواء آخرين مكانهم، من مختلف المناطق في سوريا وخارجها، بهدف محو هوية المنطقة، وكل ذلك بالاتفاق مع جهات تدعم جمعيات تعمل تحت مظلة الإغاثة الإنسانية، لإنجاز مشاريع استيطانية في تلك المناطق.

وبالرغم من الوضوح التام لموقف بعض الدول الداعمة للخطط التركية مثل قطر، والتي اتخذت موقف منفرد بين الدول العربية، كداعم للعمليات العسكرية التركية على مناطق الكرد في سوريا، بالإضافة الى دعمها لخطط الاستيطان، عبر نشاط الجمعيات الإخوانية، وتمويل مشاريع الاستيطان، لتغيير هوية المناطق الكردية المحتلة. إلا أنه هناك بعض اللاعبين ممن ساهموا في تغيير هوية مناطق الكرد عبر وسائل أخرى، ومنها دولة الكويت، والتي كان لها دوراً في تهجير الكرد، وفقدان أمل العودة لديهم، حيث تبين وجود تنسيق صريح لدعم وتمويل الجمعيات المتواجدة في مناطق الكرد، لإنشاء مشاريع استيطانية، بما يتماشى مع المصالح القومية التركية.

ذريعة الغطاء الانساني لبناء المستوطنات

تحت عنوان إنشاء التجمعات السكنية، كمشاريع لإيواء النازحين، بدأت العديد من المنظمات بالترويج لدعم النازحين السوريين، لتشييد مستوطنات جديدة، ليتبين أنها مجرد مخططات هندسة ديمغرافية، وخطوة ساهمت في ترسيخ نزوح شرائح جديدة من المجتمع السوري، حيث نتج عنها فرار مئات الآلاف من الكرد، من مناطق نشاط هذه المنظمات إلى شمال شرق

سوريا، نتيجة العدوان التركي أولاً، ثم استكمالها من قبل هذه المنظمات ثانياً، وذلك ببناء مستوطنات في أراضي ممن هُجروا من هذه المناطق، وهي أراضي مملوكة للمدنيين من الكرد، تم الاستيلاء عليها، وتوطين عائلات المرتزقة ونازحين آخرين من مناطق المعارضة في حلب والغوطة الشرقية.

بالإضافة إلى دور الفصائل المسلحة الموالية لتركيا، والمتهمة بجرائم حرب بحق الكرد، وفق تقارير صادرة من المنظمات الدولية، فجميعها متورطة في هذه المشاريع الاستيطانية في مناطق الكرد المحتلة، كمشروع "كويت الرحمة"، بالإضافة الى دور رجال الدين من تلك الفصائل في ترغيب المقاتلين بتسجيل أسمائهم وتوزيع الأراضي عليهم، في المستوطنات الجديدة في مدينة عفرين وريفها.

تكفلت جمعيات كويتية بدعم هذه المشاريع، وبالتنسيق مع الفصائل السورية المدعومة من تركيا، كفصيل ما يسمى بـ "السلطان سليمان شاه" المعروف بالعمشات، لتسليم بعض مشاريع من الجمعيات لمقاتليهم القادمين من ليبيا، كجمعية الرحمة العالمية الكويتية، وبالتنسيق مع جمعية شام الخير الكويتية، وفصيل "السلطان مراد" الذي أنهى بناء مستوطنة لأهالي حمص، بالقرب من قرية كفروم بناحية شران في ريف عفرين، وفصيل "لواء المعتصم" الذي استولى على أملاك المواطنين في قرية زعرة بناحية بلبل، بغية فرزها إلى محاضر لإنشاء أبنية سكنية فيها، ومصادرة فصائل "الحمزة والمعتصم وجيش الإسلام" لأراضي وممتلكات في رأس العين/ سري كانييه المحتلة.

كل ما سبق يتم بتكليف من المسؤولين الأتراك في المناطق الحدودية من سوريا، لتنفيذ هذه المشاريع الاستيطانية، كحاكم ولاية هاتاي، وهو أحد المسؤولين المباشرين عن بناء مشروع "كويت الرحمة"، ومنح الضوء الأخضر لهذه الجمعيات ببناء هذه المشاريع، إضافة إلى إعلان الرئيس التركي عن المشروع الأكبر للتغيير الديمغرافي، لإعادة ما يزيد عن المليون لاجئ سوري، وبتمويل من هذه المنظمات، ببناء وحدات سكنية في مناطق تسيطر عليها مع

مرتزقتها، وأخرى تسعى للسيطرة عليها، ويمنح النازحون حق الانتفاع بالمنازل لمدة خمس أو عشر سنوات. وهذا ما يعتبر كمشروع حزام يشبه الحزام العربي الذي فرضه النظام السوري سابقاً، بهدف تغيير ديمغرافية المنطقة.

الجمعيات "الخيرية" المدعومة من الكويت

اتبعت تركيا ومرتزقتها بعد احتلالهم لمدينة عفرين، سياسة التغيير الديمغرافي للمدينة ومحيطها، وقد ساعدها – منذ ذلك الوقت – العديد من الجمعيات المرخصة من قبلها، بحجة إيواء نازحين لتمويل هذا المشاريع، واللافت في الأمر أن الجمعيات الخيرية في الكويت ساهمت بشكل كبير في تشجيع الاستيطان في مناطق الكرد، ولا تزال مستعدة في استمرار الدعم، الذي يشجع على الاستيطان، ويمكن أن نذكر من هذه الجمعيات:

جمعية شام الخير

وهي جمعية مدعومة من الحكومة الكويتية، تأسست عام 2011، وتعمل على تنفيذ مشاريع مجتمعية تنموية في سوريا بترخيص من تركيا منذ عام 2014. وساهمت بشكل أساسي في دعم مشاريع استيطانية على أراضي الكرد، ومن هذه المشاريع:

– مجمع "كويت الرحمة"، والذي تكفلت به "جمعية شام الخير" والممولة بمساهمة كبيرة من الحكومة الكويتية، وهو مشروع لبناء مجمع استيطاني جديد في قرية خالتا (الخالدية)، في ناحية شيراوا شرق عفرين. الهدف منها استجلاب عوائل المرتزقة وغيرهم من مناطق مختلفة من سوريا ممن شملوا الصفقات، لتوطينهم في هذه القرية على أراضي سكانها الأصليين.

وقد تم افتتاح هذا المجمّع مطلع عام 2021، وما يزال البناء مستمراً، في إطار تأسيس مجموعة من القرى النموذجية، حيث ضمت 380 وحدة سكنية، ومساجد، ومدارس، ومراكز طبية، وأسواق. ويهدف هذا المشروع – كما ذكرنا – إلى توطين عوائل المرتزقة ممن تم

استقدامهم من مناطق أخرى في سوريا، كما أشاد رئيس مكتب هذا المشروع بتبرعات دولة الكويت، ممن دعموا المتضررين والنازحين في الداخل السوري.

– مدينة صباح الأحمد الخيرية، وهي مدينة تأسست على مراحل في عفرين، وبتنفيذ جمعية شام الخير، ودعم مباشر من الهيئة الخيرية الإسلامية، التابعة للديوان الأميري في الكويت، كجزء من مشروع استيطاني يضم ما يقارب الـ 2000 بيت، ومساجد، ومدارس، ومراكز طبية، وأسواق، لإيواء مهجرين من مناطق أخرى ممن شملوا الصفقات التركية لتفريغ مناطق الكرد من سكانها، واستبدالهم بآخرين من العرب والتركمان.

الجمعية الخيرية العالمية للتنمية والتطوير

وهي جمعية تتخذ من الكويت مقراً لها، ساهمت بتمويل بناء مستوطنة سكنية داخل قرية بريف عفرين، لغرض التغيير الديمغرافي، وتوطين أكبر عدد من أرامل مخيمات إدلب فيها. ويشرف على بنائها ما تسمى:

جمعية الأيادي البيضاء: تُعرّف نفسها بأنها جمعية خيرية، ولها ما يقارب من 45 شريكة، جميعها كويتية، مثل جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية الكويتية، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية في دولة الكويت، الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، بيت الزكاة الكويتي، جمعية النجاة الخيرية الكويتية، حملة لشامنا ذخر وسند الكويتية.

وقد أطلقت هذه الجمعية "الأيادي البيضاء"، وبدعم من الجمعية الخيرية العالمية للتنمية والتطوير، مشروع بناء كتل سكنية ومستوطنات في مناطق الكرد، المحتلة من قبل تركيا، مثل "قرية بسمة السكنية" في قرية شاديره جنوبي عفرين. بعد احتلالها في آذار 2018، حيث تم تهجير سكانها البالغ عددهم نحو 500 نسمة، واستقدام المسلحين لعوائلهم، بعد استيلائهم على منازل سكانها الأصليين، ويتضمن المشروع بناء مستوطنة من ثلاثة مراحل، تتضمن ما يقارب 500 شقة سكنية.

جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية

وهي جمعية كويتية، تعمل على بناء وتنمية المجتمعات المحتاجة عبر التوعية، واستثمار الموارد البشرية والمالية، وقد ساهمت هذه الجمعية في مشاريع بسوريا، حيث ظهرت شعارها "علم الكويت" واسم المؤسسة على منشآت مبنية على أنقاض رموز ثقافية للكرد مثل:

بناء مدرسة الأمام والخطيب في موقع مركز الاتحاد الثقافي الإيزيدي في عفرين يونيو 2020، بعد قصفها إبان العدوان التركي على مدينة عفرين 2018. فأصبحت هذه الجمعية مسؤولة عن تنفيذ وإدارة هذا التجمع، وقد تكفلت جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية الكويتية بتمويل هذا المشروع، حيث تذكر جمعية الأيادي البيضاء في منشوراتها على مواقع التواصل الاجتماعي، أنها الذراع التنفيذي للجمعية الكويتية المذكورة في المنطقة وتعمل بأموالها.

ومن المشاريع الأخرى لجمعية الأيادي البيضاء، بناء مستوطنة بالقرب من كفر صفرة التابعة لناحية جندريس بريف عفرين، تهدف إلى بناء 250 منزلاً مع ملاحق، كالمدارس، والمساجد والمحلات التجارية، وبناء مستوطنة على سفح جبل "حج محمد" بعد قطع أشجارها وتوطين عائلات مهجرين.

مجمع بافلون / مخيم التعاون: مشروع استيطاني أشرفت عليه الحكومة التركية عام 2020، وبدعم من منظمات كويتية وقطرية، تهدف لبناء مجمّع سكني على سفح جبل بافلون، بجانب قرية بافلون بناحية شرا، التي أُفرغت من أهلها – قسراً – لإسكان غرباء مكانهم، كما قدم الداعمون مبالغ مالية لكل عائلة مستوطنة، لبناء منازل على الأرض في هذه القرية، والمخطط يشمل مجمع سكني يضم 70 وحدة سكنية باسم "مخيم التعاون"، لإيواء عائلات من ريف حلب وإدلب والغوطة.

مشروع "العودة الطوعية"

وهو مشروع قديمٌ جديد طرحه الرئيس التركي، والذي سينفّذ في المناطق التي احتلتها تركيا، بالتعاون مع الفصائل السورية التابعة لها، في إطار حملة لبناء تجمعات سكنية، وبدعم من منظمات وجمعيات إقليمية، وتنسيق من إدارة الكوارث والطوارئ التركية "افاد".

يهدف المشروع إلى توطين اللاجئين والنازحين السوريين في مناطق شمال سوريا، في تجمعات على شكل قرى استيطانية نموذجية، بهدف استكمال مشروع التغيير الديمغرافي بحق الكرد، وذلك في إطار سياسة ممنهجة لإحداث تغيير ديمغرافي واسع.

والجدير بالذكر أن جمعيات ومنظمات كويتية كجمعية الهلال الأحمر الكويتي تدعم الادارة التركية المذكورة "افاد"، بتبرع من بيت التمويل الكويتي (بيتك) عبر اتفاقيات دعم وتنسيق، وتعتبر هذه الجمعيات أحد الداعمين الرئيسيين – إلى جانب قطر – لتنفيذ هذا المشروع الاستيطاني.

مضامين المشاريع الاستيطانية وتبعاتها

إن مصادرة الممتلكات تحت أي بند كان، إنساني أو غيره، تحمل في طياتها تغييراً ديمغرافياً، فالمشاريع الممولة من الكويت أو قطر، مُورست بشكل رئيسي على الكرد، فحجة الترويج بتلبية الاحتياجات الإنسانية للنازحين السوريين، ساهمت في عملية تغيير ديمغرافي، وفق منهج تركي واضح، بتفريغ المنطقة من الكرد، واستبدالهم بالعرب والتركمان، فالطريقة الأكثر قبولاً لتحقيق هذا الهدف في نظرها يكون على أساس استخدام المنظمات والجمعيات الخيرية، التي ساهمت في دعم هذه المشاريع الاستيطانية، وكل ذلك له تبعات، يمكن أن نذكر منها:

- المشاريع الاستيطانية وتمويلها ينذر بنقطة اشتعال أخرى في الصراع المستمر بسوريا.

- المناطق الكردية الواقعة تحت الاحتلال التركي ومرتزقتها، باتت ملاذات آمنة للإرهابيين.
- زيادة عدد المستوطنات تكشف طموحات بعض القوى بضرب التعايش المستقر منذ عقود بين الكرد والعرب، الأمر الذي سيخلق بؤراً جديدة للصراع، ويضرب النسيج السوري، وقد يستمر هذا الأمر لسنوات.
- تغيير التوازن في المناطق الكردية المحتلة، عبر بناء مستوطنات، واستقدام نازحين من مناطق أخرى، يهدف إلى تغيير ديمغرافي. فاستقدام المستوطنين وإقامة مجمعات الاستيطان، أحد دوافع الاحتلال التركي، وخطوة لاستكمال العدوان والتهجير القسري، والتلاعب بالتركيبة الديمغرافية.
- استمرار تدفق اللاجئين إلى المنطقة عبر بناء مستوطنات جديدة لهم، تعيق عودة السكان الأصليين الذين شردتهم تركيا ومرتزقتها.
- باتت هذه المناطق المحتلة مناطق غارقة في الفوضى، وخارجة عن القانون، وخطيرة، تستخدمها تركيا لقيادة أي هجوم تريده داخل سوريا، أو خارجها.
- هذه المشاريع هي استهداف لخصوصية المناطق الكردية، كونها مراكز للثقافة الكردية، وليست مجرد جغرافيا.
- مخطط بناء مستوطنات في مناطق محتلة مثل تل أبيض/ گري سبي، ورأس العين/سري كانييه، وعفرين، هي جريمة ضد الإنسانية.
- أغلب المستفيدين من مشاريع هذه المنظمات هم مقاتلي فصائل ما يسمى الجيش الوطني، وعائلاتهم.
- بناء هذه المستوطنات، أو تمويلها يوحي بأن المانحون متواطئين في التهجير القسري للسكان الأصليين.

في الختام.. يمكن القول إنه لا يوجد حالياً أي مبدأ قانوني ينطبق على عمليات نقل السكان، والتي تتخذ أشكالاً عديدة، فهي عمليات قسرية، تنتهك القانون الدولي لحقوق الانسان، ومبدأ حق تقرير المصير. لكن في سوريا بات من الاعتيادي الانتهاك المنهجي

لحقوق السوريين في أرضهم وممتلكاتهم، ومن الواضح – وفقاً للتقارير، والتنفيذ على الأرض – أن هناك دولاً تساهم في دعم هذا الانتهاك، منها الكويت، بجمعياتها، التي تمول وتنفذ المخططات التركية الهادفة للتغير الديمغرافي، بحجة المساعدات الإنسانية.

فإذا كانت الكويت ترعى مثل هذه المشاريع، تحت مسمى مساعدة الشعب السوري، أو أنها تدعم جهود إعادة الإعمار – وفق تقارير – للمانحين لهم، لا بد أن تدرك أن مثل هذا الدعم – وبقيادة تركيا – هو انتهاك منهجي لحقوق السوريين، وخاصة الكرد، وينبغي حظر مثل هذا التمويل، الذي يدعم مشاريع ترسخ النزوح، وتزيد من حدة التوتر الاجتماعي في سوريا.

يقع على عاتق الكويت – وغيرها من الدول الإقليمية – كبح هذه المنظمات، التي تنتهك القانون الدولي بمشاريعها الاستيطانية. فهي وحدات سكنية غير شرعية، ومخالفة للقانون الدولي، وفق البند 46 و 55 من معاهدة لاهاي 1907 و 49 و 53، من معاهدة جنيف الرابعة 1949، اللذان ينصان على عدم أحقية أي دولة احتلال في مصادرة أملاك الناس، والبناء عليها.

إذاً، فجميع هذه الكتل السكنية والمستوطنات تقوم – أساساً – على أراضي الغير، كعفرين ورأس العين/ سري كانييه، وتل ابيض/ گري سبي، وغيرهم من المناطق التي احتلتها تركيا، وهجّرت أهلها، واستقدمت آخرين لا ينتمون لها. فأي منظمة تشاركها في هذه الخطوة تعتبر شريكة لها في التغيير الديمغرافي، مهما كانت المسميات، ويقع على عاتق مجلس الأمن والمنظمات الحقوقية، ضرورة اتخاذ مواقف صارمة تجاه هذه المنظمات، ومحاسبتها، على أساس أنهم شركاء في محاولات التغيير الديمغرافي القسري للكرد في سوريا.

تزامناً مع حديث تركيا عن "التصالح" مع دمشق.. "فرمانات" في عنتاب وانقسامات داخل "أحرار الشام"

مركز الفرات للدراسات

أثار الصمت التركيّ الكثيرَ من التساؤلات والتحليلات، حول أهداف ومخططات تركيا، إزاء دخول "هيئة تحرير الشام" مدينة عفرين المحتلة، التي هي ضمن مناطق سيطرة ما يسمى "الجيش الوطني السوري" الموالي لتركيا. لكن – مؤخراً – بدأت تتكشف بعض تلك الأهداف، من خلال ما تمخض عن نتائج الاجتماعات الأخيرة بين المسؤولين الأتراك وقيادات الفصائل في مدينة غازي عنتاب التركية من جهة، واجتماع المسؤولين الأمنيين الأتراك مع قائد "هيئة تحرير الشام" في إدلب من جهة أخرى. بالإضافة إلى عودة وزير الخارجية التركي للحديث عن إمكانية رفعهم الاتصالات والعلاقات مع دمشق إلى المستوى الدبلوماسي.

كما إن هذه التطورات الأخيرة كشفت عن اصطفافات جديدة للفصائل المعارضة المسلحة، وتيارات "أحرار الشام"، التي توزعت بين مؤيد لـ"هيئة تحرير الشام" ومعارضٍ لها، الأمر الذي يثير التساؤلات حول خلفيات هذه الانقسامات وتداعياتها والموقف التركي منها، ومَنْ المستفيد والخاسر من هذه الانقسامات؟

فيما كشفت تلك الاجتماعات عن تركيز تركيا وتوجهها إلى إعادة تغيير هيكلية "الجيش الوطني السوري"، وإيجاد قيادة واحدة في المناطق التي تحتلها شمال سوريا، وهذا يستدعي التساؤل حول أهداف تركيا في الوقت الراهن من توحيد الفصائل وإعادة هيكليتها؟ وما دور "هيئة تحرير الشام" – هذه المرة – في إحداث هذا التغيير وتوحيد الفصائل؟ وما هو المخطط الاستراتيجي لتركيا التي ترسمه لشمال سوريا؟ وما دلالات تصريحات المسؤولين الأتراك الأخيرة عن إمكانية رفع مستوى الاتصال مع دمشق إلى المستوى الدبلوماسي؟

"فرمانات" تركية في اجتماع غازي عنتاب؟

إن دعوة تركيا – مؤخراً – قادة الفصائل المسلحة إلى غازي عنتاب، بتاريخ الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بعد الأحداث الأخيرة في عفرين، وسيطرة "هيئة تحرير الشام" – بضوء أخضر تركي – عليها، والتهديد بالسيطرة على عموم مناطق الفصائل، تشير إلى أن أنقرة أرادت تأديب الفصائل بعصا "هيئة تحرير الشام"، بعد تواتر التصريحات من قادة عسكريين عن رفضهم التقارب بين تركيا والنظام السوري، ليأتي استدعاء قادة الفصائل إلى غازي عنتاب وإبلاغهم بـ"الفرمانات" التي أصدرها الرئيس التركي بحقهم، دون ترك المجال أمامهم لإبداء أي نقاشات أو اعتراض عليها. وهذا ما أكدته التقارير الصادرة عن وسائل إعلام المعارضة السورية التي قالت: "إن هذا الاجتماع جاء صادماً بالنسبة إلى الفصائل، سواءً بسبب طريقة عقده، أو مدّته الزمنية القصيرة، أو ما نتج عنه من أوامر ألقاها المسؤول الأمني التركي (أبو سعيد) المكلّف بالتنسيق مع الجماعات السورية".

بالإضافة إلى ذلك، قالت مصادر مطّلعة لإعلام المعارضة: "إن المسؤول التركي دخل قاعة الاجتماع برفقة مجموعة من الضبّاط، على عجالة، ليتصدّر الجلسة من دون أيّ مظاهر ترحيب عهِدتْها الجماعات سابقاً، قبل أن يلقي على قادة الفصائل "الفرمانات" بلهجة حازمة، وقبل قراءة الفرمانات وجّه المسؤول التركي التهديدات لكل فصيل أو قيادي يحاول التواصل مع جهات خارجية بشكل منفرد، دون أخذ موافقة السلطات التركية". وهذا ما اعتبره بعض

المراقبين أنها كانت إشارة إلى محاولة "الجبهة الشامية" قيادة مشروع "إسلامي" مُوازٍ لمشروع "هيئة تحرير الشام" بدعم أميركي، من دون التنسيق من أنقرة. ما يعني أن هناك فصائل بدأت بالفعل بالتفكير خارج الصندوق التركي، بعد أن قررت الأخيرة التصالح مع دمشق، وتسليطها "هيئة تحرير الشام" على كل فصيل معارض.

كما وحدّد المسؤول الأمني التركي، الذي رفض الاستماع إلى أيّ كلمة من قادة الفصائل، مجموعة من "الفرمانات" التي سيكون على الأخيرة تنفيذها إنْ أرادت البقاء، بحسب مصادر إعلام المعارضة، وأبرزها:

1- العودة إلى مشروع توحيدها الذي رسمتْه تركيا قبل أكثر من خمسة أعوام، وإنهاء الحالة الفصائلية القائمة، وإتباع الهيكلية الجديدة لإدارة عسكرية موحّدة تابعة لتركيا بشكل مباشر، وتتلقّى الأوامر منها. مما يعني أنه على كافة الفصائل التسليم بواقع؛ أنها لم تعد فصائل سورية، ولا علاقة لها بـ"الثورة"، ولا تمتلك أي قرار في محاربة النظام أو غيره، بدون أوامر من تركيا، والاقتناع بأنها باتت جزءاً من "الجيش الانكشاري" التابع للسلطان التركي، ومهمتها – فقط – تقديم الطاعة والولاء، وتنفيذ ما يصلها من فرمانات. أما الملف السوري فلم يعد من شأنها، وهذه ستحددها السياسات التركية، بحسب ما ترى فيها مصلحة الأمن القومي التركي.

وفي السياق نفسه، كشفت المصادر "أن المسؤول الأمني التركي مَنح الفصائل مهلة لا تتجاوز الشهرين (قبل نهاية العام الحالي) لإتمام الاندماج والخروج بمشروع توافقي داخلي، يمكن لأنقرة أن تَبني عليه نظام إدارة مدنية وعسكرية مؤسّساتية لمناطق ريف حلب. وإن المسؤول هدّد أيّ فصيل يحاول خلْق استفزازات جديدة، أو جرّ المنطقة إلى حالة اقتتال". وبالتالي، فإن أمام الفصائل خياران لا ثالث لهما؛ إما التخلي عن تشكيلاتهم الفصائلية، والاندماج في تشكيلة جديدة، تتحكم بها الاستخبارات التركية بشكل مباشر، أو عن طريق

قيادات تركمانية، تدين بالولاء الكامل لتركيا، أو حل نفسها وترك العمل العسكري، وذلك في غضون شهرين فقط.

2- توحيد الإدارة الاقتصادية بشكل يخفّف من الأعباء المالية الدورية التي تقع على عاتق أنقرة، وذلك لمنع وجود مصادر تمويل ذاتية للفصائل (مثل إدارة المعابر وغيرها)، لذا تهدف تركيا من توحيد الواردات الاقتصادية العامة بين جميع الفصائل في صندوق واحد بإشراف تركي، وإلغاء جميع حواجز الفصائل العسكرية وتسليمها للشرطة العسكرية لإدارتها.

3- التنبيه إلى عواقب استعمال "المجلس الإسلامي السوري" (الهيئة الإسلامية التي تحاول تقديم نفسها على أنها دار إفتاء للمعارضة)، كغطاء لأيّ تحركّ من قِبل الفصائل، وتحييد دوره عن كل ما يتعلق بالفصائل من الناحية العسكرية، وتجميد دور "المجلس" إلى مرحلة التوصّل إلى اتّفاق نهائي يوحّد الفصائل، بحيث يمكن –عندئذ– أن تشكّل تركيا مرجعية دينية للجسم العسكري والإداري الجديد، وهو دور يعيد إلى الأذهان، ذلك الذي يلعبه "مجلس الشورى" الخاص بـ"تحرير الشام". وهذا الفرمان يعني أن تركيا ترغب في تجريد الفصائل من مرجعياتها الدينية، التي قد تتعارض فتاواها مع السياسات التركية، وخاصة فيما يتعلق بالتصالح مع النظام السوري، أو إشراك "هيئة تحرير الشام" في الإدارة العسكرية والمدنية لمناطق سيطرة الفصائل.

دور "هيئة تحرير الشام" في الاندماج الجديد

رغم أن الجانب التركي لم يتطرق خلال اجتماع عنتاب إلى دور "هيئة تحرير الشام" في الهيكلية الجديدة، إلا أن مصادر مقربة من "الهيئة"، أكدت لموقع "أثر بريس" بتاريخ 16 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، إنه "سيجري العمل قريباً على تشكيل مجلس عسكري موحد لكافة الفصائل العسكرية، على رأسها هيئة تحرير الشام، وغرفة عمليات موحدة في الشمال السوري، مع إدارة مدنية واحدة، تدير كافة المناطق (إدلب وريف حلب)، لإدارة المؤسسات

المدنية، والمعابر، والقضاء، والشرطة المدنية، وضبط الأمن" (في إشارة إلى دمج حكومتي الإنقاذ السورية لـ"الهيئة"، والحكومة السورية المؤقتة لـ"الجيش الوطني"). وهذا يحتاج – في البداية – إلى تجاوز العقبة الأصعب؛ وهي توحيد الفصائل المختلفة والمتناحرة ضمن إدارة موحدة ليسهل فيما بعد إذابتهم في بوتقة واحدة مع باقي التنظيمات والجماعات كـ"هيئة تحرير الشام"، وبقايا داعش، و"حراس الدين"، وغيرهم.

ويبدو أن هذا المخطط يجري على أرض الواقع، من خلال توزيع تركيا عناصر تابعة لـ"هيئة تحرير الشام"، و"حراس الدين"، وغيرهم من التنظيمات الإرهابية في مناطق سيطرة الفصائل في كل من عفرين، وجرابلس، وسري كانيه (رأس العين)، وكريسبيه (تل أبيض)، بحسب ما أكده المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية، بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري.

وتدخل هذه الخطوات، من قِبل تركيا على الأرض، ضمن مساعيها لإرضاء روسيا ووقف التصعيد في المنطقة، لأنها لا تزال تواجه صعوبات، كأنشطة العناصر المتطرفة الخارجة عن السيطرة، لذا تحاول تركيا نقل هذه العناصر من إدلب إلى جبهات المواجهة مع قوات سوريا الديمقراطية. كما أن دمج تلك العناصر الإرهابية مع فصائل المعارضة السورية، يوفر غطاء لهذه الجماعات، بحيث يصعب على قوات النظام السوري وروسيا استهدافها.

وما يرجح هذا المخطط، أنه وبالتوازي مع الاجتماع الذي عقده المسؤول الأمني التركي مع الفصائل في غازي عنتاب، اجتمع مسؤولون أمنيون أتراك مع مسؤولي "تحرير الشام"، وعلى رأسهم "الجولاني"، في منطقة "أطمة" في ريف إدلب، قرب الحدود مع تركيا، من دون أن تتسرّب أيّ معلومات حول ما تمّت مناقشته. غير أن مصادر "جهادية" مطّلعة أشارت إلى "أن سلوك الجولاني لم يتغيّر بعد الاجتماع، سواءً من ناحية حديثه عن ضرورة التمدّد في ريف حلب، أو حتى من ناحية الحالة الأمنية التي بات يفرضها على عفرين، عبر أذرعه الأمنية المنتشرة". ما قد يعني أنه حصل على دعم تركي للبقاء في مناطق سيطرة الفصائل بشكل غير معلن. وبحسب تصريحات لمنشقين عن "هيئة تحرير الشام"، فإنه قد تم الاتفاق

على أن "تدخل قوات تحرير الشام المناطق التي يسيطر عليها الجيش الوطني السوري في ريف حلب تحت اسم قوات حماية القواعد التركية. لكنهم لا يريدون التحدث عنها، ويفضلون إبقاء الأمور سرية، لحساسية الموضوع، ولأن هيئة تحرير الشام تُصنّف "جماعة إرهابية".

ويبدو أن أنقرة ما تزال تعوّل على "تحرير الشام" للعب دور "الفزّاعة" أمام باقي فصائلها المنتشرة شمالي حلب، واستخدامها كورقة ضغط على تلك الفصائل للاستمرار في الانضباط، والانصياع الكامل لتوجيهاتها، وخاصة بعد أن شهدت الأشهر الماضية، بعض محاولات "التمرد" على التعليمات التركية من بعض الفصائل الكبيرة التابعة لـ "الجيش الوطني"، وفي مقدمتها "الجبهة الشامية".

وعلى خلاف ما يتمّ الحديث عنه، حول انسحاب "هيئة تحرير الشام" من منطقة عفرين، وعودتها إلى إدلب، تمكّن زعيمها "أبو محمد الجولاني" من فرْض نفوذه في المنطقة التي دخلها خلال بضع ساعات قبل نحو شهر، سواءً عبر نشْر قوّاته الأمنية في المدينة ومحيطها، أو عن طريق سيطرته على المعابر بالشراكة مع "حركة أحرار الشام"، التي باتت جزءاً من "تحرير الشام". وبهذا، أضحت الأخيرة على احتكاك مباشر مع مناطق سيطرة قوات سوريا الديموقراطية، وفُتح أمامها طريق مباشر للحصول على النفط الذي يجري تهريبه من شمال شرقي سوريا إلى أقصى الشمال الغربي في إدلب، بدلاً من شرائها من الفصائل. ويبدو أن "تحرير الشام" تتهيأ لهذه المتغيرات عبر إجراءات جديدة حلّت بموجبها "شركة وتد" (إحدى أذرع الجولاني الاقتصادية)، واستبدالها بظهور مجموعة شركات بدأت بنقل النفط من مناطق سورية مختلفة إلى إدلب، في أعقاب إزاحة "الفيلق الثالث" (بقيادة الجبهة الشامية التي حاولت تشكيل جبهة مضادّة للجولاني) من المعابر مع مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا بشكل خاص، الأمر الذي يعني حرمان "الجبهة" من أحد أبرز مصادر دخلها.

وتشير المعطيات بأن ما يجري حالياً؛ عبارة عن عملية إعادة هندسة اقتصادية وعسكرية، تتمّ بشكل هادئ للمنطقة التي تسيطر عليها "تحرير الشام".

أسباب وأهداف الانقسام الأخير في صفوف "حركة أحرار الشام"

أعلنت خمسة ألوية وكتائب في "حركة أحرار الشام" (المقربة لتنظيم الإخوان في سوريا) في 8 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، عزل قائد الحركة "عامر الشيخ" المقرب من "هيئة تحرير الشام"، واستبداله بـ "يوسف الحموي" الملقب بـ "أبو سليمان" وتسميته قائداً عاماً للحركة.

واعتبر القائد المكلف بقيادة "أحرار الشام"، يوسف الحموي الملقب "أبو سليمان" عبر تغريدة نشرها على تويتر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، "أن ما حدث في التشكيل هو "عملية جراحية" أنقذت الحركة من الموت في لحظاتها الأخيرة، وأخرجتها من الحالة السريرية، التي أقحمها فيها قصر النظر، وسوء التدبير ممن كان قائماً عليها".

فيما أبدى أبو محمد الجولاني دعمه الكامل للتيار المعزول، وذلك خلال اجتماع بينه وبين قائد "حركة أحرار الشّام" عامر الشيخ، بعد يوم من عزل الأخير. وعُقِدَ الاجتماع في مبنى الأركان بمعبرّ باب الهوى شمال إدلب، لمناقشة بيان عزل "الشيخ". ويعيد دعم الجولاني – للتيار المعزول – الانقلاب الذي قاده نفس التيار سابقاً بدعم من الجولاني ضد قائد الحركة السابق "جابر علي باشا" إلى الأذهان، وتفكيك "مجلس الشورى" عام 2020، وحينها كانت "الحركة" تستعد لإجراء اندماج شبه كامل مع "الجبهة الشامية" (الفيلق الثالث حالياً)، الأمر الذي استفز "هيئة تحرير الشام"، خشية أن يتشكل في المنطقة كيان فصائلي منافس لمشروع "الجولاني"، لأن الفصيلان المقبلان على الاندماج هما أكثر خبرة وقِدماً وانتشاراً وقوة في "الجيش الوطني" و"الجبهة الوطنية للتحرير"، وهو ما دفع لتسريع عملية الانقلاب بتوجيه تام من جانب "حسن صوفان" المقرب من "الجولاني".

ونفس السيناريو يكرره الجولاني اليوم، بعد أن جمعت تركيا قادة الفصائل في مدينة غازي عنتاب التركية، وفرض "فرماناتها" عليهم، مما أثار مخاوف الجولاني من خروج "أحرار الشام" من تحت جناحه، واندماج كافة الفصائل ضمن كيان واحد، يكون منافساً لـ"هيئة" ومهدداً لوجودها، لذا سارع الجولاني إلى تعميق الانقسام في صفوف "الحركة"، وعرقلة أي محاولات لاندماجها مع الفصائل في كيان موحد، فمن جهة ضمّت قسماً من "الحركة" إلى "الهيئة"، ومن جهة أخرى تحاول أن تثبت لتركيا بأن مراهنتها على الفصائل و"حركة أحرار الشام" لتشكيل كيان موحد غير قابل للتطبيق بدون هيمنة "هيئة تحرير الشام".

هذه الأحداث تشير إلى أن حالة الانقسام ستدفع بالحركة – التي استطاعت الحفاظ على هيكليتها– نحو الاقتتال بين تياراتها، على غرار ما يحصل بين باقي فصائل "الجيش الوطني"، لأن الخلاف الحالي لدى "أحرار الشام" تَحوّل في جوهره إلى نزاع على الشرعية والنفوذ، وسيغذي هذا الصراع تحريض كل من تركيا من جهة و"هيئة تحرير الشام" من جهة أخرى، إلى رضوخ "الحركة" – كما باقي الفصائل – بشكل كامل للأوامر التركية، وبهذه الصورة ستتمكن الأخيرة من فرض سطوة "هيئة تحرير الشام" عليهم.

من جهة أخرى، رغم أن تركيا تبدي دعمها للقيادات الجديدة لـ"الحركة" الرافضة للتعاون مع "هيئة تحرير الشام"، إلا أنها في الواقع راضية عن هذا الانقسام في صفوف "الحركة"، باعتبار أن هذه "الحركة" تُعتبر أكبر تيار إسلامي ضمن الفصائل السورية لا يزال يحافظ على تماسكه خارج إطار "هيئة تحرير الشام"، لذا لا ترغب تركيا في أن يكون هناك حركة تتمتع بالقوة، بحيث يمكن أن تشكل مركز جذب لكافة الفصائل التي ترفض تحركات "هيئة تحرير الشام" الأخيرة وسياسات تركيا الساعية للتصالح مع النظام السوري، وتتمتع بقدر من البراغماتية التي يمكنها التواصل مع بعض القوى الغربية، أو أميركا، وحتى العربية، للحصول على الدعم منها، دون الرجوع لتركيا، لذا تريد تركيا تفكيك كافة التجمعات القوية وإضعافهم، ومن ثم جمعهم بشكل منفرد ضمن كيان واحد، لا يخرج عن الأوامر التركية. بالإضافة إلى

رغبة تركيا في أن تكون "هيئة تحرير الشام" المنافس القوي للفصائل و"حركة أحرار الشام"، لتلوّح لهم بعصا "الهيئة" كلما حاولوا الخروج من تحت العباءة التركية.

تصريحات تركية جديدة عن التواصل مع دمشق.. فما معطيات التقارب؟

إن التصريحات التركية حول المصالحة مع النظام السوري غابت خلال الآونة الأخيرة، لتعود مؤخراً على لسان وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو في 7 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، الذي قال: "إن أنقرة ستقوم على رفع مستوى اتصالاتها مع حكومة دمشق إلى المستوى الدبلوماسي، في حال توفرت الأرضية المناسبة لذلك". وبالنظر إلى آخر التطورات الميدانية، يمكن ملاحظة عدة مؤشرات حول التقدم في العلاقات، يمكن أن تمهد لرفعها إلى المستوى الدبلوماسي مستقبلاً، ومن بين تلك المعطيات:

أولاً- دعوات تركيا لإعادة توحيد الفصائل: يبدو أن عودة تركيا للحديث عن إمكانية رفع مستوى الاتصال مع دمشق إلى مستويات دبلوماسية في الوقت الحالي، جاء بعد اتخاذ تركيا إجراءات جديدة في مناطق سيطرتها شمال سوريا، وأبرزها تأديب تركيا لبعض فصائل "الجيش الوطني" التي كانت رافضةً للمصالحة والتطبيع مع دمشق. الأمر الذي دفع تركيا إلى إجبار تلك الفصائل على الرضوخ للمطالب التركية (عبر عصا "هيئة تحرير الشام")، وهذا يشير إلى أن تلك الأحداث كانت بمثابة سيناريو من قِبل تركيا، لترتيب وتهيئة الظروف للعودة إلى الحديث عن المصالحة، عبر إجبار الفصائل على قبول التوجه التركي للتصالح مع دمشق، وما يؤكد ذلك هو ما تمخض عن الاجتماع الأخير في غازي عنتاب، والأسلوب الغاضب الذي تعامل به المسؤولون الأتراك مع قادة الفصائل.

ثانياً- تصريحات تركيا عن عودة نصف مليون لاجئ سوري طوعاً: لا يخفى أن من أهم أهداف تركيا في التصالح مع دمشق؛ هو حل ملف اللاجئين السوريين في تركيا. ويبدو أن هناك تطورات على المستوى الاستخباراتي بين البلدين، لإعادة اللاجئين السوريين، حيث قال

نائب وزير الداخلية التركي "إسماعيل تشاتاكلي"، في تصريحات، الاثنين 7 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، "إن عدد السوريين العائدين إلى المناطق الآمنة التي أقامتها تركيا في شمال سوريا؛ بلغ 531 ألفاً و326". ما يعني التوافق الاستخباراتي بين البلدين على إعادة اللاجئين.

وما يؤكد هذا التوافق، هو إلغاء النظام السوري شرط مراجعة الحاصلين على الجنسية التركية للأفرع الأمنية، ليتَجلّى جانبٌ من نتائج التقارب بين تركيا ودمشق في إطار "بناء الثقة"، سواءً من خلال إلزام تركيا الفصائل المسلّحة الموالية لها بفتْح أبواب المعابر بين مناطق سيطرتها ومناطق سيطرة النظام السوري، أمام الراغبين في العودة إلى مدنهم وبلداتهم، ويتكامل ذلك الإجراء مع تشريع الباب أمام أهالي معرة النعمان في ريف إدلب للعودة إلى منازلهم، فضلاً عن تمهيد النظام الأرض لتسوية أوضاع الأهالي في إدلب وريف حماة وريف دمشق، بالإضافة إلى تَواصل تلك "التسويات" في كلّ من ريف حلب ودير الزور والرقة.

ثالثاً– استعداد رئيس "الحزب الوطني التركي" لزيارة الأسد: في علامة تفسر بشكل أوضح توجهات تركيا نحو التطبيع مع دمشق، تصريحات "دوغو برينتشاك" رئيس "الحزب الوطني التركي" الحليف لـ"حزب العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا بتاريخ 8 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، الذي أكد فيها "إنه يعتزم زيارة الرئيس السوري بشار الأسد قبل نهاية العام الحالي".

وقال خلال اجتماع لحزبه، وبحسب ما نقلت عنه وسائل إعلام تركية قال: "سنذهب إلى سوريا مع صديقنا رجل الأعمال التركي "أدهم سانجاق" في الشهرين المقبلين، بدعوة من السيد بشار الأسد". وأضاف: "دع الشاحنات تأتي. دع قوافل التجارة تأتي وتذهب. دع البضائع المنتجة هنا تصدر. سنحيي التجارة مع جيراننا. سنجري محادثات معهم".

ويرجح أن يكون "برينتشاك" –إلى جانب الروس– حلقة الوصل بين دمشق وأنقرة في المرحلة القادمة، لتهيئة الظروف لمصالحة محتملة، وفتح العلاقات التجارية بين البلدين، وفتح كافة الطرق الرئيسية شمال غربي سوريا.

رابعاً– ازدياد استهداف المسيّرات التركية لمناطق الإدارة الذاتية: في تطور آخر يشير إلى دخول اتفاقية "أضنة" التي جرى تعديلها من قبل روسيا بين أنقرة ودمشق حيز التنفيذ، السماح للمسيّرات التركية للتوغل داخل الأراضي السورية لمسافة تزيد عن 30 كيلو متر، فيما كان اتفاقية أضنة السابقة تسمح لتركيا التوغل مسافة 5 كيلو متر فقط. وعليه، ارتفع عدد الاستهدافات الجوية التي نفذتها طائرات مُسيَّرة تابعة لتركيا على مناطق الإدارة الذاتية، مستهدفة هذه المرة القيادات الكردية، وحتى المدنيين والمسؤولين في الإدارة الذاتية. وهذا يشير إلى أن التعاون الاستخبارات بين البلدين وصل إلى مستويات متقدمة.

خامساً– دعوة "أحمد العودة" إلى إسطنبول: كشفت تقارير صحافية عن احتمالات من أن تكون تركيا تفكر في تطبيق نموذج "التسوية" في جنوب سوريا على مناطق الشمال السوري، "لتحقيق الاستقرار، وجعلها مهيأة لاستيعاب اللاجئين السوريين، الذين ترغب في إعادتهم". وتطرقت تلك التقارير إلى ما وصفته بـ"استدعاء المخابرات التركية لقائد اللواء الثامن أحمد العودة، الذي يتبع فرع الأمن العسكري في درعا، والذي استبعد من مرتبات الجيش السوري، وسبق ومارس نشاطه لسنوات تحت راية الفيلق الخامس".

ولفتت تلك التقارير إلى قيام "العودة" بزيارة مفاجئة إلى تركيا، وبأن سبب دعوته ربما يكون للاستماع إلى تقييماته حول التسوية في جنوب سوريا، التي أعادت المنطقة إلى سيطرة النظام السوري عام 2018.

وتصاعدت التكهنات حول زيارة "العودة" لإسطنبول، كونها جاءت بعد فترة قليلة من تغييرات في المناصب بالخارجية التركية، شملت المسؤولين عن الملف السوري، وتعيين "أردم أوزان"، الضابط المسؤول عن الملف الأمني في الشمال السوري، سفيراً لتركيا في الأردن.

التوقعات والتنبيه لمخاطر

في حال كانت تركيا جادة في رفع الاتصالات مع دمشق إلى المستوى الدبلوماسي والتطبيع الكامل، فهذا يرجح أن تدفع الفصائل بعد توحيدها ضمن قيادة مركزية تديرها الاستخبارات التركية إلى إجراء المصالحات والتسويات مع النظام السوري، أو تتركهم لوحدهم في مواجهة روسيا والنظام السوري، وذلك مقابل أن تتعهد روسيا والنظام بمساعدة تركيا في القضاء على الإدارة الذاتية، وعدم إجراء أي محادثات معها يفضي إلى لاعتراف بها أو منحها الشرعية.

أما في حال لم تنجح خطط التطبيع مع دمشق، فستعمل تركيا على توحيد كافة الفصائل تحت قيادة "هيئة تحرير الشام"، والتي ستعمل لاحقاً على فتح ثغرات للهجوم على مدينة حلب، وأن موقع عفرين الاستراتيجي يشكل مساحة المناورة العسكرية المطلوبة لـ"الهيئة".

ورغم كافة المعطيات التي تشير إلى وجود تقاربات على المستوى الاستخباراتي بين تركيا ودمشق، إلا أنه من المستبعد أن يكون هناك تطبيع كامل بين دمشق وأنقرة، قبل إقرار جدول زمني وآلية محددة لسحب تركيا قواتها من الأراضي السورية، وايقاف دعمها للمعارضة المسلحة والجماعات الجهادية على أقل تقدير. فالانسحاب سيكون ضمانة لالتزام تركيا بالاتفاقيات الجديدة مع دمشق إن حصلت، ولكن المؤشرات تشير إلى أن تركيا لا تبدي أي نية للانسحاب، وهي ترغب في إبقاء توزيع السيطرة على الوضع الحالي، لذا لا يمكن

لدمشق الوثوق بسياسات أردوغان؛ لإدراك دمشق أنه بدون تحقيق تركيا لهذين الشرطين، لا يمكن قطع يدها عن سوريا، والنظر إلى تركيا كدولة جارة.

من الواضح أن تركيا حوّلت كافة الفصائل السورية – وحتى "هيئة تحرير الشام" – إلى "مرتزقة"، لم يعد مهمتهم محاربة النظام السوري أو أي طرف آخر، لا ترى تركيا فيها مصلحة لها، ما يعني أن مهمتهم ووجودهم بات مرهوناً بمدى تنفيذهم للأوامر التركية، والدفاع عن المصالح التركية داخل وخارج سوريا. لذا، تريد تركيا أن توصل لهم هذه الرسالة عبر دفع بعض الفصائل لضرب الأخرى وتفكيك بعضها، وتشكيل هياكل أخرى، وطرد قيادات وتكليف أخرى بدلاً منهم.

من المتوقع أن يكون هدف تركيا من اعتماد القيادة الجديدة لـ"حركة أحرار الشام" المعيّنة من قبل الكتل الخمس، وقطع التواصل مع من بقي مع "الشيخ" ونائبه أحمد الدلاتي الموالين لـ"هيئة تحرير الشام"، هو رغبتها في إعادة تعويم الفصائل والجماعات الإسلامية التابعة للإخوان المسلمين، بعد دمجهم ضمن قيادة وهيكلية جديدة وموحدة لإعادة الاعتراف الدولي بهم، وتقديمهم كمعارضة معتدلة، وكبديل عن قوات سوريا الديمقراطية، التي باتت أميركا تعتمد عليها.

وما يزيد من تعمق أزمة وانقسامات "أحرار الشام" في الوقت الحالي، هو غياب قيادة الحركة الكاريزمية بعد حادثة الاغتيال في 9 سبتمبر 2014 (اغتيل حسان عبود "أبو عبد الله الحموي" أمير" **حركة أحرار الشام الإسلامية** "ومعه عدد من قيادات الصف الأول)، والهوية الملتبسة لـ"الحركة"، التي كانت أحد الأسباب التي ساهمت بشكل أساسي في انهيار "الحركة" وتفككها، لأن هوية "أحرار الشام" تُعتبر ضائعة منذ نشوئها، فقد كانت تسعى لتكون حالة وسطية ومستقلة عن الحركات الإسلامية المعروفة كـ"الإخوان"، و"السلفية" و"التبليغ" و"حزب التحرير"، ولكنها أضاعت هويتها، وانقسم قادتها وألويتها إلى تيارات، كل منها تميل إلى جماعة مغايرة عن الأخرى.

وفي المحصلة، يبدو أن "الحركة" بصورتها التي عُرفت بها أصبحت من ماضي "الثورة السورية"، والصورة الجديدة لها ستحددها اتفاقيات وتفاهمات الأتراك والروس على الأرض. وعلى الأغلب، سيحاول الطرفان جعل طبيعة علاقات "أحرار الشام" و"هيئة تحرير الشام" كالعلاقة بين "الجهاد الإسلامي" و"حماس" في فلسطين، بحيث يكونان في صراع دائم، يدفعهما للارتماء بحضن من يحميهما ويقدم لهما الدعم، ويتخليان عن القضية الأساسية وهي محاربة النظام السوري.

تطبيع "حماس" مع دمشق.. الدوافع والأهداف

لزكين إبراهيم

بعد عَقْدٍ من القطيعة والعداء، أعلنت "حركة حماس"، بتاريخ 19 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، طيّ صفحة الماضي مع النظام السوري، وعَقَدَ قادتها لقاءً مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق، حيث تُعتبر هذه الزيارة هي الأولى للحركة إلى دمشق منذ قطع علاقاتها مع النظام، ومغادرة دمشق عام 2012. وأكدت الحركة – بعد اللقاء – أنها اتخذت قرار العودة إلى دمشق بمفردها، لكنها أبلغت به دولاً لها علاقة بها، ولم يصدر منها أي اعتراض على خطوتها هذه، بما في ذلك تركيا، وقطر.

إن عودة "حماس" إلى دمشق، أثارت الكثير من التساؤلات والتحليلات حول الأسباب، والأهداف، والظروف، التي دفعت "الحركة" لاتخاذ مثل هذا القرار في الوقت الراهن، وما تداعيات ذلك على تنظيم "الإخوان المسلمين"، الذين انقسموا بين مؤيد ومعارض لها؟ وما دور كل من إيران وروسيا وتركيا في عودة "حماس" إلى دمشق، معتذرة عما بدر منها سابقاً من مواقف ضد النظام؟ وما موقف النظام وفائدته من تطبيع "حماس" العلاقات معه، بعد كل المتغيّرات والأحداث التي شهدتها سوريا طيلة العقد الماضي؟

الأهداف والعوامل التي دفعت "حماس" للعودة إلى دمشق

لمعرفة الأهداف أو العوامل التي دفعت "حركة حماس" للإعلان الرسمي عن تطبيع العلاقات مع النظام السوري؛ علينا النظر إلى المتغيّرات الإقليمية والدولية الراهنة، وتداعياتها على كل من "حركة حماس"، وإيران، وسوريا، وتركيا، وروسيا، ومن بين تلك الأهداف والعوامل يمكن أن نذكر:

1-الرغبة الإيرانية في إعادة الربط بين الحليفين القديمين

إن الضغوطات الإيرانية على الطرفين الحليفين (حماس، والنظام السوري) كانت من العوامل المهمة التي دفعت "حماس" إلى العودة إلى دمشق، فالنظام السوري كان متردداً في العودة إلى التعاطي مع "الحركة"، نتيجة عمق الأزمة في الفترة الماضية بين الطرفين، إلا أن إيران و"حزب الله" اللبناني" بذلا جهوداً لسنوات من أجل عودة "حماس" لسوريا؛ بهدف إعادة ربط ما يسمى "محور المقاومة". ولتحقيق ذلك التقى رئيس المكتب السياسي "إسماعيل هنية" مع الأمين العام لـ"حزب الله" اللبناني حسن نصر الله في يونيو/حزيران الماضي، وسبق أن زار العاصمة الإيرانية طهران في 2021 للغرض ذاته. بالإضافة إلى لقاءات عديدة حتى مع النظام السوري في العاصمة دمشق. ويبدو أن ضغوطات إيران وحزب الله لإعادة العلاقة، عكست رغبة واسعة لدى جزء كبير من قيادات "الحركة" في الخارج وغزة للتطبيع، وهذا ما نتج عنه بيان الاعتذار، ومن ثم التطبيع.

ويُنظر إلى هذه العودة، على أنها انتصار للخط الإيراني داخل "حماس" نفسها، حيث واصلت الحركة التوجه نحو التطبيع رغم وجود تيار داخل "الحركة"، متمثل بمسار "خالد مشعل"، يرفض التطبيع، ما يؤكد نجاح إيران في الضغط على "الحركة"، عبر التحكم في درجة التمويل، وكميات الأسلحة؛ لإجبارها على العودة إلى دمشق، وتنفيذ أجندة إيران في غزة، كما يفعل "حزب الله" في لبنان. لذا حذّرت الولايات المتحدة، من أي تطبيع للعلاقات

مع النظام السوري، وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية "نيد برايس": "إن تواصل نظام الأسد مع هذه المنظمة الإرهابية يؤكد لنا عزلته". لافتاً إلى أن "هذا يضر بمصالح الشعب الفلسطيني، ويُقوّض الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب في المنطقة وخارجها".

2-الوساطة الروسية ورغبة "حماس" في إثبات حضور إقليمي ودولي

لا شك أن روسيا كان لها دور الوسيط أيضاً في عودة العلاقات، وهذا ما أكده "هنية"، حين صرّح بأنهم "توصلوا مع موسكو إلى قرارات مهمة بشأن تطوير العلاقات الثنائية مع سوريا". هذا البيان جاء بعد زيارةٍ قام بها هنية إلى موسكو، بعد المتغيرات الدولية، على خلفية الحرب الأوكرانية، فيما وجدت حماس في ذلك فرصة لتأسيس نهج جديد (براغماتي)، والابتعاد ما أمكن عن إرث حركة "الإخوان المسلمين"، التي فشل مشروعها في الشرق الأوسط. فالحركة تسعى إلى الاستفادة من روسيا للانفتاح، وتسجيل حضور إقليمي ودولي أكبر، وهذا ما يفسر إصرارها على التصالح مع دمشق، رغم أنه كانت هناك تعقيدات كثيرة، وضغوط من بعض قادة "الإخوان المسلمين" الرافضين للتطبيع مع النظام السوري، لكن "الحركة" قررت المضي قدماً، في محاولة إظهار نفسها مبتعدة عن "الإخوان" نحو سياسات جديدة، وبالتالي، لتسير حماس اليوم بخط قريب من الدبلوماسية السياسية، بعدما وضعت المواجهة المسلحة على طرف، كأسلوب تكتيكي، حيث أن الهدف منه التحول إلى الخط السياسي. وكان هذا واضحاً في الحرب الأخيرة ضد "الجهاد الإسلامي" في قطاع غزة، فكان دور "حماس" فيها ضعيفاً. فالرؤية الدولية والإقليمية لكيفية الحل، والنهج التفاوضي، ساعدت في تعديل تفكير "الحركة"، لتصبح لاعبة على الساحة الدولية، ومحاولةً منها ليكون لها دوراً قوياً في صنع القرار الفلسطيني، وتقديم نفسها كبديل عن "منظمة التحرير الفلسطينية".

3-تغيير بعض قيادات "حماس"

إن التغييرات التي طرأت على قيادات "حركة حماس"، وسيطرة الجناح المتشدد، القريب من سوريا وإيران، في الدورتين الأخيرتين على "الحركة"، ساعدت على اتخاذ "الحركة" لقرار التطبيع مع النظام السوري في الوقت الراهن. فيما كان لغياب خالد مشعل عن قيادة الحركة، ووصول "صالح العاروري" إلى منصب نائب رئيس المكتب السياسي دوراً كبيراً كذلك، إذ أنه معروفٌ عنه قربه من محور إيران. وتعتقد "حماس"، أنها بعودة علاقاتها مع النظام السوري، عادت لوجودها الطبيعي، ومحورها الإيراني، الذي يستوعب وجودها من دون إملاءات وشروط، ويعطيها نوعاً من الاستقرار، وهي مضطرة إلى ذلك، لا سيما في ظل حظرها في بعض الدول.

4- إيجاد أرضية جديدة

من بين الأسباب الأخرى التي دفعت "حماس" للعودة إلى سوريا، هي أن الجغرافيا بدأت تضيق أكثر على "الحركة"، بعد حظرها في العديد من الدول، والانشقاقات التي ضربت تنظيم "الإخوان المسلمين" داخلياً وخارجياً. وبعد أن جُمدت لها أرصدة واستثمارات كبيرة في عدة دول، من بينها مشاريعها الواسعة في السودان، وهذا يقلص نطاق تحركها، سواءً على مستوى وجود القادة العسكريين، أو عناصر الإمداد، أو تنمية القدرات العسكرية. ومع غلبة التيار الأيديولوجي المتشدد على "حماس"، المحسوب على الجناح العسكري على "الحركة"، فإن هذا التيار بات أحوج إلى الدعم الخارجي (السلاح، والذخيرة، والمال)، وكل ذلك لا يمكن تأمينه في الظروف الراهنة، إلا من مصدر واحد وهو إيران، فيما طريق إيصال الدعم يمر من سوريا.

فلم يعد أمام "حركة حماس" أي منفذ لاستعادة البعض من قوتها المادية والعسكرية، سوى إقامة تقارب جديد مع النظام السوري، بعد قطيعة دامت سنوات، وهمّها في ذلك أن تستعيد متانة العلاقات مع إيران، وتكتسب نفوذاً في مواجهة الدول العربية، التي باتت تضيّق عليها الخناق.

5-الاستدارة التركية نحو إسرائيل ودمشق

لا شك أن إعادة تطبيع العلاقات بين أنقرة وتل أبيب من جهة، ومساعي تركيا للتصالح مع النظام السوري من جهة أخرى، كانت إحدى الدوافع والأسباب الرئيسية لهذا القرار، حيث تسعى الحركة لإيجاد بلد بديل يستضيف ناشطيها وقياداتها، التي تتوقع في أي لحظة أنهم قد يضطرون لمغادرة الأراضي التركية لأسباب مختلفة. ولا يخفى أن معظم قيادات "حماس" كانت توجد في تركيا، لكن مع استعادة أنقرة علاقاتها مع إسرائيل، بدأت تتعرض لضغوط بترك المنطقة. ولا شك أن للاستدارة التركية نحو دمشق – مؤخراً – ومساعيها في التصالح والتطبيع مع النظام السوري، دورٌ بارزٌ في استعجال "حماس" للتطبيع معه قبل تركيا، وذلك لأن حماس باتت تخشى أن تجد نفسها محشورة في الزاوية وحدها، في حال جرى التطبيع بين حليفها التركي والنظام السوري، فحينها سيكون موقف حماس حرجاً، لأنه من البديهي أن يكون من بين شروط التطبيع بين الدولتين تخلي تركيا عن دعم "الإخوان المسلمين"، ومن بينهم "حركة حماس" التي دعمت المعارضة السورية، لذا ستحاول "حماس" عبر استباق التطبيع بين تركيا ودمشق، إيجاد موطئ قدم بديل لها عن تركيا، وذلك بضوء أخضر تركي، لأن الأخيرة – ورغم مساعيها للتطبيع مع اسرائيل، ودمشق– لا ترغب في التخلي النهائي عن ورقة "الإخوان المسلمين"، ومن ضمنها حركة حماس، فتركيا المعروفة ببراغماتيتها المفرطة، قد تحتاج لهذه الورقة وسط المتغيرات السريعة التي تشهدها المنطقة.

ومن جانب آخر، يبدو أن "حماس" تخشى من المتغيرات، التي قد تفرضها نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية، التي ستشهدها تركيا منتصف العام المقبل، والتي قد تجلب تغيرات كبيرة في التركيبة السياسية التركية، في حال وصول المعارضة إلى الحكم في تركيا، وهذا يحمل في طياته سيناريو منع "حماس" من ممارسة أي نشاط على الأراضي التركية، وهو سيناريو يبقى قائماً، ويُعتقد أنه شكّل عامل ضغط كبير على "الحركة"، من أجل إيجاد بلد بديل، يكون جاهزاً لاستضافة ناشطيها وقادتها، في حال أُجبروا أو قرروا مغادرة الأراضي التركية.

6-التطبيع العربي مع إسرائيل وتشكّل تحالفات جديدة

إن للتحولات الجديدة في المنطقة، من حيث تعميق علاقات التطبيع العربي مع إسرائيل ودمشق من جهة، والمصالحات في إطار المحاور على المستوى الإقليمي من جهة أخرى، تأثيرٌ كبيرٌ على عودة "حماس" إلى دمشق، وذلك لرغبتها في أن تواكب تلك المتغيّرات والمصالحات، وأن تبقي خطوط التواصل ممدودة مع أي خيار يتاح لها، والانفتاح على الجميع، حتى لا تقع في حالة انعزال سياسي عن بعدها العربي والإقليمي، وهذا هو أحد أسباب قبول "حماس" التصالح مع الحكومة الفلسطينية، والتوقيع على "إعلان الجزائر" بتاريخ 13 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، وكان "رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، واضحاً، عندما اعترف بمساعي "حماس" إلى استعادة العلاقة حتى مع الأردن ودول أخرى، بعد إعلان التطبيع مع النظام السوري.

كيف ينظر النظام السوري إلى التطبيع مع "حماس"؟

من خلال متابعة ردود فعل النظام السوري على زيارة وفد "حماس" إلى دمشق، ولقائه بالأسد، كان واضحاً أن النظام غيرٌ مهتم كثيراً بالتطبيع مع "حماس"، ولكن الأسد ليس بوارد الرفض أو القبول، وكان إعلام النظام السوري يقول إن "حماس ليست دولة ليتم تبادُل سفراء معها، وإنما هي مجرد تنظيم يجب النظر إليها من هذا الباب لا أكثر، وإن قرر أحدهم في هذا التنظيم زيارة سورية فأبواب سورية مفتوحة لكل مَن يقدم نفسه كمقاوم، وليسَ مَن يتاجر بملف المقاومة"، بحسب صحيفة "الوطن السورية". وهذا الخطاب يشير إلى أن النظام لا زال يعتبر "حماس" مجرد متاجر بالسياسة، وليس صادقاً في موقفه من النظام. فيما شبّهت صحيفة "الوطن" شبه الرسمية، موقف الأسد من حماس، كموقف مصر، التي تتعاطى مع تلك الحركة على مستوى الأجهزة الأمنية لا أكثر.

لكن، يبدو أن تشبيه الصحيفة يحمل رسائل إلى إسرائيل، لتؤكد بأنها لن تكون داعمة لـ"الحركة" ضد إسرائيل، وذلك لتجنب ردة فعل إسرائيل، التي باتت تكثف ضرباتها على سوريا، بسبب التواجد الإيراني، لذا لا يريد النظام أن يضيف مبرراً آخراً لإسرائيل، لقصف سوريا، بوجود قادة "حماس" هذه المرة. فالنظام يدرك أنه – سياسيّاً – لن يستفيد من التطبيع مع "حماس"، وهذا ما أكده موقع "ميدل إيست أونلاين" (Middle East Online) الذي نقل عن مصدر قيادي في "حركة حماس" بأن النظام السوري وضع شرطين اثنين لعودة العلاقة:

الأول: يُطلب من الحركة أن تصدر اعتذاراً عن موقف الجماعة الفلسطينية مما يجري في سوريا، وهذا ما قامت به "حماس" عبر بيانها الذي أصدرته في 15 سبتمبر/أيلول الماضي، والذي يعد الأول منذ قطع "حماس" علاقتها مع دمشق. حيث اعتذرت الحركة عن الموقف الذي اتخذته من نظام الأسد في عام 2012، ووافقت خلاله على الشروط التي وضعها النظام من أجل استئناف العلاقات؛ إذ اعترفت ببشار الأسد رئيساً، وتطلعت "لأن تستعيد سوريا مكانتها بين الدول العربية"، وأكدت أن "كل الأراضي السورية يجب أن تكون موحدة تحت حكمه" ورفضت المساس بذلك، كما دعمت الجهود التي وصفتها بـ"المخلصة" من أجل استقرار وسلامة سوريا، وازدهارها، وتقدمها.

الثاني: ينص على عدم احتضان سوريا لأي نشاط لـ"الحركة" على أراضيها، ومنع بعض الشخصيات، التي كان لها مواقف راديكالية تجاه النظام، من الإقامة على الأراضي السورية أو دخولها، ويبدو أن "حماس" قبلت بالشروط، لذا استقبل الأسد مؤخراً وفداً من قادة "حماس".

ورغم أن النظام يدرك أنه لن يستفيد كثيراً من استئناف علاقاته مع "حماس"، لكن ما جرى هو تلبية لإيعاز إيراني مباشر إلى الطرفين، فرضته ضرورة المرحلة، وسط محاولات دولية وإقليمية لتحجيم طهران بالمنطقة العربية.

الرؤية

لا يبدو أن النظام السوري – بعد كل المتغيرات الراهنة – بحاجة لـ"حماس"، ولا حتى مرحِّب بالعلاقة معها، رغم ضغط إيران وحزب الله عليه، فالحركة" بصفتها فاعلاً فلسطينياً محلياً لن تمنح دمشق أي ميزة، خاصة أن النظام بات يتعامل بحياد مع إسرائيل، ويتمنّى على الإيرانيين أن يخففوا من نشاطهم المعادي لها، لذا يدرك أن سلبيات علاقته مع "حماس" قد تكون أكثر من إيجابياتها.

ورغم قبول النظام السوري التطبيع مع "حماس"، إلا أنه لن يسمح هذه المرة لأجهزة "حركة حماس" بالنشاط بين الفلسطينيين في سوريا، وأساساً قد لا يسمح بوجود تجمعات للفلسطينيين في مناطق معينة، بعد تدمير "مخيم اليرموك"، ومن المؤكد أن العلاقات بين النظام السوري و"حماس" لن تكون كسابق عهدها؛ بسبب تغيّر الأرضية السياسية حالياً، مقارنة بالوضع منذ أكثر من 10 سنوات، بالإضافة إلى عدد من العوامل، التي تؤدي دوراً مهماً في التقارب واستئناف العلاقات، والتي قد تتغير في أي وقت.

قد يكون سعي روسيا إلى إحداث تقارب بين دمشق وغزة مجرد تمثيلية، ورغبة منها في خلط أوراق إسرائيل وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط. كما أن ظهور الشرخ بين "الإخوان المسلمين" من جهة، وبين قادة وأعضاء "حركة حماس" وخلافاتهم في مسألة التطبيع مع النظام من جهة أخرى، سيكون له تأثيراً على شعبية الحركة، فبوصلة "حماس" تتجه الآن نحو روسيا، كدولة لها حضور على الساحة الدولية، وكتحرك نوعي، حيث ترى فيها الطرف البديل للولايات المتحدة، التي ما زالت تعتبر "حماس" حركة إرهابية، تهدد وجود إسرائيل. في المقابل تسير "الحركة" بنهج مواز لإبقاء علاقتها جيدة مع قطر، وتركيا، والنظام السوري، في حال أعادت الأخيرة العلاقات معها كما كانت. وكامتداد إقليمي توسعي، يضمن لها عمقاً استراتيجياً عربياً، مع استمرارية تواصل الاتصال مع روسيا كعمق دولي.

ويبدو أن "حركة حماس"، تحاول محاكاة براغماتية بعض التنظيمات الجهادية العالمية، التي تحولت إلى تنظيمات وحركات محلية، كـ"حركة طالبان" في أفغانستان، و"هيئة تحرير الشام" في سوريا. فبوادر هذا التحوّل تمثّل سابقاً في التعديل الذي أجرته "الحركة" على وثيقتها السياسية الجديدة، والتي ألغت فيها تعريف "حماس" بأنها "جناح من أجنحة حركة الإخوان المسلمين في فلسطين"، لتعرّفها بأنها "حركة تحرّر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية، هدفها تحرير فلسطين، ومواجهة المشروع الصهيوني". لذا ستحاول "حماس" فتح العلاقات الرسمية مع العديد من الدول العربية، وتغيير سلوكياتها وخطابها، لتغيير صورتها، وبالتالي دفع المجتمع الدولي إلى مرحلة الاعتراف بها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، عوضاً عن "منظمة التحرير الفلسطينية".

تكافؤ اليورو– دولار يثير الذعر في الأوساط الأوروبية

"الأسباب والتداعيات"

د. شوقي محمد

يُعتبر اليورو أحد العملات الرئيسية الهامة في الاقتصاد العالمي، وشكّل – إلى جانب الدولار والجنيه الإسترليني، منذ إطلاقه عام 1999– ملاذاً احتياطياً لمعظم البنوك المركزية حول العالم. إلا أن اشتعال الحرب الروسية الأوكرانية، أثّر بشكل كبير على قيمة اليورو، ومن المتوقع أن تتفاقم خسائره، إذا ما صعّدت موسكو من إجراءاتها الانتقامية من الدول الأوروبية، وخاصة في سياق حجب المزيد من إمدادات الغاز عنها. فقد تراجع اليورو منذ بداية شهر حزيران الجاري أمام الدولار، ليبلغ مستوىً قياسياً لم يبلغه منذ عشرين عاماً، فوصل إلى حدود 0.99 دولار لليورو الواحد، بتاريخ 13 حزيران يوليو الجاري، وهو مستوى لم يبلغه اليورو منذ عام 2002.

الشكل التالي، يوضح سعر اليورو مقابل الدولار منذ عام 2003، وحتى اليوم:

سعر اليورو مقابل الدولار منذ عام 2003، وحتى اليوم (المصدر: موقع DW)

اليورو بانخفاض نتيجة التشابكات المالية العالمية

ليس من الحكمة – اقتصادياً– التشدّد في سياسة سعر الصرف، ضمن إطار السياسة النقدية لدى مختلف الدول. ولكن يُعتبر سعر الصرف مؤشراً اقتصادياً، يعكس جودة الأداء الاقتصادي من جهة، ويظهر استقراره استقراراً في الأسواق المكونة للاقتصاد الوطني (سوق عناصر الإنتاج – سوق السلع والخدمات – سوق النقود)، كما أن استقراره يكون محفّزاً أيضاً على تحسين مستويات الأداء الاقتصادي، ضمن مختلف الأنشطة الاقتصادية، من الاستثمار إلى الإنتاج إلى الاستيراد، وتدفقات رؤوس الأموال، والقدرة الشرائية للمستهلكين، وأسعار السلع، والخدمات في السوق، وغيرهم.

ما يثير الانتباه اليوم، أن التشابكات المالية في الساحة الاقتصادية العالمية، وارتفاع معدلات التبادل التجاري بين الدول، أدّت بشكل واضح إلى أن تطبيق السياسات النقدية وآثارها في دولة ما تنعكس على مستويات الأداء الاقتصادي ومؤشراته في دول أخرى، خاصة إذا كانت الأولى دولة قوية اقتصادياً، كالولايات المتحدة الأمريكية.

إن ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، شكّل حالة من الذعر، أدت بالبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى اتخاذ سياسات أكثر تشدداً، كرفع معدلات الفائدة بمعدل 75 نقطة مئوية، كخطوة لم يتخذها البنك منذ سنوات طويلة، الأمر الذي انعكس على قوة الدولار في الأسواق العالمية، وزيادة الطلب عليه؛ كما انعكس أيضاً ارتفاعاً في تكلفة الاستيراد، وخاصة عناصر الطاقة والغذاء في الدول الأوروبية، التي باتت تعاني من نقصها في الأسواق. وإذا ما أضفنا هذه الضغوط إلى الضغوط الاقتصادية الناجمة عن زيادات في خدمة الديون، فإن الأمر سيصبح أكثر كارثية خلال الفترة المقبلة، من حيث الضغوط على اليورو، ومستوى أدائه في الأسواق المالية العالمية.

عيوب اليورو المنخفض وانطباعات سلبية لدى الأوروبيين

لم تمر حادثة تكافؤ سعر صرف اليورو مع الدولار، وتراجعه إلى أقل من دولار واحد، على عموم الأوروبيين بشكل طبيعي، بل على العكس تماماً، فقد ترك هذا الأمر انطباعات سلبية، وأثار مخاوف عديدة لديهم عن مستقبل اقتصاد منطقتهم، في ظل إظهار السلطات النقدية عجزها عن مجابهة هذا الأمر، الوارد أصلاً في سياق ارتفاع معدلات التضخم في منطقة اليورو لمستويات قياسية، بلغت حتى الآن 9.1%، لأسباب مختلفة.

للوهلة الأولى، يبدو – اقتصادياً – أن الانخفاض في قيمة العملة يأتي عادة لصالح الدولة ذات السعر المنخفض، فيما يتعلق بمسائل التجارة الخارجية، وهذا ما كان عليه اليورو سابقاً، قبل انتشار جائحة كورونا، والتباطؤ الاقتصادي الذي حصل لاحقاً داخل اقتصادات الدول الأوروبية، حيث كانت دول الاتحاد الأوروبي الصناعية تستفيد من ذلك لزيادة صادراتها.

أما اليوم، فإن الانخفاض الحاصل في قيمة اليورو، وتكافؤه مع الدولار الأمريكي، هو انخفاض سلبي، وله عيوبه، التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- سيضطر الأوروبيون إلى دفع مبالغ أكبر لقاء الحصول على عناصر الطاقة، وخاصة الغاز، كما سيدفعون مبالغ أكبر لقاء المستوردات من الخارج، كون أكثر من نصف الواردات إلى منطقة اليورو تتم بالدولار.
- الشكل التالي يظهر ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في دول منطقة اليورو:

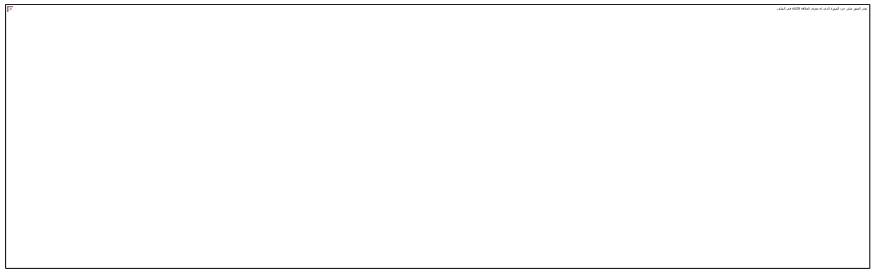

ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في دول منطقة اليورو (المصدر: موقع نقاش الأسواق)

- سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود، كون أسعار النفط مرتفعة بالأساس، وهي مقوّمة بالدولار، وبالتالي سيحتاج الأوروبيون إلى دفع مبالغ أكبر من عملتهم لقاء الحصول على الوقود.
- لن يستفيد الأوروبيون من انخفاض قيمة عملتهم في تلبية الطلب الخارجي على السلع الصناعية، بسبب ضعف القدرات الإنتاجية، والاختناقات الحاصلة في سلاسل التوريد، للحصول على مستلزمات الإنتاج، إثر جائحة كورونا.
- إن ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو، شكل حالة نفسية في السوق، أدت إلى التوجه نحو الدولار كملاذ آمن، وتحويل الودائع البنكية إلى الدولار.
- ستضطر الحكومات الأوروبية إلى دفع مبالغ أكبر لتمويل موازناتها، بسبب ارتفاع مستويات التضخم، فقد باتت الاقتصادات الأوروبية – خلالها – بحاجة إلى يوروهات أكثر لتمويل النمو والأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما يتسبب بارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي ارتفاعات جديدة في مستويات الأسعار.
- سيفقد الأوروبيون المزيد من قدراتهم الشرائية، في ظل اندماج آثار التضخم الحاصل نتيجة ارتفاع الأسعار، مع آثار انخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار.

سيحتاج الأوربيون إلى يوروهات أكثر لقاء شراء العديد من السلع، وخاصة تلك التي يتم الحصول عليها بالدولار، مما قد يؤثر مستقبلاً على صناديق الاقتراع، وإعادة انتخاب الحكومات في الدول الأوروبية.

- ارتفاع أسعار الغاز والوقود، نتيجة النقص المستمر في الإمدادات، بسبب الاختناقات في طرق المواصلات العالمية، بعد جائحة كورونا، ووقف إمدادات الغاز الروسي حيناً أو تخفيضها أحياناً أخرى، في سياق الحرب الاقتصادية التي نشبت بين الطرفين بدعم أمريكي.

لعله من الواضح أن مسألة انخفاض اليورو هي نتيجة للضعف البنيوي، الذي أظهرته الاقتصادات الأوروبية، إثر الحرب الأوكرانية، وارتفاع أسعار عناصر الطاقة، خاصة النفط والغاز؛ إلا أن الأمر تركَ انطباعات سلبية لدى الأوروبيين من جهة، وأثّر على أسواق أوروبا المالية من جهة ثانية، فضلاً عن ارتفاع تكاليف المنتجات، وتراجع القدرة الشرائية لدى الأفراد. ربما ذلك يدفعنا إلى القول: إن التضخم بات متجذراً في الاقتصاد الأوروبي، ولن يكون حالة عرضية تنتهي بانتفاء أسبابها.

تأرجح اليورو بين الأزمات والأحداث

تشير الأرقام – خلال سنوات عمل اليورو – إلى أنه دائماً ما كان يتأثر بشكل قوي بالظروف الاقتصادية، أو الأحداث والأزمات التي تمر بالعالم، أو بمنطقة اليورو نفسها، فيستفيد من القوة الاقتصادية لدول الاتحاد، ومن معدلات النمو القوية، ويخسر بسرعة غير متوقعة، حال حدوث أزمة أو ما شابه، ولعل ارتباطه بالقرارات الاقتصادية، وآليات إدارة السياسة النقدية لـ 27 دولة متباينة الاقتصادات، يجعل منه عرضة للتذبذب الكبير، وعدم القدرة على التحكم بمساراته بالسرعة المطلوبة، مقارنة بعملات الدول الأخرى كالدولار، الذي يتم اتخاذ القرارات بشأن السياسات المالية والنقدية، أو حتى القرارات السياسية المتعلقة به،

عبر مؤسسات تتبع لدولة واحدة، مما يجعل من الوصول إلى الحلول للمشكلات التي تلم باليورو صعبة، أو شائكة على أقل تقدير.

تعرّض اليورو خلال مسيرة حياته – منذ عام 1999، وحتى الآن – لضغوط كبيرة، نتيجة الأزمات الاقتصادية، أو الأحداث الجيوسياسية التي تحدث في العالم، أو داخل القارة العجوز؛ كان أبرزها انخفاض قيمته بمقدار 12.59% عام 2005، عندما رفضت العديد من دول الاتحاد الدستور الأوروبي الموحد.

كذلك، تأثر اليورو بشكل كبير بالأزمة المالية، التي بدأت من الولايات المتحدة عام 2008، وأثرت في الاقتصادات العالمية المختلفة، والتي كادت أن تودي ببعضها إلى الافلاس، كالاقتصاد اليوناني. في السنوات التالية للأزمة، شهد الاقتصاد الأوروبي تراجعاً في معدلات النمو، ومستويات التشغيل، لتودي تلك المؤشرات بالعملة الأوروبية إلى حدود 1.04 دولار.

أسباب خسائر اليورو

اليوم، وقد تجاوز اليورو حدود التكافؤ مع الدولار، إلى ما دون الدولار الواحد، فإنه يتوجب على المحللين الاقتصاديين الأوروبيين، الوقوف جلياً أمام هذه الحالة، التي انعكست في الأسواق الأوروبية، وأثرت في الحالة النفسية لها، وبشكل مباشر، للتوصل إلى الأسباب التي أودت باليورو إلى الانخفاض، وإمكانية طرح الحلول الممكنة، بالسرعة الكافية، تجنباً للمزيد من الخسائر فما هي تلك الأسباب:

- منذ عام 2020 يواجه اليورو ضغوطاً كبيرة، تمثلت بانخفاض التوقعات الاقتصادية لمنطقة اليورو، وتباطؤ النمو، نتيجة تداعيات انتشار جائحة كورونا، ثم رفع إجراءات الحظر، وما تركته هذه التداعيات من آثار كبيرة على مستويات الإنتاج، والتوريد، والتوزيع، وغيرهم.

- إن اشتعال الحرب الروسية الأوكرانية دفعت بتلك الضغوط إلى مستويات هائلة، بعد التدهور الكبير في العلاقات الاقتصادية الأوروبية الروسية، وفرض دول الاتحاد العقوبات الاقتصادية الصارمة على موسكو، إلى جانب الولايات المتحدة.
- التهديد المستمر بقطع إمدادات الغاز، كان من أهم تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وفرض الأوروبيين – إلى جانب واشنطن – عقوبات قاسية على موسكو، ولكن ما حدث كان أشبه بمن يقاتل نفسه؛ فأوروبا – ومن خلال هذه العقوبات – أرادت أن تجبر القيادة الروسية على التراجع عن حربها ضد أوكرانيا، إلا أن ما حدث أن الاعتماد الكبير لدول الاتحاد الأوروبي – وخاصة كبراها، كالاقتصاد الألماني – على الغاز والنفط الروسيين، دفع بمعدلات التضخم نحو الأعلى، في ظل التضخم الذي كان حاصلاً بالأساس نتيجة الظروف التي خلفتها جائحة كورونا، الأمر الذي ساهم ولا شك بارتفاع مستويات الأسعار، وخسارة الأوروبيين نسب عالية من قدراتهم الشرائية، لم يتعودوا عليها سابقاً.

الشكل التالي، يوضح نسب اعتماد الدول الأوروبية على الغاز الروسي:

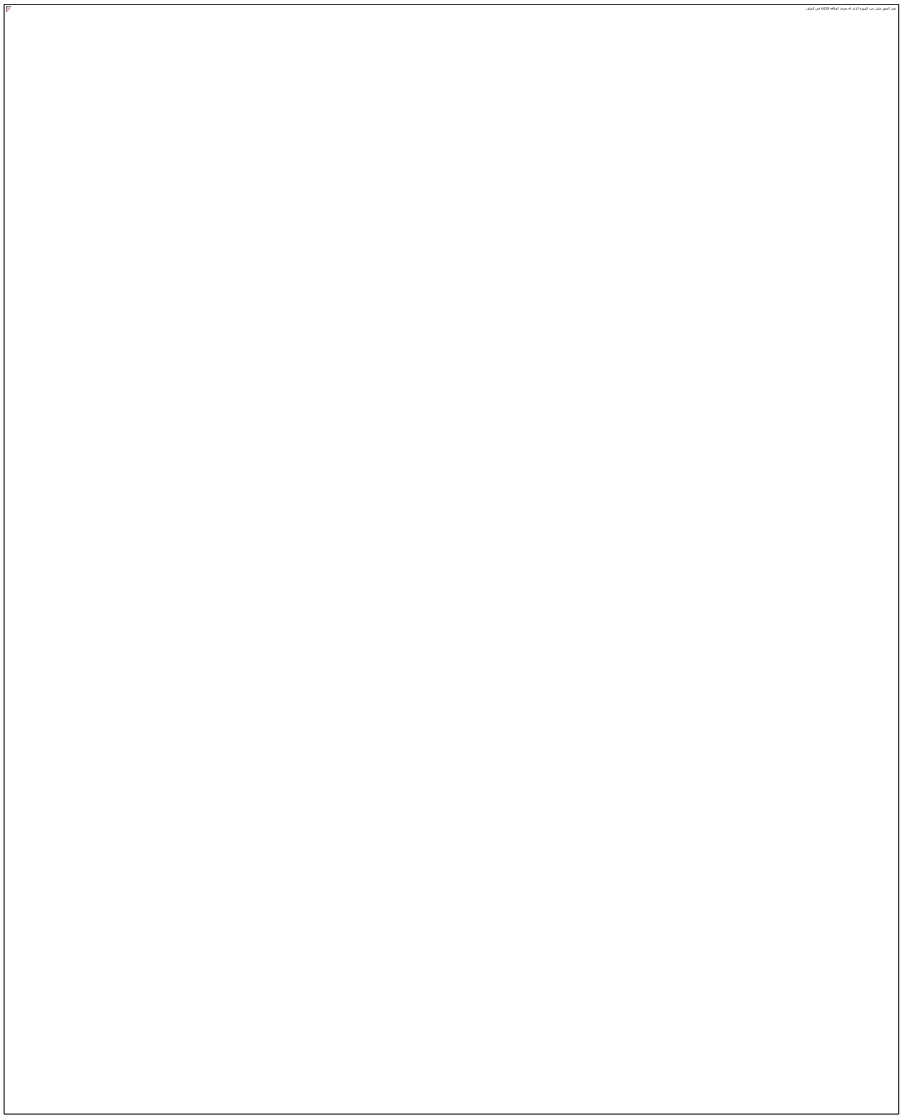

نسب اعتماد الدول الأوروبية على الغاز الروسي (المصدر: موضح على الشكل نفسه)

- واقع التضخم، وأسعار الفائدة في الاقتصاد الأمريكي، الناجم عن تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الأمريكي، وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية، لم تبلغها منذ أكثر من أربعين عاماً، وقد أدرك الساسة الاقتصاديون الأمريكان خطورة ما يحدث على الاقتصاد الأمريكي.

لذلك، ومع بدء الشرارة الأولى للحرب في أوروبا، فعّلت الولايات المتحدة تشابكاتها المالية والاقتصادية، والعديد من العوامل الجيوسياسية، لنقل جزء كبير من الأعباء المتثاقلة على اقتصادها إلى خارج حدودها، وقد نجحت في ذلك مع دول الاتحاد الأوروبي – حلفائها السياسيين والعسكريين – من خلال تفعيل العوامل التي أدت إلى نشوب تلك الحرب، التي دخلها الأوروبيون بطريقة غير مباشرة عسكرياً، وبطريقة مباشرة اقتصادياً، في مواجهة الدب الروسي، المسيطر على أوروبا طاقياً، وخاصة إمدادات الغاز، التي باتت سلاحاً فتاكاً، تستخدمه روسيا بأساليب وطرق مختلفة، لتشكل طوقاً على رقبة الأوروبيين، تزيد من الاختناقات الاقتصادية لديهم.

- انعكاس آثار الحرب الروسية – الأوكرانية على الحلفاء الأوروبيين، فارتفعت أسعار عناصر الطاقة والوقود، ثم ارتفعت أسعار السلع والمنتجات والخدمات في الأسواق الأوروبية، فارتفعت معها مستويات التضخم، وتراجعت قيمة اليورو إلى مستويات مخيفة متجاوزة حالة التعادل مع الدولار، فشبح إطالة أمد الحرب بات يخيم على أوروبا، بعيداً عن أراضي الولايات المتحدة، وبذلك فقد نقلت النسبة الأكبر من عبء التضخم الناجم عن الاختناقات في سلاسل التوريد، وارتفاع أسعار النفط، بعد انتشار جائحة كورونا إلى منطقة اليورو، حيث وصل التضخم مؤخراً في الولايات المتحدة إلى 9.1%، الأمر الذي دفع ببنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة مئوية خلال ثلاثة أشهر، مقابل الثبات في أسعار الفائدة لدى البنك المركزي الأوروبي.
- تشير توقعات العديد من المؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة، إلى أن أسعار الفائدة في الولايات المتحدة قد تصل إلى 3% مقابل 1% لدى دول الاتحاد الأوروبي.

لذلك، فإن تخلّف البنك المركزي الأوروبي في مسألة رفع أسعار الفائدة، بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة حجم الضغط على التباطؤ الاقتصادي، وعلى معدلات النمو، داخل اقتصادات منطقة اليورو، كان دافعاً لتوجه رؤوس الأموال

إلى الولايات المتحدة، بسبب ارتفاع العوائد على السندات الحكومية الأمريكية، مقارنة بالعوائد في الأسواق الأوروبية، مما حفّز نحو المزيد من عرض اليوروهات، وتحويلها إلى الدولار، بهدف استثمارها هناك، مما ساهم بتراجعات جديدة في قيمة اليورو مقابل الدولار، الذي أصبح يشكل ملاذاً آمناً مع استمرار الحرب في أوروبا، وتفاقم تداعياتها، الأمر الذي ينبئ بالمزيد من التراجع في قيمة اليورو خلال المدى القصير القادم.

ختاماً

تتعرض منطقة اليورو اليوم لضغوطات اقتصادية هائلة، ويقف البنك المركزي الأوروبي أمام تحديات متضادة الحلول، فضعف اليورو يدفع بالبنك نحو رفع أسعار الفائدة، ولكن الحالة الاقتصادية لدول الاتحاد، وتباطؤ معدلات النمو، تحول دون ذلك، كونها سترتفع مع تكاليف الاقتراض، وتؤثر على معدلات النمو، مما قد يحرك الركود الاقتصادي بشكل متسارع داخل اقتصادات الدول الأوروبية.

فالانكماش الاقتصادي في دول منطقة اليورو، يشكل حاجزاً قوياً أمام البنك الأوروبي، فيما إذا فكر مسؤولوه في رفع معدلات الفائدة، كما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك، من المتوقع – وضمن الظروف الاقتصادية الصعبة، وارتفاع معدلات التضخم، وحالة الحرب التي تعيشها – أن يستمر اليورو بالانخفاض أمام العملات الأخرى وخاصة الدولار الأمريكي، وهذا ما سيدفع باتجاه تراجع القدرات الشرائية للأوروبيين من جهة، بسبب ارتفاع الأسعار الناجم عن ذلك، وباتجاه زيادة حجم التكلفة الاقتصادية لمستوردات المؤسسات والشركات الأوربية من جهة ثانية.

تنظيم القاعدة "جبهة النصرة".. ذراع تركيا الأقوى في تحركاتها بسوريا

مركز الفرات للدراسات

"جبهة النصرة / هيئة تحرير الشام حالياً" ذراع القاعدة في سوريا، مثلها مثل أي تنظيم إرهابي، أداةٌ لتحقيق أجندة داعميها في سوريا، ومن خلال مجريات الصراع السوري، برز هذا التنظيم، كلاعب عسكري مهم لداعميه، ممن راهنوا عليه كذراع عسكري قوي. وإن لم يكن من المؤكد، فمن الواضح العلاقة التي ترتبط بين التنظيم والحكومة التركية، وقد ظهرت عدة محطات مفصلية أكدت عمق هذه العلاقة، منذ بداية التمركز التركي في إدلب سبتمبر 2018، حين نشرت دباباتها في منطقة الصرمان شرق إدلب برفقة عناصر "جبهة النصرة"، كخطوة تشير إلى الدعم المتبادل بين الطرفين.

فتنظيم "جبهة النصرة" لم يشكل أي معضلة لتركيا منذ بداية تأسيسه، رغم التهويل الإعلامي بضرورة حسم ملف التنظيم وتصنيفه كإرهابي، وقدرة تركيا على محاصرته، وقطع الدعم عنه، إلا أنها استمرت في دعمه، أسوة بباقي الفصائل العسكرية المسلحة الموالية لها، والتي انتشرت تحت مسميات مختلفة كـ "الجبهة الوطنية" و"الجيش الوطني". لكن، يبدو أن تركيا تعول على تنظيم "جبهة النصرة" كحليف قوي لها في سوريا أكثر من غيره، فالاستخبارات التركية تمكّنت من اختراقه استخباراتياً وعسكرياً، لاستخدامه كأداة للترهيب، وتأديب المتمردين من مواليها، وورقة مهمة لتعطيل أي مسار لا يناسبها. لذا يمكن اعتباره الذراع الأقوى لتركيا في تحركاتها العدوانية في سوريا نتيجة:

1- تشرذم المعارضة المسلحة وعرقلتها لأي تحركات عدوانية تركية جديدة

شاركت العديد من الفصائل السورية المسلحة الجيش التركي في احتلاله لأراضٍ سورية، في عمليات متلاحقة كـ "درع الفرات"، و"غصن الزيتون"، و"نبع السلام".

إلا أن الاقتتال المستمر بين هذه الفصائل، حال دون تحقيق أي استقرار في تلك المناطق، وأدى إلى نشر الفوضى، الأمر الذي أثر في التحركات التركية في سوريا، سواءً على الصعيد السياسي أو العسكري، فالتصعيد الأخير بين فصائل المعارضة و"النصرة"، يثير الشكوك حول إمكانية تنفيذ أي عملية عسكرية تركية جديدة، نتيجة عدم التوافق أو التنسيق

بين تلك الفصائل، بالإضافة إلى ضعف موقف تركيا الدولي بخصوص عملياتها العسكرية، التي تزعم أنها "لفرض الاستقرار" في الشمال السوري، كون العمليات السابقة أدت إلى الكثير من حالات التهجير والنزوح، وعدم الاستقرار الأمني في المناطق التي احتلتها.

وبالرغم من أن حالة الفوضى، في المناطق المحتلة من قِبل تركيا، قد أصبحت حالة اعتيادية، وباتت صراعات الفصائل المسلحة، أبرز ما يميز الواقع العسكري والأمني في تلك المناطق، إلا أنها في بعض الأحيان تبدو كفوضى مفتعلة، وقد تكون العديد من الجهات والفصائل العسكرية خلف هذه الفوضى وافتعال المواجهات، حيث أن الفصائل الكبرى تخشى من أن تؤدي أي عمليات تركية جديدة إلى إضعاف نفوذها، وهيمنة فصائل أخرى، تسعى لإضعافها.

فـ "الجبهة الشامية" مثلاً، والتي تعمل تحت مسمى "الفيلق الثالث"، والتي اشتبكت مع القطاع الشرقي لحركة "أحرار الشام الإسلامية" في حزيران/يونيو 2022، تخشى من أن أي عملية تركية جديدة، قد تنطوي على استدعاء مقاتلين من الحركة، وبالتالي ستؤدي هذه الخطوة إلى تشتتها، وتقليص نفوذها في مناطق سيطرتها بريف حلب، وتأتي خدمةً لمصالح فصائل أخرى، مثل "هيئة ثائرون" التي تقودها فرقة "السلطان مراد" التي ترتبط بعلاقة قوية مع تركيا، ومحاولة رجلها "فهيم عيسى"، قائد فصيل "هيئة ثائرون"، مع "فرقة الحمزة" و"فيلق الشام" مواجهة طموحات "الفيلق الثالث"، والضغط على "الجبهة الشامية"، للانسحاب من مناطق في ريف عفرين وجنديرس، وهذا ما أكده تواطؤ هذه الفصائل مع "النصرة" بوقوفها على الحياد تجاه اقتحام "النصرة" لتلك المناطق في حزيران الماضي، بالإضافة إلى تسليمها حواجز "للنصرة"، وانسحابها من قرى وبلدات كانت تسيطر عليها تلك الفصائل دون قتال، مما يؤكد على تعاونها مع "النصرة" ضد "الجبهة الشامية". رغم مخاطر هكذا تعاون، فافتعال "الجبهة الشامية" لأية فوضى، وزعزعة للأمن في مناطق سيطرة النفوذ التركي، سيؤدي الى تأجيل العملية العسكرية على أقل تقدير.

أما حركة "أحرار الشام"، فمنذ انتهاء ولاية "حسن صوفان" كقائد لهذا الفصيل، بدأت المشاكل تتفاقم داخل هذه الحركة بين معاد لـ "النصرة" وآخر مؤيد لها، يقوده "صوفان" بإيعاز من تركيا، والذي استغل توقف الحديث عن العملية التركية المرتقبة ضد مناطق الإدارة الذاتية، ليحرك مقاتليه من "الفرقة 32"، لزعزعة الأوضاع في ريف حلب، تمهيداً للتمدد في المنطقة.

وأمام هذه الأحداث، يبدو أن تركيا تبارك أحياناً هذا النوع من الفوضى، لتطلق ميليشياتها ضد أخرى؛ ترفض الإذعان التام للأوامر التركية، كـ "الجبهة الشامية" التي رفضت سابقاً سياسة أنقرة في تجنيد مرتزقة سوريين، وزجّهم في صراعات خارجية، كما عزلت أبرز قادتها المقربين من تركيا، ممن كانوا يعملون على مهمة تجنيد مرتزقة، ونقلهم الى تركيا، مثل "أبو عمشة" قائد فصيل "سلطان شاه".

بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتعلق بمعبر باب السلامة، الذي تسيطر عليه "الجبهة الشامية"، ومنع تركيا لقادتها من دخول أراضيها من المعبر نفسه لأسباب أمنية، وبالمقابل قلصت "الجبهة الشامية" حركة المرور عبر المعبر، مما أثر على تحركات فصائل تابعة لأنقرة عبر هذا المعبر، رداً على تعامل أنقرة مع قيادييها.

علاوة على ذلك، لإنهاء الانقسام الحاصل بين الفصائل، عبر وضعهم تحت سطوة فصيل واحد، وما جرى مؤخراً في ريف حلب، وتحرك جبهة النصرة لمناطق نفوذ الفصائل الموالية لتركيا يؤكد أن "جبهة النصرة" بات لديها سطوة على غالبية فصائل ما يسمى بـ "الجيش الوطني" المدعوم من تركيا. وهو ما يؤكد تعويل تركيا على هذا التنظيم أكثر من باقي الفصائل التابعة لها.

2- تأديب الفصائل المتمردة

الصراع المستمر بين "النصرة" والعديد من فصائل المعارضة المتحالفة مع تركيا، مثل "أحرار الشام"، وغيرها، أكد حالة القصور في هيكلية الفصائل التي تدعمها تركيا، بالإضافة إلى

تشرذم تلك الفصائل، وهي عوامل منعت من أن تصبح تلك الفصائل حلفاء مؤثرين على الأرض، وبناء أي قاعدة اجتماعية.

كما أن جهود تركيا لتوحيد هذه الصفوف، لم تسفر عن أي تقريب بينها، فالانقسامات بين تلك الصفوف كان لها الدور الأكبر في إعاقة خطط تركيا، كـ"المنطقة الآمنة" التي تحاول تركيا الشروع في إنشائها؛ فمن عوامل نجاح إنشاء هذه المنطقة هو توحيد صفوف المعارضة الموالية لها. إلا أن الانقسامات والمصالح بين الفصائل الموالية والمعادية لها، تحوّل دون تحقيق الأطماع التوسعية لها في شمال سوريا.

السيطرة في تلك المناطق، مقسّمة بين فصائل جهادية ومسلحين، تفصل بينهم الاختلافات الأيديولوجية والقومية، يحظون بدعم تركيا. لكن الخلافات والمناوشات المتكررة بين فصائل المعارضة المدعومة من تركيا، هو الفارق بينها و"النصرة" المنظمة عسكرياً وأيديولوجياً، وكان الدافع الرئيسي لتركيا لبناء علاقات أوثق معها، والنظر إليها كجماعة قوية ومنظمة لها تأثير على الأرض، كونها بحاجة إلى فصيل قادر على ضبط المنطقة، وذراعها لتأديب الفصائل المتمردة بإيعاز منها:

<u>ومن بعض الأمثلة حول الإيعازات التركية لجبهة النصرة لتأديب الفصائل المتمردة:</u>

- الاشتباكات التي دارت بين "فيلق الشام، وأحرار الشام، وجيش الإسلام" المدعومة من تركيا في حزيران/يونيو 2022، وكانت نتيجة الاشتباك ما لا يقل عن 8 قتلى وإصابة العشرات، قرب مدينة الباب شمال غرب سوريا، وهي اشتباكات دفعت "النصرة"، إلى الانتشار في مناطق تابعة لسيطرة "الجيش الحر"، مما أثار مخاوف من سعيها للتوسع من إدلب حتى عفرين.
- التحرّك ضد حركة "أحرار الشام": أحد أكبر فصائل المعارضة، والمنافس الأقوى لـ "النصرة"، والتي شاركت في مؤتمر الرياض عام 2015، ورفضت المشاركة في مسار أستانا يناير 2017، وقد نجحت "النصرة" في تقويض هذه الحركة.

- التحرك ضد "جيش المجاهدين"، وهو فصيل وقف مع حركة أحرار الشام، ضد الانضمام إلى محادثات أستانا، وتعرض لهجمات من قِبل "النصرة" عقب انطلاق محادثات استانا (كانون الثاني/يناير 2017).

بالرغم من رفض "حركة أحرار الشام، وجيش المجاهدين" الانضمام لمحادثات أستانا (كانون الثاني/يناير 2017)، كخطوة لعدم اتخاذ موقع العدو من "النصرة"، التي ادّعت رفضها لهذه المفاوضات، وأي نتائج تخرج منها، إلا أن الفصيلين لم يسلما من هجوم "النصرة"، بعد هذه المحادثات، حيث أعلن الأخير في بيان له في يناير 2017 أنه بدأ في عملية استئصال لعدد من كبرى الفصائل المقاتلة في ريف حلب وإدلب، بحجة أنها تسببت في سقوط مدينة حلب، ووجود عدد كبير من المفسدين في صفوفها. وهذه لم تكن المرة الوحيدة لهجوم "النصرة" عليها، حيث نجح الأخير في اختراق تلك الفصائل، واستقطاب المنشقين عنها، وهذا ما يثيرُ التساؤل أكثر حول التقارب التركي مع "النصرة"، وحول عدم تدخل تركيا لضبط إيقاع الفصائل المسلحة في إدلب، وسمحت بتدمير حركة "أحرار الشام" و"جيش المجاهدين" التي مولتها تركيا ودعمت نفوذها في إدلب.

بالإضافة إلى ما سبق، فمخرجات محادثات أستانا عززت نفوذ "النصرة"، بالرغم من ادّعاء الأخيرة رفضها للمحادثات ومخرجاتها، إلا أنها –ضمنياً– استفادت من دور تركيا في المحادثات بوضع إدلب ضمن مناطق "خفض التصعيد"، لتعزيز نفوذ تركيا و"النصرة" في المحافظة، واستئصال باقي الفصائل الرافضة للمشاركة في هذه المحادثات.

- التحرك ضد "الجبهة الشامية": وهي من الفصائل المتمردة أيضاً، لأنها:
  - رفضت المشاركة في مساري أستانا والرياض.
  - لم ترسل عناصرها إلى ليبيا وأذربيجان.

– رغم تعاونها مع المجالس الخدمية والسياسية والإدارية التابعة لتركيا، إلا أنها أقامت مؤسسات أخرى، وعززت استقلاليتها في مناطق نفوذها.

– خلافها مع "حركة ثائرون" و"فرقة السلطان مراد" (فهيم عيسى) رجل تركيا الأول في الشمال.

– سعت لتحقيق توازن مع تركيا على حساب الفصائل الأخرى التابعة لتركيا.

– الوقوف خلف الاحتجاجات الشعبية ضد كوادر "حركة ثائرون"، وشركة الكهرباء في مدينتي الباب وعفرين.

– اتهامها بالوقوف خلف الاحتجاجات الرافضة لأي عملية عسكرية تركية جديدة في الشمال السوري.

فالتدخل التركي – منذ البداية – هو لتأديب بعض هذه الفصائل وابتلاع بعضهم لصالح آخرين. فما حصل بين الفصيلين المذكورين أعلاه، لم يكن مفاجئاً، إلا أن الصدمة كانت بتسليم فرق عسكرية موالية لأنقرة قرى وبلدات تابعة لـ "النصرة" دون اقتتال، وفتح خطوط اتصال وعلاقات غير متوازنة مع قيادة "النصرة" نكاية "بالجبهة الشامية"، والسماح للأول بالهجوم على مواقع الأخير.

كل هذا التحرك، منذ بدايته إلى حين انتهائه، تم بأوامر تركية، فجميع الفصائل المذكورة تتبع نسبياً لأنقرة. حتى "جبهة النصرة" والتي تحركت بأوامر من تركية كخطوة تأديبية لترهيب الفصائل المتمردة، وابتلاع أخرى.

3- مصلحة غير معلنة

بدأت تركيا علاقتها مع "النصرة" بحذر، كون تركيا روّجت بالتزامها في مكافحة الإرهاب، إلا أنها لاحقاً حفزت "النصرة" لتعديل موقفها، وتقديم تنازلات عسكرية، لتعويم هذا التنظيم، وكي لا يلقى مصير داعش، وذلك بناء على مصلحة مشتركة تقوم على:

- السماح بدخول الدوريات التركية إلى مناطق نفوذ "النصرة"، وتأمين حمايتها، وحماية نقاطها العسكرية.
- تسهيل العمليات اللوجستية والعسكرية التركية في الشمال السوري، كتمهيدها للطرق أمام الدبابات التركية لغزو منطقة عفرين.
- انسحاب "النصرة" من مناطق، وتسليمها، بناءً على اتفاقيات أنقرة وموسكو، كما حدث في مناطق شرقي السكة وأبو الظهور في ريف إدلب، وتسليمها للنظام السوري وفق "اتفاق سوتشي" بين روسيا وتركيا.
- تغيير ديمغرافي بأوامر من تركيا، كتهجير "النصرة" لأهالي بلدتي كفريا والفوعة، بعد الاتفاق بين أنقرة وموسكو.
- حاجة تركيا لجماعة مسلحة، ومنضبطة عسكرياً وتنظيمياً، وقادرة على السيطرة على المنطقة.
- تأمين تركيا لغطاء سياسي إقليمي ودولي لحماية "النصرة".

إعادة تشكيل المشهد من خلال "جبهة النصرة"

ما ذكرناه سابقاً يؤكد المسعى التركي في تعويم هذا التنظيم، واعتماده كذراع رئيسي في تحركاته بسوريا، رغم ادّعائها رفضها لأي تواجد للتنظيمات الإرهابية في الشمال السوري، إلا أن التحركات التركية الأخيرة عقب هجوم "النصرة" على معاقل ما يسمى "الجيش الوطني" شمال سوريا، لم تقنع أحد، وإنما بدأ الأمر كترتيب تركي لإعادة تشكيل المشهد في بعض مناطق سيطرتها، وخاصة ضد "الجبهة الشامية"، حيث كانت تقود تجمعاً لقوى ريف حلب الشمالي كله عام 2015، وتشكيلات عسكرية، كحركة "نور الدين الزنكي وجيش المجاهدين، وحركة حزم"، وتشكيلات أخرى ضد "النصرة"، إلا أنها سرعان ما انشقت عنها واتجهت نحو الأخيرة، ومؤخراً شهدت العديد من الفصائل انشقاقات وانضمت لـ "جبهة النصرة" بإيعاز من تركيا، والهدف من هذا التحرك الالتفاف نحو هذا التنظيم والشروع في تعويمه من خلال:

أ- بناء الثقة وابتلاع المعارضة السورية

التحركات التركية الأخيرة لتعويم "جبهة النصرة"، وبناء الثقة حولها داخلياً وخارجياً، ليست بخطوة جديدة، فخلال الفترة الممتدة بين 2012 و 2015، شرعت "جبهة النصرة"، في بناء ثقة المعارضة السورية، كخطوة أولى للقاعدة في الانخراط مع المعارضة، واستخدام استراتيجية براغماتية لقبولها ودعمها، كتغيير اسمها إلى "هيئة تحرير الشام" منتصف عام 2016، وإعلان قطع علاقاتها الخارجية مع القاعدة، للتغلب على عقبة إقناع المعارضة السورية بأنها حركة وطنية وليس مشروع جهادي عابر للحدود.

إلا أن العديد من الفصائل رفضت الاندماج معها، مثل "أحرار الشام"، الحليف العسكري الذي كان الأكثر ثباتاً وأهميةً للنصرة، بحجة أن التنظيم لم يزل ارتباطه بالقاعدة. مما أدى إلى سلسلة من الهجمات من قِبل "النصرة" على تلك الفصائل في مواقع مختلفة.

ومن خلال الإصرار على أجندتها، ومهاجمة وتدمير الجماعات المتنافسة، تمكنت "النصرة" – ذراع القاعدة في سوريا – من تشكيل دفاع فعّال، أدى لابتلاع العديد من فصائل المعارضة، بدأتها بإنهاء "حركة حزم، ثم جيش المجاهدين، وحركة الزنكي" عام 2018، وفككت "جبهة تحرير الشام" التي كانت تضم تلك الفرق.

وتتالت هزائم المعارضة على يد "جبهة النصرة"، فبحسب "مصطفى سيجري" القيادي في ما يسمى "الجيش الوطني السوري" في مقابلة مع وكالة انباء تركيا TR، أكتوبر 2020، أن "النصرة" قضت على أكثر من 20 فصيل من الجيش السوري الحر.

إلا أن هجمات "النصرة" على هذه الفصائل وابتلاعها لأخرى، غالبا تمت بمباركة تركية، كون أغلبها تعمل تحت إمرة تركيا، ولم تبدِ الأخيرة أي موقف حازم تجاه هجمات "النصرة" على مواليها من المسلحين في سوريا، وهذا ما يشير الى رغبة تركيا في تشكيل جسم موحد

من المعارضة السورية تحت سطوة فصيل واحد "جبهة النصرة" ورجل واحد "الجولاني" في الشمال السوري.

ب–دمج النصرة عسكرياً

علاقة تركيا مع فصائل المعارضة تختلف عن "النصرة"، فبعض تلك الفصائل منها في حمص، والغوطة، ودرعا، ترتبط بدول إقليمية أخرى، وتراها أنقرة أدوات لممارسة الضغط عليها وليست أوراقاً بيدها.

الخطة التركية كانت تقوم على أساس ضم "النصرة" الى ما يسمى "الجيش الوطني في سوريا"، ليصبح القوة الرئيسية، التي تمثل المعارضة عسكرياً، وتحت إمرة الرجل الواحد "الجولاني"، حيث أطلقت أنقرة بالونات اختبار باتجاه موسكو عقب قمة سوتشي في سبتمبر 2021، كإحدى المبادرات لدمج "النصرة" مع "الجيش الوطني"، ومناورة للإيحاء بأنها إحدى مخرجات قمة سوتشي، لتبدو كمحاولة تركية واضحة لخلط أوراق الصراع، وإيجاد مخرج من أزمتها في إدلب، واسترضاء الجانب الروسي، المتحفظ بقوة على أنشطة الجماعات المتطرفة.

ج – دمج النصرة سياسياً

تحركات تركيا مع الذراع العسكري للمعارضة لم تختلف عن تحركها مع ذراعها السياسي، فهي تحاول معالجة مسألة "النصرة"، وتحويلها إلى مجموعة سياسية، كما هو حال "حزب الله اللبناني" وفي إبريل 2022، بدأت تركيا بعملية واسعة النطاق في أروقة الائتلاف السوري، تجلّت بفصل 14 عضواً، حيث رأت أنقرة أنه من الضروري البدء بعمليات تصفية في الائتلاف من الأصوات غير التركية.

والمشروع التركي حول الائتلاف، يهدف إلى ربط المعارضة السياسية بمجالس محلية مدعومة من تركيا، بهدف تشكيل جسم معارض متكامل يرتبط بالأرض. وستسعى تركيا فيما

بعد إلى ربط هذا الائتلاف بحكومة الإنقاذ التابعة للنصرة، الذي سبق هذا التحرك، بالتسويق لنفسه بدعم تركي، وتوسيع دائرة نفوذه تحت غطاء الأخير، ويظهر تعاونه على الشاشات الغربية في عملية تصفية زعيم داعش المدعو "ابو إبراهيم القرشي".

كل ما سبق يؤكد سعي تركيا في تحويل "النصرة" إلى تنظيم سياسي، للقفز على الرفض الروسي لبقاء "النصرة" وباقي المتطرفين في الشمال السوري، وقد استغلت تفاهمات أستانا خلال الجولة الرابعة من المفاوضات بين النظام السوري والمعارضة عام 2017. لوضع إدلب ضمن مناطق خفض التصعيد، لتعزيز وجودها العسكري فيها، ومحاولة منح "النصرة" صبغة سياسية، للإبقاء على نفوذها في الشمال السوري.

"النصرة" الورقة التركية الأقوى في التفاوض

كل ما سبق من مساعي أنقرة، يؤكد عمق التعاون بينها وبين "النصرة"، وخدمة لمصالحها العسكرية في سوريا، وأنه ذراع أساسي في مناطق نفوذها، بالإضافة إلى كونها امتداد لخدمة مصالحها عبر التفاوض فهي:

- ورقة ضغط على النظام السوري وروسيا للمفاوضات.
- غطاء يمثل تيار الإسلام السياسي، وورقة أنقرة لتمثيلها مستقبلاً في أي مفاوضات إقليمية ودولية، يصبغ شرعيتها على الاحتلال.
- ورقة تركية لتبرير خروجها من إدلب إذا اضطرت، بحجة أن "النصرة" جماعة إرهابية، لحفظ ماء الوجه أمام المجتمع الدولي، والمعارضة السورية من مدنيين وعسكريين.
- استخدام "النصرة" لتعطيل أي حلول تفرضه قوى أخرى لا تحقق مصالحها، وخاصة روسيا.
- تحويل الشمال السوري إلى بؤرة لمسلحي القاعدة، لتساوم الجميع على أكثر البؤر السورية خطورة.

في الختام.. يمكن القول أن المصلحة مشتركة بين تركيا و"النصرة"، بين تمكين النفوذ للأول وتأمين الدعم والحماية للثاني، الذي غير الكثير من سياساته، بناء على طلب تركيا، لتجنيبها من التصنيف كجماعة إرهابية، كما أن التحالف غير الرسمي بين تركيا و"النصرة" مكّن الاثنين من الهيمنة على كافة الفصائل في إدلب بتكلفة منخفضة، فحياد تركيا عند القتال بين الفصائل، مكّن "النصرة" من مواجهة تلك الفصائل التي تدعمها أنقرة دون أي رد تركي، وبالمقابل مكن الأخير من وضع الجميع تحت إمرته.

إذاً، حتى الآن ترى تركيا أنها ملزمة بالتعامل مع "النصرة"، حيث لا وجود لتضارب في المصالح بينهما، بل ترى أنقرة أن هذه الجماعة ورقة مهمة، وذراع قوي يمكن ان تستخدمها مستقبلاً في حربها ضد الكرد أيضاً، وهذا ما أكده مباركة "الجولاني" القائد العام لـ "جبهة النصرة" لأي عملية عسكرية تركية شرق الفرات، واستخدام "النصرة" ضد الكرد، الأمر الذي سيحقق لتركيا هدفين: محاربة الكرد بجماعات منضبطة أيديولوجياً، وإضعاف "النصرة" بإدخالها في حرب استنزاف إذا ما رغبت في حل التنظيم.

العلاقة – في النهاية – بين الطرفين تحددها المصالح، بعضها متضارب وبعضها منسجم، فكل طرف يرى حاجته للآخر في معاركه المستقبلية، لكن تركيا ترى في هذه الجماعة الحليف الأقوى من بين جميع من تعاملت معه من مسلحين ومرتزقة في سوريا، وجلاد يستخدمه في أي وقت للسيطرة على أي موقف لا يناسبها.

"قافلة النّور" ما بين خلفيات منظّميها وفرص النجاح والمخاطر

لزكين إبراهيم

منذ بداية شهر سبتمبر/ أيلول الجاري، انضم الآلاف من اللاجئين السوريين في تركيا لحملة واسعة، أُطلقت على وسائل التواصل الاجتماعي من قِبل "مجهولين" للتحضير لهجرة جماعية، عبر قافلة تنطلق من تركيا نحو أوروبا، مطلقين عليها اسم "قافلة النور"، والتي أصبحت حديث الساعة لدى السوريين، داخل سوريا وخارجها، الباحثين عن بصيص أمل، يخرجهم من ظلام عَقْدٍ من الحرب والدمار، الذي عصف بهم وببلدهم، ليصل عدد المشتركين في "كروب القافلة" إلى أكثر من 100 ألف سوري، بحسب القائمين عليها.

رغم الزخم الذي تحظى بها هذه المبادرة، إلّا أنّها باتت تثير الشكوك لدى البعض في حقيقتها ومصداقيتها، خاصة أن منظمي الحملة لا زالوا مجهولين ولا يكشفون عن هويتهم الحقيقية، بالإضافة إلى الغموض في موقف الحكومة التركية، التي لا تزال تلتزم الصمت حيال تشكيل هكذا قافلة ضخمة؛ للتوجه صوب أوروبا، وهي الملتزمة مع أوروبا باتفاقية لمنع توجه اللاجئين صوبها، فيما يثير توقيت إعلان هذه الحملة – مع قرب الانتخابات التركية، وعودة الصراع بين تركيا واليونان في بحر إيجة، وإعلان الحكومة التركية نيتها التصالح مع حكومة دمشق – الشكوك بأن تكون الحكومة التركية هي نفسها من تروّج لتنظيم هكذا قافلة من اللاجئين، كنوع من الابتزاز لأوروبا.

فهل "قافلة النور"، هي حقاً مبادرة من نشطاء سوريين، جاءت كإحدى النتائج المترتبة على قرار تركيا تطبيع العلاقات مع سوريا، ويأس السوريين من الظروف الاقتصادية المتدنية، والمعاملة العنصرية التي يواجهونها في تركيا؟ أم أنها مخطط ممنهج من قبل الحكومة التركية، لابتزاز أوروبا واليونان، وتهدئة الداخل التركي المحتقن ضد اللاجئين السوريين؟ وما هي فرص نجاح هكذا حملة، وما هي مخاطر فشلها على اللاجئين؟

<u>من هم منظمو حملة "قافلة النور" وما هي أهدافهم؟</u>

هي حملة أطلقت باسم "ناشطين سوريين"، ويُقدم شخص يطلق على نفسه اسم "جاد سليم" على أنه مؤسس الحملة، ويقتصر نشاطها على مجموعات في "تليغرام" وبعض وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يقول المشرفون عليها إن عدد المنخرطين فيها ناهز 100 ألفاً، ولكن رغم مرور حوالي ثلاثة أسابيع على انطلاقتها، ليس معروفاً الهوية الحقيقة للقائمين عليها وخلفياتهم، فيما حدد المنظمون – عبر بيان بتاريخ 19 سبتمبر الجاري – موعداً لبدء تحرك اللاجئين صوب نقطة التجمع، عبر دعوة اللاجئين السوريين للتوجه بشكل عشوائي صوب مدينة أدرنة التركية على الحدود مع اليونان وبلغاريا، والتجمع هناك، وسط حديث بعض الوسائل الإعلامية عن وصول دفعة من اللاجئين بالفعل إلى أدرنة، بعد أن سهلت الحكومة التركية لهم الوصول إليها.

هذا التطور الأخير يحيلنا إلى التساؤل عن خلفيات منظمي القافلة وأهدافهم؟ وهل هي مبادرة من نشطاء فقط، أم أن هناك يد للحكومة التركية تقف خلفها؟ سنحاول الإجابة على تلك الأسئلة بحسب المعطيات الموجودة، ودلالات توقيت الإعلان عن هذه الحملة، لنتمكن من فهم خلفيات القائمين عليها، وبالنظر إلى توقيت المبادرة، والأهداف المحتملة منها، يمكن استنتاج عدة دلالات:

أولاً: أعلن القائمون على تنظيم القافلة – عبر تسجيل صوتي، نُشر بتاريخ 16 سبتمبر الجاري – أنهم قرروا وبشكل رسمي خروج القافلة بشكل عشوائي، والزحف باتجاه الحدود الأوروبية، إلا أن هذه الخطة في تسيير القافلة، مع هذا العدد الضخم الذي أعلنوا عنه، تبدو غير منطقية.

إذا افترضنا أن تنظيم القافلة هي "مبادرة شخصية من نشطاء سوريين"، لأنه لا يمكن دعوة كل هذه الأعداد للتوجه من مختلف المناطق التركية صوب أدرنة إذا لم يكن هناك تسهيلات أو موافقة مسبقة من قبل الحكومة التركية، باعتبار أن في تركيا قانون لتنقل اللاجئين بين الولايات، وكل من يرغب في الانتقال أو زيارة منطقة أخرى داخل تركيا عليه تقديم طلب

"إذن سفر" قبل عدة أيام من موعد السفر، وبدون وجود سبب مقنع لا يتم منحهم الإذن، وبالتالي فإنه لا يمكن وصول الآلاف إلى أدرنة بدون موافقة من قبل الحكومة، ووصول أول دفعة إلى أدرنة مؤخراً هو مؤشرٌ على أن الحكومة التركية تقف خلف تنظيم هذه الحملة باسم النشطاء السوريين. خاصة أن الحكومة التركية لم تصدر حتى الآن أي بيانات رسمية تعلن فيها رفضها أو بأنها لن تسمح بتشكيل هكذا قافلة، باعتبارها غير قانونية.

ثانياً: إن عدم كشف القائمين عليها عن هويتهم الحقيقية، والاعتماد على مجموعة "التيلغرام" كمنفذ وحيد للتواصل مع الراغبين بالانضمام إليها، عزّز المخاوف بشأن الجهات المجهولة التي تقف خلف الحملة برمتها. الأمر الذي دفع بالمنظمين إلى إصدار بيان بتاريخ 12 سبتمبر لتبديد تلك المخاوف، حيث ادّعوا فيها أنهم لا يكشفون عن هويتهم لخشيتهم "من التبليغ عنهم وتعرضهم للاعتقال بتهمة المتاجرة بالبشر، وبالتالي ستفشل الحملة" وهذا الادّعاء يبدو غير مقنعاً، لأنه بكل الأحوال حين جمعهم وتنظيمهم للقافلة والإشراف عليها في منطقة "أدرنة" التركية سيضطرون للكشف عن شخصياتهم الحقيقة حتى يتمكنوا من مرافقة القافلة، وعدم الكشف يرجّح بأنهم مرتبطون بالاستخبارات التركية، وبالتالي فإن عدم كشفهم لهويتهم سببه هو خشيتهم من اكتشاف خلفياتهم وتوجهاتهم، وبالتالي سيثير ذلك أزمة سياسية بين تركيا والاتحاد الأوربي، وما يرجح هذه الفرضية هو خطاب منظمي الحملة الذي يمتدح تركيا، رغم أنه من المفترض أنهم أطلقوا الحملة لرغبتهم في الهروب من تركيا، بسبب العنصرية والمخاوف من مخططات حكومتها التي تنوي ترحيلهم إلى سوريا، إذ يقول المنظمون في إحدى بياناتهم التي نشروها على قناة "تيليغرام"، "نحن في تركيا منذ 10 سنوات. نحن محميون... لكن الدول الغربية يجب أن تشارك في العبء". هذا الخطاب يشير بأن مَن ينظمون هذه القافلة هم مرتبطون بالحكومة التركية، ولا يريدون تشويه صورة تركيا بإعلان هذه المبادرة.

ثالثاً: كما يثير توقيت الإعلان عن هذه المبادرة، التي تتزامن مع قرب الانتخابات الرئاسية التركية، الشكوك بأن الحكومة تقف خلف تنظيمها، بهدف إيهام الداخل التركي المحتقن ضد اللاجئين السوريين، بأن تركيا ستتخلص من عبء اللاجئين الذين سيغادرون إلى أوروبا. خاصة أن قضية الهجرة واحدة من الاهتمامات الرئيسية التي يطرحها الناخبون الأتراك، لاستخدامها في الدعاية الانتخابية، وتعهد كل منهم بترحيل السوريين بعد الانتخابات، حيث أشار "استطلاعٌ" أجراه معهد Metropoll إلى أن 82% من المستطلعة آراؤهم يريدون ترحيل السوريين. ويحاول حزب العدالة والتنمية الحاكم أن يقتنص أصوات الشارع المعارض، لا سيما نداءات الأحزاب المعارضة بطرد السوريين أو إعادتهم لبلدهم، وبالتالي تسحب هذه الورقة لمصلحتها.

رابعاً: هناك توقيت آخر يرجح أن تكون الحكومة التركية هي من تقف خلف تنظيم هذه القافلة الضخمة، وهو تزامن الإعلان عن الحملة مع عودة الصراع والتصعيد بين تركيا واليونان حول بحر إيجة، لذا يبدو أن تركيا ترغب في تهديد وابتزاز اليونان بتوجيه هكذا قافلة من المهاجرين صوبها في هذا التوقيت، كرسالة تهديد لليونان، لإثارة مخاوفها من موجة اللاجئين، واستخدام هذه القافلة كورقة ضغط ضدها، لإجبارها على الرضوخ لتركيا، خاصة أن أردوغان بأمس الحاجة في هذا التوقيت لأي نصر سياسي.

خامساً: تتمثل الأهداف المحتملة للحكومة من تنظيم هكذا حملة، باستغلال الظروف الصعبة التي تمر بها أوروبا، المقبلة على الشتاء مع وجود مأزق إمدادات الطاقة، التي تواجهها بسبب الحرب الروسية – الأوكرانية، وذلك لابتزاز أوروبا، للحصول على مكاسب اقتصادية ودعم سياسي منها، حيث تتهم تركيا دول الاتحاد الأوروبي "بعدم الالتزام ببنود الاتفاق" الذي وقعه الطرفان في 18 مارس/آذار 2016، مثل إعفاء المواطنين الأتراك من تأشيرة الدخول إلى دول الاتحاد، وتقديم مساعدات مالية بقيمة 6 مليارات يورو للاجئين في

تركيا، وتحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي، وكذلك تسريع مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد. ولا شك أن حصول الحكومة في هذا التوقيت على هكذا مكاسب ستفيدها في الدعاية الانتخابية.

فيما يرى مراقبون أن هذه الحملة حظيت بكل هذا الاهتمام من قِبل اللاجئين السوريين، لتخوفهم من تداعيات إعلان الحكومة التركية مؤخراً التصالح مع النظام السوري من جهة، وإعلان تركيا عن مشاريع "العودة الطوعية" من جهة أخرى، والتي أثارت الخوف لدى اللاجئين، وخاصة الفارين من المحافظات السورية الداخلية، أن يتم شملها بمشاريع ترحيلهم من قبل تركيا إلى سوريا، وتوطينهم في مناطق شمال سوريا، المحتلة من قبل تركيا؛ بدلاً من إعادتهم لمناطقهم الأصلية في سوريا، بهدف تنفيذ مخطط "المنطقة الآمنة" الذي لازال الغرب وأميركا غير مقتنعين بها. لذا ستحاول تركيا عبر ابتزاز أوروبا بهذه القافلة، الحصول منهم على موافقة ودعم مالي وسياسي لتشكيل "المنطقة الآمنة"، ونقل مليون سوري إليها. وما يؤكد ذلك دعوة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان – خلال خطاب له ألقاه الثلاثاء 20 سبتمبر الجاري، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك – العالم إلى دعم مشروع التجمعات السكنية الذي ستنفذه بلاده في سوريا.

فرص نجاح "قافلة النور" ومخاطرها؟

رغم كل التضخيم الإعلامي لهذه المبادرة، إلا أنه يتساءل الكثير من السوريين عن مدى نجاحها بعبور الحدود الأوروبية، في الوقت الذي فشلت فيه قوافل أخرى في الوصول، ولم يلق المهاجرون خلالها سوى العذاب، ففي أيلول 2015 نظّم مئات السوريين حملة للاعتصام في مدينة أدرنة التركية على الحدود مع اليونان وبلغاريا، أطلقوا عليها اسم "عابرون لا أكثر"، ولكن حينها، سبق الاعتصام إصدار وزارة الداخلية التركية تعميماً لشركات النقل، بعدم نقل اللاجئين من إسطنبول إلى أدرنة، ومنعت السلطات التركية المهاجرين من التوجه إلى الحدود اليونانية، ما دعا المعتصمين للإضراب عن الطعام، وفي النهاية فوجئوا بتفرقة السلطات للمحتشدين في ولاية أدرنة، وإحضار باصات لنقلهم بعيداً عن

الحدود. فيما يتعلق بموضوع "قافلة النور" لم تعلن عن موقفها في السماح للقافلة أو عدمه من الوصول إلى الحدود مع اليونان حتى الآن، ما يرجح فرضية أنه في حال تمكنت تركيا من الحصول على تنازلات ومكاسب من أوروبا واليونان أن تفرق القافلة، وتعيد اللاجئين إلى تركيا، أو ترحلهم عبر الباصات إلى سوريا، واتهامهم بأنهم خالفوا القوانين التركية.

ولا بد من الإشارة إلى أنه في حال لو ألقت السلطات التركيّة القبض على المُشاركين في القافلة، وهُم حصراً من حَمَلَة الجنسيّة السوريّة، فإنها أيضاً ستكون مُستفيدة، فهي وفق خبراء القانون، تستطيع رفع الحماية عنهم، وترحيلهم إلى الشمال السوري، ونظراً لأعدادهم المهولة والمُشاركة في القافلة، فإن تركيا ستكون قد تخلّصت من عدد لا بأس به من اللاجئين السوريين، إلى جانب خطّة أعدّها الرئيس أردوغان لفرض مخطط "المنطقة الآمنة" شمال سوريا.

كما إن تركيا لا تزال ملزمة باتفاقية 2016 مع الاتحاد الأوروبي، والقاضية بأن تحتفظ باللاجئين السوريين على أراضيها، وتمنعهم من التوجه غرباً، مقابل التزام أوروبي بإرسال حزمة مساعدات لتركيا، وإن عدم منح تركيا حتى الآن أي تصريح رسمي لانطلاق أي قافلة إلى الحدود، يعني أنها ملتزمة بالاتفاقية، وبالتالي لا يمكن أن يتجمع المشاركون في مكان محدد، خاصة أن في تركيا لا يمكن للاجئين التنقل من مكان لآخر بدون الحصول على إذن سفر، وبالتالي كل من سيحاول السفر بدون إذن رسمي سيعرض نفسه لخطر كبير، وكل السيناريوهات مفتوحة من إعادة قسرية للولاية، إلى إبطال الكملك (البطاقة الشخصية للاجئين)، وقد تصل إلى الترحيل إلى سوريا.

وما يرجح فشلها – أيضاً – اتخاذ بلغاريا واليونان مؤخراً إجراءات صارمة على حدودها بما لا يسمح بعبور القافلة، حيث أعلنت اليونان عن إجراءات جديدة على حدودها مع تركيا، تستهدف منع تدفق اللاجئين القادمين من الأراضي التركية، وذلك وسط تصاعد وتيرة التوتر مع أنقرة، خلال الفترة الأخيرة، حيال العديد من القضايا الخلافية بين البلدين.

لذا يقلل العديد من المراقبين من "جدوى القافلة"، مستذكرين بأن القوافل السابقة لم تنجح، بل "فتحت الأعين، وأضرت بالمهاجرين، بعد التشدد على الحدود التركية واليونانية، مثل قافلة "عابرون لا أكثر" عبر بحر إيجة، وقافلة "الأمل" عام 2019 في ولاية أدرنة، فكلها فشلت في الوصول إلى أوروبا. ورغم مناشدة القائمين على القافلة المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان لمساعدتهم، لتسهيل عبور القافلة بشكل إنساني إلى أوروبا، ولكن لم تستجيب أي منظمة لهم حتى الآن، وهذا يزيد من فرضية فشل الحملة. بل إن المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا أصدرت بياناً، حذرت فيها اللاجئين السوريين من الانضمام إلى "قافلة النور"، مشيرةً إلى أنهم قد يواجهون خطر الموت في الطريق.

أما في حال كانت هذه الحملة يتم تنظيمها فعلاً من قبل نشطاء سوريين ولا علاقة للحكومة التركية بتنظيمها، فإن الفشل سيكون مصيرها الحتمي، لأنه لا يمكن لنشطاء تحمل مسؤولية جمع الآلاف من اللاجئين وحمايتهم ضمن الطرق والممرات الخطرة التي سيسلكونها صوب اليونان وأوروبا، فمثل هكذا قوافل تحتاج إلى جهات دولية راعية لها، أو منظمات أممية ومنظمات مجتمع مدني، تقدم لها الرعاية، وتحميها، حتى تتمكن من التحرك والوصول لوجهتها، وهذا الدعم ليس متوفراً حتى الآن.

ختاماً

إن أوروبا، التي هي على أبواب الشتاء، تعاني من نقص في موارد التدفئة، لذلك فهي غير مستعدة لفتح حدودها لاستقبال كل هذه الأعداد من اللاجئين، لذا قد تحاول منع تدفق اللاجئين عبر التفاوض مرة أخرى مع تركيا، لأن الرضوخ لابتزازات تركيا في هذه الظروف، سيكون أسهل عليها من فتح الحدود أمام موجة جديدة من اللاجئين.

من المخاطر المحتملة على اللاجئين السوريين في تركيا بعد فشل انطلاق القافلة، هي أنه قد تحصل تركيا على موافقة من الغرب لإقامة "المنطقة الآمنة" شمال سوريا، وتقديم الدعم

المادي واللوجستي لها، لترحيل اللاجئين السوريين من تركيا إلى شمال سوريا، وتوطينهم في مستوطنات ومخيمات تبنيها تركيا، برعاية وتمويل من قبل قطر، والكويت، والإخوان المسلمين، وخاصة في المناطق ذات الغالبية الكردية، وبذلك سيصبح اللاجئون السورين في تركيا ضحية التفاهمات التركية الأوروبية.

وفي حال لم تتمكن الحكومة التركية من تحصيل أية مكاسب من ابتزاز أوروبا بهذه القافلة من اللاجئين، فإنها قد تعمد إلى تنظيم قافلة من اللاجئين، وترسلهم إلى الحدود مع أوروبا، ولكن ذلك سيكون مكلفاً بالنسبة لتركيا؛ لأن ذلك سيزيد السخط الغربي على حكومة العدالة والتنمية، ويقطع الدعم الذي كان يقدمه لتركيا، لرعاية اللاجئين، وإيوائهم في تركيا، وستعمد الدول الأوروبية إلى تشديد الحدود أكثر أمام اللاجئين السوريين، وبالتالي ستزداد الضغوطات والسخط داخل تركيا على حكومة العدالة والتنمية الحاكم.

وبغض النظر عمن يقف خلف تنظيم القافلة، إلا أنه ورغم المخاوف من ردة الفعل العكسية لـ"قافلة النور"، وما قد يصاحبها من المزيد من التشدد التركي أو الأوروبي تجاه السوريين، فإن المشاركة في الحملة ستُعدُّ محاولة لتسليط الضوء على معاناة السوريين، "قد تنتبه المفوضية السامية بالاتحاد الأوروبي، وتسهّل هجرة السوريين عبر إعلان دول عن حاجتها للاجئين، كما تعلن كندا وأحياناً هولندا". ويمكن أن تكون عامل ضغط، سواء في الداخل التركي، لتغيير التعامل العنصري، وتقليل خطاب الكراهية، أو على الدول الأوروبية، لتعيد فتح الحدود، كما في عام 2015، لأن البقاء بتركيا بكل الأحوال لم يعد ممكناً، بواقع الغلاء والخطاب العنصري المتزايد، تزامناً مع اقتراب الانتخابات الرئاسية القادمة.

قراءة استشرافية في تداعيات الاستدارة التركية نحو دمشق

لزكين إبراهيم

منذ إعلان الرئيس التركي والمسؤولين الأتراك، عن استعدادهم للتصالح مع النظام السوري، بعد أكثر من عقد على التدخل التركي في سوريا وأزمتها، وتسببه في تعقيدها أكثر، لا زال "جدل التطبيع أو التصالح" بين أنقرة ودمشق يأخذ حيزاً واسعاً من دائرة التغطية الصحفية لوسائل الإعلام المحلية والعالمية؛ نظراً لأهمية هذا الحدث، الذي قد يقلب الكثير من الموازين في الملف السوري من جهة، وعلاقات تركيا بالكثير من الدول الإقليمية والعالمية من جهة أخرى، وهذه المتغيرات بطبيعة الحال ستفرز العديد من التداعيات والمتغيرات الجديدة في المنطقة، وسيكون لها تأثيراً على كافة "القوى الداخلية والخارجية" المتدخلة في الملف السوري.

ورغم أنه لا توجد حتى الآن أي مؤشرات ملموسة لسير "أنقرة ودمشق"، لإعادة علاقاتهما المقطوعة منذ أكثر من عقد من الزمن، لكن لا زال هناك جو عام في الداخل التركي، يشي بأن هذه المحطة "ستكون واقعية" في المرحلة المقبلة؛ لأن الحكومة التركية بقيادة أردوغان ترغب حقاً في "التصالح" مع دمشق، قبل موعد الانتخابات الرئاسية التركية، حتى وإن لم يكن التصالح على مستوى قادة البلدين، كما حصل في العلاقة بين أنقرة وأبو ظبي مثلاً، أو الرياض وإسرائيل مؤخراً، باعتبار أن ما يهم أردوغان في مساعي التصالح مع دمشق هو إرضاء الداخل التركي، مع قرب موعد الانتخابات بالدرجة الأولى.

لذا سنحاول في هذه القراءة التحليلية، إلقاء نظرة استشرافية على مستقبل العلاقات "التركية – السورية"، ومدى إمكانية تحقيق التصالح، وتداعيات هذا التصالح – إن حصل – على كافة الأطراف والقوى المتدخلة في الملف السوري، وعلى مواقف القوى الدولية حيال هذا التصالح، ومن سيكون الرابح أو الخاسر من المصالحة بين النظامين التركي والسوري؟

تداعيات التصالح "الرابحون والخاسرون"

لا شك أن تركيا، التي لعبت دوراً محورياً في الأزمة السورية، وتسببت في تعقيدها، نتيجة إدخالها للجماعات الإرهابية والجهادية إلى سوريا ودعمها، واحتلالها المباشر لمناطق في شمال سوريا، وتحويلها الفصائل السورية المسلحة إلى "مرتزقة"، يخدمون مصالح تركيا الخارجية، سيكون لاستدارتها نحو دمشق – بعد كل ما فعلته في سوريا – تداعيات ومتغيرات جذرية، تلقي بظلالها على عموم الملف السوري، وهذا يحيلنا إلى طرح التساؤل حول من هم "الرابحون والخاسرون" من تداعيات التصالح بين أنقرة ودمشق؟ وسنحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال النظر في المعطيات الراهنة وظروف كافة الأطراف داخل الملف السوري، لمعرفة مدى إمكانية التصالح من جهة، وتأثيراتها على تلك الأطراف والقوى المتدخلة في الشأن السوري من جهة أخرى.

أولاً: التداعيات على النظامين السوري والتركي

رغم الدعوات التركية للمصالحة، إلا أن دمشق لا تبدو حتى اللحظة واثقة في عرض المصالحة، ويبدو أنها على يقين بكون هذه الدعوات تدخل في إطار اللعبة الانتخابية من قبل أردوغان.

لكن مع ذلك، قد لا يهم دمشق إن كان أردوغان يتخذ من دعوة المصالحة تكتيكاً للانتخابات القادمة، أم هي استراتيجية طويلة الأمد، قائمة على تغيّر جذري في نهج السياسة الخارجية لتركيا، فما يهم دمشق هو ما سيقدمه أردوغان على أرض الواقع، لإثبات صدق نواياه.

المسؤولون في الحكومة السورية يطرحون شرطين أساسيين أمام أنقرة قبل البدء بأي عملية مصالحة أو تطبيع، وهما "الانسحاب الكامل من الأراضي السورية، ووقف الدعم للإرهابيين". إن شروط دمشق للتطبيع، هي مطالب طبيعية لأي علاقة حقيقية بين دولتين، لذلك فإن جدية أنقرة ورغبتها بالتصالح مرتبطة بقبول المنطق السليم في العلاقات الدبلوماسية من عدمه. ولكن المعطيات الراهنة تشير بأنه لا نيّة لأردوغان بالانسحاب من سوريا؛ لأن أي

انسحاب قبل الانتخابات ستُعتبر هزيمة له، وفشلاً لسياساته في سوريا، لذا يحاول أردوغان – من خلال طرح موضوع المصالحة مع دمشق في هذا التوقيت – قطع الطريق أمام المعارضة التركية، التي بدأت تروّج بأنها في حال استلمت السلطة ستعيد العلاقات مع دمشق، وتعيد اللاجئين السوريين، بعد ازدياد الاحتقان في الشارع التركي ضد السوريين، فأراد أردوغان إيهام الداخل التركي بأنه هو أيضاً قادرٌ على فعل ذلك، وللمزاودة على المعارضة، بدأ بالترويج للمصالحة مع دمشق، ضمن خطة الدعاية الانتخابية المبكرة، أما السبب الآخر لعرض المصالحة، هو فشله في الحصول على موافقة من روسيا وإيران، لشن عملية عسكرية جديدة ضد مناطق الإدارة الذاتية، والتي كان أردوغان يأمل بأن يطلقها قبل الانتخابات، لتوجيه الرأي العام الداخلي نحو الحرب الخارجية، وكسب دعم وتأييد القوميين والمتطرفين الأتراك في الانتخابات، لذا فإن استدارة أردوغان نحو دمشق هي للإيهام بأنه سيعتمد على سياسة جديدة في محاربة الكرد والإدارة الذاتية، بأقل الخسائر، وذلك عبر التعاون والتوافق مع النظام السوري.

لذا، لا يمكن أن يكون هناك حوار على مستوى قادة البلدين على المدى القريب، إذا لم تنسحب القوات التركية من سوريا، لأن دمشق لا يمكنها فتح حوار مباشر مع تركيا، والتعهد بحماية الحدود مع تركيا، أو إعادة اللاجئين السوريين، فيما غالبية الحدود بين البلدين هي بالأساس محتلة من قِبل تركيا، فإذا كان المطلوب من دمشق تسلم مسؤولية الحدود مع تركيا، كواجب أي حكومة تجاه جيرانها، فإن هذا الالتزام لا يكون مجزئاً، فالحدود مع تركيا تبدأ من محافظة اللاذقية وحتى محافظة الحسكة، وعلى أنقرة تسليم كامل الحدود التي تحتلها للحكومة السورية، قبل مطالبة دمشق حماية ما تبقى من الحدود شرقي الفرات، كما إن طرح جاووش أوغلو مقترح دعم تركيا لدمشق في مواجهة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التي تعتبرها تركيا "جماعة إرهابية تهدد الأمن القومي التركي"، لا يمكن اعتباره صيغة للتطبيع، لأنه يتجاهل الفصائل والمجموعات المتطرفة التي تعتبرها دمشق إرهابية، وتهدد أمنها أيضاً.

وبموجب تلك المعطيات، من المستبعد أن يكون هناك تطبيع بين دمشق وأنقرة قبل إقرار جدول زمني وآلية محددة لسحب تركيا قواتها من الأراضي السورية، وايقاف دعمها للمعارضة المسلحة والجماعات الجهادية على أقل تقدير. فالانسحاب سيكون ضمانة لالتزام تركيا بالاتفاقيات الجديدة مع دمشق إن حصلت، ولكن المؤشرات تشير إلى أن تركيا لا تبدي أي نية للانسحاب، وهي ترغب في إبقاء توزيع السيطرة على الوضع الحالي، والاتفاق مع دمشق حول ملفين رئيسيين، هما محاربة الكرد، وإعادة اللاجئين إلى سوريا، عبر العلاقات الاستخباراتية بين الدولتين، بدون الوصول إلى إجراء لقاءات مباشرة بين قادة البلدين في الوقت الراهن، ولكن مخططات أردوغان هذه باتت مفضوحة، بسبب سياساته الالتوائية والبراغماتية المفرطة، وتحولاتها الجذرية، لذا لا يمكن لدمشق الوثوق بسياسات أردوغان، لإدراك دمشق أنه بدون تحقيق تركيا لهذين الشرطين، لا يمكن قطع يدها عن سوريا، والنظر إلى تركيا كدولة جارة.

أما حديث البعض عن مساع روسية لإحياء اتفاقية "أضنة" بين تركيا وسوريا، بعد إجراء بعض التعديلات عليه، لتكون كأحد صيغ التوافق بين الحكومتين، ولمنع تركيا من إطلاق عمليات عسكرية جديدة في سوريا، فإن هذا الأمر أيضاً يحتاج إلى الكثير من الترتيبات، ولا يمكن أن يحدث بدون تطبيع كامل بين الدولتين، وبدون انسحاب تركي من سوريا، أو بالأحرى لو وافقت تركيا على إعادة تفعيل "اتفاقية أضنة"، فإن ذلك سيفرض عليها الانسحاب، وذلك لعدة أسباب، منها:

- أن تلك الاتفاقية عندما تم التوقيع عليها عام 1998، كانت تركيا في مركز القوة والنظام السوري في موقف الضعيف، لذا قَبِل النظام بشروط الاتفاقية، التي كان واضحاً أنها بنيت بموجب المصالح التركية فقط، ولكن اليوم الأمر معكوس تماماً، فالنظام السوري حالياً هو في موقع القوة – على صعيد التفاوض على الأقل– أما تركيا في حال قبولها بإحياء الاتفاقية، فستكون مجبرة على قبول شروط جديدة

سيضعها النظام هذه المرة، وإلا فإن النظام سيلوح بورقة الكرد، ويهدد بالتوافق والتصالح معهم بدلاً من تركيا، وهذا الأمر يشكل – بحد ذاته – كابوساً للحكومة التركية.

- في حال تم تطبيق بنود الاتفاقية في الوقت الراهن فإن النظام السوري سيكون هو المستفيد منها هذه المرة، لأن كل ما طُلب من النظام تنفيذه تحت بند "مكافحة الإرهاب" في تلك الاتفاقية سيُطالب النظام من تركيا بتطبيق مثيلها أيضاً. فمثلاً قبل تطبيق الاتفاقية – عملياً – سيتوجب على الحكومة التركية الاعتراف مجدداً بشرعية الأسد ونظامه، وهذا سيحتم عليها إعادة علاقاتها مع النظام السوري، وفتح سفارتها في دمشق، والقبول بإعادة فتح دمشق سفارتها في أنقرة. وعليه ستُجبَر تركيا على الانسحاب الكامل من الأراضي السورية، والانسحاب سيجعلها تضطر للتخلي عن كافة المعارضة المسلحة والسياسية، وكافة المجموعات المسلحة المدعومة من قِبلها، وإغلاق كافة معسكرات فصائل المعارضة داخل الأراضي التركية، لأن النظام يعتبرهم "إرهابيين"، تماماً مثلما تصف تركيا "حزب العمال الكردستاني" بالإرهابي، وعليه سيتوجب على تركيا تسليم قادة المعارضة للنظام، إذا كانت تريد التمسك ببند الاتفاقية القائل "وينبغي على سوريا محاكمة مجرمي «حزب العمال الكردستاني» وتسليمهم إلى تركيا"، إذاً بالمثل ستطالب سوريا تسليم كل قادة المعارضة السياسية والعسكرية باعتبارهم إرهابيين أيضاً.

ثانياً: التداعيات على المعارضة السورية

الاستدارة التركية الأخيرة تجاه الملف السوري، جعلت هيئات المعارضة السورية في حالة تخبط فيما بينها بشكل كبير، وتصريحات تركيا بشأن إعادة العلاقات مع الحكومة السورية، وإعلان الرئيس التركي صراحة أن هدف تركيا، ليس إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد عن الحكم في سوريا، شكّل نقطة فارقة بين تركيا وكيانات المعارضة السورية، التي لم تخفِ مخاوفها من تخلي تركيا عنها، على غرار ما فعلت مع جماعة الإخوان، بعد إعادة علاقاتها

مع دول الخليج ومصر، فكل المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها المناطق السورية المحتلة، التي خرجت رفضاً للمصالحة التي دعت لها تركيا كانت بشكل أو بآخر بتحريض من قبل قيادات المعارضة والفصائل، التي باتت تخشى على مصيرها بعد الاستدارة التركية صوب دمشق، ولخشيتها من أن تبيعهم تركيا ضمن إحدى صفقاتها مع روسيا والنظام السوري، خاصة أن أردوغان بات يستشعر بدنو أجله مع حلول انتخابات 2023، نتيجة تكتل المعارضة الداخلية ضده، وسخط أميركا والدول الغربية من سياساته، وبما أن الأولوية لديه باتت بقاؤه في السلطة بأي شكل كان، لذا فإنه لن يتوانى عن تقديم كل ما يملك من أوراق للبقاء في السلطة لدورة جديدة، ويبدو أنه سحب ورقة "المعارضة السورية" وسيرمي بها على طاولة روسيا والنظام السوري، مقابل تعهد النظام باستعادة كافة اللاجئين السوريين من تركيا، وعدم الاعتراف بأي حقوق للكرد، والتعاون مع الاستخبارات التركية لمحاربة الإدارة الذاتية، وإعادة سيطرة النظام على شمال شرق سوريا، وبطبيعة الحال فإنه في حال عودة تركيا للتطبيع مع الأسد، فإنها ستضطر للانسحاب الكامل أو التدريجي من الأراضي السورية، وترك كافة فصائل المعارضة تحت رحمة روسيا والنظام السوري، وحينها كل محاولات المعارضة للاستنكار والتنديد والخروج بالمظاهرات ضد سياسات حليفها التركي، لن تجدي نفعاً، لأن أردوغان لن يضحي بسلطته من أجل إرضاء المعارضة والفصائل المسلحة، الذين تم تسمينهم أساساً من قبل أردوغان كل هذه السنين، ليقدمهم قرباناً لسلطته ومصالحه في مثل هذه الظروف.

وفي المحصلة، ستكون أمام المعارضة وفصائلها خيارات محدودة، في حال جرت المصالحة بين تركيا ودمشق، أولها التسليم بالأمر الواقع، وقبولها المصالحة مع النظام السوري، على أمل أن تقنع تركيا دمشق العفو عن بعض قيادات المعارضة، وإشراكهم في الحكومة، بدون إجراء أي تعديلات على الدستور السوري الحالي، وفتح باب التسويات أمام كافة الفصائل المسلحة، لإلقاء السلاح، أو الانضمام للجيش السوري. أما الخيار الثاني، أن يهرب قادة

المعارضة من تركيا، واللجوء إلى الدول الأوروبية، أو إلى قطر، والادعاء بأنهم سيواصلون "النضال السياسي من الخارج" ضد النظام، والتخلي عن الحل العسكري، وبالتالي تسليم كافة المناطق التي تسيطر عليها للنظام السوري، واستسلام كافة عناصر الفصائل المسلحة للنظام.

ثالثاً: التداعيات على الإدارة الذاتية

لاشك أن أي تصالح أو تطبيع بين تركيا والنظام السوري، سيكون بند محاربة الإدارة الذاتية من أولى شروط تلك المصالحة، ولا يخفى على أحد أن كل ما قدمته تركيا من تنازلات وصفقات سابقة لروسيا والنظام السوري، كانت مقابل ضرب الإدارة الذاتية، ومنع الكرد من نيل حقوقهم، لذا يرى الكثير من المراقبين أن التطبيع أو التصالح بين تركيا ودمشق سيؤدي إلى تشكل تحالف ينهي الإدارة الذاتية، ويقضي على قوات سوريا الديمقراطية، باعتبار أن أولى شروط تركيا للتطبيع، هو أن تتعاون دمشق مع تركيا في محاربة الكرد، وإعادة شمال وشرق سوريا إلى سيطرة الحكومة السورية، ولكن تلك الرؤية غير دقيقة، إذا ما نظرنا للظروف الموضوعية، فهناك الكثير من المعطيات التي تؤكد أن عودة العلاقات بين أنقرة ودمشق في الوقت الراهن لن يصل لمرحلة القضاء على الإدارة الذاتية، ولن يغير كثيراً من المعادلة في شمال شرق سوريا، وذلك لعدة أسباب:

أولاً: إن قرار القضاء على الإدارة الذاتية، وإعادة دمشق السيطرة على شمال وشرق سوريا ليس بيد دمشق، حتى تتعهد لتركيا – في حال التطبيع – بذلك، فلو كانت دمشق قادرة على فعل ذلك لفعلته حتى بدون التصالح مع تركيا، ثم أن الطرفان بدون التطبيع لم يتوقفا يوماً عن التعاون غير المباشر لمحاربة الإدارة الذاتية، وبالتالي فالتطبيع لن يغيّر شيئاً من المعادلة، خاصة مع استمرار وجود التحالف والولايات المتحدة في المنطقة.

ثانياً: إن مصير حكومة الأسد لا زال معلقاً، ولم يجرِ الاعتراف الرسمي بها، لا عربياً ولا غربياً، وكل محاولات بعض الدول الخليجية والعربية لانتشالها من حضن إيران، وإعادتها لمحيطها العربي، مقابل إعادة تعويم الأسد، باءت بالفشل، لأن الأسد لم يجرِ أي تغيير في علاقاته مع إيران، وهذا ما يفسر زيادة الضربات الإسرائيلية – مؤخراً – على سوريا، فيما لا بوادر في توافق عربي – حتى الآن – لإعادة دمشق لمقعدها في الجامعة العربية، أو مشاركتها في القمة العربية، التي من المزمع أن تعقد في الجزائر قريباً، كما عاد الغرب – وعن طريق فرنسا – إلى فتح ملف الأسلحة الكيماوية ضد حكومة الأسد، ما يعني أنه حتى وإن تمكنت تركيا من التطبيع الكامل مع دمشق، فهذا لا يعني أن النظام السوري تجاوز خطر رحيله. وعلى عكس ذلك، قد يزيد تصالح تركيا مع النظام عودة الضغوطات العربية والغربية على حكومة الأسد، والمطالبة برحيله، وقد يزداد الدعم السياسي الأميركي والغربي للإدارة الذاتية، كرد على تصالح تركيا مع الأسد، وإن كانت بوادر هذا الدعم بدأت تظهر من خلال إصدار قيادات التحالف الدولي مؤخراً بيانات تندد بالهجمات وقصف المسيرات التركية – ولو بشكل غير مباشر – على مناطق شمال شرق سوريا، فيما كانت سابقاً تلتزم الصمت، بالإضافة إلى إرسال أميركا مبعوثاً جديداً إلى شمال شرق سوريا، وهو " نيكولاس جرانجر"، والذي بدأ منذ الأربعاء 31 آب 2022، بعقد سلسلة لقاءات مع القيادات والمسؤولين في الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية، بالإضافة إلى الأحزاب والقوى الكردية، وهذه كلها مؤشرات على تمسك أميركا بالبقاء طويلاً في سوريا، ودعم حلفائها المحليين. وبالتالي، فإن كل تحالفات تركيا مع النظام السوري لن تصل إلى مستوى تهديد وجود الإدارة الذاتية.

ثالثاً: إن إعلان الولايات المتحدة الأميركية – مؤخراً – رفضها لأي خطوة تركية في التقارب مع دمشق، وتشديد واشنطن على أنها لن تدعم جهود التطبيع مع بشار الأسد، أو إعادة تعويمه، وبأنها لا تنوي رفع مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع الأسد، ولن تؤيد تطبيع علاقات دمشق مع الدول الأخرى أيضاً، كلها مؤشرات بأنه من المستبعد أن تجرؤ تركيا على إيصال

مستوى علاقاتها مع دمشق لمستوى التطبيع أو العلاقات الدبلوماسية، لأنها تدرك أنها لن تجني من هذا التطبيع ما تأمل منه، فيما يخص محاربة الإدارة الذاتية. بل على عكس ذلك، يبدو أن إعلان تركيا التصالح مع دمشق، بتشجيع من قبل روسيا وإيران، دفعت أميركا إلى التحرك لإعادة تفعيل اجتماعات جنيف، التي عقدتها الخارجية الأميركية، يومي "30 و 31 آب 2022 في جنيف"، الموجه بلا شك ضد مسار آستانا وتعويم الأسد، من هذا المنطلق، يجدر التساؤل حول مدى إمكانية ظهور هيئة، أو كتلة معارضة جديدة موازية، في مواجهة مع مسار "أستانا"، وبرعاية الولايات المتحدة، وأسباب لجوء كيانات المعارضة السورية إلى الاحتماء بواشنطن، بعد إعلان تركيا التصالح مع الأسد، ومدى احتمال ضم واشنطن، المعارضة السورية المتخوفة من السياسات التركية إلى "الإدارة الذاتية" لشمال شرقي سوريا؟.

رابعاً: شهدت المنطقة الكثير من المتغيرات منذ عشر سنوات، وبعد الحرب الأوكرانية، واحتدام الصراع بين أميركا والغرب ضد روسيا وحلفائها، من غير الممكن أن تنسحب أميركا من سوريا، وترك الساحة لروسيا وإيران، ومع وجود كل من روسيا وإيران وأميركا ودول التحالف في سوريا عامة، وشمال شرق سوريا بشكل خاص، لم يعد بإمكان "الأسد وإردوغان" حلّ المشكلة بمفردهما، وبمجرد تطبيع تركيا مع دمشق، وتخليها عن المعارضة، وفصائلها، فإن الإدارة الذاتية، ستكون القوة السورية المعارضة البديلة، التي ستحظى بالدعم الدولي، وحتى العربي، في مواجهة تحالف "النظام السوري، وتركيا، وروسيا، وإيران"، وبالتالي لا يمكن إيجاد أي حل للأزمة السورية، بدون التوافق مع الإدارة الذاتية، وهذا بطبيعة الحال سيفرغ التطبيع التركي السوري من أهدافه.

خامساً: تأثيرات إحياء "اتفاقية أضنة" على الكرد في هذه المرحلة ستكون ضئيلة، لأنه في حال توافق الطرفان على إحياء أو تعديل هذه الاتفاقية، مقابل الانسحاب التركي من سوريا، فإن ذلك سيكون له إيجابيات أكثر من السلبيات على الكرد والإدارة الذاتية، باعتبار أن التهديد التركي للكرد والإدارة الذاتية سيكون محصوراً في ضربات الطيران المسيّر، أو

ضربات محدودة على الحدود، وهذه الأمور لم تتوقف أساساً ضد شمال وشرق سوريا، لذا ستتخلص الإدارة الذاتية متمثلةً بقواتها (قسد) من أعباء المواجهة العسكرية المباشرة مع تركيا وفصائلها، وسيكون الباب مفتوحا أكثر أمامها لإجراء حوار جاد مع النظام السوري، والحصول على تنازلات من النظام، الذي يعاني من أزمة اقتصادية خانقة، باعتبار أن الإدارة الذاتية التي تسيطر على أهم المناطق النفطية والزراعية، تمتلك أوراق قوية، تمكنها من فرض بعض الشروط على النظام، بعد التخلص من التهديدات التركية المباشرة، وفي حال التوصل لاتفاق مع النظام والتوافق على اعتبار "قسد" جزءٌ من الجيش السوري، فهذا سيفرغ بنود "اتفاقية أضنة" من مضمونها، وتنسف حجة تركيا بمحاربة القوات الكردية باعتبارهم إرهابيين تابعين لحزب العمال الكردستاني، وفي حال لم يتوصل النظام والكرد لأي اتفاق، فإن تركيا – حينها – لن تكون بحاجة لاتفاقية أضنة، وستواصل تهديدها لمناطق شرقي الفرات والمطالبة بـ"المنطقة الآمنة"، ولكن مطلبها هذا يصطدم حالياً مع الرفض الروسي، وعدم استعداد أمريكا لإقامة هذه المنطقة، وفي حال لم تنسحب، فلن يحصل أي تطبيع بين تركيا وسوريا، وفي كل الأحوال لن يكون لاتفاقية أضنة أي تأثير، أكثر مما يجري حالياً على وضع الكرد في المرحلة الراهنة على الأقل.

الرؤية

من الواضح – ومن خلال ما تقدم – أن حدوث أي مصالحة أو تطبيع للعلاقات بين تركيا ودمشق، سيكون لها نتائج سلبية على النظام التركي والمعارضة المدعومة من قبلها، أكثر من أي طرف آخر، ومع ذلك فإن أردوغان الذي لم يبق أمامه وقتٌ كثير على موعد الانتخابات، سيكون مستعداً للمغامرة، واستخدام كافة أوراقه، لاستخدامها كطوق نجاته الأخير، وبعد فشل مخططه في إحياء العثمانية، لن يتوانى عن استخدام المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري في صفقات خارجية، لتقوية دعايته الانتخابية الداخلية.

وسواء حصلت المصالحة بين أنقرة ودمشق أم لم تحصل، فإن مجرد الإعلان التركي عن استعداده للتصالح مع دمشق، سيعتبر ضربة لدور ووزن تركيا في الملف السوري، لأنها من جهة فقدت ثقة شريحة واسعة من المعارضة السورية والشعب السوري بها، وأثارت مخاوف الفصائل المسلحة والجماعات الجهادية من سياسات تركيا تجاهها من جهة أخرى، ومن غير المستبعد أن تبدأ المعارضة والجهاديون في البحث عن جهات داعمة لها كبديل عن تركيا، وقد تلجأ العديد من شرائح المعارضة إلى واشنطن، وتطالب بإجراء مصالحة بينها وبين الإدارة الذاتية، لتتمكن من الحصول على الدعم الغربي والأمريكي.

فيما يشير تعيين أميركا لمبعوث جديد في شمال شرق سوريا في هذا التوقيت، والذي بدأ أعماله بإجراء لقاءات مع ممثلي الإدارة الذاتية من جهة، وزيارته لمكتب المجلس الوطني الكردي من جهة أخرى، إلى أن هناك محاولات جدية من قبل أميركا لإعادة إحياء المفاوضات الكردية . الكردية، وتشكيل كيان كردي موحّد، يكون تمهيداً لإجراء الخطوة الثانية، عبر دمج الأحزاب والقوى الكردية مع هيئات المعارضة، وذلك في حال تفكيك الائتلاف السوري المعارض، وتخلي تركيا عنه.

ستحاول إيران في المقابل دفع تركيا للتصالح مع دمشق، لأنه وفق الرؤية الإيرانية، فإن المصالحة السورية–التركية تضمن انسيابية الشبكة الإيرانية، التي تشمل اليمن وقطر والعراق وتركيا، وصولاً إلى "حزب الله" و"حماس"، مروراً بسوريا، ومن جهة أخرى تمهّد لمصالحة سورية– قطرية مستقبلاً، بالإضافة إلى منح الرئيس التركي ورقة سياسية رابحة للانتخابات المصيرية في يونيو 2023، وهي سد أحد أهم ثغرات نزيف أصواته، والمتمثل بملف اللاجئين السوريين بالتنسيق مع دمشق.

إن حكومة أردوغان مقبلة على أيام عصيبة ومفصلية في عمر سلطته وعمر تركيا برمتها، فأردوغان الذي أدخل تركيا في حروب خارجية واسعة، وتسبب بأزمة اقتصادية خانقة نتيجة هوسه بإحياء حلم العثمانية، فإن هذا الحلم سينتهي بمجرد رضوخ أردوغان لمطلب دمشق

والانسحاب العسكري الكامل من سوريا، لأن هذا الانسحاب سيفرض عليه الانسحاب من العراق أيضاً، وبالتالي لن يكون لمخططاته وتدخلاته في الدول العربية الأخرى أي معنى، وبالتالي حتى إن فاز في الانتخابات القادمة لن يبق له وزن في المعادلات الإقليمية والدولية، وستخنقه المعارضة في البرلمان وفي الشارع التركي، وسيطالبون بمحاسبته على سياساته الخارجية الفاشلة، التي كلفت تركيا الكثير من الخسائر.

لذا قد يحاول أردوغان الخروج من سوريا بأقل الخسائر، وإغلاق كافة ملفات الجرائم التي ارتكبها في سوريا، خلال عقد من التدخل في سوريا، خاصة بعد مقتل 3 من زعماء داعش من الصف الأول في مناطق الاحتلال التركي، فهو يخشى أن يجري محاسبته في حال خسر الانتخابات، قبل أن يخرج الجيش التركي من المستنقع السوري.

أما اتفاقية أضنة – لو أعيد تطبيقها – فإنها تعتبر كانقلاب السحر على الساحر، وستكون بداية لنهاية المعارضة السورية، وكافة الفصائل المسلحة المدعومين من تركيا قبل الجميع، وإنهاء الاحتلال التركي لسوريا، وهدم حلم أردوغان في إعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية، وإعادته لوضع ما قبل الأزمة السورية، والمستفيد الوحيد منها سيكون النظام السوري، وقد يستخدم النظام هذه الاتفاقية لاستفزاز الكرد مستقبلاً، بعد الاتفاق معهم والاعتراف بإدارتهم وقواتهم العسكرية، وذلك في حال جرى أي خلاف بين الطرفين بعد الاتفاق، فإنها ستتحجج بوجود هذه الاتفاقية للتملص من الدفاع عن المناطق ذات الغالبية الكردية، في حال تعرضت لأي قصف وهجمات من قبل تركيا.

من خلع العمامة إلى فتح الكنائس.. أهداف "براغماتيّة الجولاني"

لزكين إبراهيم

يواصل "أبو محمد الجولاني" زعيم "هيئة تحرير الشام"، إجراء التغييرات على شكل وهيكلية وسلوكيات تنظيمه المصنف إرهابياً، محاولاً خلع ثوب "التنظيم المتطرف الجهادي، والعابر للحدود" عنه، وتقديمه كجماعة "سورية محلية معتدلة" على أمل إزالة اسمها من "لوائح الإرهاب".

من الإجراءات التي طالت – مؤخراً– هيكلية وسلوكيات التنظيم، تخريج 400 عسكرياً برتبة ضابط من "الكلية العسكرية"، التي افتتحتها "حكومة الإنقاذ"، الجناح الإداري والسياسي للهيئة، حيث جرى التخريج بحضور "الجولاني"، الذي سبق وأن غيّر من شكله عبر خلع العمامة الدينية وارتداء البدلات الرسمية واللباس العسكري للجيوش النظامية، لتكشف تخريج هذه الدورة من الكلية العسكرية، عن مساعي الجولاني لإنهاء المسميات الفصائلية في إدلب، وذلك، عبر دمج العسكريين في قوى موحدة على غرار الجيوش النظامية.

أما التغيير الآخر والملفت، فقد كان سماح "هيئة تحرير الشام" للمسيحيين، الذين لا زالوا متواجدين في مناطق سيطرتها، بإعادة فتح كنيسة "آنا" في بلدة اليعقوبية، في إدلب، وإقامة الصلاة فيها لأول مرة منذ 10 أعوام، دون السماح بقرع الأجراس، وجاء ذلك بعد فترة من زيارة الجولاني لوجهاء من الطائفة المسيحية بريف إدلب، لتعكس مرة أخرى مدى البراغماتية التي يتصف بها الجولاني، والسياسة المرنة التي يتبعها في التعاطي مع الظرف السياسي القائم وتوظيفه لصالحه؛ لفرض نفسه كجزء من التفاهمات السياسية والعسكرية المستقبلية في سوريا. ويبدو أن هذه التغييرات التي تطال – هذه المرة – ثوابت التنظيم الخارج من رحم "القاعدة"، ما هي إلا محاولة جديدة لإقناع المجتمع الدولي برفع الصفة "الجهادية والإرهابية" عن تنظيمه، وتقديم نفسه للغرب كشخصية معتدلة.

يبقى السؤال الأهم، على ماذا تراهن "الهيئة" و"الجولاني" في المدى البعيد من خلال إجراء كل هذه التغيّرات التي تطال حتى ثوابت وإيديولوجيات التنظيم؟ وما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل إدلب و"هيئة تحرير الشام"؟

تغييرات جذرية على الهيكلية والسلوكيات

ظهرت "هيئة تحرير الشام" في بدايات الأزمة السورية، تحت مسمى "جبهة النصرة أو جبهة نصرة أهل الشام" كفرع من تنظيم "القاعدة"، المعروف بأنه أبرز التنظيمات الجهادية على الساحة العالمية، إلا أن الجولاني أعلن لاحقاً انفصالها عن القاعدة وباقي التنظيمات الجهادية العابرة للحدود، وكانت البداية عبر تغيير الاسم عدة مرات ضمن محاولات تقديم تنظيمه كجماعة سورية محلية، وتبعها سلسلة من التغييرات التي لم تقنع – حتى الآن– القوى العالمية بأن الهيئة باتت حقاً جماعة محلية معتدلة. ومن أبرز تلك التغييرات الأخيرة والملفتة:

أولاً: إعادة الهيكلة على أساس الجيوش النظامية: خرّجت "تحرير الشام" تحت غطاء "حكومة الإنقاذ" بتاريخ 6 سبتمبر/أيلول الجاري 400 عسكرياً كأول دفعة من "الكلية العسكرية" برتبة ضابط، بحضور "الجولاني" نفسه، لإضفاء الأهمية لمثل هذه الخطوة من جهة، وليظهر نفسه مرة أخرى أمام المجتمع الدولي بأنه تخلى فعلياً عن "العمامة الدينية للتنظيمات الإسلامية الجهادية واستبدلها بالقبعة العسكرية للجيوش النظامية" من جهة أخرى، ويبدو أن هناك عدة أسباب وأهداف من إجراء هذا التغيير على شكل وهيكلية القوات العسكرية، منها:

1- **التحوّل من حالة "الجماعات الجهادية" إلى شكل الجيش النظامي:** وهذا ما سيميز الهيئة عن باقي التنظيمات الجهادية من الناحية الشكلية والعقائدية، إذ يعتبر ارتداء الزي الإسلامي من الثوابت العقائدية لدى التنظيمات والجماعات الإسلامية المتبنية للفكر الجهادي الداعي لتأسيس الدول والإمارات الإسلامية، إذ لا يمكن لتنظيم أو جماعة إسلامية جهادية، أن تدعوا لإقامة دولة على المنهج والشريعة الإسلامية، أن تعتمد في هيكلية جيشها على زي وهيكلية جيوش الدول العلمانية أو الغربية، لأن شكل الزي الإسلامي وهيكلية الجيوش الإسلامية تحمل بعداً دينياً وعاطفياً لتلك

الجماعات، وبالتالي فهي من ثوابت عقيدتهم، والخروج عنها يُعتبر إخلالاً بأحد عقائد ونهج الإسلام، ومن هنا نفهم أن كسر هيئة تحرير الشام لهذه الثوابت العقائدية، ما هو إلا من أجل التظاهر بأنها تحاول الانسلاخ عن جذورها الجهادية والراديكالية.

2- التوجه نحو إنهاء المسميات الفصائلية: تسعى "الهيئة" هذه المرة – وعبر "حكومة الإنقاذ" – إلى إجراء تغيير جذري في هيكليتها العسكرية، من خلال افتتاح "الكلية العسكرية"، وتوحيد الفصائل ضمن هيكلية عسكرية موحدة، والدليل أن هذه الدورة خرّجت أفراداً وقيادات ينتمون إلى كل من "أحرار الشام، وجيش النصر، وجيش العزة وغيرهم"؛ أي أن مهمة الكلية العسكرية ستكون دمج العسكريين في قوى موحدة على غرار الجيوش النظامية، وتتبع لقيادة الهيئة وحكومة الإنقاذ مباشرة، ويأتي الحاجة لدمج الفصائل في هيكلية الجيوش النظامية، للتخلص من الولاءات الفصائلية من جهة، ومنع تكرار تجارب فصائل "الجيش الوطني السوري" الفاشلة في توحيد فصائلها، وكذلك منع الاقتتال الداخلي؛ بسبب ولاء كل فصيل لقيادة مختلفة لا يتقبلون بعضهم البعض، ومن جهة أخرى لم يعد كافة المنضمين إلى "الهيئة" هم من الذين يحملون –بالضرورة– فكر التنظيم أو من المتطرفين والعقائديين، بل باتت خليطاً من عدة توجهات وأجناس مختلفة، بعد انضمام عدد من التنظيمات والفصائل والأفراد إليها لأسباب مختلفة، لذا فإن ضبطهم تحت قيادة موحدة يتطلب شكلاً جديداً من التنظيم والهيكلية، ويبدو أن الجولاني مقتنع بأن التحول إلى شكل "الجيوش النظامية" وتحديد الرتب العسكرية سيساعد في فرض الانتماء إلى المؤسسة العسكرية، بدلاً من الانتماء والولاء للفصائل والجماعات والقيادات المختلفة. فهذا التسلسل الهرمي والعمودي للهيكلية العسكرية ورتبها ستمكن "هيئة تحرير الشام" من تنفيذ التغييرات على هيكلها العسكري، وإجراء التعديل – كل فترة – بحسب الضرورة، وحل التشكيلات والفصائل الصغيرة أو توزيع أفرادها ضمن تشكيل عسكري جديد، دون اعتبار لرغبات القادة الميدانيين، ومجموعاتهم.

3- التمهيد لتحويل سيطرتها من العسكرية إلى المدنية والسياسية: يبدو أن "الهيئة" تطمح لتحويل سيطرتها العسكرية على المناطق التي تديرها إلى سيطرة مدنية وسياسية، فبعد أن تنتهي من إعادة هيكلية جيشها وتوحيدها في إطار "مؤسسة عسكرية نظامية"، ستتجه إلى مرحلة ثانية انتقالية تديرها وتهيئ لها "حكومة الإنقاذ"، عبر اعتماد برامج يتعلق بإعادة التشكيل الإداري والسياسي والعسكري والمدني، وفق صيغ قد تبدو أكثر تشاركية في الشكل، ولكنها في المضمون أكثر شمولية وتسلطاً، وذلك عبر تشكيل الهيئات أو الوزارات مثل أنظمة الدول، وحينها سيختفي اسم "هيئة تحرير الشام" التي ستعيد إنتاج نفسها تحت اسم "وزارة الدفاع" في "حكومة الإنقاذ"، لأن بوادر التمهيد لهذه المرحلة ظهرت حين افتتحت "حكومة الإنقاذ" العام الماضي "شُعب التجنيد" الطوعية، والتي ستصبح إجبارية بعد هيكلة نفسها على شكل حكومة مدنية وسياسية، تُفصل فيها الجيش النظامي عن الشرطة المدنية. ومن غير المستبعد أن تحول "هيئة تحرير الشام" نفسها فيما بعد إلى حزب سياسي أو أن تخلق جناحاً سياسياً لها على غرار "حزب الله" اللبناني، وحركة "حماس" الفلسطينية، على اعتبار أن الدول الغربية تتعاطى مع الأجنحة السياسية لمنظمات كهذه، لأنها في النهاية ممثلة لشريحة محلية ولها دعم محلي، وهذا يعني في المقابل أن هذه الحركات يجب أن تغيّر من بنيتها "الإرهابية" ولغتها وخطابها المعادي للغرب، وهذا ما يعمل عليه الجولاني حالياً.

4- التمهيد لابتلاع فصائل "الجيش الوطني" ومناطق سيطرتها: إن هذه التغييرات في الهيكلية العسكرية تعتبر مؤشراً على أن "تحرير الشام" مقبلة على تحول جديد، من خلال الاندماج بالفصائل الأخرى ضمن "المجلس العسكري" التي كانت قد طرحته تركيا سابقاً على الهيئة؛ لحل نفسها ضمن هذا المجلس، وللتخلص من صفة الإرهاب، لكن الجولاني لم يوافق حينها، لخشيته من الانحلال في بوتقة تلك الفصائل، وفقدان السيطرة على قياداته وعناصره، وهيمنة تركيا على "الهيئة" على غرار ما فعلت مع باقي الفصائل، ولكن بعد التغييرات

الجديدة في السياسة التركية وإعلانها مؤخراً عن نوايا التصالح مع النظام السوري، وما أحدثته هذه التغييرات من إرباك وإثارة مخاوف تلك الفصائل، فمن المحتمل أن تقوم الهيئة – وبالتوافق مع تركيا – على ابتلاع تلك الفصائل عبر دمجهم ضمن الهيكلية العسكرية الجديدة التي تشكلها، وأن تكون الهيئة هي المهيمنة على هذا "المجلس العسكري"، عبر تعيين الضباط الذين يتم تخريجهم من الكلية العسكرية، كقادة لتلك الفصائل، بعد تفكيكهم وتوزيعهم ضمن الهيكلية الجديدة للجيش الذي ينوي تأسيسه، لذا يمكن فهم فتح "الهيئة" الكلية العسكرية وتخريج الضباط منها وإنشاء "شعب التجنيد"، بأنها محاولة لفتح الباب أمام أكبر عدد من المنتسبين إليها، وليكون "للهيئة" العدد الأكبر من العناصر في الجسم العسكري المراد الإعلان عنه مستقبلاً، بالإضافة إلى رغبتها في امتلاك أوراق قوة، قبل الاندماج المرتقب، سواء على صعيد العمل الأمني أو العسكري أو الحوكمة. فدائماً العناصر الذين يريديون الانخراط في العمل العسكري يوجهون أنظارهم للفصيل الأقدر مالياً وعسكرياً؛ لذا تحاول "تحرير الشام" إظهار نفسها عبر هذه الهيكلية الجديدة بأنها "مؤسسة ودولة وتقوم بأعمال الحكومة، وإنها منظمة وليست عشوائية" وبالتالي مجرد ابتلاعها لتلك الفصائل التي باتت تخشى تخلّي تركيا عنها، فإن كافة المناطق التي تسيطر عليها في الشمال السوري ستكون تابعة إدارياً للهيئة و"حكومة الإنقاذ"؛ التي قد تحاول هي الأخرى ضم "الحكومة المؤقتة" إليها، ليكتمل بذلك المخطط التركي في توحيد المناطق التي تحتلها مع منطقة إدلب وتأسيس نواة ما يشبه "الإمارة الإسلامية السنية" على طول حدودها.

التطور الخطير، هو ما يشير بأن هناك مخططاً جديداً ترسمه تركيا مع هيئة تحرير الشام بشأن مستقبل المناطق المحتلة، وبأن من بين أهداف إعلان تركيا التصالح مع النظام، هو التخلص من حالة التشتت والانفلات لدى تلك الفصائل، التي باتت تشكل عبئاً على تركيا، وإجبارها على الاندماج في جسم عسكري موحد تهيمن عليه "تحرير الشام"، التي أثبتت أنها أكثر قوة وتماسكاً وانضباطاً. رغم أنّ الاستخبارات التركية لعبت في السابق على وتر

الخلافات العقائدية والسياسية والعسكرية بين مختلف التيارات الإسلامية وفصائلها المسلحة؛ من أجل تعزيز نفوذها وزيادة سيطرتها على أراضي سوريا، لكنها وصلت . على ما يبدو . إلى نقطة رأت فيها أنه لا بد من العمل على تغيير هذه الاستراتيجية، لأنها لم تعد قادرة على تلبية متطلبات المرحلة الراهنة، وأن ثمة عوامل دولية وإقليمية جديدة بدأت ترسم ملامح رؤية جديدة للتعامل مع هذا الملف الشائك.

ثانياً: إعادة فتح أبواب الكنائس: من بين التغييرات الجديدة التي أجرتها "هيئة تحرير الشام" على ثوابتها كتنظيم إسلامي جهادي، التقرب من المسيحيين والسماح لهم بفتح أبواب الكنائس وإقامة الصلوات فيها، حيث سمحت "الهيئة"، وبعد 10 أعوام لعدد من العائلات المسيحية المتبقية ضمن القرى المسيحية بريف إدلب الغربي، بإعادة فتح كنيسة "آنا" في بلدة اليعقوبية، وإقامة الصلاة فيها لأول مرة دون السماح بقرع الأجراس –ويبدو أن استثناء قرع الأجراس هي لتلافي استفزاز بعض الجماعات المتطرفة التي لا تزال موجودة في المنطقة والرافضة لسياسات الجولاني– حيث جاءت هذه التغيرات بعد زيارة علنية للجولاني في يونيو/حزيران الماضي لوجهاء من الطائفة المسيحية في ثلاث قرى هي: (القنية، والجديدة، واليعقوبية).

ويبدو أن الجولاني أدرك خطأ تهجيرهم للمسيحين وباقي الطوائف من مناطق سيطرته؛ لأن وجود المسيحين في مناطق سيطرته سيدفع أميركا والغرب إلى التقرب بحساسية تجاه المنطقة بدعوة حماية الأقليات، ومنع أي عملية عسكرية محتملة من قبل روسيا والنظام السوري وإيران ضدها، لذا يبدو أن الجولاني يحاول استدراك الأمر والتشجيع على عودة المسيحيين إلى مناطق سيطرة الهيئة، وسماحه بفتح أبواب الكنائس وإقامة الصلوات، هي محاولة لإثبات حسن نيته تجاه المسيحيين، لتشجيع المهجّرين منهم على العودة إلى قراهم في مناطق سيطرة "الهيئة"، حتى أن بعض التقارير تحدثت عن تواصل مساعدي الجولاني

مع عائلات مسيحية هُجّرت من إدلب، وعرضوا عليها العودة مقابل إعادة أملاكها والعيش من جديد بكل حرية.

وبهدف إعطاء صورة مغايرة عن "الهيئة"، على أنها قادرة على التعايش مع جميع الأديان والطوائف على خلاف التنظيمات والجماعات المتشددة، وتماشياً مع هذه المتغيرات في سلوكيات وإيديولوجية الجولاني سارعت "حكومة الانقاذ" في إدلب إلى إجراء العديد من التعديلات والتغييرات في طريقة تعاطيها مع سكان المناطق التي تسيطر عليها في إدلب وريفها. وفي هذا السياق، أجرت "حكومة الإنقاذ" أواخر يونيو/حزيران الماضي تعديلاً على ما تُسمى "لجنة الغنائم" التي كانت تستحوذ من خلالها على الكثير من ممتلكات المسيحيين والمعارضين لسياستها، حيث أطلقت على هذه اللجنة اسماً جديداً وهو "مؤسسة الإسكان"، والسبب الرئيسي لتغيير الاسم هو محاولة نزع صبغة "التشدد الديني" التي تُعرف بها "هيئة تحرير الشام"، والتهرّب من التسميات الإسلامية الجهادية المتشددة، ولتظهر بمظهر مؤسساتي رسمي على غرار "مؤسسات الإسكان" التابعة للحكومات الرسمية.

عوامل تساعد "تحرير الشام" على البقاء وتنفذ مخططاتها

من أبرز العوامل التي تشجع الهيئة على مواصلة إجراء التغييرات في هيكليتها وسلوكياتها، هو أن ملف إدلب يُعتبر ملفاً حساساً بالنسبة للغرب؛ لخشيته من حدوث أي نزوح جماعي في حال تعرضها لأي عملية عسكرية من قِبل روسيا والنظام، أو في حال فكرت تركيا تسليمها للنظام السوري، وهذا الوضع شكَّل ارتياحاً لدى "الهيئة"، التي بدأت بتشكيل إدارات محلية في هذه المدينة، والتي باتت أشبه "بإمارة إسلامية" تحكمها "الهيئة" أمام أعين أميركا والغرب، ورغم أن الهيئة مصنفة على لوائح الإرهاب، إلا أنه لا أحد يرغب في محاربتها أو إنهاء وجودها في إدلب. بالإضافة إلى مخاوف أميركا والغرب من خسارة جماعة مثل «هيئة تحرير الشام» للأراضي التي تسيطر عليها، لأن بقاء مثل هذه الجماعة بلا أرض؛ سيزيد من احتمال عودتها لاتباع تكتيكات التمرد والإرهاب والجهاد العابر للحدود، لذا سيحاول

الغرب وأميركا، وحتى روسيا، إبقاء بقعة جغرافية تحت سيطرة "الهيئة"، لتنشغل فيها إدارياً وعسكرياً، ولا تتحول إلى تنظيم عابر للحدود، أو الانضمام إلى التنظيمات الجهادية العالمية.

كما شكَّلت عودة "حركة طالبان" إلى السلطة في أفغانستان، عاملاً آخر، لرفع المعنويات لدى "الهيئة" التي تحاول محاكاتها، وذلك عبر التركيز على الأهداف المحلية أو الوطنية، وتهميش الأهداف العالمية. إذ يشير اتفاق الولايات المتحدة وطالبان – والذي بموجبه انسحبت أميركا من أفغانستان، بحجة أن طالبان تعهدت بعدم دعم تنظيم القاعدة– إلى أن واشنطن يمكنها أن تتصالح مع الجماعات المتطرفة، التي لا تحاول أن تكون مصدر تهديد مباشر لها وللغرب. لذا باتت "الهيئة" تحاول أن تظهر نفسها كشرطي دولي وإقليمي ضد تنظيم "داعش" وضد المقاتلين الأجانب عموماً، وتنظيم "القاعدة" على وجه الخصوص في مناطق سيطرتها، "ففي 23 أغسطس/آب الماضي، ألقى "الأمن العام" التابع "للهيئة" القبض على اثنين من القادة الأجانب، وهما كل من "أبو بكر الأوزبكي" و"عبد الله الأوزبكي"، وقالت: "إنهما يتبعان لإحدى الخلايا الأمنية لتنظيم داعش". وفي 25 مايو/أيار 2022، اعتقلت قوة أمنية تابعة لـ"هيئة تحرير الشام"، نائب الأمير العام لجماعة "أنصار الإسلام" وأحد أبرز القيادات فيها، في منطقة "حارم" شمالي إدلب، ويدعى الجهادي "أبو الدرداء الكردي"، ويُعتبر من أبرز الجهاديين في المنطقة، بحسب تقرير نشرته "بوابة الحركات الإسلامية بتاريخ 15 يونيو/حزيران 2022. فلا شك إن الإعلان والقبض على خلايا التنظيم يخدمان الدور الذي تلعبه "الهيئة" من أجل التعامل معها كقوة أمر واقع، وحاجة ضرورية للأمن الإقليمي والدولي، ويسهم في الدفع باتجاه رفع اسمها من قوائم "الإرهاب."

ومن العوامل الداخلية، التي تدفع الهيئة لمواصلة التغييرات، هو هيمنتها على أهم مصادر الاقتصاد في إدلب، كالمعابر والطرقات الرئيسية والموارد الاقتصادية، وأهمها المحروقات والاستفراد بها، مما سمح لها بالتحكم في الحياة العامة في المدينة، وتوجه كافة المجالس المحلية التي شكلتها "الحكومة المؤقتة" نحو "حكومة الإنقاذ"، وفي هذا الإطار تنظر "هيئة

تحرير الشام" إلى الملفات (الإدارية، الأمنية، الاقتصادية) في إدلب كأوراق قوة على المستوى الداخلي، تفرضها كرقم يصعب تجاوزه على مستوى مستقبل حوكمة المنطقة، ضمن محاولة لفرض نفسها عبر كل تلك الملفات، ليس فقط على القوى الموجودة في مناطقها، وإنما على الاتفاقات والتفاهمات الإقليمية والدولية التي ستحدد مستقبل المنطقة.

أهداف تركيا غير المعلنة

يبدو أن هناك توجه عام من قِبل تركيا إلى صهر غالبية الفصائل السورية في بوتقة "هيئة تحرير الشام"، وجعل الأخيرة واجهة للمعارضة السورية، بعد أن تجري التغييرات اللازمة على هيكليتها وسلوكها، والتحول من التطرف إلى "ديني معتدل"، وليس علماني بكل الأحوال، لأن المخطط المرسوم "للهيئة"؛ هو تشكيل "إمارة سنية" في شمال سوريا مدعومة من تركيا، وما يؤكد هذا التوجه هو ما جرى خلال لقاء الجولاني مع وجهاء في مدينة إدلب شمال غرب سوريا، في يونيو/حزيران 2022، حيث قال في خطابه: "إن المشروع في مناطق سيطرة الهيئة لم يعد مشروع ثورة ضد الظلم والطغيان فقط، إنما تحوّل إلى بناء كيان سنّي، لأن أبناء السنة معرّضون لخطر وجودي في سوريا، رغم أغلبيتهم وكثرة عددهم". لذا ستحاول تركيا تشكيل هذه الإمارة السنية المطيعة للغرب، وغير المعادية لروسيا وإيران مستقبلاً، خاصة أن الهيئة أكثر الأطراف المحليّة التي عقدت صفقات تبادل مع إيران وحزب الله، وبهذه الطريقة قد تتمكن تركيا من إنشاء ما تسميها "منطقة آمنة" في شمال سوريا؛ لنقل اللاجئين السوريين إليها، في شمال سوريا، وهذه الخطوة ستكون مفيدة للنظامين التركي والسوري معاً؛ فتركيا ترغب في أن ترضي الداخل التركي بترحيل السوريين، وجعلهم كتلة سنية على حدودها، لإجراء التغيير الديمغرافي في المناطق ذات الغالبية الكردية، ولتصبح هذه المنطقة مفرخة للمرتزقة، الذين ستحتاجهم تركيا في حروبها ومصالحها الخارجية، أما النظام السوري فلا يرغب في عودة هؤلاء اللاجئين السوريين السنة من تركيا إلى الداخل السوري، لأنها تعتبرهم "خائنين ومؤيدين للمعارضة والجماعات الإرهابية"، لذا سيكون

الأفضل لها أن تجمعهم تركيا في إدلب وعفرين وشمال سوريا، بعيداً عن العاصمة والداخل السوري. وعليه فإن "حكومة الإنقاذ" ستكون هي الجهة المؤهلة لإدارة المرحلة في الشمال السوري، وأن تركيا يهمها أن يكون هناك طرف قوي في الميدان، يمكن الاستناد عليه، والمناورة في الملفات العالقة.

خاتمة

من خلال ما تقدم، يبدو أن هناك أطراف عديدة، أشد ما تكون بحاجة "للهيئة" خلال هذه الفترة، خاصة مع تحول إدلب إلى ساحة لتصفية حسابات المحاور، ومسرحاً للصراعات الإقليمية والدولية بالاعتماد على أطراف محليّة، وأن تلك الحسابات قد تتقاطع في جزء منها مع وجود "الهيئة" وبقائها كفاعل محلي مؤثر على الأرض، ولكن بشكل جديد لهذا الوجود، لذلك فإن قرار الحلّ والتحول إلى شكل تنظيمي جديد، قد يكون مقدمة لأدوار وظيفية جديدة تتناسب ومعطيات المرحلة القادمة. وإن عدم استهداف الجولاني حتى الآن يعني وجود قناعة لدى أميركا والغرب بأنه "صمام الأمان" الوحيد للمنطقة، وهذا ما دفع بمناهضي "هيئة تحرير الشام" لاتهام الجولاني بالعمالة لأميركا وتنفيذ أوامرها.

وفي حال نجحت تركيا و"هيئة تحرير الشام" في إقناع المعارضة والجماعات الجهادية الأخرى بدعم خطتها في الاندماج وتحويل الشمال إلى إمارة سنية؛ فإن ذلك سيحول جميع المناطق التي تحتلها تركيا إلى بقعة جغرافية موحدة يتيح لها التحكم في تنفيذ الصفقة الروسية التركية بشأن إدلب، عبر إعادة فتح الطرق السريعة، لأن "هيئة تحرير الشام" ترى نفسها تتحول من منظمة في حالة من الفوضى إلى منظمة ذات عمل تنظيمي ومؤسسي، ويعمل بعض القادة بنشاط على نموذج "الدولة المحلية" بخطوات محسوبة ودقيقة، على أمل أن يرفع ذلك من حجمها في التوازن السياسي. فيما يكمن الهدف الأبعد من تحركات "الهيئة" ورسائلها، في تصدير صورة جديدة لها إلى المجتمع الدولي، في مسعى واضح

لتكون جزءاً من الحل، إذ تعكس هذه الإجراءات مواكبة قيادات "الهيئة" تغيّرات مرتقبة في القضية السورية على صعيد الحل السياسي.

وفي المحصلة قد لا تكون كل التغييرات التي تجريها "هيئة تحرير الشام" وزعميها "الجولاني" على شكل وهيكلية وسلوكيات التنظيم، هي بالضرورة لإقناع أميركا والغرب، بأنها أصبحت حقاً تنظيماً محلياً ومعتدلاً، لرفع اسمه من لوائح الإرهاب، بقدر ما هي محاولات لخلق مبررات لهم، حين يتطلب مصالحهم منح الشرعية للتنظيم مستقبلاً.

مواجهة غربية جديدة مع "أوبك بلس" ... نتائج وخيمة وخيارات أوروبية ضيقة

مركز الفرات للدراسات

حَمَلَتْ العديد من الأحداث التي جرت على الصعيد العالمي، خلال السنوات القليلة التي مضت، مجموعة كبيرة من التحديات، التي باتت تواجه المجتمعات البشرية برمتها. حيث لم تعد هناك أية دول أو كيانات يمكن أن تكون بعيدة عن تداعيات تلك الأحداث، التي ترمي بظلالها الثقيلة على الحياة الاقتصادية والمعيشية بالدرجة الأولى، وخاصة في الدول الأقل

دخلاً، أو تلك التي تعاني من قلة في مواردها الاقتصادية، نتيجةً للأحداث المختلفة التي تجري حول العالم، أو نتيجة للسياسات الاقتصادية التي تطبقها الدول الكبرى، للخروج من أزماتها المتعددة.

لم يفتح العالم عينيه بعدُ، من تداعيات انتشار جائحة كورونا، بكل ما تركته من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول النامية والمتطورة معاً، حتى وقع من جديد في أتون الحرب الروسية الأوكرانية، وبات يحمل وزر مواجهة الراديكالية بين روسيا من جهة، والدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة من جهة ثانية، على الأرض الأوكرانية، تلك المواجهة التي أفرزت بالدرجة الأولى أزمة على صعيد تأمين مصادر الطاقة، وتوفير مواردها داخل الاقتصادات الأوروبية بالدرجة الأولى.

اليوم، دخل العالم مرحلة أكثر خطورة، بعد بدء المواجهات العسكرية في شرق أوروبا، وما تبع ذلك من خطوات تصعيدية من جانب دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وحلفائهم الآخرين، في سياق العقوبات الاقتصادية على روسيا، حيث نتج عن ذلك نشوء محفزات جديدة للتضخم، أجبرت المصارف المركزية على رفع أسعار الفائدة لديها، الأمر الذي كانت ممتنعة حتى اللحظة عن القيام به، وخاصة المركزيين الأمريكي والأوروبي، مما بات يهدد بتوجه الاقتصاد العالمي نحو الدخول في ظاهرة "الركود التضخمي"؛ بسبب معدلات التضخم العالية، والتباطؤ الشديد الذي يشهده النمو الاقتصادي داخل الاقتصادات الضخمة والقوية، والتي من خلال حراكها الاقتصادي تحرك معظم الأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية في العالم.

"أوبك بلس" تخفض الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل

بعد أن ارتفعت أسعار النفط، على أعقاب انتشار فيروس كورونا، نتيجة قلة الإمدادات النفطية إلى السوق العالمية، وبعد بدء مرحلة شبه تعافي الاقتصاد العالمي، وقعت الحرب

الروسية الأوكرانية، التي أعطت دفعة جديدة لزيادة أسعار حوامل الطاقة من جديد، نتيجة لتداعياتها على الاقتصاد العالمي، ونتيجةً للخفض الطوعي للإنتاج من قبل المملكة العربية السعودية، بمقدار 1 مليون برميل يومياً خلال الأشهر الثلاثة فبراير/ شباط، ومارس/ آذار، وأبريل/ نيسان من العام الحالي، مما أثر في دعم أسواق الخام النفطي، واستمرار اتجاه الأسعار صعوداً، ولكن ومنذ تموز/يوليو الماضي، بدأت تلك الأسعار بالانخفاض من جديد، بعد أن قررت منظمة أوبك زيادة الإمدادات النفطية بنحو 0.5 مليون برميل يومياً، بداية مايو /أيار الفائت، الأمر الذي ترك أثراً مباشراً في السوق باتجاه هبوط الأسعار منذ يوليو /تموز.

الآن، وقد قررت "أوبك بلس"، التي تضم إلى جانب أعضاء منظمة أوبك الثلاثة عشر، عشرة دول أخرى منتجة للنفط تتزعمهم روسيا، قررت في اجتماعها الأخير، بداية أكتوبر /تشرين الأول الجاري، تخفيض الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل يومياً، مبررة ذلك بأن "الأمر مرتبط تماماً بأساسيات السوق، وبهدف الحفاظ على الأسعار، وأنه لم يأت لتدعيم الموقف الروسي في حربها مع أوكرانيا، ومن خلفها الدول الأوروبية"، كما حاولت وسائل الإعلام والمصادر الحكومية في واشنطن والغرب تصويره.

كمية الخفض المذكورة، تشكل ما يقارب من 2% من حجم الإنتاج العالمي تقريباً، الأمر الذي تسبب بحالة من الهلع السياسي – قبل الاقتصادي – في السوق، فاتجاه الأسعار أخذ منحاً هابطاً بداية الأمر، في الأسبوع الذي تلا القرار، لكنه سرعان ما عاود الارتفاع مجدداً.

حساسية أمريكية عالية اتجاه القرار

في حين ربطت التقارير والتصريحات الصادرة من أعضاء المنظمة، وخاصة عن المسؤولين السعوديين، قرار خفض الإنتاج بالتنبؤات حول تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي خلال العام القادم بنسبة 2.9%، وفق "تقرير لصندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد العالمي" من جهة

وبأساسيات السوق (العرض والطلب على النفط) من جهة ثانية، والتي رأت المنظمة أنها انحرفت عن مسارها خلال العقد الماضي. لكن القرار أثار حفيظة الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، التي رأت أن من شأن هذا القرار تعميق أزمة الطاقة في العالم، وأنه سيسبب اضطراباً في الأسواق، قد تذهب بالأسعار بعيداً من جديد، خاصة ونحن على أعتاب الشتاء في قارة أوروبا، التي تعاني أزمة في الطاقة أصلاً، نتيجة الحرب التي تدور رحاها على الأراضي الأوروبية.

لم تنتظر الإدارة الأمريكية كثيراً، غداة القرار الاستباقي، الذي اتخذته "أوبك بلس"، حتى أعلنت أنه يشكل تحدياً واضحاً لسياسات الولايات المتحدة، وأنه أمر كارثي، يصب في مصلحة الدول المنتجة فقط، حيث أعلن الرئيس الأمريكي "جو بايدن" عن خيبة أمله إزاء القرار، ووصفه بأنه يتصف بـ"قصر النظر"، في ظل الأزمة التي يعيشها الاقتصاد العالمي، نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا.

وكخطوة عملية، لتدراك تداعيات القرار، فقد أمر الرئيس الأمريكي بتحرير عشرة ملايين برميل من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي لدى الولايات المتحدة، ابتداءً من الشهر القادم، بالتزامن مع تخفيض الإنتاج من قبل الدول المنتجة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 15 مليون برميل، لدعم استقرار أسعار السوق النفطية وتهدئتها، كما وافقت الإدارة الأمريكية على العديد من عقود شركات التنقيب عن النفط في البلاد، لتسير نحو سياسة إمكانية الاستغناء عن مصادر الطاقة الخارجية.

تموضعات عالمية استراتيجية واقتصادية جديدة

تشير الكثير من المعطيات على الساحة الدولية، وخاصة نتائج وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، أن الولايات المتحدة هي المستفيدة الأكبر من هذه الحرب، سواءً في الجانب السياسي والاستراتيجي وتنمية العداء العالمي لروسيا وداعميها، أو في الجانب الاقتصادي،

الذي أصبح معلوماً أن الاقتصاد الأمريكي وشركاته الكبرى باتت تخرج من المنفذ الذي وفرته هذه الحرب لها، وذلك بعد ظهور بوادر حقيقية نحو ركود اقتصادي أمريكي، إثر تداعيات أزمة جائحة كورونا، وارتفاع معدلات التضخم، التي وصلت لمستويات قياسية لم يشهدها الاقتصاد الأمريكي منذ أكثر من أربعين عاماً.

أضف إلى ذلك، أن الكثير من القوى الدولية والأقطاب السياسية والعسكرية والاقتصادية في العالم، لقت في هذه المرحلة، وفي ظل المؤشرات الاقتصادية، وأداء الاقتصاد الأمريكي، فرصة تاريخية لزعزعة سطوة الدولار على الاقتصاد العالمي، وإزاحته عن كرسي ملك العملات العالمية –على الرغم من صعوبة الأمر – مع إمكانية مزاحمة الولايات المتحدة على الساحة التجارية العالمية، وسيطرتها على أهم خطوطها واستراتيجياتها.

الصين – مثلاً – تغلبت على الولايات المتحدة من ناحية التجارة السلعية حول العالم، وفي حجم مبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى سيطرتها على العديد من خطوط التجارة الدولية، كخط طريق الحرير، الذي تعمل على إحيائه منذ سنوات.

هذا الأمر، وغيره من الاستراتيجيات، التي اتبعتها موسكو في حوض البحر الأسود، وسيطرتها على خطوط إمداد الطاقة من دول أواسط آسيا، إضافة لشراكاتها الاقتصادية الاستراتيجية والعسكرية مع تركيا – الدولة العضو في حلف الناتو – في إطار تجارة الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي، التي تبحث عن البقاء في رخاء العيش، الذي وفرته في بلدانها أطول فترة ممكنة دون قلاقل، أو زعزعة للأمن السائد هناك.

هل تتظاهر واشنطن بالانزعاج من القرار؟

في قراءة من خارج الصندوق، لتغير الظروف الاقتصادية العالمية، ولنوايا الولايات المتحدة من زجّ الأوروبيين في مواجهة عسكرية مع روسيا، يمكن الاستشفاف بأن الأمر يفتح مجالاً للشكوك في أن واشنطن، وإن كانت تتظاهر بمدى انزعاجها من قرار خفض الإنتاج لـ "أوبك

بلس"، إلا أن ما يتبع ذلك من تداعيات قد تصب في مصلحتها؛ حيث أن القرار سيعمق من أزمة الطاقة الأوروبية، ويزيد من حدّة العِداء الشعبي والرسمي الأوروبي لروسيا، متهمة إياها بالاتفاق مع المملكة العربية السعودية، بالوقوف وراء قرار الخفض، وبالتالي تعميق أزمة الطاقة في البلدان الأوروبية، الأمر الذي سيقطع الطريق أمام بعض الأصوات الأوروبية، التي بدأت تتعالى، منادية بالبحث عن المصلحة الأوروبية، بعيداً عن سياسات الولايات المتحدة واستراتيجياتها، وأن الولايات المتحدة تستغل حرب روسيا وأوكرانيا لمصالحها الاقتصادية والسياسية، كونها باتت تبيع الغاز بأكثر من أربعة أضعاف سعره للأوروبيين مثلاً.

يدرك الساسة الأمريكان تماماً أن عواقب هذه الحرب سواءً على الأوروبيين، أو على الروس – ومن خلفهم الصينيون – ستكون وخيمة، وستكلفهم أعباء عسكرية واقتصادية باهظة، قد تسمح بانفراجات هامة للولايات المتحدة على الصعيد العالمي، اقتصادياً، واستراتيجياً، وجيوسياسياً؛ لذلك فهي ترتأي استمرارية النزاع العسكري في أوروبا، كونه يستنفذ الاقتصاد الروسي من جهة، ويُبقي دول الاتحاد الأوروبي تحت عباءة استمرارية تبعيتها لواشنطن، سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً من جهة أخرى، الأمر الذي سيقطع الطريق أمام الدول العظمى، المنافسة للولايات المتحدة، كالصين وروسيا، للاستمرار نحو سعيها في إنشاء عالم متعدد الأقطاب، وبقاء واشنطن متربعة على العرش العالمي، ومتحكمة في قيادة منظومته الرأسمالية، التي ما يزال هاجسها الأساسي تحقيق المزيد والمزيد من الأرباح، ولو على حساب هلاك مناطق كاملة في العالم.

مزيدٌ من الإجراءات تجاه موسكو.. هل ستكون ناجعة؟

بعد ارتفاع أسعار الغاز في السوق الأوروبية نحو أربعة أضعاف، منذ بداية الحرب الروسية على أوكرانيا وحتى الآن، فقد شكل ذلك محفزاً على المزيد من التضخم داخل اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، والذي وصلت معدلاته إلى نحو 10% كمستوى قياسي، الأمر الذي

لا بد وأنه سيدفع بالبنك المركزي الأوروبي إلى الاستمرار في مسار زيادة معدلات الفائدة، بهدف التخفيف من جموح التضخم وآثاره، ولكنه سيكون محفزاً في نفس الوقت لتكوين مقدماتٍ، قد توقِع الاقتصادات الأوروبية تحت خطر الركود الاقتصادي.

وقد كانت الدول السبع قد اتخذت –بداية شهر سبتمبر/أيلول الماضي– خطوة جديدة تجاه موسكو، بإمكانية تحديد سقفٍ لأسعار النفط الروسي في السوق العالمية، بحلول الخامس من ديسمبر/كانون الأول المقبل، مستخدمةً لذلك أدوات البنية التجارية من ناقلات النفط وطرق الشحن التابعة للدول الغربية، والتي تستخدمها موسكو في إيصال إمداداتها من النفط إلى الأسواق المختلفة في العالم.

تدرك الدول المستوردة للنفط أنه السلعة الأهم في التجارة والاقتصاد العالميين، وأن العبث بإمداداته إلى الأسواق العالمية قد تكون له عواقبه الوخيمة، باتجاه زعزعة تلك الأسواق، وبالتالي ارتفاعات غير متوقعة للأسعار، وعلى الرغم من ذلك فهي تصر على اللعب بالنار مع روسيا، التي تشكل إمداداتها إلى الأسواق أكثر من 8% من الإمدادات العالمية، الأمر الذي يعني أن مجرد تخفيض أو قطع تلك الإمدادات، قد تحدث اهتزازات رهيبة، ليس فقط في أسواق النفط، وإنما في الاقتصاد العالمي ككل.

ما هي خيارات موسكو وميادين اللعب لديها؟

روسيا التي لم تتأثر كثيراً بالعقوبات الاقتصادية الغربية عليها حتى الآن، مقارنة بالآثار السلبية الكبيرة على الاقتصادات الأوروبية، ما تزال تمتلك العديد من الخيارات، وقد تلعب في ميادين عديدة، فمن جهة سيشكل تراجع امداداتها النفطية إلى دول الاتحاد الأوروبي – كما هو متوقع بعد تنفيذ هذا القرار–الذي حذرت هي منه، سيشكل مع ارتفاع أسعار الغاز نتائج على الاقتصادات الأوروبية، أقل ما يمكن القول عنها أنها ستكون رهيبة. كما ستضع الأوروبيين أمام تساؤل هام، هل ستستطيع اقتصاداتها استيعاب الأسعار الجديدة، وهل

ستستطيع تحقيق تنمية وتحسين أداء اقتصاداتها في ظل هذه التكاليف العالية، والأهم من ذلك هل ستستطيع تهدئة الشارع الأوروبي الذي بات يدرك مخاطر ما يقوم به سياسييهم تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، والتذمر الذي أصبح واضحاً حيال التضخم وارتفاعات الأسعار المستمرة.

الميدان الآخر، الذي تراهن عليه موسكو أنها ستبحث عن مشترين جدد، وسفن، وتجار، وشركات غير غربية، وشحن المزيد من إمداداتها النفطية حينها باتجاه الأسواق الآسيوية، التي لم ترفض حتى الآن شراء النفط أو الغاز الروسي، ولم تنضم للدول الغربية في إطار عقوباتها، أو إجراءاتها العقابية تجاه موسكو، الأمر الذي خفّف من وطأة العقوبات الغربية، والتي لم تخفض من صادرات النفط الروسية إلا بنسبة طفيفة، بلغت نحو 7.5% فقط، وقد تم تعويض هذا النقص لاحقاً بتزايد إيراداتها المالية، التي نجمت عن ارتفاع أسعار النفط، حيث من المتوقع أن يحقق الميزان التجاري الروسي فائضاً بمقدار 265 مليون دولار هذا العام، بحسب تقرير صادر عن مجلة الإيكونيميست البريطانية، نشرته المجلة بتاريخ 3 سبتمبر /أيلول الفائت.

ما هي الخيارات الاقتصادية الأوروبية؟

لا يحتاج الأوروبيون إلى الكثير من الدهاء، لمعرفة أن الحرب الروسية الأوكرانية، واستخدام سلاحي العقوبات الاقتصادية من جهة الدول الغربية، والغاز والنفط من جهة روسيا، هي السبب الرئيسي لارتفاعات الأسعار، والاضطرابات الاقتصادية التي تحدث في بلدانهم. كما يدرك الساسة الأوروبيون – تماماً – أن اقتصادات بلدانهم تتجه نحو المزيد من الأزمات، سواءً تلك المتعلقة بتأمين حوامل الطاقة، أو المتعلقة بارتفاعات الأسعار، أو مخاوف التوجه نحو الركود الاقتصادي.

إلى جانب قرار تحديد سقف لأسعار النفط الروسي، الذي اتخذته مجموعة الدول السبع، تحاول العديد من الدول الأوروبية، وخاصة صاحبة الاقتصادات المؤثرة – كألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا – اتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة بالحد من وطأة الآثار الاقتصادية السلبية، التي يتحملونها نتيجة للحرب الدائرة في شرق القارة. ودائماً ما يضعون روسيا في قفص اتهام استخدامها لعناصر الطاقة كسلاح في وجه الدول الأوروبية.

في هذا السياق، اتجهت بريطانيا – ومعها وهولندا – إلى اتخاذ خيار تحديد سقف لأسعار الطاقة للمستهلكين في أسواقهم، كخطوة استباقية، يحافظون من خلالها على تهدئة تلك الأسواق، وضمان الحد الأدنى من الاستقرار فيها، حتى لا تمتد الآثار الاقتصادية لارتفاع الأسعار إلى زعزعة الأوضاع الاجتماعية، أو الشارع الجماهيري لديها.

فقد جاء على لسان رئيسة الوزراء البريطانية "ليزا تراس"، والتي أعلنت استقالتها مؤخراً، خلال جلسة لمجلس العموم البريطاني، "إن حكومتها ستقدم ضماناً جديداً لتهدئة بواعث القلق، بشأن فواتير الطاقة، وأنها ستعتمد مقاربة مع الشركات نحو المزيد من الاستثمارات حول منح تراخيص جديدة للتنقيب عن النفط في بحر الشمال، بهدف تعزيز الإنتاج المحلي، وضمان أمن الطاقة في البلاد". إضافة إلى ذلك فقد تعهدت باتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بمساعدة أصحاب الدخل المحدود، ومؤسسات القطاع العام، في تحمل تكاليف ارتفاع فواتير الطاقة خلال الشتاء القادم.

من جانبها، اتخذت العديد من الدول الأوروبية الأخرى، كألمانيا وفرنسا، خطوات هدفت إلى ترشيد استهلاك الطاقة، سواءً في القطاع المنزلي، أو القطاعات الحكومية، في إشارة واضحة إلى تفاقم أزمة الطاقة لديهم. كما تحاول هذه الدول، وباقي الدول الأوروبية، التي تملك مفاعلات نووية، البحث في إمكانية الاعتماد عليها، لتوفير الطاقة والاستغناء عن حواملها الأحفورية (النفط، والغاز، والفحم)، لكن كل ذلك لن يكون بديلاً لتغطية احتياجاتها من الطاقة، أو الاستغناء عن استيراد الغاز والنفط الروسيين، على الأقل الآن وخلال السنوات

القليلة القادمة أيضاً، وفوق ذلك ستضطر العواصم الأوروبية لدفع فواتير عالية الثمن في اتجاهين، الأول ناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة، والثاني ناجم عن زيادة معدلات التضخم داخل اقتصاداتها.

تبعات تخفيض إنتاج النفط لدى "أوبك بلس" على الحكومة السورية

تعيش سوريا أزمة سياسية وعسكرية واقتصادية، منذ أكثر من أحد عشر عاماً، إلى جانب عقوبات قيصر، والعقوبات الاقتصادية الغربية، التي جاءت على معظم مفاصل الاقتصاد الوطني بنتائج كارثية، وأفقدته جلّ مقوماته الاقتصادية والمالية، تجسدت في فقدان الليرة السورية لأكثر من 99% من قيمتها مقارنة بعام 2010، قبل بداية الأحداث في البلاد.

كما تمثلت تلك الآثار في عجز الحكومة السورية عن توفير المستلزمات الرئيسية للحياة في البلاد، أو إعادة وتأهيل جزء مما دمرته الحرب، سواءً على صعيد البنية التحتية أو البنية الإنتاجية، ومؤسسات القطاع الإنتاجي، وتراكم العجز في الموازنة العامة، لدرجة لم تعد معها الحكومة قادرة على تغطية –ولو نسبة قليلة– من نفقاتها، إلا عن طريق الاستدانة من الحلفاء، أو عن طريق التمويل بالعجز.

الأمر الذي تسبب بارتفاع مستويات التضخم لأرقام فلكية، لم يعد معها المواطن السوري قادراً على تأمين احتياجاته الحياتية البتة، فقد تراجعت القدرة الشرائية للمجتمع السوري لمستويات مخيفة، وازدادت نسبة الفقراء، لتتجاوز 92% من الشعب السوري، ولم يعد متوسط الرواتب والأجور في البلاد يتجاوز 50 دولار في أحسن أحواله.

إن تحسن أسعار النفط في السوق العالمية، لن يأت بأية فوائد على الحكومة في دمشق، طالما أن أكثر من 90% من حقول النفط والغاز خارجة عن سيطرتها، وبالتالي فإنها ستتحمل التبعات السلبية لارتفاعات الأسعار تلك، كونها تعتمد على الاستيراد في تأمين

حاجتها من المشتقات النفطية، مما سيزيد من الأعباء المالية على دمشق، ويدفع نحو المزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد.

مناطق شمال وشرق سوريا لن تكون بمعزل عن تلك التبعات

هل سيكون لقرار تخفيض "أوبك بلس" تبعات سلبية على مناطق الإدارة الذاتية؟ هل سيكون بمقدور الإدارة الذاتية التخفيف من وطأة آثار التضخم العالمي، وارتفاع الأسعار داخل أسواقها؟

على الرغم من أن الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا تستثمر جلّ حقول النفط والغاز في منطقة الجزيرة السورية، إلا أنه من غير المتوقع أن تكون نتائج ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية تحمل بشرى سارة للمواطنين في هذه المناطق، وهذا يعود لسببين:

الأول– إن الإدارة الذاتية لا تبيع النفط المنتج في الأسواق العالمية بشكل رسمي، ولا تعقد أية عقود نفطية مع دول العالم، كونها غير معترف بها ككيان سياسي على الساحة الدولية، وبالتالي لا يحق لها عقد مثل هذه العقود الرسمية. بل ستستمر في بيع نفطها للتجار، وبشكل غير رسمي، مما لا يدع مجالاً للشك، أنها لن تتمكن من رفع أسعاره إلى مستويات ترغب بها، حتى ولو ارتفعت تلك الأسعار على الصعيد العالمي.

الثاني– إن الإدارة الذاتية باتت تعتمد – وبشكل كبير جداً – على استيراد مختلف السلع والمنتجات اللازمة لحياة السكان في مناطقها، وخاصة الغذائية والأساسية منها، وبالتالي ستضطر إلى دفع مبالغ إضافية لفواتير مستورداتها، والتي سيتحمل المواطنون أعباءها في النهاية. كون التجار والمستوردون سيرفعون أسعار السلع والمنتجات في أسواق المنطقة، بما يتناسب مع تكاليف استيرادها العالية، والأثمان العالية أيضاً، التي سيدفعونها لشراء تلك المنتجات والسلع، التي ارتفعت أسعارها في بلدان منشأها، نتيجة مستويات التضخم في الاقتصاد العالمي، وارتفاع تكاليف نقلها وشحنها وإيصالها إلى أسواق المنطقة.

بالتالي، سيتحمل الأفراد، وستتحمل العائلات التي تعيش في هذه المناطق، أعباء معيشية أكثر صعوبة خلال الفترة القادمة، خاصة وأن السلطات المالية لدى الإدارة الذاتية إلى جانب أنها لا تملك أية خطط أو برامج مالية لتغطية الفجوة الاستهلاكية الناجمة عن ارتفاع الأسعار، وتراجع القوة الشرائية للأجور لدى السكان، ولا تملك أية برامج حماية اجتماعية، سواءً لكبار السن، أو للمتقاعدين، أو لمساعدة العاطلين عن العمل، فهي لا تملك أيضاً إمكانات، ولا موارد مالية كافية، تؤهلها لتخفيف وطأة زيادة الأعباء المالية عن كاهل سكان مناطقها. فضلاً عن حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، التي تعيشه هذه المناطق، بسبب التهديدات العسكرية التركية المستمرة، باجتياحها واستمرارها في قصف هذه المناطق، أو تنفيذ عمليات عسكرية داخل مدنها عن طريق طائراتها المسيّرة.

لماذا أوقفت الكويت المشاريع "الاستيطانية" لجمعياتها في سوريا؟

لزكين إبراهيم

أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية، الاثنين 12 ديسمبر 2022، تعميماً، لرؤساء مجالس إدارات الجمعيات الخيرية في البلاد، يقضي بوقف منح الموافقات لتنفيذ المشروعات الخيرية الإنشائية في سوريا، بحسب ما نشرته صحيفة "الجريدة" الكويتية عن مصادر وصفتها بـ"المطلعة"، وأكدت أن التعميم جاء بناءً على "توجيهات" من وزارة الخارجية الكويتية، ممثلة بإدارة شؤون التنمية والتعاون الدولي. وأن هذه التعليمات تم توجيهها لـ 64 جمعية.

وفي وقت لم توضح المصادر سبب اتخاذ الحكومة الكويتية هذا القرار، إلا أن صدوره في هذا التوقيت، الذي يشهد فيه الملف السوري العديد من المتغيرات، كمساعي تركيا إلى تطبيع العلاقات مع دمشق، وإسرائيل، ومحاولة التطبيع مع مصر، وتهميش تركيا – نتيجة ذلك – للإخوان المسلمين، وسط خلافات وانشقاقات ضربت تيارات التنظيم مؤخراً، مع ازدياد التقارير الدولية، والمنظمات الحقوقية والإنسانية المحلية، التي تتحدث عن جرائم حرب، وانتهاكات، وتغيير ديمغرافي، ارتكبتها تركيا والجمعيات الخيرية القطرية والكويتية في شمال سوريا. كلها مجتمعة قد تكشف عن بعض أسباب وأهداف توقيف الكويت لتلك المنظمات في هذا التوقيت؟

وهذا ما يستدعي البحث عن أهداف وخلفيات تلك الجمعيات، التي جرى توقيفها في سوريا، وأبرز المشاريع التي نفذتها ومخاطرها، والنظر في دوافع الكويت من إيقاف أو تجميد مشاريع تلك الجمعيات حالياً، وسنحاول عبر ما سبق، البحث عن المعطيات التي قد تجيب عن تلك التساؤلات.

أبرز الجمعيات الكويتية العاملة في سوريا وأهدافها

اتبعت تركيا، والفصائل السورية الموالية لها، بعد السيطرة على مدينة عفرين الكردية، عام 2018، سياسة التغيير الديمغرافي للمدينة ومحيطها، وقد ساعدها – منذ ذلك الوقت – العديد من الجمعيات المرخصة من قبلها، بحجة إيواء نازحين لتمويل هذه المشاريع، واللافت في الأمر، أن الجمعيات الخيرية في الكويت، ساهمت بشكل كبير في تشجيع الاستيطان في مناطق الكرد، ويمكن أن نذكر من هذه الجمعيات، التي عملت على إنشاء مشاريع سكنية واستيطانية في سوريا كل من:

-**جمعية شام الخير**، ساهمت بشكل أساسي في دعم مشاريع استيطانية في عفرين، من أبرزها (مجمع كويت الرحمة)، ومدينة (صباح الأحمد الخيرية).

-**الجمعية الخيرية العالمية للتنمية والتطوير:** وهي جمعية ساهمت بتمويل بناء مستوطنة سكنية بريف عفرين، مثل "قرية بسمة السكنية" في قرية شاديره جنوبي عفرين. ويتضمن المشروع بناء مستوطنة من ثلاثة مراحل، تتضمن ما يقارب 500 شقة سكنية. فيما استقدمت الفصائل الموالية لتركيا عوائلهم إليها.

-**جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية، وفرعها التنفيذي "الإيادي البيضاء":** ومن أبرز مشاريعها افتتاح مدرسة، حملت اسم "مدرسة الإمام والخطيب"، وتمّ إنشاء المدرسة على أنقاض مبنى كان "مقر اتحاد الأيزيديين الثقافي فرع مقاطعة عفرين". ومن المشاريع الأخرى لجمعية "الأيادي البيضاء"، بناء "مجمع بافلون / مخيم التعاون": وهو "مشروع استيطاني، أشرفت عليه الحكومة التركية عام 2020، وبدعم من منظمات كويتية وقطرية." بحسب منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة".

واتضحت أهداف تلك الجمعيات، حين كشفت صحيفة صباح Sabah التركية، في مايو 2022، عن تفاصيل الخطة التي أعلن عنها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال كلمة ألقاها عبر الفيديو، في مراسم افتتاح مشروع لمنازل الطوب في الشمال السوري، تحت اسم "مشروع "العودة الطوعية"، أشارت الصحيفة إلى المشروع المتضمن بناء تجمعات سكنية جديدة، تستوعب مليون إلى مليون ونصف لاجئ سوري؛ سيتم تنفيذه على 8 مراحل، وهي: تبدأ العودة الطوعية للاجئين السوريين من المدن الكبرى، التي تشهد اكتظاظ باللاجئين، مثل إسطنبول، وأنقرة، وقونية، وغازي عنتاب، وأضنة.

وهذا يعني، أن أعمال الجمعيات الكويتية والقطرية وغيرها، التابعة للإخوان المسلمين، كانت تمهيداً لتحقيق المخططات التركية في شمال سوريا، والهادف إلى جعل المناطق السورية الواقعة على الشريط الحدودي بين تركيا وسوريا، والخاضعة لسيطرة تركيا والإخوان وتنظيم القاعدة، "إمارة إسلامية سنية"، تكون مكتظة – عبر تلك التجمعات والمستوطنات – بالعرب السنة، والتركمان، وكافة عوائل الفصائل والجماعات الموالية لتركيا، ومن ينتمون لفكر

الإخوان، أو الجماعات الإسلامية الأخرى، وبمعنى آخر أن هذه الجمعيات "الخيرة" كان عملها يقوم على تكريس تقسيم سوريا، وتشكيل قاعدة شعبية للإخوان وتركيا، لتحمي من جهة الأمن القومي التركي، عبر ترسيخ التغيير الديمغرافي في المناطق الكردية، والتمهيد مستقبلا لاقتطاع ذاك الجزء من سوريا وضمه لتركيا.

وبما أن كل تلك الجمعيات القطرية والكويتية تابعة "للإخوان المسلمين"، ومن المعروف أن مشروع الإخوان هو توسعي وسلطوي ولا حدود له. لذا، ولتحقيق أهدافهم تلك، يسعون لتشكيل بؤر لتفريخ المتطرفين، وعليه باتت تجتمع أهداف كل من "تركيا وقطر والكويت والإخوان" لتحويل شمال سوريا عامة، وعفرين بشكل خاص، إلى مفرخة للإخوانيين والمتطرفين، وذلك عبر جعل هذه المستوطنات والجوامع التي يبنى في كل منها إلى مراكز لنشر الفكر الإخواني، وتكون قاعدة لمد الإخوان حول العالم بالطاقات البشرية، التي تمرر مصالح كل من تركيا والكويت وقطر.

دوافع إيقاف الكويت مشاريعها "الاستيطانية" في هذا التوقيت

بالنظر إلى الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، وتطورات الملف السوري، وأوضاع تركيا وعلاقاتها الخارجية، بالإضافة إلى أوضاع تنظيم الإخوان المسلمين، الذي يعاني من التشظّي، وفقدانه التدريجي لشعبيته في الدول العربية وأوروبا، يمكننا من خلال هذه المعطيات، استنتاج عدة أسباب محتملة لإقدام الكويت – في هذا التوقيت – على إيقاف مشاريع جمعياتها الخيرية في سوريا، ومنها:

أولاً– التوجه التركي إلى التطبيع مع النظام السوري

سعي تركيا إلى تطبيع العلاقات مع دمشق، بات يتطلب من الكويت – الممول الرئيسي لتلك الجمعيات – تغيير استراتيجيتها، بما يتلاءم مع التوجه التركي للتصالح والتطبيع مع دمشق، وبالتالي إيقاف تلك المشاريع، لحين اتضاح نتائج هذا التقارب التركي مع دمشق، خاصة أن

تلك الجمعيات مرتبطة بالإخوان المسلمين، والتي هي جزءٌ من أهداف المخطط التركي في تغيير ديمغرافية شمال سوريا.

وهذا يقود إلى احتمالية أن الكويت – هي الأخرى – باتت تفكر بتطبيع علاقاتها مع دمشق، في المرحلة القادمة، في حال تصالحت تركيا مع الأسد، لذا فإن إيقافها لعمل جمعياتها سيكون خطوة تمهيدية على طريق التصالح مع دمشق، وخاصة أن العديد من الدول العربية، وعلى رأسها الإمارات، كانت قد أعادت فتح أبواب التطبيع مع دمشق، لذا وجدت الكويت، أنها لتكون مستعدة لهذه الخطوة، عليها إيقاف دعم وتمويل تلك الجمعيات الإخوانية العاملة في سوريا، أو بالأحرى تجميد مشاريعها في الوقت الراهن، حتى تظهر نتائج تطبيع تركيا والدول الخليجية مع دمشق، وفي حال فشل التطبيع قد تعيد استئناف عمل تلك الجمعيات.

ثانياً– توجه تركيا للتطبيع مع إسرائيل ومصر والخليج وسط تشظي تيارات الإخوان

يمكن أن يكون من أسباب إيقاف الكويت تلك الجمعيات الخيرية في سوريا، في الوقت الراهن، هو محاولة التبرؤ من العلاقة مع الإخوان المسلمين، وهناك عدة معطيات قد تكون دفعت الكويت لاتخاذ هذا القرار، كالضعف والتشتت الذي أصاب تنظيم الإخوان المسلمين، داخلياً وخارجياً، خاصة بعد وفاة "إبراهيم منير" القائم بأعمال المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، في نوفمبر الماضي، وما تبعه من انشقاقات – جراء الخلافات بين تياراته المختلفة – في قيادة التنظيم، والسيطرة على موارده المالية، بالإضافة إلى فقدان الإخوان لقاعدتهم الشعبية في العديد من البلدان وعلى رأسها مصر، بالإضافة إلى المتغيرات والتقاربات الجديدة بين دول المنطقة، كمساعي تركيا إلى التطبيع مع إسرائيل، ومصر، والدول الخليجية، والتي سيكون لها تداعيات سلبية على الإخوان، والبلدان الداعمة لها، لذا أرادت الكويت استباق ذلك عبر قطع بعض الخيوط الواضحة، التي تربطها بالإخوان، عبر إيقاف عمل تلك الجمعيات كخطوة أولى، لتواكب هي الأخرى مشاريع التقرب والتطبيع مع مصر، والخليج، وحتى إسرائيل.

ثالثاً– بروز تقارب جديد بين الإمارات وقطر

من أحد الأسباب المحتملة لإيقاف الجمعيات، هو توجس الكويت من الزيارة التي قام بها رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد إلى قطر، في الخامس من ديسمبر 2022، وسط غمرة الأضواء المسلّطة على مونديال كأس العالم، الذي تستضيفه قطر، في زيارة قصيرة، وصفها مستشار رئيس الإمارات بأنها "خطوة أخرى نحو تقوية التضامن بين دول الخليج وتعزيز العمل المشترك". لذا، يبدو أن الكويت بدأت تستعجل ترتيب أمورها – هي الأخرى – لتكون جاهزة للتقرب أكثر من الدول الخليجية، كالإمارات، والسعودية وغيرهما، لأنها تدرك أنه في حال أعادت قطر العلاقات مع دول الخليج، فإن ذلك يعني أنها ستهمل الإخوان وقد تطردهم من البلاد، ولهذا وجدت الكويت أنه يجب عليها هي الأخرى التخفيف من دعم الإخوان والجمعيات التي تمولها في الوقت الراهن، حتى تتضح الرؤية في العلاقات بين قطر والإمارات.

رابعاً– ضغوطات المنظمات الحقوقية والإنسانية المحلية والدولية وفضحها مخططات تركيا وجمعيات الإخوان

كان لنشاط وتكاتف العديد من المنظمات والمؤسسات الحقوقية والإنسانية المحلية والدولية، وكشفها وتوثيقها لأهداف ومشاريع الجمعيات الكويتية والإخوانية في التغيير الديمغرافي، وفضحها في المحافل الدولية، وعلى وسائل الإعلام، كلها شكلت ضغوطات وإحراجاً للدول الداعمة لتلك الجمعيات، ومن بينها الكويت، أمام الرأي العام والعالمي، ما دفعها للتراجع عن هذا الدعم، لخشيتها من الملاحقة القانونية والدولية، في حال توجهت الأزمة السورية نحو الحل السياسي.

الرؤية

يبدو أن الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، وضعف أداء الإخوان، وسياسات الرئيس التركي البراغماتية، كلها عوامل تجعل كافة مشاريع الجمعيات الخيرية في سوريا صعبة التحقيق.

يضاف إلى ذلك، مواجهة المحاولات التركية، الكثير من العراقيل، في إتمام مخطط "المنطقة الآمنة"، وتوظيف بناء المجمعات السكنية في دعايتها الانتخابية، أقل هذه العراقيل هي أن هذا المخطط لا يحظى بدعم واعتراف أممي ودولي حتى الآن، ولا تملك الحكومة التركية مزيداً من الوقت، لتنفيذ المخطط قبل موعد الانتخابات المقررة في يونيو 2023. كما أن حديث تركيا عن العودة "الطوعية" بات مستحيلاً، وغير واقعي، قبل إيجاد حل سياسي شامل لعموم سوريا، وتحسين البنية التحتية، والأوضاع الاقتصادية .

لذلك، فضلت الكويت تجميد نشاط تلك الجمعيات في الوقت الراهن، لحين اتضاح الرؤية من المتغيرات الأخيرة، التي يشهدها الملف السوري، والعلاقات بين الدول الإقليمية، وهذا يعني أنها قد تقوم باستئناف عمل الجمعيات مستقبلاً، متى ما وجدت الفرصة سانحة لنجاح أهدافها من تلك المشاريع. وذلك في حال فشلت مساعي التطبيع بين تركيا ودمشق، وفي حال تكرست فكرة تقسيم سوريا، وتحول شمال غرب سوريا إلى ما هو أشبه بدويلة سنية، حينها ستزيد الكويت من نشاطها، عبر أذرعها المتمثلة في الجمعيات الخيرية، لتدير تلك المنطقة بشكل خفي.

من الواضح، أن من بين أهداف الكويت الاستراتيجية من إنشاء المشاريع الإنشائية عن طريق الجمعيات الخيرية، التي يديرها ويشرف عليها جماعة الإخوان، هو تشكيل أذرع لها في سوريا، تكون مرتبطة بشبكة الإخوان في الدول العربية والخليجية، ليكونوا على شكل لوبي، تستخدمهم الكويت لتمرير مصالحها، أو تهدد بهم أمن الدول التي تراها مهددة للمصالح الكويتية، وذلك على غرار ما تفعل كل من تركيا وقطر، بالإضافة إلى أن منطقة شمال غرب سوريا، التي تبنى فيها المستوطنات، ستكون بؤرة تمد الكويت بالمرتزقة والعمالة الرخيصة متى ما احتاجت لهم.

يجب أن تزيد منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الحقوقية، والمسؤولة عن توثيق الانتهاكات في سوريا، من نشاطها في توثيق، وفضح كافة المخططات والمشاريع، التي من شأنها إحداث تغيير ديمغرافي، أو ارتكاب انتهاكات، ترتقي لمستوى جرائم حرب، في بلد يعاني من الأزمات كسوريا، ومشاركة تلك التقارير والنتائج مع المنظمات الدولية والأممية، لتشكل كلها ضغطاً على القوى الدولية، وخاصة المتدخلة في الملف السوري، لتجبرها على تحمل مسؤولياتها في إيقاف تلك المخططات والمشاريع الاستيطانية، والحد من تبعاتها على المجتمعات المحلية.

الفصـــل الثالث

مـقـــالات رأي

الاصطفافات الجديدة بين قمتي جدة وطهران

جنار صالح

تشهد منطقة الشرق الأوسط سلسلة تحركات دبلوماسية نشطة، وعلى مستوياتٍ عاليةٍ هذه الأيام، أبرزها زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن للمنطقة، والمشاركة في "قمة جدة" التي عُقِدت في السادس عشر من الشهر الجاري في السعودية، كذلك الزيارة المرتقبة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان لعاصمة إيران –طهران– وعقد قمة ثلاثية هناك مع نظيريه الروسي والإيراني في التاسع عشر من الشهر الجاري، والتي تحمل دلالات سياسية ودبلوماسية هامة، من حيث توقيت عقدها.

رغم الاختلافات والرسائل المنفصلة لكلّ من الزيارتين؛ إلّا أنّه من الواضح أنهما تتجهان لترتيب اصطفافات جديدة في المنطقة، متعلقة بالقضايا الاستراتيجية بشكلٍ أعمقٍ، وأبعد مما يمكن أن يراه المراقبون في الوقت الحالي، نتيجة القضايا المعقدة والمتشابكة في المنطقة، والتي تخص جميع الأطراف، بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك مدى ارتباط تلك القضايا بالعديد من الملفات الساخنة الأخرى في العالم، كالحرب الروسية–الأوكرانية وتداعياتها، والأزمة اليونانية–التركية، والملف النووي الإيراني، حيث وصوله إلى طريقٍ شبه مسدود.

وإذا ما نظرنا إلى هذين الحدثين الدبلوماسيين المهمين (قمة جدة وقمة طهران)؛ فإن الصورة تبدو واضحةً من حيث العديد من المعالم التي تظهرهما، فتزامن قمة طهران مع زيارة الرئيس الأمريكي بايدن إلى المنطقة –دون المرور بأنقرة– تحمل الكثير من الإشارات والاستفهامات، منها: إن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيون، لم يعودوا مقتنعين بالخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية التركية، وتداعياتها على شركائها في حلف الناتو.

هنا، والسؤال المطروح الآن: هل جاء تزامن هاتين الزيارتين –وعلى جبهتين مختلفتين– محض صدفة، أم أن لها دلالات سياسية ودبلوماسية معيّنة كما ذكرنا؟ خاصةً أن زيارة بايدن هي الأولى إلى المنطقة، منذ توليه الحكم.

دلالات توقيت عقد "قمة طهران"

من الواضح أن جميع القوى ذات المصالح المتناقضة، تتجه الآن نحو اصطفافات دولية جديدة، وتعمل على تقوية التخندق من خلال عقد اتفاقيات تحمي من خلالها مصالحها، ولعل "قمة طهران" تكون بداية جديدة لتكوين علاقات استراتيجية جديدة في المنطقة، تحمل في طياتها توجهات مشتركة للقائمين عليها تجاه الكثير من القضايا، والملفات الساخنة، والخطيرة، والاستراتيجية، والتي تخص تلك القِوى.

لعلنا نشير الآن إلى مسألةٍ مهمةٍ جداً؛ وهي أن هذه القمة الثلاثية التي ستُعقد في طهران، تحمل دلالات جديدة، فبالرغم من اجتماع هذه الدول الثلاث –بشكل دوري– سابقاً، وتحت اسم "محادثات أستانا"، إلا أن هذه المرة سوف يكون الاجتماع بعيداً عن سقف أستانا، وهذا يعني أن المواضيع التي سوف تُناقش في هذه القمة، ستكون أبعد من سوريا، ومتعلقة بالمصالح الاستراتيجية المشتركة بين الدول الثلاث التي تعاني –أساساً– من أزمات في سياساتهم الداخلية والخارجية، وأهم التحديات أمامها في مواجهاتها المباشرة (كما هي الحال لدى روسيا وإيران)، أو غير المباشرة (كما هي الحال لدى تركيا مع الولايات المتحدة وحلفاءها من الدول الأوروبية)،وتجدر الإشارة إلى أن هذا لا يعني أن الملف السوري لن يكون على طاولة النقاش، ولكن ليس كما يعتقد الكثيرون، أن النقاش سوف يدور حول دعم الدول المشاركة في هذه القمة للعملية العسكرية التركية المرتقبة في شمالي سوريا (ضد مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا)، حيث من الواضح أن خلق حالة عدم الاستقرار في تلك المناطق لن يكون في صالح إيران وروسيا، فهي مناطق نفوذها، ومن المرجح أن جوهر الملف السوري في تلك المحادثات، سيكون متعلقاً بموضوع تطبيع علاقة الحكومة التركية مع النظام السوري.

دلالات مشاركة تركيا في هذه القمة

إن دلالات مشاركة تركيا في "قمة طهران" تتجلى في أكثر من ناحية، وتتعلق بالسياسة الخارجية التركية، وعلاقاتها مع دول المنطقة، وروسيا، بالإضافة إلى تشابك هذه العلاقات مع الملفات القائمة فيها، وخاصة الملف السوري والأوكراني من جهة، وتبلور شكل جديد من العلاقات التركية مع دول الناتو، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة أخرى.

الزاوية الأكثر وضوحاً في هذه المسألة، هي خيبة أمل أردوغان في إمكانية تصحيح مسار سياساته الخارجية، بهدف الاصطفاف إلى جانب التحالف الغربي من جديد؛ فالغرب –ومن ضمنه الولايات المتحدة– لم يفتح المجال أمام تركيا للعودة إلى خط تحالف دول الناتو مرة

أخرى، وهذا ما كان واضحاً من خلالِ عدم تطبيع دول المنطقة المتحالفة مع القوى المهيمنة والعالمية (إسرائيل– بريطانيا– الولايات المتحدة)، علاقاتها مع حكومة العدالة والتنمية، علاوة على ذلك، فإن تغييب تركيا عن الكثير من التحالفات الجديدة ومنتديات الغاز، إلى جانب تقوية النفوذ الأمريكي في اليونان بدل من تركيا، ما هي إلا إشارات واضحة عن وجود نية في استبعاد تركيا عن هذه التحالفات والتقاربات، وفرض عزلة دولية عليها؛ لإبقائها دولة منكمشة على ذاتها، ضمن الحدود المرسومة لها سابقاً، الأمر الذي يتنافى مع سياسات الحكومة التركية. هناك نقطة مهمة أخرى مرتبطة بالسياسة الخارجية التركية، هي أن فرصة لعب هذه الحكومة على الكثير من الحبال في آن معا قد تقلصت الى حد بعيد، لذا، فإن هدف التوجه التركي نحو "قمة طهران"، متعلق بمحاولاتها في الاصطفاف إلى جانب الدول المشاركة وبناء علاقات استراتيجية معها، فأنقرة، التي لم تشعر بالدفء في "الحضن الغربي"، ترتمي اليوم إلى "الحضن الشرقي."

التطبيع التركي السوري.. حقيقة أم وهم؟

د. سليمان إلياس

أدت التصريحات الأخيرة للمسؤولين الأتراك، حول الرغبة في التوصل إلى حل وسط بين المعارضة السورية ودمشق، بالإضافة إلى الاحتجاجات الحاشدة في مناطق سيطرة تركيا في إدلب وشمال حلب، إلى تكثيف النقاش داخل تركيا بشأن المخرج المحتمل للمأزق السوري.

يشار إلى أن أصوات السياسيين والمسؤولين المطالبين – بشكل أو بآخر– بالتطبيع مع "نظام الأسد" تتعالى كل يوم، وتنتمي الكثير من تلك الأصوات – بشكل خاص – للحكومة التركية الحالية، وذلك بهدف جذب أصوات إضافية لصالح الحزب الحاكم (حزب العدالة

والتنمية) والرئيس أردوغان، مع اقتراب موعد الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في حزيران/يونيو 2023.

يبدو من خلال بعض التصريحات، إن الاتصالات التركية السورية المباشرة (خاصةً على مستوى رؤساء المخابرات، بين هاكان فيدان وعلي مملوك) مدعومة أيضاً من قِبل روسيا، التي تبذل قصارى جهدها لحل الأزمة سياسياً، وتعارض بشكل قاطع الوجود الأمريكي في عدد من المناطق الشمالية الشرقية لسوريا، ومن جانبها، أنقرة غير راضية تماماً عن الدعم الذي يقدمه البنتاغون لقوات سوريا الديمقراطية "قسد"، والتي تتعرض مواقعها لقصف تركي بشكل يومي تقريباً.

إن زيادة التواجد التركي العسكري في المناطق الشمالية لسوريا، تشير إلى إصرارها على القيام بغزو جديد؛ من أجل إنشاء "حزام أمني" بعمق 30 كم، على طول خط حدودها مع سوريا، فبعد اجتماعه في 19 تموز/ يوليو مع نظيريه الروسي والإيراني في طهران، طالب الرئيس التركي أردوغان – وللمرة الأولى علناً– بانسحاب القوات الأمريكية من شمال شرق سوريا، حيث تحاول أنقرة إقناع موسكو وواشنطن بإعطائها "الضوء الأخضر" للقيام بعملية عسكرية جديدة ضد مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، في وقت تحاول موسكو إقناع هذه الإدارة بالتسوية مع دمشق، والتخلي عن مطالبها.

من الشخصيات التي أيّدت مسألة تطبيع العلاقات بين تركيا ودمشق، كان زعيم "حزب العمل القومي" دولت بهجلي، المتحالف مع "حزب العدالة والتنمية"، وكذلك نائب رئيس "حزب العدالة والتنمية" حياتي يازجي، عندما قال في إحدى اللقاءات التلفزيونية: "لا يسع "حزب الشعب الجمهوري" المعارض الرئيسي، والذي دافع منذ فترة طويلة عن السلام مع "نظام الأسد"، إلا أن يوافق على هذا الخط".

إلى جانب ذلك، لقد أثارت احتجاجات المعارضة السورية – بعد تصريحات وزير الخارجية التركية، مولود جاويش أوغلو– في مناطق أعزاز وعفرين وجرابلس، ومناطق أخرى في شمال غربي سوريا، الخاضعة للاحتلال التركي، والتي رافقتها حرق العلم التركي "المقدس"، جدلاً وردود أفعال غاضبة في وسائل الإعلام والشبكات التواصل الاجتماعي، وجلبت معها خوف وذعر بين ملايين اللاجئين السوريين في تركيا، وكذلك، زيادة العنف والأعمال العدائية من قِبل السكان المحليين في تركيا.

تبلغ تكلفة الاحتلال التركي لشمال سوريا نحو ملياري دولار سنوياً، بحسب صحيفة فايننشال تايمز. وبحسب تصريحات حكومية، فقد تم إنفاق ما لا يقل عن 40 مليار دولار على توطين قرابة 4 ملايين لاجئ سوري فقط، في حين تدّعي المعارضة التركية أن الرقم الحقيقي أعلى بعدة مرات.

وبالتالي، فإن مراجعة المسار المدمر السابق في "القضية السورية" تمليه إلى حد كبير الحاجة إلى البقاء السياسي للزعيم التركي الحالي في مواجهة المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية الحادة، والاستياء المتزايد من المهاجرين السوريين، حيث باتت الهجمات "العشوائية" على السوريين شائعةً. تقول المعارضة التركية إنها إذا نجحت في الانتخابات، فإنها "ستعيد السوريين إلى بلادهم".

من الواضح أن أردوغان، خلال إعطاء إشارات حول إقامة اتصالات مع الحكومة في دمشق، يتوقع إخراج إحدى الأوراق الرابحة المهمة من يد المعارضة. لكن رغم ذلك، سيتعين عليه مواجهة استياء كل من فصائل "الجيش الوطني السوري" وجماعات أخرى مماثلة، وكذلك جزء من النخب التركية.

حتى الآن، يكرر عملاء أجهزة المخابرات التركية على المدى الطويل في سوريا شعارات حول الطبيعة "القوية والعميقة" للعلاقات مع "الإخوة في تركيا"، والتي – كما يقولون – لا

يمكن أن يهزها شيء. ومع ذلك، قد لا تنجح هذه الدعايات؛ لأن أردوغان معروف بتقلباته السياسية، حيث إنه بعد سنوات من العداء، اتخذ خطوات نشطة لبناء علاقات مع إسرائيل، ومصر، والمملكة العربية السعودية، التي اتهم زعيمها، ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، مثل جو بايدن، بالتورط في مقتل الصحفي جمال خاشقجي.

وفي سياق الأزمة السورية، نذكر كيف سلّم أردوغان – وبوساطة روسية – "العاصمة الشمالية" حلب لدمشق، عام 2016–2017. وتوجيه بعض الجماعات –التي تسيطر عليها تركيا– للقتال ضد الكرد السوريين، بدل "نظام الأسد".

بالعودة إلى عام 2020، كان أحد أهداف رحلة "مملوك" إلى أنقرة، التي أعلن عنها نجل وزير الدفاع السوري السابق فراس طلاس، هو تنسيق الجهود في محاربة الكرد في شمال شرق سوريا، ولهذه المسألة تأثير كبير على الأمن الإقليمي؛ بسبب الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

كان توقيع "اتفاقيات أضنة" عام 1998، بمثابة الانتقال من العداء بين أنقرة وحكومة حافظ الأسد (الأب) إلى النضال المشترك ضد "الكرد". على ما يبدو، تأمل تركيا في تحديث هذه الاتفاقية تماشياً مع الواقع الجديد في سوريا، وبدورها، تصرّ دمشق على الانسحاب غير المشروط لقوات الاحتلال التركي من كامل أراضي البلاد، وأن أي تقدم في علاقات البلدين مرتبط بذلك، في وقت تظهر استطلاعات الرأي في تركيا تزايد شعبية مرشحي المعارضة.

ولكن بغض النظر عن جميع الأمور السابقة، إذا نجح أردوغان في انتخابات عام 2023؛ فمن الأرجح أنه سيعود مرة أخرى إلى دعم أصحاب الدوافع الأيديولوجية والدينية في المعارضة السورية المسلحة، بأشكالها الأكثر راديكالية.

من الواضح حتى الآن، أنه من السابق لأوانه الحديث عن تحول أساسي للقيادة التركية نحو سياسة خارجية أكثر توازناً بشأن "الأزمة السورية"، ومن غير المحتمل أن تكون أنقرة مستعدة

لوضع حد غير مشروط لاحتلال الأراضي السورية، كما تطالب دمشق. من الواضح أن السلطات التركية تبحث بنشاط عن خوارزمية إجراءات في الاتجاه السوري، مصممة لضمان دعايتها وغيرها من النجاحات، مع التركيز على الانتخابات المقبلة. في الوقت نفسه، لا يقل اهتمام نظام أردوغان في البحث عن الأموال التي يمكن أن تغطي العجز المتزايد في ميزانية مدفوعات البلاد؛ لذلك، وبعد اجتماع رئيسي روسيا وتركيا في 5 آب / أغسطس في سوتشي، تناقش وسائل الإعلام التجارية التركية وصول الأموال "الساخنة" من روسيا (عبر Rosatom، وغيرها) بنشاط، وهو –بالتأكيد– ليس عمل خيري خالص، دون وجود مصلحة متبادلة.

"المادة 51".. وسيلة تركيا لشرعنة هجماتها

مصطفى مصطفى

بعد تصعيد تركيا – مؤخراً – للغة التهديد العسكري ضد مناطق شمال وشرق سوريا، واستهدافها للبنية التحتية، والمرافق الحيوية والعامة (مشافي، ومدارس، ومحطات طاقة، ومياه، ومخازن حبوب) على طول الحدود السورية–التركية في شمال وشرق سوريا، نتيجة ما تسمى بـ"عملية المخلب–السيف"، كَثُر الحديث عن "المادة 51" لميثاق الأمم المتحدة، والتي تحاول تركيا من خلالها شرعنة عمليتها الأخيرة والمزعومة في سوريا، والتي بدأتها بحجة الرد

على التفجير الإرهابي الذي وقع في "شارع الاستقلال" وسط إسطنبول في 13 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وأودى بحياة 6 أشخاص، متهمة بذلك قوات سوريا الديمقراطية، التي نفت بدورها أن يكون لها أي علاقة بالتفجير.

تلجأ الكثير من الدول، في تبرير هجماتها ضد دول أو جماعات، إلى البحث عن ذرائع تشرعن غزوها وهجماتها البرية والجوية ضد ما يصفونها بـ"التهديدات لأمنهم القومي". وأغلب تلك الدول تختبئ تحت عباءة "المادة 51" لميثاق الأمم المتحدة، كما حصل مؤخراً في الغزو الروسي لأوكرانيا، والآن في هجمات الاحتلال التركي ضد مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، التي حاربت ولا تزال تحارب المجموعات المصنفة على لوائح الإرهاب العالمية كـ"تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش)، والجماعات الإرهابية التابعة للمعارضة السورية المسلحة (جبهة النصرة وأذرعها)، والتي تتلقى الدعم بشكل مباشر وغير مباشر من تركيا.

استغلال تركيا لـ"المادة 51" من ميثاق الأمم المتحدة

تندرج المادة 51 تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي تنصّ على ما يُتخذ من أعمال، في حالات تهديد السلم، والإخلال به، ووقوع عدوان على المدنيين في دولة من الدول.

وتقول المادة: إنه "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم، إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء (الأمم المتحدة)، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي."

وتشترط المادة أن تكون "التدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس، تُبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال من الأحوال على سلطة مجلس الأمن، فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق– الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه".

إن المادة 51 كانت سبباً في بداية انطلاق الحرب ضد داعش في العراق وسوريا، حيث ظهر تنظيم (داعش) كتهديد مباشر ضد الكثير من الدول، بعد تنفيذ هجمات إرهابية. لذا، استندت الإدارة الأمريكية – في حزيزان 2014 – في قرارها إلى تلك المادة، وطلب الحكومة العراقية إرسال قوات أمريكية لمساعدة القوات العراقية في مواجهة الخطر الذي يمثلهُ داعش على العراق، وأمر الرئيس الأمريكي آنذاك "باراك أوباما" بإرسال قوات عسكرية إلى منطقة الشرق الأوسط، للرد على الهجوم الذي شنته داعش على العراق. وبعد سيطرة داعش على مساحات واسعة من سوريا والعراق، والتمدد نحو مدينة كوباني، ضمن مناطق سيطرة القوات التابعة للإدارة الذاتية، كان لا بد من تشكيل تحالف دولي لمحاربة الإرهاب، وجعلها ضمن أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استطاعت الأخيرة إقناع الكثير من الدول في الانضمام إلى هذا التحالف، والاعتماد على قوات محلية لا تربطها أي ارتباط بالجماعات الإرهابية كـ"داعش وجبهة النصرة". وهذا ما أدى إلى عزوف أمريكا عن الاعتماد على المعارضة السورية المسلحة المدعومة من تركيا.

لكن لم تُحتكر المادة على محاربة داعش، فقد استغلتها تركيا من أجل مصالحها وأطماعها في السيطرة واحتلال أراضي سورية، حيث قامت –إلى جانب الفصائل السورية الموالية لها– بعدة عمليات عسكرية، وهجمات ضد مناطق شمال وشرق سوريا، واحتلال مناطق آمنة بذريعة "محاربة الإرهاب، وإنشاء منطقة آمنة"، المنطقة التي باتت تفتقر إلى الاستقرار، وتشهد انتهاكات جسيمة على يد الفصائل التابعة لتركيا.

فقد سبق وأن تذرعت تركيا باستخدام هذه المادة في هجماتها وتدخلاتها في سوريا، وشنت ثلاث هجمات كـ"عملية درع الفرات عام 2016" في منطقتي إعزاز وجرابلس والباب في ريف حلب، وعملية "غصن الزيتون 2018" في منطقة عفرين، وعملية" نبع السلام عام 2019" في سري كانيه (رأس العين) وتل أبيض، ليتبين لاحقا أنّ الهدف الأساسي لتركيا من وراء تلك العمليات كان تغيير ديموغرافية تلك المناطق، وتهجير سكانها واحتلالها؛ تمهيداً لتوطين 3 مليون سوري، تزعم تركيا أنّهم يقيمون على أراضيها، كما عمدت إلى تدمير مختلف الأجهزة الإدارية والأمنية في المناطق السورية التي احتلتها، واستبدلتها بأخرى موالية لها، واعتمدت على قواعد أساسية تتعلق بفرض التتريك، وتغيير أسماء القرى والبلدات الى التركية، وغير ذلك. كما أنّها استخدمت ذات المادة في التدخل العسكري لدول أخرى، كليبيا والعراق، وإقامة قواعد عسكرية تركية فيها.

نعم، لقد أصبح القانون الدولي ذاته على مفترق طرق. فمن المعتاد أن تستشهد به تركيا عندما يكون في صالحها، وتتجاهله عندما ترى أنه مصدر إزعاج لها، فهجمات روسيا والنظام السوري على مناطق سيطرة تركيا والفصائل المسلحة الموالية لها في إدلب وشمال غربي سوريا، والتي تنفذ كذلك بهدف "محاربة الإرهاب" تثير غيظ تركيا، وفي أكثر من مناسبة دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نظيره الروسي إلى وقف تلك الهجمات، لأنها "تستهدف البُنى التحتية والمدنيين" بحسب أردوغان، متناسياً أن عدد الذين فقدوا حياتهم نتيجة هجماته وعملياته العسكرية ضد مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا كانت بالآلاف، جلّهم من المدنيين العزل، إلى جانب تهجير مئات الآلاف من أراضيهم وبيوتهم.

التوغلات العسكرية التركية في سوريا حافلة بالانتهاكات الحقوقية، منها ما يرقى إلى جرائم حرب. في الأراضي التي تحتلها اليوم، تنتهك تركيا والفصائل السورية الموالية لها حقوق المدنيين، وتقيّد حرياتهم دون عقاب، وهذا ما أكدته منظمات حقوقية دولية، كمنظمة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) في الكثير من تقاريرها، وبالتالي فإن تركيا التي تحارب

مناطق شمال وشرق سوريا تحت يافطات القانون الدولي، هي نفسها التي تنتهك ذلك القانون ولا تلتزم بقواعده.

وبالعودة إلى العدوان الأخير لتركيا وعمليتها "المخلب–السيف"، التي بدأتها ليل 19–20 تشرين الثاني/نوفمبر، فقد كان هناك استهداف واضح ومباشر للبنية التحتية الحيوية للمؤسسات والمرافق الخدمية والتعليمية، والمنشآت الإنسانية، والمراكز الطبية، والمواقع النفطية في المنطقة، بالإضافة إلى أن قوات سوريا الديمقراطية، التي تعرّضت مناطقها بشكل أساسي للاستهداف لم تشن أي عدوان على تركيا، ولم يتم إطلاق رصاصة واحدة باتجاهها، على العكس تماماً، كانت –ولاتزال– هناك هجمات جوية، وعمليات برية تركية ضد مناطق سوريا الديمقراطية، مما استدعى الأخيرة أن تكون في حالة "حق الدفاع المشروع عن النفس"، وهي –أي قوات سوريا الديموقراطية– من تواجه تهديداً على حدودها وضد أمنها. إلى جانب أن كل مزاعم ربط تفجير "شارع التقسيم" في اسطنبول بقوات سوريا الديمقراطية لا تستند إلى أي تحقيقات صحيحة وواضحة، حيث لم يتم إجراء تحقيق مستقل ومحايد، ولم يتم الكشف عن ملابساته وصدور أي نتائج نهائية بخصوصه. بالإضافة إلى تناقضات تصريحات المسؤولين الأتراك حيال منفذ الهجوم، والرواية التركية المفبركة التي لم تستطيع حتى إقناع الأتراك أنفسهم، مما ينسف حجة الهجوم التركي، حيث أن تركيا تريد أخذ هذا التفجير، الذي يحمل بصمات الاستخبارات التركية نفسها كذريعة لشن هجمات جديدة على مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وبالتالي باتت "العملية" – بحسب مراقبين ومنظمات ومراكز حقوقية– انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولا يتناسب بأي حال من الأحوال مع المادة 51.

تداعيات "قمة طهران" على الصعيدين الإقليمي والعالمي

جنار صالح

تُعتبر قمّة طهران من حيث التوقيت والشكل، اتفاقية إقليمية كاملة الأركان، بين كل من تركيا، وإيران، وسوريا، التي كانت غائبةً حاضرةً في تلك القمة، خاصة أن هناك حديث عن توجهٍ نحو تشكيل خريطة سياسية جديدة للمنطقة.

إن هذه الاتفاقية هي بمثابة اتحاد هذه الدول، المحافِظة والمتضررة، التي تحاول إبقاء الوضع على ما هو عليه سابقاً، دون التعرض لرياح التغيير التي تجتاح المنطقة، لكن القاسم المشترك بين الدول الثلاث هو القضية الكردية، والتي تشكّل حدبة على ظهرهم، ولها دورٌ ديناميكي مهم في تغيير بنية هذه الدول (الأنظمة)، وبالتالي تُشكّل هذه القضية الهاجس المشترك لهم.

لذا، من الواضح أن أهم نقاط الاتفاق هي "كيفية القضاء على هذه القضية"، التي بدأت– ومنذ فترة– تحظى باهتمام الدول الكبرى، وخاصة بعد إظهار أبنائها الكفاءة القتالية العالية، ضد أعتى تنظيم إرهابي– عالمي.

حاربت تركيا تجربة "روجافا" بشكلٍ علني، وعن طريق عملياتٍ عسكرية، تحت مسمى "غصن الزيتون" و"نبع السلام"، ومن الواضح أن هذه العمليات كانت بموافقة كل من طهران ودمشق، بشكلٍ غير معلن، واللتان مارستا سياساتهما التقليدية في هذه المرحلة في مواجهة الكرد، حيث لا سلام ولا حرب معلنة، والتزمتا الصمت، بينما خاضت تركيا الحروب ضد التجربة الفتية للكرد نيابة عنهما، ولكن، يبدو أن تركيا اليوم لم يعد بإمكانها محاربة الكرد نيابة عن هذه الدول؛ لذلك لا بد من مشاركتهم بشكل علني في هذه الحرب.

هذه الاتفاقية تشبه إلى حدّ بعيد "اتفاقية الجزائر" عام 1975، والتي بموجبها قُضي على حلم الكرد في التحرر حينذاك، ولكن الظروف الدولية والإقليمية الحالية مختلفة تماماً عن تلك الحقبة، والدول المتفقة اليوم ليسوا بقوة تلك الدول التي أبرمت "اتفاقية جزائر".

مخرجات "قمة طهران" على أرض الواقع

من الواضح والمعلن، أن كل من روسيا، وسوريا، وإيران، لم يكن من مصلحتهم قيام تركيا بعملية عسكرية على شاكلة "نبع السلام" و"غصن الزيتون"، حيث أن خلق ساحات عدم

استقرار ليس لصالح هذه الدول، خاصةً، وأن المناطق المستهدفة من قِبل تركيا هي ضمن مناطق نفوذ تلك الدول.

لذلك، وبدلاً من القيام بعملية تضر بمصالح هذه الدول، ينبغي القيام بعمل مشترك يضمن توسيع نفوذ حكومة دمشق على كامل "الأراضي السورية"، وذلك من خلال التهديد الدائم في الإعلام التركي بالقيام بعملية عسكرية جديدة، وخلق حالة من عدم الاستقرار في مناطق الشمال وشمال شرق سوريا، والعمل على إرضاخ مناطق الإدارات الذاتية للضغط التركي، وإفساح المجال أمام جيش النظام السوري للدخول إلى هذه المناطق، تحت مسمى "حماية أمن الحدود مع تركيا"، إضافةً إلى إطلاق يد تركيا في ضرب قوات وحدات حماية الشعب والمرأة (YPG و YPJ) بطائراتٍ مسيّرة، أي ضرب هذه القوات جواً.

إن ما صرّح به وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو"، عن دعم النظام السوري سياسياً، "للقضاء على الإرهاب"، هو أحد أهم مخرجات "قمة طهران"، حيث من الواضح أن تركيا تتجه نحو تطبيع العلاقات مع النظام، والملفت في تصريح جاويش أوغلو هو شكل الدعم المقدم للنظام، فماذا يقصد بكلمة "سياسياً"؟ في الوقت الذي لا تمتلك فيه تركيا قوة ولا ساحات دبلوماسية –في هذه المرحلة من تاريخها– لكي تدافع عن النظام في المحافل الدولية، أم إنه يقصد منها استخدام القوة الناعمة، كالإعلام وغيره من الوسائل، لخلق الضغط على مناطق الإدارة الذاتية؟

لذلك، نجد أنه لا يمر يوم من دون تجديد تركيا لتهديداتها بغزو هذه المنطقة، إضافةً إلى دعوتها للقوات الأمريكية المتواجدة في مناطق شمال وشرق سوريا بمغادرتها، حيث تُعتبر أحد البنود المتفقة عليها في "قمة طهران"، ونوعاً من "الدعم السياسي" للنظام السوري.

تداعيات قمة طهران إقليمياً وعالمياً

باعتبار أن إيران تواجه صعوبات وضغوطات كبيرة، نتيجة توجهها الإقليمي في ترسيخ الهلال الشيعي، والسعي إلى التحول لدولة نووية، فهي بحاجة إلى تحالفات إقليمية تدعم موقفها، وتساندها في حال نشوب أي حرب ضدها، وبالتالي فإن "قمة طهران" تعد بداية مناسبة لها.

أما روسيا فتنازع من أجل البقاء في حالة من القوة، إضافة إلى طموحها في أن تصبح قوة عالمية من ناحية، وخلق حلف يساندها في حربها على أوكرانيا من ناحية أخرى، لذا تعد هذه القمة بمثابة متنفس لها.

في حين أن تداعيات هذه القمة على تركيا سوف تكون أكثر صعوبة، مقارنةً بأية دولة أخرى، فتوجّه تركيا "العدالة والتنمية" إلى عقد وبناء تحالف مع هذه الدول، ما هو إلا بمثابة اتخاذ القرار بالانضمام إلى جبهة الدول المتضررة من التغييرات المحتملة، والخروج بشكلٍ نهائي من محورها الرئيسي (محور دول الناتو). ولهذا الاصطفاف تداعيات كبيرة على تركيا؛ فوقوف تركيا إلى جانب إيران وروسيا، يعني أنها ستعرض نفسها للمحاسبة الأمريكية بموجب "قانون كاتسا"، أي سوف تُصنف في لائحة "الدول الأعداء لأمريكا"، فضلاً عن اصطفافها إلى جانب إيران، "العدو اللدود" لإسرائيل في مرحلة "معركة هرمجدون".

لذلك، من المتوقع– أكثر من أي وقت مضى– أن تطبّق كل من أمريكا وإسرائيل مشاريعهما في مضايقة تركيا، من خلال دعم الكرد بشكل جدي وأكثر علانية، سيما وأن إعلان ولادة الدولة الكردية، في هذه الظروف، سيكون لصالح العديد من الدول، حتى العربية منها، وخاصة دول الخليج.

على أعتاب موسم زراعي جديد في "إقليم الجزيرة" .. ما هو المطلوب؟

مركز الفرات للدراسات

لا يغيب عن أحد، أن القيام بأي نشاط اقتصادي، الهدف منه – بالدرجة الأولى – هو تأمين حاجات السكان، وتلبية رغباتهم. وحيث يشكل العمل في القطاع الزراعي ثقافة

مجتمعية في مناطق إقليم الجزيرة، فضلاً عن توفر جميع الموارد والإمكانات اللازمة لعمل هذا القطاع وتطويره، فإن السنوات الأخيرة أظهرت عجزه عن تأمين الاحتياجات الرئيسية للسكان ولأسواق المنطقة، سواءً إذا تعلق الأمر بالمحاصيل الاستراتيجية، أو إذا تعلق بالخضار والفواكه أو اللحوم والبيض والألبان والأجبان.

ولا يخفى على أحد – أيضاً – الأهمية الاستراتيجية للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في المنطقة، فمن جهة يُعتبر الحقل الأساسي المنتج للغذاء لأهالي المنطقة، ومن جهة ثانية يوفر العديد من السلع والمواد الأولية، التي تشكل مُدخلات رئيسية للعديد من الصناعات الغذائية، والنسيجية، وغيرها.

لكن السنوات العديدة الماضية، أظهرت ضعف السياسات الزراعية المتبعة في هذا القطاع الحيوي والهام، والتي افتقدت إلى الأسس العلمية السليمة، وغياب الخطط الاقتصادية الزراعية، وعدم إيلاء أي اهتمام بمسائل تقدير الموارد المتاحة من جهة (الأرض – رأس المال – العمالة)، ولا من جهة تقدير الاحتياجات الرئيسية من قطاع لقطاع، وربطها بحاجة الأفراد والأسواق، باتجاه توفير الأمن الغذائي لأبناء المنطقة، وضرورة الاستغناء عن الاستيراد أو المساعدات الغذائية لتأمين احتياجات الطعام والغذاء.

تتوفر في إقليم الجزيرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، كما يتميز سكانه بثقافة زراعية عالية متجذرة منذ عقود زمنية طويلة، وتتميز هذه المساحات من الأراضي بتربة زراعية خصبة، لا تحتاج إلى الكثير من رؤوس الأموال الضخمة، للقيام بالاستثمارات الزراعية أو العمل الزراعي. إذاً تبقى مسألة إدارة هذه الموارد بالشكل الأمثل، وبناء خطة زراعية علمية تستند إلى أسس سليمة، هي القضية الأهم في هذا السياق.

إن الاستمرار في العمل في قطاع الزراعة، بالطريقة المعتادة منذ سنوات، وبدون وضع الخطط الزراعية، سوف يقود نحو المزيد من الخسائر في هذا القطاع، ويدفع باتجاه استمرار

الاعتماد على المزيد من المستوردات الغذائية، وتزايد صعوبات تأمين السكان احتياجاتهم من الغذاء، وفقدان الأمن الغذائي عاماً بعد عام، كونه – أي الأمن الغذائي – مسألة ليست فقط اقتصادية ومعيشية، وإنما تحدد – بالنتيجة – مدى استقلالية القرارين الاقتصادي والسياسي. بالتالي لا بد من البدء بعملية تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للعملية الزراعية، ثم وضع الخطط المناسبة للوصول إلى تحقيقها، عن طريق تطبيق السياسات الزراعية الحديثة والمتناسبة مع الإمكانات المتاحة، وربطها باحتياجات السكان، وضرورات الأمن الغذائي.

تنطلق ضرورة تحسين الواقع الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، من عدة أسس رئيسية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتوافرة في المنطقة، باتجاه تحسين الإنتاجية والأداء الاقتصادي في القطاع الزراعي، وبالتالي تغطية الجزء الأكبر من احتياجات السكان من الغذاء بالدرجة الأولى.
- تأمين المداخيل المادية لسكان الريف وللمزارعين، وتوفير فرص عمل جيدة للشباب، من خلال العمل الزراعي، ورفع حجم الاستثمارات الزراعية، وبالتالي ربط الفلاحين بأرضيهم، وابتعادهم عن فكرة الهجرة، سواءً إلى المدن أو إلى الخارج.
- توفير العديد من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، وبكميات تكفي حاجة المنطقة، وخاصة القمح والشعير، لما تشكله هاتان المادتان من أهمية في صناعة الخبز، وهو المادة الرئيسية على مائدة عوائل المنطقة، وأيضاً لتوفير الأعلاف للحيوانات، وبالتالي دعم المربيين للاستمرار في تربية الحيوانات، وخاصة المواشي، لأهميتها المعيشية والغذائية.
- الابتعاد عن الاستيراد في تأمين احتياجات السكان من الغذاء، وخاصة الطحين، والخضار، والفواكه، لعدم الوقوع تحت رحمة الآخرين، وخاصة في مسألة الأمن الغذائي.

من هنا نستطيع القول، إن مسألة تحسين وتنظيم العمل الزراعي، وتوفير الآليات المناسبة لرفع إنتاجيته، باتت ضرورة تفرضها، ليس فقط الحاجات المعيشية، وإنما تلك المرتبطة بحالة الأمن الغذائي، وعدم الارتهان لخارج الحدود في توفير الطعام والمواد الغذائية الضرورية لأبناء المنطقة. انطلاقاً من ذلك، لا بد من العمل على:

- إيلاء العمل الزراعي الأهمية القصوى، من حيث توفير الإمكانات اللازمة، سواءً للمزارعين والفلاحين، أو لمربي المواشي، وخاصة الأغنام والأبقار.
- توفير الدعم الكافي للعمل الزراعي، وباتجاهات مختلفة، سواءً من حيث توفير المحروقات، وبأسعار مناسبة، أو من حيث توفير البذار، وباقي مستلزمات العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي، من أسمدة كيماوية، وأدوية زراعية، ومبيدات، وبتكاليف معقولة، يستطيع العاملون في القطاع الزراعي من خلالها القيام بعملية الإنتاج.
- توفير مادة العلف الحيواني، وبأسعار مناسبة، تدفع المربيين لزيادة أعداد قطعانهم، وعدم الوقوع تحت ضغوطات فقدان الأعلاف، أو ارتفاع أثمانها، إلى جانب ضرورة توفير الأدوية اللازمة للأمراض التي تصيب المواشي، وخاصة الأغنام.
- تقديم الدعم، والتسهيلات الكافية للمزارعين والفلاحين، الذين يتوجهون نحو اقتناء معدات الري الحديث، كشبكات الرش، أو أنابيب التنقيط، وباقي مستلزمات عملية الري، مما يوفر في كميات المياه اللازمة للري من جهة، ويرفع من إنتاجية الأرض من جهة ثانية، الأمر الذي يعود على مالكي الأرض أو المزارعين بالفائدة المادية والمدخول المادي الجيد، الذي يسمح بتطوير عملهم، والرفع من مستوى إنتاجيته في المواسم اللاحقة.
- الابتعاد عن القرارات الارتجالية فيما يخص العمل الزراعي، وخاصة المتعلقة بحفر الآبار، أو استيراد الأسمدة والأدوية الزراعية والحيوانية، والأعلاف، أو توفير البذار، أو تصدير الأغنام والأبقار، لما لها من آثار خطيرة على مستويات أداء العمل في

القطاع الزراعي، وكمية المنتجات التي يتم توفيرها من هذا القطاع، والمرتبطة بضرورات الأمن الغذائي في المنطقة.

- الاعتماد على الأسس العلمية في اتخاذ أي قرار يتعلق بالقطاع الزراعي، من خلال إجراء الدراسات والبحوث الزراعية العلمية، أو الدراسات الجيولوجية الكافية، والتي من خلالها يمكن اتخاذ القرارات السليمة، لتنظيم العمل الزراعي، والاتجاه نحو تحقيق الأهداف الرئيسية له.
- الأخذ بعين الاعتبار تغيرات المناخ، واختلاف مناطق الاستقرار المطري، واختلاف مستويات خصوبة التربة الزراعية بين المناطق المختلفة، فيما يتعلق بالسياسات الزراعية، وآليات التعاطي مع العمل الزراعي في كل منطقة.
- وضع السياسات، والإجراءات المناسبة، لرفع نسبة المساحات المروية من الأراضي المزروعة والمتوفرة، من خلال تقديم جميع التسهيلات اللازمة لذلك، وعدم الاكتفاء بالاعتماد على الزراعات البعلية في توفير احتياجات المنطقة، خاصة من مادة القمح اللازمة لصناعة الخبز بالدرجة الأولى، حيث عانت المنطقة خلال السنوات الثلاث الماضية من الجفاف، وقلة الأمطار.
- عدم ترك الفلاح أو المزارعين عرضة لابتزاز التجار، وخاصة أيام المواسم، التي تتميز بوفرة الإنتاج، والتنافس نحو كيفية تصريفه، من خلال تنظيم العملية التسويقية، ووضع الآليات المناسبة لها، سواءً المحاصيل الاستراتيجية، أو منتجات الخضار والفواكه.

ختاماً ... تفرض مفردات الواقع الاقتصادي والمعيشي – وحتى السياسي – في المنطقة، ضرورة العمل على تنمية القطاع الزراعي، والعمل فيه من خلال البحث في الآليات والأدوات المناسبة لتنفيذ السياسات الإنتاجية الزراعية، المتناسبة مع الإمكانات المتوفرة، وبشكل ينظم السياقات المتعددة للعمل الزراعي، وفق خطط رئيسية وفرعية، تسعى الإدارة القائمة من خلالها إلى تحقيق الأهداف، التي يجب أن تحددها وفق الأولويات التي تفرضها الحالة المعيشية والاقتصادية للسكان من جهة، ووفق ضرورات الأمن الغذائي، والابتعاد عن

الاعتماد على الخارج في تأمين غذاء الناس من جهة ثانية، لارتباط الأمر بمدى استقلالية القرارين الاقتصادي والسياسي معاً.

إن عملية وضع الخطط التنموية الزراعية السليمة، وتنظيم العمل الزراعي، وتطبيق السياسات الزراعية، لا بد ستوفر الآليات المناسبة للفلاحين والمزارعين، ولمربي المواشي، للاستمرار في عملهم، ورفع مستويات الإنتاج لديهم، الأمر الذي يجب أن يترافق مع توفير كل الدعم والإمكانات اللازمة لهم، وخاصة المحروقات ومستلزمات الإنتاج، من بذار وسماد وآليات الحراثة والحصاد، وبأسعار مناسبة، حتى يتمكن المنتجون من رفع مستويات إنتاجية عملهم، وبالتالي زيادة كميات الإنتاج، مما سيوفر لهم دخول مادية عالية، تحفّزهم على التمسك بأراضيهم وبزراعتها، لا أن يكونوا عرضة للخسائر المتلاحقة سنة تلو أخرى، ويصبحوا معها غير قادرين على الاستمرار في العمل الزراعي، مما سيترك آثاراً خطيرة على الأمن الغذائي، وعلى الحالة المعيشية لسكان المنطقة، وعلى ترك الفلاحين لأراضيهم وقراهم.

مآلات المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني .. وأهميته

د. سليمان إلياس

يتطلع المجتمع الدولي – بأسره – إلى المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني، الذي سيُعقد في 16 أكتوبر 2022 في بكين. سيعين المؤتمر تشكيلة جديدة من اللجنة المركزية للحزب، والقيادة العليا، وتشكيل اللجنة المركزية لفحص الانضباط.

في الجلسة العامة السابعة للجنة المركزية التاسعة عشرة للحزب، التي عقدت في 9 أكتوبر 2022، قدم زعيم الحزب الحالي "شي جين بينغ" تقريراً مرحلياً، نيابة عن المكتب السياسي للجنة المركزية، تضمن تقييم الإنجازات الهائلة التي حققتها الدولة خلال الأربعين عاماً الماضية من "سياسة الإصلاح والانفتاح" من حيث القضاء على الفقر، وعدم التسامح مطلقاً مع الفساد، وتحسين البيئة، وتطوير أحدث التقنيات "الخضراء"، ناهيك عن التدابير الفعّالة لمكافحة الوباء، بالإضافة إلى الدعم التشغيلي للاقتصاد.

نجح الحزب – حقاً – في تقديم برامج لتحسين نموذج الدولة للحكم، وليس الإعلان عنها فقط. وهذا يعكس بوضوح القيادة الحازمة للحزب الشيوعي الصيني، والتزامه الأيديولوجي بمثله العليا.

في عام 2022، تم انتخاب 2300 مندوب إلى المؤتمر من خلال 38 مركز اقتراع في جميع أنحاء البلاد. تتمثل المهمة الرئيسية للمؤتمر في تقديم خارطة طريق لتنمية البلاد للسنوات الخمس القادمة، وتحديد المهام طويلة الأجل اللازمة لتحقيق مفهوم "الرخاء المشترك"، وهو أمر مهم بشكل خاص للمجتمع الصيني، وقد تم تحقيق الفكرة الرئيسية للحزب منذ نشأته. بالإضافة إلى ذلك، سيُدخل المؤتمر القادم تعديلات على ميثاق الحزب الشيوعي الصيني، وقد قدم السياسي والمنظر الصيني والعضو الدائم للمكتب السياسي "وانغ هونينغ" مسودته إلى الجلسة.

ثلاث معارك صعبة

1. القضاء على الفقر

يذكر الزعيم الصيني الحالي "شي جين بينغ" في خطاباته – دائماً – أهمية تطوير جهاز قيادي، يتماشى مع أيديولوجية تركز على الناس وكسب "المعارك الصعبة الثلاث"، وهي القضاء على الفقر، ومنع المخاطر المالية، ومكافحة تلوث الهواء.

منذ توليه منصبه في عام 2012 ، أعلن "شي جين بينغ" أن القضاء على الفقر شرط ضروري لتحقيق "الرخاء المشترك"، وفي عام 2017، خلال اجتماع للمكتب السياسي، حدد موعداً نهائياً لتحقيق هذا الهدف وهو عام 2020. بحلول نهاية عام 2020، وخلال 40 عاماً من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، تمكنت قيادة الدولة من انتشال 99 مليون شخص من براثن الفقر، من 832 مقاطعة، و128 ألف قرية، وتقليص الفجوة الاقتصادية بين سكان الريف والحضر بشكل كبير. الصين هي الدولة الوحيدة التي حققت أول أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة حتى 2030.

تحفز الحكومة الاقتصاد لخلق الوظائف، وتبدأ برامج إعادة التدريب على العمل وتعزيز التوظيف، وتضمن الوصول إلى التعليم الابتدائي الإلزامي لجميع الأطفال في المجتمعات النائية. بعد القضاء التام على الفقر، يتم لاحقاً رصد الحالة الاقتصادية للمناطق والسكان الذين خرجوا مؤخراً من خط الفقر، ويتم الاحتفاظ بفترة سماح يتم خلالها دعمهم. في السنوات الأخيرة، تحسنت بشكل كبير إمكانية الوصول إلى التعليم والعمل، وتوفير الخدمات الطبية، وتوفير الغذاء وإمدادات المياه النظيفة، والتقيد بتدابير الصرف الصحي.

2. منع المخاطر المالية

لا يمكن للصين أن تتطور بمعزل عن غيرها، مثلما لا يمكن للعالم أن يتطور بدون الصين. إن ظاهرة "المعجزة الصينية" الاقتصادية تمنح الأمل، وتضع المعايير للدول التي لا تزال تبحث عن مسارها نحو النهضة.

أظهر الانتعاش السريع للاقتصاد الصيني بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، ووباء فيروس كورونا، أن الصين يمكن أن تعمل كعامل استقرار للسوق العالمي، بينما تعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

في عام 2017، تم إنشاء لجنة الاستقرار المالي والتنمية في الصين، لمراقبة الأداء المستدام للسوق، مع الأخذ في الاعتبار اقتصاد البلاد سريع النمو، ومنع المخاطر المحتملة.

وفقاً لأحدث البيانات التي نشرها المكتب الإعلامي لمجلس الدولة (SCIO)، من 2013 إلى 2021. نما الناتج المحلي الإجمالي للصين بمتوسط 6.6٪ سنوياً، متجاوزاً متوسط النمو الاقتصادي العالمي البالغ 2.6٪، والبلدان النامية بـ 3.7٪. بالإضافة إلى ذلك، بلغت القيمة الإجمالية للسلع والخدمات الصينية 6.9 تريليون دولار في عام 2021، وواصلت الصين الحفاظ على المرتبة الأولى عالمياً في هذا المؤشر.

حلل اجتماع المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في يوليو 2022 الوضع الاقتصادي الحالي، وحدد الاتجاهات الرئيسية للتنمية الاقتصادية للدولة، والتي أكدت على سياسة الاقتصاد الكلي، وتضييق الفجوة المادية بين السكان، ودعم الشركات، والقطاعات الصناعية والزراعية، وخلق بيئة اقتصادية قوية لمستوى معيشي لائق وآفاق الاستثمار.

3. تلوث الهواء

الأجندة الخضراء وقضايا البيئة مهمة بشكل خاص للصين، بالنظر إلى أن تنمية البلاد على مدى السنوات الأربعين الماضية من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بزيادة الحاجة إلى موارد الطاقة، مما تسبب في مشاكل بيئية كبيرة: تلوث الهواء والماء، تدهور التربة، وفقدان التنوع البيولوجي.

واستجابةً لذلك، تتقدم الصين اليوم على المجتمع العالمي في تطوير أحدث التقنيات "الخضراء"، وتحتل المرتبة الأولى في العالم في إنتاج السيارات والحافلات الكهربائية باستخدام مصادر الطاقة الجديدة، والرائدة في إنتاج الطاقة باستخدام الرياح والطاقة الشمسية، والمياه والمواد الحيوية الأخرى، تمثل 25.5٪ من إجمالي استهلاك الطاقة الوطني في عام 2021، وفقاً لمكتب الإحصاء الوطني الصيني.

يقدر مجلس الكهرباء الصيني لعام 2022 أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلاد لكل وحدة توليد كهرباء كانت أقل بنسبة 35٪ مما كانت عليه في عام 2005. وفقاً للخطة الخمسية الوطنية الرابعة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعتزم الصين تحقيق ذروة انبعاثات الكربون بحلول عام 2030، وحياد الكربون بحلول عام ،2060 من خلال تطبيق التدابير السياسية المطلوبة.

أصبحت المدن الثقافية والمجهزة تقنياً، حيث يمكن للناس الاستمتاع بنوعية حياة جيدة، مع بنية تحتية ملائمة، ونظام متطور للخدمات الاجتماعية، أكثر جاذبية للعلماء، ورجال الأعمال، والمهاجرين.

ما الممكن انتظاره من المؤتمر العشرين؟

في العالم الحديث، تعد الصين لاعباً موثوقاً على الساحة الدولية، وعضواً نشطاً في المؤسسات الدولية المؤثرة، مثل الأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة البريكس، ومجموعة العشرين. فالصين لها دور مؤثرٌ في كل تلك المؤسسات.

يتمتع الاقتصاد الصيني بفرصة كبيرة لأن يصبح رائداً في عالم سريع التغير. إذا كانت الدول الأخرى تنظر إلى المصالح الصينية قبل بضع سنوات على أنها ثانوية، فبفضل الاستعداد للحوار، والنمو الاقتصادي والتكنولوجي المستمر للبلاد تحت القيادة المختصة للحزب الحاكم، يتم التعامل مع الصين "على أنها الدولة المختارة".

يؤدي صعود النفوذ الدولي للصين، إلى تغيير نموذج نظام العلاقات الدولية، وتدرك الحكومة الصينية أنه في السنوات الخمس المقبلة ستظهر فرص جديدة، ومعها ستأتي تحديات جديدة، بما في ذلك الاستفزازات في الصراع الجيوسياسي، والمشاكل العالمية المتزايدة التي ستحتاجها البلاد لتقديم إجابة لائقة.

من المحتمل أن نسمع بعد المؤتمر عن مشاريع جديدة لتحسين الدفاع الوطني، وتطوير تقنيات مبتكرة في مجال التحضر والبيئة، وتحديث الزراعة، وتوسيع المبادرات، لزيادة دخل السكان، وتقوية الاقتصاد، والقوة الناعمة للدولة.

ستواصل الصين التطور بوتيرتها الخاصة، وأثناء انتظار نتائج المؤتمر، يمكن للمرء أن يقتبس من "شي جين بينغ" خلال تقريره لعام 2017: "إن مصير حزب سياسي ونظام سياسي في المستقبل يعتمد على تطلع قلوب الناس تجاهه".

مما لا شك فيه أن المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني، سيصبح صفحة جديدة في سجلات بناء دولة اشتراكية مزدهرة بخصائص صينية، حيث يكون المجتمع مركزياً بالنسبة للدولة، والقانون يمثل مصالحه، و"الحلم الصيني" – الذي يتمثل في رفاهية وتجديد الأمة الصينية – أمر ممكن تماماً في الواقع الدولي الجديد.

من كوباني إلى مهاباد: العلاقة بين التصعيد التركي–الإيراني ضد رمزية المدينتين

مركز الفرات لدراسات

نفّذت مقاتلات حربية تركية عند منتصف ليل السبت–الأحد، غارات جوية، استهدفت عدة مواقع في شمال وشرق سوريا، ويبدو من الواضح في هذه الغارات، التركيز على استهداف مدينة كوباني، ذات الرمزية الكردية الخاصة، والتي تحوّلت إلى رمز لمقاومة الإرهاب والتصدي له، كان لها الدور الأكبر في تشكل التحالف الدولي لمحاربة داعش، وتشكيل قوات سوريا الديمقراطية، وتدفق الدعم الدولي لهذه القوات، فضلاً عن تحوّل هذه المدينة إلى قضية رأي عام عالمي، بعد البطولة التي أبداها المقاتلون والمقاتلات الكرد في هذه المدينة، ومنعها من السقوط بيد تنظيم داعش، في الوقت الذي كانت الجيوش النظامية في العراق وسوريا تنسحب من أمامه.

وتأتي هذه الغارات، بعد أيامٍ من حادثة التفجير الذي وقع في شارع الاستقلال وسط إسطنبول، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، حيث اتهمت تركيا قوات سوريا الديمقراطية بالوقوف وراء التفجير، وتوعدت بالرد واستهداف هذه القوات.

لم تتوقف تركيا عن استهداف المنطقة منذ 2019، على الرغم من اتفاقيتي وقف إطلاق النار بين تركيا وكل من الولايات المتحدة وروسيا، وقد تبدو هذه الغارات الأخيرة استمراراً لهذه الخروقات.

إن حادثة تفجير إسطنبول، التي لا تبدو مقنعة بدرجة كبيرة للكثير من المراقبين، من شأنها دفع تركيا إلى القيام برد فعل – وإن كان ما حدث أمراً مخططاً له – وذلك لحفظ ماء الوجه أمام الداخل التركي من جهة، بسبب ضعف التفاعل مع هذه الحادثة، سواءً داخل تركيا أو على المستوى الدولي، حيث لم يتجاوز هذا التفاعل حدود تصريحات تعبر عن التضامن مع تركيا ومع ذوي الضحايا، ومن جهة أخرى إظهار أنّ تركيا مستهدفة من قبل "الإرهاب"، وبالتالي التبرير لأي عمل عسكري تقوم به في شمال وشرق سوريا، بعد جسّ نبض التحالف الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن إذا تمعنّا في أسباب هذا التصعيد التركي وتوقيته، لوجدناه متزامناً مع ما يجري في إيران من انتفاضة شعبية ضد نظام الجمهورية الإسلامية، منذ ما يقارب ثلاثة أشهر، وتصدر المدن الكردية مشهد هذه الانتفاضة، سيما وأنّ شرارتها انطلقت من هذه المدن، وبات من الواضح أنها تقود صراعاً سلمياً قوياً ومنظماً لإسقاط النظام الإسلامي، ويمتد تأثير هذه المقاومة إلى مختلف المناطق الإيرانية، وبالتالي خلق حالة فريدة من التضامن بين مختلف مكونات الشعب الإيراني، لم تكن تشهدها الحركات الاحتجاجية السابقة.

ففي التوقيت ذاته الذي تحركت فيه الطائرات التركية ضد مناطق سمال وشرق سوريا، كان الشعب الإيراني يطلق نداءات عبر مواقع التواصل الاجتماعي لنصرة مدينة مهاباد الكردية، التي أصبحت مركز ثقل لهذه الانتفاضة، وذلك بعد ورود أنباء بنقل النظام الإيراني قطعات من الجيش والحرس الثوري إليها، لقمع الاحتجاجات، بهدف السيطرة على الحركات، من خلال إخماد بؤرتها، وذلك نظراً لانعدام أية استراتيجية أخرى لدى السلطات الإيرانية في التصدي للحراك واسع النطاق الذي شمل جميع المحافظات الإيرانية.

تتميز مدينة مهاباد برمزية خاصة في أذهان الشعب الكردي، ففيها تأسست أول جمهورية كردية عام 1946، والتي استمرت لأحد عشر شهراً، بعد تخلي الاتحاد السوفييتي حينها عن دعمها، وإعادة السيطرة عليها من قبل جيش الشاه.

هذه الرمزية اكتسبتها أيضاً مدينة كوباني في الوقت الراهن، بعد تحولها لرمز نضالي ليس في شمال وشرق سوريا وحسب، وإنما في مختلف أرجاء العالم، وقد غذّت مقاومتها تطلعات الشعوب المضطهدة في المنطقة، والتي تسعى إلى التحرر من نير استبداد حكامها.

يمكننا اعتبار كوباني، بشكلٍ من الأشكال، مصدر إلهام للحراك الذي يجري في إيران اليوم أيضاً، فقصص التصدي البطولي للمقاتلات الكرديات لتنظيم داعش، حرّك في نفوس نساء إيران اللاتي يعانين من قمعٍ ظلاميٍّ لا مثيل له من قبل سلطات بلادهنّ، دافع الثورة على

النظام الإسلامي، وهذا التأثر والتماهي العميق مع مقاومة كوباني، تجلى في رد فعل النساء الكرديات في شرق إيران، من خلال المظاهرات الحاشدة التي كنّ المغذّي الرئيسي لها، وأصبح شعار "المرأة، الحياة، الحرية" الذي أطلقته النسوة والرجال على حد سواء، خلال مراسم دفن ژينا/مهسا أميني في مدينة سقز، بمحافظة كردستان الإيرانية، شعاراً رئيسياً للحراك النسوي في إيران، فيما بعد.

هذا الشعار هو ذو طابع كردي بحت، وقد انتقل من النساء الكرديات في تركيا، خلال تسعينات القرن الماضي، اللاتي كنّ يتظاهرن ضد قمع الدولة التركية للكرد، وتبنته أيضاً المقاتلات الكرديات في شمال وشرق سوريا خلال محاربتهنّ داعش، لينتقل بعدها إلى كرد إيران، ومنهم إلى عموم الشعب الإيراني المتطلع للحرية.

مما لا شك فيه أنّ النظام الإيراني يدرك جيداً أنّ روح المقاومة لدى الشعب الكردي تتميز عن غيرهم من شعوب إيران، فالكرد كانوا سباقين إلى مناهضة نظام الجمهورية الإسلامية، بُعيد تأسيسه عام 1979، ما دفع الخميني إلى إصدار فتوى الجهاد ضدهم، وشنّ حرب دموية على المناطق الكردية خلفت عشرات الآلاف من الضحايا.

بالتالي سيسعى هذا النظام إلى محاولة السيطرة على الحراك في المناطق الكردية، من خلال القمع، ليتم احتواء المظاهرات في باقي المدن الإيرانية، والتي تقلّ حدتها نسبياً عن المناطق الكردية.

وما يفسر هذا التوجه لدى النظام الإيراني في قمع نواة الاحتجاجات في المناطق الكردية، هو القمع المضاعف لهذه المناطق، وقصف المواقع المحاذية للحدود الإيرانية في إقليم كردستان العراق، واستهداف مقرات الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة، والتي يرى النظام الإيراني أنّ لها دوراً كبيراً في تحريك الشارع الكردي في إيران وتوجيهه. ووصل الأمر إلى تهديد قائد

فيلق القدس "إسماعيل قآني" باجتياح بري لمناطق في إقليم كردستان، وذلك خلال زيارته الأخيرة لبغداد.

إذاً، يمكننا فهم مدى تخوّف تركيا من توسع الحراك الشعبي في إيران، سيما وأنّ الكرد يتصدرون هذا الحراك. فالإطاحة بالنظام الإيراني ستعتبر خسارة استراتيجية كبيرة لتركيا، وهذا من شأنه أن يعمل على تعزيز الكابوس التركي فيما يتعلق بالقضية الكردية، سيما إذا تشكل نوع من الحكم الذاتي في كردستان إيران، الأمر الذي سيزيد من مخاوف انتقال التجربة إلى المناطق الكردية في تركيا.

من هنا، نجد أنّ لتركيا والنظام الإيراني في هذه المرحلة هدف واحد رئيسي مشترك، وهو السعي لضرب هذا المشروع في مهده، وبالتالي فإنّ ما يقع على عاتق تركيا في هذه المرحلة، هو التصميم على ضرب الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، والتي يتفق الطرفان التركي والإيراني على الوحدة العضوية بينها وبين أي مشروع ذي طابع كردي آخر.

وعليه، ومن خلال إلقاء نظرة على ما يجري الآن في مدينة مهاباد، وتحشيد القوات العسكرية تمهيداً لقمعها، وعلى ما يجري في مناطق شمال وشرق سوريا، وعلى وجه التحديد مدينة كوباني، لتبيّن لنا أنّ هناك تنسيقاً مكثفاً بين النظامين الإيراني والتركي، والذي قد يزداد مع اتساع رقعة الاحتجاجات في إيران ودخولها مراحل متقدمة.

لكن إلى أي مدى ستتمكن تركيا من توسيع نطاق عملياتها في شمال وشرق سوريا، في ظل وجود الضامنين الروسي والأمريكي، وقوات التحالف الدولي على الأرض؟ هذا ما ستكشفه الأيام القليلة القادمة، بانتظار مواقف هذه الأطراف من هذا التصعيد.

أردوغان يعيد سيناريو إقصاء ديمرتاش مع إمام أوغلو.. الأسباب والتداعيات

لزكين إبراهيم

اتبع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال مسيرته السياسية، سلسلة من السياسات المفضوحة، في ملاحقة، وسجن، وإقصاء كل شخصية تبرز كمنافس قوي له في الانتخابات الرئاسية. لذا، لجأ إلى تلفيق التهم لهذه الشخصيات، وتحويلها إلى المحاكم، التي تُصدر أحكامها وفقاً لرغباته.

بعد إقصاء الرئيس المشترك – السابق – لحزب الشعوب الديمقراطية "صلاح الدين ديمرتاش" عن الحياة السياسية، وسجنه؛ بدأ أردوغان بتطبيق نفس السيناريو ضد رئيس بلدية إسطنبول "أكرم إمام أوغلو" (52) عاماً، والذي بات يتردد اسمه كمرشح محتمل – بل وقوي – للانتخابات الرئاسية في 2023.

جاء قرار المحكمة التركية، الأربعاء 14 ديسمبر، بسجن إمام أوغلو، عامين وسبعة أشهر، وفرض حظر سياسي عليه، بتهمة "إهانة مسؤولين عموميين"، جاء ليشكل محطة "مفصلية" في الحياة السياسية لهذه الشخصية الكارزمية، المحسوبة على "حزب الشعب الجمهوري" المعارض، الأمر الذي أثار ضجة في المشهد الداخلي في تركيا؛ ما اعتبره الكثير من المراقبين، بأن قرار المحكمة جاء لأهداف سياسية، لاستبعاد أوغلو عن طريق أردوغان، في السباق الرئاسي القادم.

ما هي أهداف وخلفيات قرار المحكمة بحق إمام أوغلو في هذا الوقت؟

تعود قضية محاكمة إمام أوغلو، إلى تصريح صدر عنه، بعدما هزم مرشح حزب العدالة والتنمية في انتخابات البلدية لعام 2019، وانتزاعه رئاسة بلدية مدينة إسطنبول من حزب العدالة والتنمية، الذي حكم المدينة مدة 25 سنة، ورغم أن الحكومة ألغت نتائج انتخاب إمام أوغلو الأولى، بذريعة حدوث خروقات وتزوير، إلا أنه عاد وفاز بفارق كبير في انتخابات الإعادة، بعد نحو ثلاثة أشهر.

وبعد فوزه، وصف أكرم إمام أوغلو أولئك الذين ألغوا فوزه في الانتخابات بـ "الأغبياء"، مردداً عبارة استخدمها وزير الداخلية "سليمان صويلو" ضده قبل بضع ساعات. وهذا الوصف عرّض رئيس بلدية اسطنبول للملاحقة القضائية بتهمة "إهانة" أعضاء المجلس الأعلى للانتخابات، وبقيت هذه القضية تدور في المحاكم التركية، دون إصدار حكم في هذه القضية لمدة ثلاثة أعوام، وفي وقت بات يُنظر إلى إمام أوغلو– والذي يحظى بشعبية واسعة–

كمرشح محتمل عن حزب المعارضة الرئيسي في البلاد (CHP)، للانتخابات الرئاسية المقبلة، في يونيو 2023، ضد الرئيس رجب طيب أردوغان. أعادت المحكمة فتح القضية في هذا التوقيت الحساس، وأصدرت قرار سجنه بنحو 3 أعوام، وهذا الحكم يعني وفقاً للمادة 53 من قانون العقوبات التركي، حظر إمام أوغلو من ممارسة العمل السياسي، وبالتالي إقصاءه عن طريق أردوغان، واستبعاده عن الانتخابات، التي لم يبق عليها سوى حوالي 6 أشهر.

إن لعب أردوغان بهذا الشكل المكشوف والمفضوح في إقصاء منافسيه، يشير إلى مدى المخاوف التي تنتابه من خوض الانتخابات المقبلة، وتؤكد بأنه بات يخشى بالفعل على مصيره السياسي، ومصير حزبه، الذي يهيمن على الحكم منذ عام 2002. وخاصة أنه تُعتبر الانتخابات القادمة أصعب اختبار بالنسبة لإسلاميي تركيا، لسببين، "محلي وإقليمي" فأما محلياً، فإن حظوظ أردوغان ضعفت كثيراً بفعل النكسات الاقتصادية والسياسية، وبسبب تبدل المواقف الحزبية في تركيا من المواجهة المنفردة للأحزاب إلى تحالفات لأحزاب المعارضة، التي تكتلت في جبهة واحدة، وتجتمع على هدف موحد، ومعلن وهو عزل الرئيس التركي سياسياً، و التخلص منه ومن حزبه.

أما إقليمياً، فإن المشاريع والمخططات التي رسمها ورعاها أردوغان، لدعم وإسناد حكم "الإخوان" والإسلام السياسي، ودفعهم لاستلام السلطة في العديد من بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا، سقطت بسقوط أكثر من حزب إسلامي، بدايةً بإخوان مصر في 2013 ، ثم سقوط حكم الإخوان في السودان، بعزل الجيش للرئيس عمر البشير، وفشل إخوان ليبيا في تثبيت سلطتهم، بعد اصطدامهم برفض شعبي، وجاءت الصفعة التالية لمشروعه، بسقوط حكم إخوان تونس، بعد إجراءات استثنائية اتخذها الرئيس التونسي "قيس سعيد"، عزلت فيها منظومة الحكم السابقة بقيادة حركة النهضة الإسلامية. أما الضربة التي تعتبر قاصمة

لمشروع أردوغان والإخوان، فكان بسقوط إخوان المغرب، ممثلين في حزب العدالة والتنمية (وهي التسمية ذاتها لحزب أردوغان)، بعد نحو عشر سنوات من البقاء في السلطة.

لذا، يبدو من هذا السقوط للإخوان، ولمشروع الإسلام السياسي، الذي يقوده أردوغان، بأن هذا المشروع بات منتهي الصلاحية، وينذر ببداية سقوط حكومة أردوغان وحزبه، خاصة أن مواقف غالبية حلفاء أردوغان الدوليين، سواءً أميركا، أو أوروبا، أو اسرائيل، كلها باتت سلبية تجاه أردوغان وسياساته، الأمر الذي بات يثير هواجس أردوغان من أن يتخلى حلفاؤه الدوليين عنه، ودفع المعارضة للإطاحة به، وهذا ما يدفع أردوغان لاتباع كافة الطرق والأساليب في سبيل إزاحة كل من يشكل عائقاً أمام استمرار حكمه، فمثلما تخلص سابقاً من السياسي الكردي صلاح الدين ديمرتاش، صانع فوز حزب الشعوب الديمقراطي، الذي حلّ كثالث أقوى كتلة برلمانية بعد حزب العدالة والتنمية، وحزب الشعب الجمهوري، وشكل وجوده تهديداً جدياً لأردوغان وحزبه، عبر تلفيق تهم "الإرهاب" له، وزجّه في السجن منذ عام 2016، وإقصائه عن العملية السياسية من حينها.

ويبدو أن أردوغان يريد تكرار نفس السيناريو، عبر إزاحة أكرم إمام أوغلو، صاحب الكاريزما، وصانع نصر حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات البلدية، التي انتزع فيها فوزاً، في معاقل حزب العدالة والتنمية، وسحب فيها البساط من تحت أقدام منافسيه من الإسلاميين.

يدرك أردوغان أن الشارع التركي بات يتطلع لشخصية جديدة، ومن جيل الشباب، لتقود البلاد، وقادرة على تقديم الخدمات للشعب، وبما أن إمام أوغلو "52" عاماً هو رئيس بلدية إسطنبول، ويُشهد له بأنه قدم الكثير من الخدمات لهذه المدينة خلال فترة توليه المنصب، بالإضافة إلى امتلاكه شعبية جيدة، وخاصة في أكبر مدن تركيا، فإن أردوغان يرى فيه المنافس الأصعب، لأن باقي قيادات المعارضة هم من الجيل القديم، وكانوا كلهم تقريباً مسؤولين ضمن الحكومات التركية، ولم يسجل لهم مساهمات وإنجازات فعالة في خدمة

الشعب، بقدر ما يشهد لهم سعيهم للوصول إلى المناصب، والصراع على السلطة، كما إن غالبيتهم منشقون بالأساس من حزب العدالة والتنمية، لذا لا يتمتعون بتلك الشعبية التي يحظى بها السياسيون الشباب في تركيا، أمثال إمام أوغلو، وصلاح الدين ديمرتاش.

لذا، فإن إقصاء هذه الشخصيات الشابة والكارزمية عن الترشح للانتخابات، سيربك المعارضة، التي لم تتفق حتى الآن على تقديم اسم لمرشحهم المنافس لأردوغان، وإن إصدار حكم السجن والحظر السياسي على أوغلو في هذا التوقيت، جاء لخشية أردوغان من أن تعلن المعارضة اسم إمام أوغلو مرشحاً رسمياً عن المعارضة، وحينها سيكون موقف الحكومة محرجاً أمام الشارع التركي والخارج، بإصدار حكم السجن والإقصاء على مرشح رسمي للرئاسة، كما يدرك الرئيس التركي أن من تبقى من قادة المعارضة، هم أقل شعبية منه في تركيا، ولا يخشى من ترشحهم.

ومن الغير المستبعد أن يكون أحد أهداف أردوغان من إقصاء أوغلو في هذا التوقيت، هو دفع المعارضة لتقديم أحد تلك الشخصيات من الجيل القديم، بديلاً عن أوغلو، ولا شك أن أردوغان يرغب في أن تعلن المعارضة في وقت مبكر عن اسم مرشحهم للرئاسة، لأن ذلك سيخدمه في ترتيب حملته الانتخابية بشكل مبكر، وتحديد منافسه، للبدء بالتشهير به، عبر شبكات الإعلام التركية، التي تمتلك الحكومة غالبيتها، وفي حال كان المنافس هو أحد الشخصيات من الجيل القديم، فإن ذلك قد يرفع حظوظ أردوغان في كسب المعركة الانتخابية، لأنه يمتلك الكثير من الملفات، ويعرف الكثير عن مسيرتهم السياسية، التي لا تخلو من الفساد، لذا سيتمكن بسهولة من منافستهم، خلال فترة الحملة الانتخابية، عبر الكشف عن بعض أوراق منافسيه، وضرب شعبيتهم، بينما لا يمكنه فعل ذلك في حال كان مرشح الرئاسة هو السياسي الشاب إمام أوغلو، الذي يُعتبر سجله السياسي والشخصي نظيفاً مقارنة بالسياسيين القدماء.

وقد يشتد الصراع والتنافس بين أردوغان وأحزاب المعارضة بعد هذا القرار، ومن المحتمل أن تستعجل الحكومة في تنفيذ الحكم على إمام أوغلو، ومنعه من ممارسة السياسة، وبهذه الحالة فإنه سيتم إبعاده من رئاسة بلدية إسطنبول الكبرى، ونظراً لأن الغالبية العظمى في مجلس بلدية المدينة من الحزب الحاكم، فإن الشخص الذي سيترأس البلدية بدلاً من إمام أوغلو سيكون من الحزب الحاكم، وإن حصول مثل هذا السيناريو قد يشعل الشارع التركي، ويؤدي إلى مواجهات بين المحتجين والحكومة، وبالتالي قد يعلن أردوغان حالة الطوارئ، وقد يؤجل الانتخابات بحجة أن الأجواء لم تعد مناسبة لإجراء الانتخابات في الموعد المحدد.

كما إن الحكم على إمام أوغلو، قد يدفع المعارضة لاستعجال حسم اسم المنافس في انتخابات الرئاسة، وقد تعلن أحزاب المعارضة الستة خلال التجمعات الجماهيرية، والاحتجاجات الجارية، أن يكون إمام أوغلو هو مرشحهم الرئاسي للانتخابات، كنوع من استغلال الظرف الحاصل، في كسب المزيد من التأييد لأوغلو، وإحراج أردوغان، وإثارة الشارع ضده، ولجعل قضية إمام أوغلو قضية دولية، لدفع المجتمع الدولي للتدخل فيه، والضغط لرفع حكم المحكمة عنه.

الفهرس

الفصل الأول: دراســـــات.....6

التكلفة الاقتصاديّة والمخاطر البيئيّة والصحية لعوادم السيّارات في شمال وشرق سوريا.....7

سوريا من الولادة إلى اليوم (البحث في أسباب عدم سقوط النظام).....58

"الكبتاغون السوري" مورد لاستدامة الأزمة وأداة حرب ناعمة.....85

الفصـل الثـاني: قضــايا راهنة.....113

التخبط في السياسة التركية في سوريا (من الاستعداء إلى المصالحة مع النظام).....114

الجولة الأخيرة لحزب العدالة والتنمية.....122

الروح الكردية تشعُّ داخل ثورة نساء إيران وشبابها.....133

الغاية الحقيقية خلف تهديدات تركيا لشرق الفرات.....148

إلى ماذا تحتاج عملية التنمية الاقتصادية في مناطق الإدارة الذاتية.....153

أهداف وسيناريوهات المتغيرات الأخيرات في شمال غربي سوريا.....164

بعد قمة طهران.. تموضعات جديدة في الشرق الأوسط.....183

بعد "معاهدة الانضمام".. تداعيات اقتصادية واستراتيجية للصراع الدائر في أوروبا.....194

تجدد احتجاجات السويداء يعيد "ملف الدروز" إلى الواجهة.....203

تحت يافطة "مشاريع خيرية" جمعيات كويتية تستكمل مشروع التغيير الديمغرافي ضد الكرد في سوريا...218

تزامناً مع حديث تركيا عن "التصالح" مع دمشق، "فرمانات" في عنتاب وانقسامات داخل "أحرار الشام".....227

تطبيع "حماس" مع دمشق.. الدوافع والأهداف.....240

تكافؤ اليورو–الدولار يثير الذعر في الأوساط الأوروبية.....249

تنظيم القاعدة "جبهة النصرة".. ذراع تركيا الأقوى في تحركاتها بسوريا.....259

"قافلة النّور" ما بين خلفيات منظّميها وفرص النجاح والمخاطر.....271

قراءة استشرافية في تداعيات الاستدارة التركية نحو دمشق.....279

من خلع العمامة إلى فتح الكنائس.. أهداف "براغماتيّة الجولاني".....291

مواجهة غربية جديدة مع "أوبك بلس".. نتائج وخيمة وخيارات أوروبية ضيّقة.....302

لماذا أوقفت الكويت المشاريع "الاستطيانية" لجمعياتها في سوريا؟.....313

الفصـــل الثـــالـث: مـــــقـــــالات رأي.....320

الاصطفافات الجديدة بين قمتي جدة وطهران.....321

التطبيع التركي السوري.. حقيقة أم وهم؟.....324

"المادة 51".. وسيلة تركيا لشرعنة هجماتها.....328

تداعيات "قمة طهران" على الصعيدين الإقليمي والعالمي.....333

على أعتاب موسم زراعي جديد في "إقليم الجزيرة.. ما هو المطلوب؟.....337

مآلات المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني وأهميته.....342

من كوباني إلى مهاباد: العلاقة بين التصعيد التركي–الإيراني ضد رمزية المدينتين...347

أردوغان يعيد سيناريو إقصاء ديمرتاش مع إمام أوغلو (الأسباب والتداعيات).....352